

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة أم درمان الإسلامية

كلية الدراسات العليا

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات النحوية والصرفية

القضايا النحوية في تفسير ابن عطية الأندلسي

في النصف الأول من القرآن الكريم

دراسة تحليلية وصفية

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف

إعداد الطالبة:

سمية أحمد خالد بابكر

إشراف :

أ.د. حسن ابن عوف أحمد

١٤٣٢هـ / ٢٠١٢م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

استهلال

قَالَ تَعَالَى:

لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ
وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ

النحل: ١٠٣

إهداء

إلى والديَّ العزيزين حبا وطاعة وخفض جناح

إلى رفيق دربي الذي كان وراء هذا البحث خطوة بخطوة اهتماماً وحثاً وتشجيعاً

ودعماً حتى رأى النور .

إلى قرة العين وزينة الحياة الدنيا (عبدالله ، ورزان ، وريان) الذين تحملوا انشغالي

عنهم .

إليهم جميعاً أهدى هذا البحث

شكر وعرهان

قال تعالى: ﴿ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ﴾ [النمل: ٤٠]. لأن في الشكر الزيادة لقوله تعالى: ﴿ لِيَنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ [إبراهيم: ٧]، وشكر الناس مرهون بشكر الله، لقوله ﷻ: (من لم يشكر الناس لم يشكر الله) [مسند الإمام أحمد]. وقال تعالى: ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ ﴾ [سبأ: ٤] نسأل الله العظيم الحليم أن يحشرنا مع القليل الشاكر لربه على نعمه الكثيرة واجلها أن جعلنا من أمة محمد صلى الله عليه وسلم القائل: (إن اشكر الناس لله اشكرهم لعباده) [مسند الإمام أحمد].

فالشكر لله الذي يسر لي أمري وشرح لي صدري وحل عقدة من لساني، بان فتح لي باباً من أبواب العلم يقربني إليه ويعلمني به ما جهلت، ويذكرني ما نسيت.

فجليل شكري وعظيم عرفاني لشيخني وأستاذي الدكتور/ حسن أبنعوف الذي شرفني برعاية هذا البحث منذ أن كان فكرة إلى أن رأى النور واستوى على سوقه، فكان لتوجيهه وإرشاده أكبر الأثر في توجيه هذه الدراسة حتى خرجت على هذا النحو المائل بين أيدينا، فكان بالحق نعم المشرف والموجه، وخير معلم ومعين، فله الشكر فإن عجز اللسان عن البيان فقد أوكلنا حسن الجزاء للذي يعطى من غير حساب إنه سميع مجيب الدعاء.

والشكر موصول لجامعة أم درمان الإسلامية التي أتاحت لنا فرصة الدراسة بها.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العظيم إلى إدارة مكتبة الجامعة على ما قدمته لي من العون والمساعدة والإرشاد والتوجيه في مختلف مراحل البحث والدراسة .

وإن كان هناك فضل يذكر لمسديه وعرفاً للجميل ، واعترافاً بالفضل لذويه
فإنني أذكر هذا السند والدعم المعنوي و المادي لوالدي البروفيسور: أحمد خالد
بابكر والذي ما فتئ يدعمني ويقويني ويشد من أزري أطل الله عمره وأبقاه .
وأخص بالشكر زوجي العزيز ، الذي صبر علي مدة طويلة ، وسهل لي
طريق المتابعة والتحصيل ، فجزاه الله خير الجزاء وأصلح له الذرية.
والشكر موصول لكل من ناولنا كتاباً ، ولكل من قدم لنا النصح ولكل من
أسهم في كتابة هذا البحث حتى رأى النور ولكل من كان له فضل علينا فان لم
نذكر أسماءهم فلن ننسى جميل صنعهم والدعاء لهم بظهر الغيب.
وأخيراً أقدم جزيل شكري وتقديري إلى لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم
بتقويم هذا العمل الذي أسأل الله أن يكون خالصاً لوجهه الكريم.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً بلسان عربي مبين وجعله حجة على جميع خلقه إلى يوم الدين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه ومن أهتدي بهديه إلى يوم الدين.
أما بعد...

فلما كان علم النحو قد ارتبط من نشأته الأولى بخدمة القرآن الكريم وضبط قواعده لغته ، فكان هو المحور الذي دارت الدراسات اللغوية بفروعها المختلفة حوله، ولا ريب هذا الكتاب العزيز كان جدير باهتمام الدارسين والباحثين ، ولذلك فإن ما كتب عنه من بحوث ودراسات يفوق الحصر، فقد تناوله الدارسون والباحثون من جوانب شتى وزوايا مختلفة، وكتب فيه مئات الرسائل العلمية حتى غدا الظفر بموضوع لغوى أو نحوى لدراسة أمر ذي صلة بالقرآن الكريم أمراً عسيراً.

ولما كانت الحالة هذه، وكانت الرغبة في أن تكون رسالتي متصلة بالقرآن الكريم فقد كان اختيار هذا الموضوع مهمة صعبة، استغرقت وقتاً طويلاً في البحث وتقليب النظر في عدد من الموضوعات المطروحة للدراسة ،وبعد تأمل وإعادة نظر، وإشارة كريمة من والدي الدكتور أحمد خالد بابكر، استقر الرأي على أن يكون موضوع رسالتي في ثنايا تفسير ابن عطية المسمى (المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز)، دراسة ما اشتمل عليه من قضايا اللغة والنحو.

وقد وقفت على هذا التفسير مطبوعاً في ستة أجزاء وصادر من دار الكتب العلمية ببيروت بتاريخ ١٤٢٢-٢٠٠١م، وقد قام بتحقيقه عبد السلام عبد الشافي محمد.

فأطمأنت نفسي لاختيار هذا التفسير موضوعاً لرسالتي ، لما وجدت فيه من مادة لغوية ونحوية تمثل موضوعاً صالحاً للبحث والدراسة والتحليل.

وتتجلى أهمية الكتاب بما حشد فيه مؤلفه -رحمه الله- الكثير من آراء البصريين وأقوالهم، ومسائل الكوفيين وتوجهاتهم مما يعد مصدراً موثقاً لدراسة آراء السابقين.

أهداف البحث ودوافعه:

الموضوع الذي اخترته لبحثي هو دراسة للقضايا النحوية لابن عطية من خلال تفسيره للنصف الأول للقرآن الكريم.

الهدف من الدراسة:

- ١/ استجلاء الجهود النحوية لابن عطية الغرناطي.
- ٢/ تتبع تطبيق القواعد النحوية من خلال القرآن الكريم، لأن القرآن هو الأصل والنحو تابع له وخادم للغة.
- ٣/ الكشف عن جهود علماء الأندلس في الدراسات النحوية.

الصعوبات التي واجهت الباحثة:

نهضت أمام الباحثة العديد من المصاعب نذكر أهمها:
صعوبة الوصول إلى رأي ابن عطية في كثير من المسائل فكان لابد للباحثة من الوقوف على أجزاء التفسير الأخرى للوقوف على رأي ابن عطية مما كان يتطلب مضاعفة الجهد والاطلاع الدائم على التفسير.

المنهج المتبع: وصفي تحليلي حيث اشتمل على:

١. استقراء المادة العلمية بالإطلاع على تفسير ابن عطية وتدوين كل ما يتصل بالنحو والإعراب.
 ٢. الرجوع للعديد من المصادر والمراجع ككتب النحاة والتفاسير التي تعنى بالجانب اللغوي وكتب القراءات.
 ٣. تتبع القاعدة النحوية من خلال الموازنة بين آراء النحويين حتى أصل إلى موقف ابن عطية منها، وما استدل به أو علل له ثم اذكر ما ترجح لي من رأي مع بيان السبب ما أمكن.
 ٤. بيان موقف ابن عطية من المذاهب النحوية والبصرية والكوفية.
- وبناءً على ذلك قسمت البحث إلى أربعة فصول وخاتمة تشمل أهم النتائج.

التمهيد:

- أ. نبذة موجزة عن ابن عطية: اسمه ومولده، عصره، حياته، آثاره، منهجه في التفسير.
- ب. التعريف بالمحرر الوجيز

ج. تأثيره وتأثره

هيكل البحث:

قسمت بحثي الى فصول والفصول إلى مباحث وهي على النحو التالي :

الفصل الأول: (الأسماء) ويحتوي على أربعة مباحث هي :

المبحث الأول: المرفوعات من الأسماء

المبحث الثاني: المنصوبات من الأسماء

المبحث الثالث: المجرورات من الأسماء

المبحث الرابع: المبنيات من الأسماء

الفصل الثاني: (الأفعال) ويحتوي على أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: الأفعال المبنية.

المبحث الثاني: الأفعال المعربة.

المبحث الثالث: المتعدي واللازم.

المبحث الرابع : أفعال المدح والذم.

الفصل الثالث: (الحروف) ويحتوي على مبحثين هما:

المبحث الأول: حروف النصب.

المبحث الثاني: حروف الجر.

الفصل الرابع: (اختياراته النحوية واستخلاص اتجاهه النحوي) ويحتوي على خمسة

مباحث هي :

المبحث الأول: ابن عطية بين مدرستي البصرة والكوفة .

المبحث الثاني: موقف ابن عطية من مصادر الاحتجاج النحوي.

المبحث الثالث : آراء ابن عطية التي انفرد بها.

المبحث الرابع: موقفه من مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين.

المبحث الخامس: اتجاهه النحوي.

الخاتمة: وتشتمل على :

ملخص البحث وأهم النتائج والتوصيات.

الفهارس وتحتوي على :

فهرس الآيات
فهرس الحديث
فهرس الأشعار
فهرس الأعلام
فهرس المراجع والمصادر
فهرس المحتويات

مصادر البحث ومراجعته:

أما من حيث المصادر والمراجع فهي كثيرة ومتنوعة وقد تراوحت بين تراثية ومعاصرة، وما بين نحوية وصرفية ومراجع في علم القراءات وفي الأدب وغير ذلك، وقد فرضت طبيعة البحث هذا التنوع فجاءت مصادر البحث ومراجعته على النحو التالي:

١. كتب التراجم والطبقات: وهي الكتب التي تناولت النحاة واللغويين وترجمت لهم وأوردت أقوال العلماء فيهم.

٢. كتاب (المحرر الوجيز) وهو موضوع الدراسة ومحورها الرئيس.
٣. الكتب النحوية القديمة والتي تعتبر من أمهات كتب النحو العربي.
٤. كتب المحدثين في النحو والصرف واللغة.

تمهيد

أ. نبذة موجزة عن ابن عطية اسمه ومولده وعصره، حياته و آثاره و منهجه في

التفسير:

أولاً اسمه ومولده:

هو: الفقيه القاضي أَبُو مُحَمَّدٍ **عبدالله بن** الفقيه أبي بكر غالب بن عبد الرَّحْمَنِ ابن غالب بن عبد الرؤوف بن تمام بن عبد الله بن تمام بن عطية بن خالد بن عطية^(١) بن خالد ابن خفاف بن أسلم بن مكرم من ولد زيد بن محارب بن خصفة بن قيس غيلان بن مضر^(٢).

وهو عالم ومجاهد وفقهه جليل، عارف بالحديث والتفسير والأحكام، لغوى وأديب ولد بغرناطة بالأندلس مع بداية عهد دولة المرابطين التي كانت تعرف بدولة الفقهاء، كان من أسرة مهاجرة من المشرق، وكانت الأسرة ذات علم ومكانة هيأت له أسباب طلب العلم، تتلمذ على كبار علماء الأندلس.

ووالده الفقيه الحافظ غالب بن عطية كان أول العلماء الذين نهل من مناهلهم، وقد أحاطه بالرعاية والاهتمام البالغين ؛ حتى أن بعض المصادر تذكر أن والده ربما أيقظه من نومه في الليلة غير مرة ليعرض عليه فكرة خطرت له ويتدارسها معه ويطلب منه توثيقها في تفسيره^(٣)، كما كان حريصاً على طلب الإجازات العلمية لابنه من علماء عصره الكبار، من ذلك ما فعله مع الفقيه أبي جعفر أحمد بن غالب الغساني المعروف

(١) ذكره ابن عطية في مقدمة المحرر الوجيز ٣٣/١ وفي فهرسه ص: ٦٠ أن جده عطية بن خالد هذا هو الداخل إلى الأندلس وقت الفتح الإسلامي لها. وترجمته فيالديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، المؤلف: إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمرى (المتوفى: ٧٩٩هـ) ، تحقيق: د. محمد الأحمدى أبو النور ، دار مكتبة التراث -القاهرة ٥٨/١ وشذرات الذهب في أخبار من ذهب للمؤرخ الفقيه الأديب أبي الفلاح عبد الحي بن عماد الحنبلي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د ط، د ت، ٥٩/٤ ونفح الطيب من غصن الأندلسي الرطيب ، أحمد بن محمد المقرئ التلمساني (ت ١٠٤١ هـ) ، تحقيق: د . إحسان عباس ، دار صادر -

بيروت : ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م . ٥٢٣/٢

(٢) فهرس ابن عطية ص: ٥٩-٦٠.

(٣) انظر: بغية المتلمس في رجال أهل الأندلس، للضبي أحمد بن عميرة، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٩٦٧ م، ٤٢٧/٢.

بابن القيلعي، الذي يقول عنه ابن عطية إنه (أجاز لي جميع ما رواه عن شيوخه بسؤال أبي إياه ذلك، وبحضرتي)^(١).

كما راسل -رحمه الله - العديد من العلماء لاستجازتهم، فكتب إلى أبي علي الحسين بن محمد بن مرة الصدفي السرقسطي الذي بعث له بالإجازة من مدينة غرناطة^(٢). وكتب إلى أبي الحسن علي بن خلف بن ذى النون بن أحمد بن عبدالله بن هديل بن جحيش ابن سنان العبسي.

كما أجاز له بعض العلماء منهم ابن الطلاع الفقيه محمد بن فرح القرطبي و عبدالرحمن بن قاسم الشيعي الذي بعث له بالإجازة من مدينة مالقة ويحيى بن إبراهيم بن زيد المرسي^(٣).

قال ابن خاقان واصفاً همته في طلب العلم (أدمن التعب في السؤدد جاهداً حتى تناول الكواكب قاعداً، وما اتكل على أوائله ولا سكن إلى واحات بكره وأصائله، أثره في معرفة علم على رأسه نار)^(٤).

كان -رحمه الله- فقيهاً عارفاً بالأحكام نحوياً، لغوياً، أدبياً بارعاً، ضابطاً سنياً. تولى قضاء المرية في شهر المحرم (عام ٥٢٩هـ) ومدينة المرية كانت من أبرز المدن الأندلسية اقتصاداً وأكثرها نشاطاً صناعياً وتجارياً ساعداً على ذلك جملة من المزايا منها الفنادق والحمامات وميناء السفن البحرية وغيرها^(٥)، وقد نجح في مهمته هذه نجاحاً كبيراً لأنه -كما يقول ابن فرحون- (توخي الحق وعدل في الحكم وأعز الخطة)^(٦) الأمر الذي جعل بعض مرضى النفوس ينتهزون فرصة اضطراب الأوضاع الأمنية في دولة المرابطين و قدوم تيار دولة الموحدين التي سيطرت على المغرب بعد طرد المرابطين

(١) فهرس ابن عطية ص ١٢٦.

(٢) المصدر السابق ص: ١٣٩.

(٣) المصدر السابق ص: ٩١.

(٤) قلائد العقيان: الفتح بن خاقان بن أحمد بن غرطوج، أبو محمد (المتوفى: ٢٤٧هـ) ط: مصر: ١٢٨٤هـ - ١٨٦٦م ٦٥٦/٣ .

(٥) انظر معجم البلدان لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) الناشر: دار صادر، بيروت ط: ٢، ١٩٩٥ م ١١٩/٥، ونفح الطيب للمقري ١/١٦٣، ومنهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم د/ عبدالوهاب فايد ص ٧٣-٧٤.

(٦) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ص: ١٧٥

منها، فيفدون على - (عبد المؤمن بن علي) - أمير الموحدين يشكون إليه قاضيهم عبد الحق بن عطية ويتهمونه بالزندقة، غير أن أحد الشعراء الذين كانوا يحضرون مجلس عبد المؤمن أمير المحدثين رد عليهم قائلاً:

قالوا تزندق عبد الحق قلت لهم والله ما كان عبد الحق زنديقا

أهل المرية قوم لا خلاق لهم يفسقون قضاة العدل تفسيقاً^(١)

ثم قصد مرسية، ليتولى قضاءها، فصد عن دخولها وصرف عنها إلى لورقه^(٢). التي لم تطل مدة إقامته بها حتى توفي بها في منتصف شهر رمضان سنة (٥٤١هـ)، وقيل سنة (٥٤٢هـ) وقيل (٥٤٦هـ) -^(٣).

لم ينشغل ابن عطية بطلب العلم عن واجب الجهاد في سبيل الله وحماية البلاد الإسلامية من الغزو النصراني أيام المرابطين فقد شارك في كثير من الغزوات وكان أحد المجاهدين في غزوة طلييزة^(٤) سنة ثلاث وخمسمائة^(٥). وقد وصفه بعض المؤرخين بأنه كان يكثر الغزوات في جيوش الملتئمين^(٦)، ولعله كان يكثر من الغزو حتى تشوق والده إلى لقائه وآلمه غيابه، على كبر سنه غياب بصره حتى كتب إليه أبياتاً شعرية وهو في إحدى غزواته يعبر له فيها عن اشتياقه الشديد لرؤيته بعد غياب:

يا نازح الدار لم يحفل بمن نزلت *** دموعه طارقات الهم والفكر

غيبت شخصك عن عيني فما ألفت *** من بعد مرآك غير الدمع والسهر

(١) انظر: منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم د. عبد الوهاب فايد ص ٥٧.

(٢) لورقه: بالضم، ثم السكون، والراء مفتوحة والقاف.. مدينة بالأندلس وبها حصن ومعقل محكم، انظر: معجم البلدان: ٧/٢٥.

(٣) وتذكر بعض المصادر أنه ولد سنة (٤٨٠هـ)، انظر: تاريخ مولده ووفاته - المعجم لابن الأنبار، ص ٢٧٢، وفوات الوفيات لابن شاکر الكتبي، و الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (المتوفى: ٥٧٨هـ) عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي، ط: ٢، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م ٣٨٧/٢، الديباج المذهب لابن فرحون ٥٨/٢ - سير أعلام النبلاء للذهبي ١٤٤٧/٢.

(٤) منطقة بالأندلس جرت عليها هذه المعركة.

(٥) فهرس ابن عطية ص ١٣٧.

(٦) المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصديقي، لابن الأنبار، دار الكتاب العربي، القاهرة طبع سنة ١٩٦٧م، ص ٢٧١، وانظر الأعلام: الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ) الناشر: دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر - أيار/ مايو ٢٠٠٢م، ص ٤-٥٣.

قد كان أولى جهاد في مواصليتي *** لاسيما عند ضعف الجسم والكبر
اعتل سمعي وجال الضر في بصري *** بالله كن أنت لي سمعي وكن بصري^(١)

شيوخه:

جمع ابن عطية شيوخه الذين تتلمذ على أيديهم في فهرس يجمعهم، وقد ضمن ابن
عطية فهرسه ثلاثين شيخاً تحدث فيه عن حياتهم العلمية والاجتماعية سارداً الكتب التي
بلغ عددها في فهرسه مائة وعشرين كتاباً بالإضافة إلى ما أسماه بـ(التوالييف) وهي
مجموعة من الكتب غير محددة رواها عن شيوخه سالكاً في روايتها إحدى الطرق
الأربعة السماع والقراءة والمناولة والإجازة

وسأكتفي بذكر بعض شيوخه الذين أخذ عنهم وذكرهم في فهرسه ومن أبرزهم:

١- والده الفقيه أبوبكر غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن عطية ، ويعتبر والده اللبنة
الأولى له في تلقيه للعلوم والمعارف، وقد قال عنه ابن بشكوال: (كان حافظاً للحديث
وطرقه وعلله وعارفاً بالرجال ذاكراً لمتونه ومعانيه وكان أديباً شاعراً لغوياً دينياً فاضلاً
وتوفى سنة ثمان عشرة وخمسائة من جمادى الآخرة وله سبعة وسبعون سنة)^(٢).

٢. الحافظ الحسين بن محمد بن أحمد بن علي الغساني محدث الأندلس وكان بصيراً
بالعربية واللغة والشعر والأنساب وتصدر بجامع قرطبة وأخذ عنه الأعلام توفى
سنة (٤٨٩هـ)^(٣).

٣. الحافظ أبوبكر علي الحسين بن محمد بن بكر الصديقي كان عالماً بالحديث عارفاً
بالقراءات، وله الباع الطويل في الرجال والعلل والأسماء والجرح والتعديل وكان حسن
الخط جيد الضبط، توفى سنة (٥١٤هـ)^(٤).

٤. الإمام الحسن بن أحمد بن خلف الأنصاري المعروف بابن الباذش كانت له الإمامة
بالأندلس في صناعة العربية وقراءة القرآن، توفى سنة (٥٢٨هـ)^(٥).

(١) المعجم لابن الأبار ص ٢٧١.

(٢) فهرس ابن عطية ص ١٠٦ - ١٠٧، وترجمته في الأعلام للزركلي ٣/٣٢٧.

(٣) فهرس ابن عطية ص ٩٩ - ١٠١، وترجمته في الأعلام للزركلي ٢/٢٥٥.

(٤) فهرس ابن عطية ص ٩٩ - ١٠١، وترجمته في الأعلام للزركلي ٢/٢٥٥.

(٥) فهرس ابن عطية ص ١٠١ - ١٠٦، وترجمته في الأعلام للزركلي ٤/٢٥٥.

٥. الفقيه أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب القرطبي، وصفه ابن بشكوال بقوله.
(آخر الشيوخ الجلة الأكابر في علو الإسناد وسعة الرواية). توفى سنة (٥٥٢٩هـ) - (١).

تلاميذه:

من الذين تتلمذوا على يده :

١. الإمام الحافظ الثقة أبو بكر بن محمد بن خير بن عمر الأشبيلي المتوفى سنة (٥٧٥هـ) - (٢).
٢. الإمام الفقيه أبو بكر بن أحمد بن عبد الملك بن أبي حمزة المتوفى سنة (٥٩٩هـ) - (٣).
٣. الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عبدالله الأنصاري المشهور بابن حبيش المتوفى سنة (٥٨٤هـ) - (٤).
٤. الإمام الفيلسوف الطبيب الشاعر محمد بن عبد الملك بن طفيل القيسي المتوفى سنة (٥٨١هـ) - (٥).
٥. الإمام العالم الثقة أبو جعفر أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي المتوفى سنة (٥٩٢هـ) - (٦).
٦. الإمام النحوي عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجي المعروف بابن الفرس، المتوفى سنة (٥٩٩هـ) - (٧).

(١) انظر فهرس ابن عطية ص ١٠٦ - ١٠٧، وترجمته في الأعلام للزركلي ٣/٣٢٧.

(٢) فهرسة بن خير: أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي (المتوفى: ٥٧٥هـ) المحقق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط ١١٤١٩هـ / ١٩٩٨م. ص ٢٢٠، وانظر: ترجمته في الأعلام للزركلي.

(٣) انظر التكملة لكتاب الصلة: ابن الأنبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (المتوفى: ٦٥٨هـ) المحقق: عبد السلام الهراس الناشر: دار الفكر للطباعة - لبنان سنة النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ٧٩/٢، وترجمته في الأعلام للزركلي ٥/٣١٩.

(٤) طبقات المفسرين العشرين: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ). المحقق: علي محمد عمر الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ، ٦٠/١، وترجمته في الأعلام للزركلي ٣/٣٢٦-٣٢٧.

(٥) فهرس ابن عطية ص ٥٧، وترجمته في الأعلام للزركلي ٦/١١٩.

(٦) طبقات المفسرين: ٦٠/١ وترجمته في الأعلام لخير الدين الزركلي، ١/١٤٦-١٤٧.

(٧) طبقات المفسرين للسيوطي ٦٠/١ وترجمته في الأعلام للزركلي ٤/١٦٨.

عصره:

قضى ابن عطية حياته في كنف دولة المرابطين في أول أمرها في بلاد المغرب متخذين "أغمان" ثم "مراكش" عاصمة لهم.

آثاره:

وتتمثل هذه الآثار في كتابيه، (المحرر الوجيز) و(الفهرسة)، وأشعاره ورسائله

البديعية:

أولاً: كتبه:

كانت آثاره التي تركها لنا قليلة وتكاد تنحصر في كتابين فقط هما تفسيره المسمى المحرر الوجيز والذي نحن بصدد الآن، وثانيهما الفهرست وهو كتاب صغير الحجم ضمنه ابن عطية أسماء شيوخه الذين بلغ عددهم ثلاثين شيخاً في مقدمتهم والده -عليهم رحمة الله- وقد مر ذكرها.

غير أن بعض المؤرخين يذكر أن لابن عطية تواليف^(١) مما يوحى بوجود مؤلفات أخرى له غير التفسير والفهرسة ويؤيد هذا ما أشار إليه بعضهم من وجود كتاب لابن عطية في الأنساب يرد فيه على أبي محمد بن عبدالله بن علي الرشاطي أحد معاصريه وأحد علماء (المرية) الذي قام بالدفاع عن نفسه والرد على ابن عطية في كتاب أسماه (إظهار فساد الاعتقاد ببيان سوء الانتقاد)^(٢).

يعتبر ابن عطية صاحب مدرسة في علم التفسير وقد شهد له الكتبي بقوله: (كان عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير والأدب ولو لم يكن له إلا هذا التفسير لكفى)^(٣).

التعريف بالمحرر الوجيز:

المحرر الوجيز من التفاسير التي عنى بها أصحابها بالجانب اللغوي عناية فائقة وقد تبين من خلال ترجمة مؤلفه أنه لم يؤلف في علم النحو كتاباً مفرداً، ولم يذكر له إلا هذا التفسير.

(١) منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم د. عبد الوهاب فايد ص ٨٥.

(٢) المصدر السابق ص ٨٥.

(٣) فوات الوفيات: فوات الوفيات: محمد بن شاعر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاعر بن هارون بن شاعر الملقب بصلاح الدين (المتوفى: ٧٦٤هـ) المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت ج ٢ ص ٢٥٦.

نوه الذهبي بقيمة هذا التفسير بقوله: (تفسير ابن عطية المسمى بالمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز تفسيرٌ له قيمته العالية بين كتب التفسير وعند جميع المفسرين وذلك راجع إلى أن مؤلفه أضفى عليه من روحه العلمية الفياضة ما أكسبه دقةً ورواجاً وقبولاً^(١)).

يقول في مقدمة تفسيره (فلما أردت أن أختار لنفسي وأنظر في علم أعد أنواره لظلم رمسي، سبرتها بالتنويع والتقسيم، وعلمت أن شرف العلم على قدر شرف المعلوم، فوجدت أمتها حبالاً وأرسخها جبلاً وأجملها أثراً وأسطعها أنواراً علم كتاب الله جلت قدرته وتقدست أسماؤه)^(٢).

فجاء تفسيره -كما يرى الشيخ محمد الفاضل بن عاشور- أطرده نفساً، وأكثر جمعاً وتفناً^(٣) من كشف الزمخشري.

وهذا النهج هو الذي سار على أساسه ابن عطية في كتابه عندما تحدث في المقدمة عنه، فقال: (وسردت التفسير في هذا التعليق بحسب رتبة ألفاظ الآية من حكم أو نحو أو لغة، أو معنى، أو قراءة، وقصدت تتبع الألفاظ حتى لا يقع طفر كما في كثير من كتب المفسرين، ورأيت أن تصنيف التفسير كما صنع المهدي -رحمه الله- مفرق للنظر مشعب للفكر وقصدت إيراد جميع القراءات: مستعملها وشاذها، واعتمدت تبيين المعاني وجميع احتمالات الألفاظ، كل ذلك بحسب جهدي وما انتهى إليه علمي، وعلى غاية من الإيجاز وحذف فضول القول)^(٤).

(١) التفسير والمفسرون: لمحمد حسين الذهبي، دار المكتبة الحديثة، ط١، ١٩٦١م، ٢٣٩/١-٢٤٠.

(٢) بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس: أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (المتوفى: ٥٩٩هـ)، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ٣٧٦.

(٣) التفسير ورجاله، الشيخ محمد الفاضل بن عاشور، دار الكتب الشرقية، تونس ١٩٦٦م: ص ٩٣.

(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ) المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ: ٣٤/١.

اسم الكتاب:

جزم عبد الوهاب فايد مع جمع من المؤرخين بأن ابن عطية لم يضع لتفسيره اسماً خاصاً به فقد ذكره ابن عمير الضبي^(١). فقال (ألف ابن عطية تفسيراً ضخماً أربى فيه على كل متقدم وذكر أيضاً لسان الدين بن الخطيب وهو من علماء القرن الثامن الهجري أنه ألف كتاباً في التفسير يسمى بالوجيز فأحسن فيه وأبدع وجاء حاجي خليفة المتوفى سنة (١٠٦٧هـ) وأطلق عليه في كتابه (كشف الظنون) (اسم المحرر الوجيز في الكتاب العزيز). وذكر الدكتور فايد أن حاجي خليفة ربما استفاد هذه التسمية من كلام ابن عطية نفسه في مقدمة تفسيره عندما قال عن تفسيره، أنه قصد فيه (أن يكون جامعاً وجيزاً محرراً)^(٢).

كما ذكر الشيخ محمد الفاضل بن عاشور أن تفسير ابن عطية قد "شاعت بين الناس تسميته (المحرر الوجيز) وعلى ذلك بني صاحب كشف الظنون تعريفه به"^(٣).

منهج ابن عطية في التفسير:

جمع ابن عطية مادة تفسيره من كتب التفسير التي تقدمته وتحرى أن يودع فيه كل ما هو أقرب إلى الصحة وألصق بالسنة، فأحسن فيه وأجاد وأبدع وأفاد فجاء تفسيراً جامعاً لكل شيء، وقد امتازت عباراته بالسلاسة والسهولة.

وضع ابن عطية لنفسه، منذ البداية، منهجاً كاملاً في التفسير ورسم طريقاً واضح المعالم حاول الالتزام به ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

فهو كان على علم ودراية بالتفسير التي تقدمته، وكذلك على علم بكتب القراءات والنحو والحديث وكان يرجع في كل علم إلى مصادره الأصلية.

ولم يكن ابن عطية -رحمه الله- ناقلاً لأقوال من سبقه وجامعاً لها فحسب بل كان مع ذلك ناقداً ومناقشاً ومضعفاً وراداً في أحيان أخرى لما ينقل، ولم يكن ينقل من الأقوال إلا ما شهدت له الأصول الشرعية من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس صحيح.

(١) المحرر الوجيز ٣٧٦.

(٢) المصدر السابق: ٣٤/١.

(٣) التفسير ورجاله ص ٦٣-٦٤.

جمع ابن عطية في تفسيره بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي فيفسر القرآن بالقرآن وبأحاديث المصطفى عليه الصلاة والسلام وبأقوال الصحابة والتابعين. أما تفسيره بالرأي فلم يعتمد فيه على الرأي المجرد بل كان رأيه مبنياً على أقوال العلماء والفقهاء ، كما التزم بإيراد القراءات مستعملها وشاذها. يقول في مقدمة تفسيره: "وقصدت إيراد القراءات مستعملها وشاذها واعتمدت تبيين المعاني وجميع محتملات الألفاظ"^(١).

ومن معالم منهجه - وهو ما يحسب له- أنه تجنب في تفسيره ذكر القصص الإسرائيلية، بل ذهب أكثر من ذلك فقد انتقد من سبقه من المفسرين لذكرهم إياها ومن عباراته في ذلك قوله: (وهناك قصص أخرى أعرضت عن ذكرها لضعفها...) وقوله كذلك: (لا أذكر من القصص إلا ما تنفك الآية إلا به، وأثبت أقوال العلماء في المعاني منسوبة إليهم على ما تلقى السلف الصالح - رضوان الله عليهم- كتاب الله من مقاصده العربية السليمة من إحد أهل القول بالرموز، وأهل القول بعلم الباطن، وغيرهم، فمتى وقع لأحد من العلماء الذين قد حازوا حسن الظن بهم لفظ ينحو إلى شيء من أغراض الملحد، نبهت عليه، وسردت التفسير في هذا التعليق بحسب رتبة الألفاظ)^(٢).

كانت تلك أهم معالم منهج ابن عطية في التفسير وقد تأثر كثير من العلماء الذين جاءوا من بعده بنهجه، ومن أبرزهم الإمام القرطبي رحمهم الله جميعاً. غير أن هذا التفسير بقي حبيساً في المخطوطات قرابة الألف عام إلا قليلاً إلى أن قيض الله له ثلة من العلماء الأجلاء الذين تولوا إخراجهم إلى النور.

مصادر ابن عطية في تفسيره:

مزج ابن عطية في تفسيره للقرآن الكريم بين مختلف الثقافات والعلوم، إذ كانت مصادره مستقاة بتزوده من ثقافات عصره ، فألم بعلوم أهل المشرق والمغرب وبلاد الأندلس.

(١) التفسير ورجاله، ٣٤/١.

(٢) المحرر الوجيز ٣٤/١.

تلقى ابن عطية على يد شيوخه ما يزيد على مائة وعشرين كتاباً ومصنفاً ما بين قراءة ومناولة وإجازة وسماع^(١) في العقيدة، والفقه، والتفسير، والحديث، والقراءات واللغة، والنحو والأدب، والتاريخ.

فهو يقول في مقدمة تفسيره: "... إن كتاب الله تعالى لا يفسر إلا بتصريف جميع العلوم فيه"^(٢).

أولاً: مصادره من كتب التفسير:

كان ابن عطية يناقش ما ورد فيها، وكثيراً ما ضعف آراء المفسرين أو ردها، ومن أهم هذه المصادر:

١. تفسير (جامع البيان في تفسير القرآن) للإمام محمد بن جرير الطبري، قال عنه ابن عطية في مقدمة تفسيره: (محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى، جمع على الناس أشنات التفسير وقرب البعيد وشفى في الإسناد)^(٣).

٢. تفسير المهدي المسمى (التحصيل لفوائد كتاب التفضيل الجامع لعلوم التنزيل) ومؤلفه هو أبو العباس أحمد بن عمار المهدي (ت: ٤٣٠هـ).

٣. تفسير (شفاء الصدور لأبي بكر محمد بن الحسن بن زياد الموصلي) (٣٥١هـ).

ثانياً: مصادره من كتب القراءات:

وقف ابن عطية عند القراءات مستخرجاً منها قضايا أو مؤصلاً بها بعض القضايا النحوية، ولا يكاد يمر بقراءة من القراءات إلا ونجده يناقش الوجوه النحوية من خلالها عند وجود الاختلاف بين النحاة في القضية التي تتصل بالقراءة وهذا يرجع إلى اعتماد ابن عطية على أهم ما صنف في علم القراءات والتي منها:

١- كتاب السبعة لأبي علي الحسن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)^(٤).

٢- الحجة في القراءات لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)^(٥).

٣- المحتسب في تبيين شواهد القراءات لأبن جني (ت ٣٩٢هـ)^(٦).

(١) انظر منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم د. عبد الوهاب فايد ص: ٤٠٠-٤١.

(٢) المحرر الوجيز ١/٣٥.

(٣) المصدر السابق ١/٤٢.

(٤) لم يذكره ابن عطية في فهرسه، وانظر مثلاً المحرر الوجيز ١/٧٦، ١٠٣، ٢٠٢، ٣٨٥، ٣٨٨.

(٥) فهرس ابن عطية ص ١٣٣، والمحرر الوجيز ١/٥٤، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٤، ٩٨، ٩٩، ١٢٣.

(٦) لم يذكره ابن عطية في فهرسه، وانظر المحرر الوجيز ١/٧٦، ٧٨، ٩٦، ١٠٠، ١٠٣، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٤.

- ٤- الهداية في القراءات لأبي علي الفارسي.
- ٥- الروضة في القراءات لأبي علي البغدادي.
- ٦- المنتهى في القراءات لأبي الفضل الخراعي.
- ٧- الواضع في القراءات السبع لأبي الحسن بن رضوان.

ثالثاً: مصادره من كتب الحديث:

- ١- الجامع لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥١هـ) (١).
- ٢- المسند الصحيح لأبي الحسن مسلم بن الحجاج (ت: ٢٦١هـ) (٢).
- ٣- سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ) (٣).
- ٤- سنن النسائي لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت: ٣٠٣هـ) (٤).

رابعاً: مصادره من كتب الفقه:

- ١- الموطأ للإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة رضي الله عنه (ت: ١٧٩هـ) (٥).
- ٢- الواضحة لابن عبد الملك بن خبيب الأندلسي (ت: ٢٣٩هـ) (٦).
- ٣- المدونة الكبرى للإمام سحنون بن سعيد (ت: ٢٤٠هـ) (٧).
- ٤- كتاب الإشراف على مذاهب أهل العلم في الاجتماع والاختلاف وهو كتاب في الفقه المقارن يجمع بين آراء الأئمة أصحاب المذاهب الأربعة، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري المتوفى سنة (٣١٩هـ) (٨).
- ٥- التفريع في مسائل الفقه لأبي القاسم بن جلاب (ت: ٣٧٠هـ) (٩).

-
- (١) انظر مثلاً فهرس ابن عطية ٦٥، ٨٤، ٩٥، ١٢٠، وغيرها، والمحرر الوجيز ٤٧/١، ٤٩، ٦٧، ٦٥.
 - (٢) انظر مثلاً فهرس ابن عطية ص ٦٧، ٨٤، ١٢٢، ١٣٠، والمحرر الوجيز ٤٣/١، ١٨٤، ٢٩٤/٣.
 - (٣) انظر مثلاً فهرس ابن عطية ص ٧٠، ١٠٠، ١٢٢، والمحرر الوجيز ٦٩/١، ٢٧٩، ٣١٩.
 - (٤) انظر مثلاً فهرس ابن عطية ص ٦٩، ٩٢، ٩٧، ١٢٢، ١٣١، وغيرها والمحرر الوجيز ٣٠٠/١.
 - (٥) انظر مثلاً فهرس ابن عطية ص ٦٣، ٧٨، ٨٠، ٩١، ٩٧، ١٠٧، والمحرر الوجيز ٩٥/١، ١٣٦، ١٦٦، ١٨٦، وغيرها.
 - (٦) انظر مثلاً فهرس ابن عطية ص ٩٢، والمحرر الوجيز ٧٩/١، ٩٤، ٢٧١، ٣٢٣، ٣٧/٢، ٥٩.
 - (٧) انظر مثلاً فهرس ابن عطية ص ٦٣، ٧٨، ٨٠، ٩١، وغيرها والمحرر الوجيز ٧٩/١، ٢٥٩، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٥، ٣١٧، ٣١٨.
 - (٨) فهرس ابن عطية ص ٧٢، والمحرر الوجيز ٢٣٠/١، ٣١١، ٣١٧.
 - (٩) فهرس ابن عطية ص ٧٢ والمحرر الوجيز ٢٣٠/١، ٣١١، ٣١٧.

خامساً: مصادره من كتب اللغة:

- ١- كتاباً (إصلاح المنطق) و(الألفاظ) ليعقوب بن السكيت (ت: ٦٠٤هـ)^(١).
- ٢- المجمل لأحمد بن فارس (ت: ٣٩٠هـ)^(٢).
- ٣- كتابا المخصص والمحكم لأبي الحسن بن علي بن إسماعيل بن سيدة (ت: ٤٥٨هـ)^(٣).

سادساً: مصادره من كتب النحو:

- ١- كتاب سيبويه أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ)^(٤).
- ٢- المقتضب لمحمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)^(٥).
- ٣- الإيضاح لأبي الحسن بن أحمد الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)^(٦).

سابعاً: السير والتاريخ والتراجم:

كتاب سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي بكر محمد بن إسحاق بن يسار (ت ١٥٠)^(٧).

رواياته عن شيوخه:

المصادر التي استقى منها ابن عطية مادته العلمية في تفسيره مروياته عن شيوخه، في العقيدة والفقه والنحو؛ ومن أهم هؤلاء الشيوخ، أبوه الفقيه أبو بكر غالب ابن عبد الرحمن بن عطية، وقد استفاد ابن عطية من والده استفادة عظيمة، منها ما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾^(٨) في شأن التعبد بالتفكير في

(١) فهرس ابن عطية ص ٧٦، ١٠٣، ١٢٦، والمحزر الوجيز ١٦٧/٣.

(٢) لم يذكره ابن عطية في فهرسه، وانظر مثلاً المحزر الوجيز ٢٦٦/١.

(٣) لم يذكره ابن عطية في فهرسه، وانظر مثلاً المحزر الوجيز ٢٤٠، ٣٤٦، ٣٦١، ٣٦٨، ٣٨٦، ٣٩٨، ٤٠٩.

(٤) فهرس ابن عطية ص ١٠١، ١٠٣ المحزر الوجيز ١٠٥/١، ١١١، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٤، ١٥٧، ١٧١.

(٥) فهرس ابن عطية ص ٧٤، والمحزر الوجيز ٩٣/١، ١٢٧، ١٤٥، ١٧٣، ١٧٨، ٢١٢.

(٦) فهرس ابن عطية ص ١٣٣، والمحزر الوجيز ٣٤٦، ٣٥١، ٣٧٦.

(٧) انظر مثلاً فهرس ابن عطية ص ٧٠، ٨٧، ٩٣، ١١٥، والمحزر الوجيز ١٤٠/١، ١٤٢، ١٧٠، ٢٦٢، ٢٧٣،

٣٣٠، ٣٤٧.

(٨) آل عمران : ١٩١.

قدرة الله سبحانه وتعالى، وفي شأن ما يروى من غرائب الأحوال لبعض المتعبدين، حيث حدثه والده عن بعض علماء المشرق قال: "كنت بائناً في مسجد الأقدام بمصر، فصليت العشاء فرأيت رجلاً قد اضطجع في كساء له مسجى بكسائه حتى أصبح، وصلينا نحن تلك الليلة وسهرنا، فلما أقيمت صلاة الصبح قام ذلك الرجل فاستقبل القبلة فصلى مع الناس، فاستعظمت جرأته في الصلاة بغير وضوء، فلما فرغت من الصلاة خرج فتنبعته لأعظه فلما دنوت منه سمعته ينشد:

منسحق الجسم غائب حاضر *** منتبه القلب صامت ذاك

منقبض في الغيوب منبسط *** كذلك من كان عارفاً ذاك

يببب في ليله أخا فكر *** فهو مدى الليل نائم ساهر

قال فعلمت أنه ممن يعبد بالفكرة وانصرفت عنه^(١).

كما نقل عن شيخه أبو الحسن بن البادش ومن أمثلة ذلك ما نقله في إعراب قوله

تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمِّلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمِّلِي لَهُمْ لِيَزَادُوا إِثْمًا وَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾^(٢).

يذهب الأستاذ أبو الحسن بن البادش: إلى أنها تجوز على بدل أن من الذين وحذف

المفعول لحسب، إذ الكلام يدل عليه^(٣).

ثانياً: أشعاره وترسله:

كان لابن عطية بعض المحاولات الشعرية التي يغلب عليها الطابع الوصفي

وتحمل نصائح إرشادية، وقد ذكرت بعض المصادر التي ترجمت لابن عطية بعض

أشعاره منها وا هو في وصف الزمان وأهله^(٤).

داء الزمان وأهله *** داء يعزّ له العلاجُ

أطلعت في ظلماته *** ودّا كما سطع السراجُ

لصحابه أعياناً ثقاً *** في من قناتهم اعوجاجُ

(١) المحرر الوجيز ١/ ٥٥٥، وانظر المصدر نفسه ١/ ١٤٢، ٢/ ٣٠٧، ٣/ ١٩٩، ٢٨٠، ٢٩٢، ٣٤٧.

(٢) آل عمران : ١٨٧.

(٣) المحرر الوجيز ١/ ٥٤٥، ٢٧٠ وانظر المصدر نفسه ٣/ ٧.

(٤) انظر فلاند العقيان للفتح بن خاقان ص ٢٢٤، والمعجم لابن الابار، ص ٢٧٢.

أخلاقهم ماء صفا *** مرأى ومعظمهم أجاجُ
كالدّر ما لم تختبر *** فإذا اختبرت فهم زجاجُ
ومن قوله يندب الشباب^(١):

سقيا لعهد شباب ظلت امرح في *** ريعانه وليالي العيش أسحارُ
أيام روض الصبا لم تذو أغصنه *** ورونق العمر عضّ والهوى جارُ
والنفس تركض في تضمير شرتّها *** طرفاً له في رهان اللّهُو أحضارُ
عهداً كريماً لبسنا منه أردية *** كانت عيوناً ومحتّ فهي أثارُ
مضى وأبقى بقلبي منه نار أسي *** كوني سلاماً وبرداً فيه يا نارُ
أبعد أن نبهت نفسي وأصبح في *** ليل الشباب لصبح الشيب أسفارُ
وقارعتي الليالي فانتنت كسراً *** عن ضيغم ما له ناب وأظفارُ
لا سلاح خلال أخلصت فلها *** في منهل المجد أيراد وأصدارُ
أصبوا إلى خفض عيش دوحه خضل *** أو ينثني بي عن العلياء أقصارُ
إذا فعطّلت كفي من شبا قلم *** أثاره في رياض العلم أزهارُ
همي من العيش ودّ طاب مورده *** ولم يشب صفوه للنقص إكدارُ
ومن سناكم أبا إسحق طالعني *** منه هلال له في النفس إيدارُ
الظّ بالقلب يسري منه في أفق *** هالاته فيه إجلال وإكبارُ
نور ألمّ من بعدكم حلك *** كالراح حفّ بها في دنها القارُ
لئن تمطى بجور ليل فرقنتنا *** لقد أنارت به للكتب أقمارُ
وأن عدنا بعاد عن تزاورنا *** فأنتني ببنت الفكر زوارُ
كما كانت له رسائل بديعية على شاكلة الرسائل - ذات الطابع الأدبي - التي كانت
محل تقنن وإبداع في تلك العصور، "حتى صارت كتابة الرسائل في عصر المرابطين من
أرفع المناصب، ولا يصل إليها إلا من نبه قدره، وارتفع شأنه، وبذا أقرانه في البلاغة
والأدب"^(٢) ومن ترسله ما كتب به إلى شيخه الفقيه القاضي أبي سعيد خلوف بن خلف (ت
٥٣هـ) يخبره فيها عن الحرب الدائرة على سرقسطة بين المسلمين بقيادة الأمير عبد الله

(١) قلائد العقيان ص: ٢١٨، وبغية الملتمس للضبي بن عميرة ص ٣٨٩-٣٩٠.

(٢) منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم د/ عبد الوهاب فايد ص ٣٢.

مزدلي والنصارى بقيادة رزمير، فيقول: "... وأما ما ذهبت إليه دام عزك، من تعرف الأبناء، واجتلاء الانحاء، فإن ابن رزمير وفقه الله قد جعل بناء سرقسطة لكلكله عطنا، واتخذ ذلك الحريم وطنا، وذلك انه ندب لهذه السفارة من أهل ملته ما ندب، واجلب من خيلهم ورجلهم ما أجلب، وهو أن بمنازلته سرقسطة ستفتح عليها أبواب حروب، وأنه قد وطئ غيلاً غير مغلوب، فلما رأى أن حمامتها ليست بضربة لازب، وأبصر حبلها على الغارب، نبهت المطامع حرصه، ففعل فعل الضعيفة أصابت فرصه، فلازم ملازمة الغريم، وصرف إليها وجوه الهم والهموم، مع أن غراب الرحيل ينبع كل يوم في عرصانة ويفصح، وطوائف الإفرنج -دمرهم الله- كل ليلة تمسي ولا تصبح، لأن نبتهم ونواهم نزوح، من دون أفواجهم مهامه فيح، وأيضاً فإن الأمير الأجل أبا محمد عبد الله بن مزدلي أیده الله قد أضاق بضبط الطرق وقطع المتصرفين ذرعهم، وعجز بنبص حبال لخي لمن شد أو فر وسعهم، فإنه دام أمره أطل عليهم الفجر على الظلام، وأخذ هناك بضبع الإسلام، وأقام مرة كالحية النضناض، وطورت كالسد القضاض، يسرب إلى محلتهم من يضرهم نار الحرب في أكنافها، ويأتي أرضهم ينقصها من أطرافها، ولولاه ما علا هنالك للإسلام اسم، ولا عاد للمدافعة رسم، ولا لاح للمكافحة وسم، ولا عن لتلك العلل المجهزة على تلك الأقطار جسم، ولكنه ركب صعب الأهوال، وصدق الصيال، وهي أعزك الله أقطار أن لم تقم القوة منها ميلاً وجنفاً، ويستعمل الجد لها نظراً أنفاً، وإلا فعقدتها بمدرج نثار، وهي في طريق انتكات وعتار، والله يكفي المسلمين فيها، وينعم عليهم بتلافيتها، بعزته والسلام الجزيل عليك يا عمادي ورحمة الله وبركاته"^(١).

تأثره وتأثيره:

تأثره:

لا شكَّ في أنَّ ابن عطية قد تأثر بمن سبقه من العلماء، إذ وجد في مؤلفاتهم ضالته وبغيته، فقد وجدناه يردّد آراء الخليل وسيبويه والكسائي والفرّاء والأخفش والمازني والمبردّ وأبي عليّ الفارسي وابن جنبي، مصرّحاً بنسبة الآراء إليهم أحياناً، وغير مصرّح بذلك في أحيان أخرى، بيدَ أنّ تأثره بهم لم يكن تأثر الناقل المتقيد بآراء السابقين بل كان صاحب رأي، ويعارض تلك الآراء أحياناً أو يزيد عليها بما اكتسبه من خبرته الطويلة أو

(١) قلائد العقيان ص: ٢١٥

يعرضها عرضاً يكسبها مزية لم تكن فيها، ولا بُدُّ لنا -ونحن نتلمس بعض جوانب تأثر ابن عطية- أنْ نعرض لتأثره بأمام المذهب البصريّ سيبويه لأنه كان أكثر العلماء تأثيراً في شخصية ابن عطية العلمية.

أولاً : سيبويه:

ولعل تأثر ابن عطية بسيبويه يظهر واضحاً من خلال المسائل التي تعرض لها إذ كان يُعدُّ أقواله أساساً لهذا المذهب، ويدافع عنها مبطلاً الحجج والاجتهادات المقابلة التي تأتي مخالفة لما جاء به سيبويه، سواء أكان المخالفون من البصريين أم من الكوفيين. والأمثلة على ذلك كثيرة منها ما يلي:

١. عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾^(١) قال: وسألوا يقتضي مفعولاً ثانياً، فهو عند بعض النحويين في قوله: من فضله التقدير وأسألوا الله فضله، وسيبويه لا يجيز هذا لأن فيه حذف «من» في الواجب والمفعول عنده مضمر، تقديره وأسألوا الله الجنة أو كثيراً أو حظاً من فضله. قال القاضي أبو محمد: وهذا هو الأصح^(٢).

وذهب ابن عطية مذهب سيبويه في منع تقديم التمييز على عامله وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ طَبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوْهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا ﴾^(٣) فقال نفساً نصب على التمييز ولا يجوز تقديمه على الفاعل عند سيبويه إلا في ضرورة شعر مع تصرف العامل وأجازه غيره في الكلام^(٤).

١. وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾^(٥) وقول سيبويه أصوب لأن إضمار الموصول ثقيل، وإضمار الموصوف أسهل^(٦).

(١) النساء: ٣٢.

(٢) المحرر الوجيز ٤٥/٢.

(٣) النساء: ٤.

(٤) انظر الخصائص ٣٨٤-٣٨٥-٣٨٥/٢ المقتصد ٦٩٥/٢ شرح المفصل ٣٨٤/٢.

(٥) النساء: ٤٦.

(٦) المحرر الوجيز ٦٢/٢.

ثانياً: الزجاج:

قال عنه ابن عطية في مقدمة تفسيره: (من المبرزين في المتأخرين أبو إسحاق الزجاج وأبو علي الفارسي فإن كلامهما منخول)^(١).

تأثر ابن عطية في نظرتة إلى آراء الزجاج بما كان يضمرة في نفسه من الإجلال لسيبويه، إذ كان يؤيد الزجاج في المسائل التي يرد فيها رأي سيبويه ، موافقاً لرأيه ويخالفه في المسائل التي يكون له فيها رأي مخالف لما يراه سيبويه ومن ذلك:

١. أنكر ابن عطية رأى الزجاج الذي يذهب فيه إلى جواز عطف الماضي على المضارع وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢) وَأَنَّ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْهُ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ^(٣) قال ابن عطية: "وَأَنَّ أَقِيمُوا يتجه أن يكون بتأويل وإقامة فهو عطف على المفعول المقدر في ﴿وَأْمُرْنَا﴾ ، وقيل بل هو معطوف على قوله ﴿لِنُسَلِّمَ﴾ تقديره لأن نسلم وأن أقيموا".

قال القاضي أبو محمد: وهذا قول الزجاج واللفظ يمانعه وذلك أن قوله «لأن نسلم» معرب، وقوله أن أقيموا مبني وعطف المبني على المعرب لا يجوز لأن العطف يقتضي التشريك في العامل^(٣).

٢. - كما رد قول الزجاج في أن ما بعد (حيث) صلة لها وليست بمضافة إليه، قال أبو علي: هذا غير مستقيم وليست حيث بموصولة إذ ليس ثم عائد كما في الموصولات وهي مضافة إلى ما بعدها^(٤).

٣. وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾^(٥). قال: "واختلف النحاة في تركيب لفظة (اللهم) بعد إجماعهم على أنها مضمومة الهاء مشددة الميم المضمومة وأنها منادى ودليل ذلك أنها لا تأتي مستعملة في معنى خبر فمذهب الخليل وسيبويه والبصريون أن الأصل: يا الله، فلما استعملت الكلمة دون حرف النداء الذي هو (يا)

(١) المحرر الوجيز ٤٢/١.

(٢) الأنعام : ٧١-٧٢.

(٣) المحرر الوجيز ٣٠٨/٢.

(٤) المحرر الوجيز ٣٩١/٢.

(٥) آل عمران : ٢٦.

جعلوا بدل حرف النداء هذه الميم المشددة والضممة في الهاء هي ضمة الاسم المنادى المفرد، وذهب حرفان فعوض بحرفين".

ومذهب الكوفيين أن أصل (اللهم): يا الله أم: أي أم بخير وضمة الهاء هي ضمة الهمزة التي كانت في (أم) نقلت.

ورد الزجاج على هذا القول وقال: "محال أن يترك الضم الذي هو دليل على نداء المفرد، وأن تجعل في اسم الله ضمه (أم)"^(١).

ومن الأمثلة التي أخذ فيها برأي الزجاج ما يلي:

١. وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾^(٢).

فالمثل هنا ليس من جنس القوم لذا وجب تقديره مضافاً محذوفاً ليجانس المخصوص الفاعل، والتقدير ساء مثلاً مثل القوم.

قال ابن عطية قال الزجاج: "التقدير ساء مثلاً مثل القوم، لأن الذي بعد «بئس» و«نعم» إنما يفسر من نوعه كما نقول بئس رجلاً زيد، ولما أن حذف (مثل) أقيم القوم مقامه"^(٣).

٢. وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهٖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنَّ رَجَا بُرْهَانَ رَبِّهٖءَ كَذَلِكَ لِنَصَّرَفَ عَنْهُ الشُّوْءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنۢ مِّنۢ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾^(٤) قال ابن عطية: "وهذه لولا التي يحذف معها الخبر، تقديره: لفعل أو لارتكب المعصية. وذهب قوم إلى أن الكلام تم في قوله: ولقد همت به وأن جواب لولا في قوله: وهم بها وأن المعنى: لولا أن رأى البرهان لهم أي فلم يهم عليه السلام، وهذا قول يردده لسان العرب وأقوال السلف، قال الزجاج: "ولو كان الكلام: ولهم بها لولا، لكان بعيداً، فكيف مع سقوط اللام!"^(٥).

(١) المحرر الوجيز ١/٤١٧.

(٢) الأعراف: ١٧٧.

(٣) المحرر الوجيز ٢/٤٧٩.

(٤) يوسف: ٢٤.

(٥) المحرر الوجيز ٣/٢٣٥.

ثالثاً الفارسي:

ولعل إعجاب ابن عطية بشخصية الفارسي العلمية جعله يقتصر في ترجيحه في المسائل النحوية على رأي الفارسي وإتباعه إياه، حتى أن (كتاب الحجة للقراء السبعة) لأبي علي الفارسي يكاد يوجد برمته في المحرر الوجيز. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١- قال ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ﴾^(١) قال بعض المتأولين (من) راجعة على الذين الأولى، فهي على هذا متعلقة بـ(تر) وقالت طائفة، هي متعلقة بـ(نصيرا) المعنى ينصركم من الذين هادوا، فعلى هذين التأويلين لا يوقف في قوله: نصيرا وقالت فرقة: هي لابتداء الكلام، وفيه إضمار تقديره قوم يحرفون، هذا مذهب أبي علي، ونظيره قول الشاعر النابغة الذبياني^(٢):

كأنك من جمال أبي أقيش *** يققع خلف رجله بشن

وقال الفراء^(٣). وغيره: تقديره (من)، ومثله قول ذي الرمة:

فظلوا ومنهم دمه سابق له... وآخر يثني دمة العين باليد

فعلى هذا التأويل يوقف في قوله: نصيرا وقول سيبويه أصوب لأن إضمار الموصول ثقيل، وإضمار الموصوف أسهل^(٤).

٢- عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ جَزَاءُكُمْ مَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّتْ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَيَعْمَ أَجْرُ الْعَمَلِينَ﴾^(٥).

قال ابن عطية: "وقوله: ونعم أجر العاملين بمنزلة قوله: ونعم الأجر، لأن نعم وبئس تطلب الأجناس المعرفة أو ما أضيف إليها وليست هذه الآية بمنزلة قوله تعالى:

(١) النساء: ٤٦.

(٢) النابغة الذبياني هو زياد بن معاوية بن رجاء بن ضباب بن يربوع بن غيظ بن مرة سمي النابغة بقوله * وحلت في بني القين بن جسر * فقد نبغت لنا منهم شؤون، انظر تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٢٢/١٩.

(٣) انظر معاني القرآن ٢٧١/١.

(٤) المحرر الوجيز ٦٢/٢.

(٥) آل عمران: ١٣٦.

﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ ﴾^(١) لأن المثل هنا أضيف إلى معهود لا إلى جنس، فلذلك قدره أبو علي: ساء المثل مثل القوم^(٢).

ب- تأثيره:

كان ابن عطية كما سبق أن رأينا من العلماء الذين لهم في النحو العربي والدراسات اللغوية اثر مذكور، فقد وصف الإمام ابن تيمية تفسير ابن عطية بقوله: "وتفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشري نقلاً وبحثاً، وابتعد عن البدع، إن اشتمل على بعضها بل هو خير منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفاسير".

تأثر جمع كبير من العلماء بشخصية ابن عطية العلميّة، إذ زيّن أصحاب المصنّفات الذين جاءوا من بعده مؤلفاتهم بأرائه، وتعليقاته، وحججه، ودفاعه عن المذهب البصريّ، فقد نقل الصفاقسي عشرات المسائل في كتابه (المجيد في إعراب القرآن المجيد) ذاكراً الآراء التي قال بها ابن عطية، فلا تكاد تجد فيه إعراب آية ليس لابن عطية رأي نقله عنه فيها^(٣)، كما كان في (المحرر الوجيز) وآراء ابن عطية فيه أساساً من الأسس الثلاثة التي وضع عليها أبو زكريا يحيى الشاوي كتابه (المحاكمة بين أبي حيان والزمخشري وابن عطية) ونقل القرطبي مسائل كثيرة في كتابه: (الجامع لأحكام القرآن) ممّا كان فيها لابن عطية الرأى والحجّة، حتى قال بعض الباحثين المستشرقين: إن تفسير ابن عطية كان أصلاً لكثير مما أشتهر به القرطبي في كتابه (الجامع لأحكام القرآن)^(٤) وذكر محمد ابن علي الشوكاني في أثناء كتابه (فتح القدير) مجموعة من المسائل التي من آراء ابن عطية فيها رأي واضح، وقول حسن، كما أن السمين الحلبي اعتمد اعتماداً كبيراً في كتابه: (الدر المصون) على (المحرر الوجيز) إذ نقل عدة مسائل ممّا كان فيها لشيخنا القول الحسن والرأى الدقيق، والحجّة القويّة، خاصة الآراء التي ناقشها شيخه أبو حيان، واخترنا ثلاثة ممّن كانوا أكثر تأثراً بشخصية ابن عطية، هم أبو حيان الأندلسي والسمين الحلبي ومحمد ابن مخلوف الثعالبي.

(١) الأعراف: ١٧٧.

(٢) المحرر الوجيز ٥١١/١.

(٣) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد

(٤) مقدمة ارثر جفري في الكتاب الذي نشره بعنوان مقدمتان في علوم القرآن، ص ٤.

١- أبو حيان الأندلسي :

يتّضح تأثر أبي حيان بشخصية ابن عطية العلميّة وتفسيره (المحرر الوجيز) في كتابه (البحر المحيط) واعتماده عليه وعلى تفسير الزمخشري، حيث وصف مؤلفيهما بأنهما: أجل من صنف في علم التفسير، وأفضل من تعرض للتقريح فيه والتحرير، وقد اشتهرا ولا كاشتهار الشمس، وخلدا في الأحياء وإن هدا في الرسم، وكلامهما فيه يدل على تقدمهما في علوم، من منثور ومنظوم، ومنقول ومفهوم، وتقلب في فنون الآداب، وتمكن من علمي المعاني والإعراب، وفي خطبتي كتابيهما وفي غضون كتاب الزمخشري ما يدل على أنهما فارسا ميدان، وممارسا فصاحة وبيان.

ويقول: "ولما كان كتاباهما في التفسير قد أنجدا وأغارا، وأشرفا في سماء هذا العلم بدرين وأنارا، وتنزلا من الكتب التفسيرية منزلة الإنسان من العين، والذهب الإبريز من العين، وبتيمة الدر من اللآلئ، وليلة القدر من الليالي، فعكف الناس شرقا وغربا عليهما، وثنوا أعنة الاعتناء إليهما. وكان فيهما على جلالتهما مجال لانتقاد ذوي التبريز، ومسرح للتخييل فيهما والتميز، ثنيت إليهما عنان الانتقاد، وحللت ما تخيل الناس فيهما من الاعتقاد. أنهما في التفسير الغاية التي لا تدرك، والمسلك الوعر الذي لا يكاد يسلك، وعرضتهما على محك النظر، وأوريت فيهما نار الفكر، حتى خالص دسيسهما، وبرز نفيسهما"^(١).

ولا تكاد توجد صفحة من صفحات (البحر المحيط) إلا وتجد فيها نقلاً عن ابن عطية، ملتزماً بالأمانة العلمية في نقله لهذه النصوص، فينسب لابن عطية ما يقتبسه من نصوصه ويتناول هذه الآراء بالنقد والتحليل.

ومن أمثلة نقوله ما يلي:

١- عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾^(٢).

(١) البحر المحيط: لأبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أنير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ—)

صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط ١٤٢٠هـ، ٢٠/١-٢١.

(٢) النساء: ٢٦.

مفعول يتوب محذوف وتقديره: يريد الله هذا هو مذهب سيبويه فيما نقل ابن عطية^(١).

٢- عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلْ قَدْ خَسِرْنَا أَنْفُسَهُمْ وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾^(٢).

قال: وقرأ الحسن فيما نقل ابن عطية وغيره برفعهما ، عطف فنعمل على نرد^(٣).

٣- عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ بِئْسَمَا أَشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾^(٤) قال: "بئسما اشتروا به أنفسهم: تقدم الكلام على بئس، وأما (ما) فاختلف فيها، ألها موضع من الإعراب أم لا، فذهب الفراء إلى أنه بجملته شيء واحد ركب، كحبذا، هذا نقل ابن عطية عنه"^(٥).

٤- وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾^(٦) قال: (جوزوا في عطف (والمقيمين) وجوها:

أحدها: أن يكون معطوفاً على بما أنزل إليك، أي يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة. واختلفوا في هذا الوجه من المعنى بالمقيمين الصلاة، فقيل: الأنبياء ذكره الزمخشري وابن عطية. وقيل: الملائكة ذكره ابن عطية. وقيل: المسلمون، والتقدير: وندب المقيمين، ذكر ابن عطية معناه.

والوجه الثاني: أن يكون معطوفاً على الضمير في منهم أي: لكن الراسخون في العلم منهم، ومن المقيمين ذكره ابن عطية على قوم لم يسمهم^(٧).

ومن أمثلة تعقيباته علي ابن عطية ما يلي:

١- عقب ابن عطية على قراءة حمزة الزيادات لقوله تعالى: ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾^(٨).

(١) البحر المحيط ٦٠٠/٣.

(٢) الأعراف: ٥٣.

(٣) البحر المحيط ٦٣/٥.

(٤) البقرة: ٩٠.

(٥) البحر المحيط ٤٨٨/١.

(٦) النساء: ١٦٢.

(٧) البحر المحيط ١٣٥/٤.

(٨) النساء: ١.

وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية: من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، واعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز. وقد أطلنا الاحتجاج في ذلك عند قوله تعالى: ﴿وَكُفْرُ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(١). وذكرنا ثبوت ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها، فأغنى ذلك عن إعادته هنا.

٢- قال أبو حيان: "أما قول ابن عطية: ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان، ففسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه، إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير واسطة عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت"^(٢).

٣- ورد أبو حيان ما ذهب إليه ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾^(٣) حيث قال ابن عطية وجعل في هذه الآية لا يتجه أن تكون بمعنى خلق الله لأن الله تعالى خلق هذه الأشياء كلها، ولا هي بمعنى صير لعدم وجود المفعول الثاني، وإنما هي بمعنى ما سن ولا شرع، ولم يذكر النحويون في معاني (جعل) شرع، بل ذكروا أنها تأتي بمعنى خلق وبمعنى ألقى وبمعنى صير، وبمعنى الأخذ في الفعل، فتكون من أفعال المقاربة. وذكر بعضهم بمعنى سمى وقد جاء حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها إلا أنه قليل والحمل على ما سمع أولى من إثبات معنى لم يثبت في لسان العرب^(٤).

٤- وعقب أبو حيان على ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٥) حيث قال: وهذا الذي ذهب إليه أبو محمد بن عطية، من أن الباء مع التميمية قد تجيء شاذة، لم يذهب إليه نحوي فيما علمناه، بل القائلون قائلان، قائل: بأن التميمية

(١) البقرة: ٢٧١.

(٢) البحر المحيط ٤٩٩/٣-٥٠٠.

(٣) المائة: ١٠٣.

(٤) البحر المحيط ٣٨٥/٤.

(٥) آل عمران: ١٤٤.

لا تدخل الباء في خبر المبتدأ بعدها، وهو مذهب أبي علي الفارسي في أحد قوليه، وتبعه الزمخشري. وقائل: بأنه يجوز أن يجر بالباء، وهو الصحيح^(١).

٥- وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ سَأُوۡىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَّعَصِمُنِي مِنَ الْمَآءِ ۖ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنۡ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ۗ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾^(٢) ويرى أبو حيان أن ابن عطية أجاز أن يكون (اليوم) خبر لقوله (لا عاصم)^(٣). وهذا لا يجوز عنده لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة^(٤). ويرى أن الظاهر أن خبر (عاصم) محذوف لأنه إذا علم كهذا الموضع التزم حذفه عند أهل الحجاز، لأنه لما قال: ﴿سَأُوۡىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَّعَصِمُنِي مِنَ الْمَآءِ﴾ قال له نوح لا (عاصم) أي لا عاصم يعصم اليوم من أمر الله، (ومن أمر الله متعلق بذلك الفعل المحذوف)^(٥).

٦- واعترض أبو حيان على رأي ابن عطية بقوله: وما ذكره من أنه لا يعطف المبني على المعرب وأن ذلك لا يجوز ليس كما ذكر، بل ذلك جائز نحو قام زيد وهذا، وقال تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَيُسَّ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ﴾^(٦) غاية ما في هذا أن العامل إذا وجد المعرب أثر فيه وإذا وجد المبني لم يؤثر فيه ويجوز إن قام زيد ويقصدني أحسن إليه، بجزم يقصدني فـ(إن) لم تؤثر في قام لأنه مبني وأثرت في يقصدني لأنه معرب^(٧).

٢ - الثعالبي:

كان الثعالبي أكثر المتأخرين تأثراً بابن عطية، ويتضح هذا التأثر في تصنيفه. فقد صنّف كتاباً في التفسير سمّاه (الجواهر الحسان) اختصر فيه تفسير ابن عطية وقد صرح بذلك في مقدّمته بقوله: فإنّي جمعت لنفسي ولك في هذا المختصر ما أرجو أن يقر الله به

(١) البحر المحيط ٤٣١/١.

(٢) هود: ٤٣.

(٣) البحر المحيط ٢٢٧/٥.

(٤) المصدر السابق ٢٢٧/٥.

(٥) المصدر السابق ٢٢٧/٥.

(٦) هود: ٩٨.

(٧) البحر المحيط ٥٥٤/٤.

عيني وعينك في الدارين فقد ضمنتها بحمد الله المهم مما اشتمل عليه تفسير ابن عطية وزدته فوائد جمه، من غيره من كتب الأئمة، وتقات أعلام هذه الأمة^(١).

وها أنا - إن شاء الله - أشرع في المقصود والنقط من كلام ابن عطية - رحمه الله - ما ستقف عليه من النبذ الحسنة المختارة ما تقر به العين، وإذا نقلت شيئاً من غيره عزوته لصاحبه^(٢).

من أمثلة نقول الثعالبي عن ابن عطية ما يلي:

١ - قال الثعالبي عند تفسيره لقوله: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَتَقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَحِدَةٍ وَخَقَّ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(٣) قال ابن عطية: وهذه القراءة عند نحاة البصرة لا تجوز لأنه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمير مخفوض إلا في ضرورة الشعر كقوله:

..... فاذهب فما بك والأيام من عجب «٢»

لأن الضمير المخفوض لا ينفصل فهو كحرف من الكلمة، ولا يعطف على حرف، واستسهل بعض النحاة هذه القراءة^(٤).

٢ - قال الثعالبي عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَا كِنٍّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾^(٥) ما جعل: ذهب ابن عطية والزمخشري إلى أنها بمعنى: «شرع»، قال ابن عطية: ولا تكون بمعنى "خلق"، لأن الله تعالى خلق هذه الأشياء كلها، ولا بمعنى «صير» لعدم المفعول الثاني^(٦).

وقد ينقل الثعالبي عن ابن عطية نصوصاً دون نسبتها إليه من ذلك:

١ - عند تفسيره لقوله تعالى: (مِنَ الَّذِينَ هَادُوا)، قال بعض المتأولين: (مِنْ) راجعة على (الَّذِينَ) الأولى، وقالت فرقة: (مِنْ) متعلقة ب (نَصِيرًا)، والمعنى: ينصركم من الذين

(١) الجواهر الحسان ١/١١٧.

(٢) المصدر السابق ١/١٢٠.

(٣) النساء: ١.

(٤) الجواهر الحسان ٢/١٦٠.

(٥) المائدة: ١٠٣.

(٦) الجواهر الحسان ٢/٤٢٩.

هَادُوا، فعلى هذين التأويلين لا يُوقَفُ في قوله: (نصيراً) ، وقالت فرقة: هي ابتداء كلام، وفيه إضمارٌ، تقديره: قَوْمٌ يَحْرَفُونَ، وهذا مذهبُ أبي عليٍّ، وعلى هذا التأويلِ يُوقَفُ في (نصيراً)، وقول سيبويه أصوبٌ، لأنَّ إضمار الموصولِ ثقیلٌ، وإضمار الموصوفِ أسهلٌ^(١).

٢- وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾^(٢) القاهرُ إن أخذَ صفةَ فعلٍ، أي: مظهر القهر بالصواعق والرياح والعذاب، فيصحُّ أن تجعلَ فوقَ ظرفيةً للجهة لأن هذه الأشياء إنما تعاهدّها العبادُ من فوقهم، وإن أخذَ القاهرُ صفةً ذاتٍ، بمعنى القدرة والاستيلاء، ف(فوق): لا يجوزُ أن تكون للجهة، وإنما هي لعلوِّ القدرِ والشأنِ على حد ما تقول: الياقوتُ فوقَ الحديدِ، والأحرار فوق العبيد^(٣).

(١) الجواهر الحسان ٢/٢٤٤.

(٢) الأنعام: ٦١.

(٣) الجواهر الحسان ٢/٤٧٥.

الفصل الأول

قضايا الأسماء

المبحث الأول: المرفوعات من الأسماء

المبحث الثاني: المنصوبات من الأسماء

المبحث الثالث: المجرورات من الأسماء

المبحث الأول

المرفوعات من الأسماء

المبتدأ

العامل في المبتدأ:

ذهب الجهور إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء^(١). إلا الزجاج فإنه ذهب إلى أن رافع المبتدأ ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار، لأن الاسم لما كان لا بد له من حديث يُحدَّث به عنه صار هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ^(٢) وأبطل قوله ابن الوراق لأنه لو كان الأمر كذلك لما جاز أن ينتصب الاسم بدخول عامل عليه، لأن دخول العامل لا يغير معنى الحديث عن الاسم، فلو كان ذلك المعنى عاملاً لما جاز أن يدخل عامل وهو باق^(٣).
وخالف الكوفيون جميع ما ذهب إليه البصريون وقالوا: إنَّ المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ فترافعا^(٤)، لأن كل واحد منهما مفتقر إلى الآخر فكان كل واحد منهما عاملاً في صاحبه^(٥). وقد ردَّ قولهم الأنباري والأزهري^(٦).
الأصل في الابتداء أن يكون معرفة لأنه محكوم عليه ولا يحكم إلا على معرفة^(٧).

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) الناشر: المكتبة العصرية ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ٤٤/١، أسرار العربية: لأبي البركات عبدالرحمن الأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، ٧٩، اللباب: ١٢٥-١٢٦.

(٢) العلل في النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله (المعروف بالوراق) (ت ٣٨١هـ)، تحقيق مها مازن المبارك، ط ١، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٠م، ص ١٢٦، شرح المفصل: ٨٥/١.
(٣) العلل في النحو: ١٣٦.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٤٤/١، أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص ٨٥، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ١٩٦/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل: لموفق الدين يعيش بن يعيش، عالم الكتب، بلا تاريخ، ٨٤/١، و المصادر السابقة: الصفحات أنفسها.

(٦) الإنصاف: ٤٤/١، وينظر: شرح التصريح على التوضيح، ١٩٧/١.

(٧) الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، الملقب سبويه (المتوفى: ١٨٠هـ) المحقق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ٣٢٩/١، وانظر: ومعاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ) المحقق: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط ١، ٢٤٣/٢.

فلا تقول: رجل قائم، فتحكم على الرجل بالقيام إذ لا فائدة من هذا الحكم لكون المبتدأ نكرة، والأصل أن يخبر عن معرفة لتحصل بذلك الفائدة.

والمبتدأ عند ابن عطية مرفوع بالابتداء - وهو مذهب البصريين - قال ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (٢٠). قال: الذين رفع بالابتداء (٢).

وبعد هذا كله يتضح لنا أن أرجح العلل في رفع المبتدأ و الخبر هي علة سيبويه مما جعل ابن عقيل يقول: (واعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه وهذا الخلاف مما لا طائل فيه) (٣).

مسوغات الابتداء بالنكرة:

يري ابن عطية أن لا يبدأ بالنكرة إلا إذا حصلت الفائدة وتخصصت النكرة، ويرى أن سلام مبتدأ في قوله تعالى: (سلام عليكم كتب ربكم على نفسه الرحمة) [الأنعام، ٥٤]. وجاز الابتداء بالنكرة هنا لأنها تخصصت. وهو بهذا يخالف ما يقوله النحاة عن التخصيص: (أن التخصيص الذي تعنيه النحاة في الابتداء بالنكرة هو أن تخصص بوصف أو عمل أو بإضافة وقوله: (سلام) خال من هذه التخصيصات" (٤). وإنما سوغ الابتداء هنا أنها في معنى الفعل ويراد بها الدعاء (٥).

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾ (٦) جاز الابتداء بالنكرة هنا لأنها مخصصه، ولأنها في "موضع المنسوب الذي هو سلمت سلاماً" (٧).

(١) الأنعام: ٢٠.

(٢) المحرر الوجيز ٢/٢٧٦، ١/٩٩، ١١١، ١١٢، ١٦٢.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه ط ٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ١/٢٠١.

(٤) البحر المحيط: ٤/١٤٠.

(٥) إعراب القرآن للنحاس: أبو جعفر النَّحَّاسُ أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ، ٢/٦٩.

(٦) مريم: ٤٧.

(٧) المحرر الوجيز ٤/١٩.

ويرى أبو حيان أن ابن عطية كان يعنى بتخصيص النكرة استعمالها في الدعاء فلم تبق النكرة على مطلق مدلولها الوصفي إذ قد استعملت يراد بها أحد ما تحتمله النكرة^(١).

ويجوز عند ابن عطية الابتداء بالنكرة الموصوفة كما في قوله تعالى: ﴿بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^(٢)، "براءة" رفع على خبر ابتداء مضمرة تقديره هذه الآيات "براءة"، ويصح أن ترتفع بالابتداء والخبر في قوله: (إلى الذين). وجاز الابتداء بالنكرة لأنها موصوفة فتعرفت تعريفاً ما وجاز الإخبار عنها^(٣).

الابتداء بكيف:

وقد أجاز ابن عطية الابتداء بكيف عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾^(٤)، فكيف عند ابن عطية يصح أن تكون في موضع رفع بالابتداء والخبر في قوله: (يفترون)^(٥)، وهذا الإعراب رفضه أبو حيان بحجة أنه لم يذهب إليه أحد وأن فيه خلو جملة الخبر من الرابط لأن جملة الخبر ليست نفس المبتدأ في المعنى بحيث لا تحتاج إلى رابط^(٦)، وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾^(٧)، قال الزجاج: (كيف في موضع نصب على خبر كان ولا يجوز أن يعمل فيها (انظر) لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيه)^(٨).

ويقول ابن عطية: (هذا قانون النحويين لأنهم عاملو كيف في كل مكان معاملة الاستفهام المحض، في قولك: كيف زيد، وكيف تصرفات غير هذا، تحل محل المصدر الذي هو كفيته وتخلع معنى الاستفهام ويحتمل هنا أن يكون فيها ومن تصرفاتها قولهم:

(١) البحر المحيط ٤/١٤٠.

(٢) التوبة: ١.

(٣) المحرر الوجيز ٣/٤.

(٤) النساء: ٥٠.

(٥) المحرر الوجيز ٢/٦٦.

(٦) البحر المحيط ٣/٢٧١.

(٧) يونس: ٩٣.

(٨) إعراب القرآن ومعانيه المنسوب للزجاج: علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهانى الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ) تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري دار الكتاب المصري، القاهرة ودار الكتب اللبنانية، بيروت، القاهرة، بيروت ط٤، ١٤٢٠هـ، ٣/١٠، ٢١ وانظر المحرر الوجيز ٣/١٢١.

كيف شئت، وانظر قول البخاري: (كيف كان بدء الوحي)^(١) فإنه لم يستفهم^(٢) وهذا يدل على أن ابن عطية لا يرى وجوب الالتزام بإعراب النحويين ونظرتهم إلى (كيف) وتحديده دلالتها داخل إطار الاستفهام.

(١) انظر صحيح البخاري محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ) الشارح: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير، ٣/١، فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز .٨/١

(٢) المحرر الوجيز ١٢١/٣ و انظر المصدر نفسه ٣٥٣/١ ، و البحر المحيط لأبوحيان ١٥٩/٥ .

الخبر

اتفق النحاة على أن الخبر هو الجزء المتمم الفائدة مع المبتدأ^(١)، وتتم الفائدة بمفرد أو جملة أو شبه جملة وأن كان مشتقاً فإنه يتحمل الضمير نحو (زيد قائم) أي هو^(٢).
أنواع الخبر:

خبر مفرد وخبر جملة وخبر شبه جملة، ويشترط في الجملة الواقعة خبراً أن تكون مشتملة على رابط يربطه بالمبتدأ، وقد تكون الجملة الواقعة خبراً نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط نحو: كلمة التوحيد لا اله إلا الله والأصل في هذا الرابط أن يكون ضميراً، ولا يجيز جمهور النحاة حذفه إلا في حالة واحدة فقط، مثل السمن منوان بدرهم، أي منوان منه^(٣) أجاز بعض النحاة حذفه بشروط منها: وجود دليل يدل على المحذوف^(٤).

أجاز ابن عطية حذف الضمير من خبر المبتدأ بقوله: (يحذف الضمير كثير من الصلة كقوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٥) و كما تقول مررت بالذي أكرمت، و يحذف أقل من ذلك من الصلة وحذفه من الخبر قبيح^(٦) كما هو الحال في قول أبي النجم العجلي^(٧):

قد أصبحت أم الخيار تدعى *** على ذنبا كله لم أصنع

(١) انظر شرح ابن عقيل ٢٠١/١.

(٢) المصدر السابق ٢٠٥/١.

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ١٥/٢.

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعراب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق ط ٦، ١٩٨٥م، ص ٤٧١-٤٧٢، همع الهوامع للسيوطي: ٣٦٩/١.

(٥) الفرقان: ٤١.

(٦) المحرر الوجيز ٢٠٢/٢.

(٧) أبي النجم العجلي، هو الفضل بن قدامة العجلي، أبو النجم، من بني بكر بن وائل من أكابر الرجاج ومن أحسن الناس إنشاداً للشعر نبغ في العصر الأموي، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وولده هشام.

ويتجه بيته بوجهين: أحدهما أنه ليس في صدر قوله الاستفهام يطلب الفعل كما في قوله تعالى: ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾^(١) والثاني أن في البيت عوضاً عن الهاء المحذوفة وذلك حرف الإطلاق أعنى الياء في (أصنعي) فتضعف قراءة من قرأ (الحكم) بالرفع لأن الفعل بعده لا ضمير فيه و لا عوض من الضمير، وألف الاستفهام التي تطلب الفعل ويختار معها النصب وإن لفظ بالضمير حاضرة^(٢).

ويمكن توجيهها بما ليس قبيحا عنده و ذلك على أن يكون التقدير أفحكم الجاهلية حكم ييغون فلا تجعل (ييغون) خبراً بل تجعله صفة خبر موصوف محذوف، ونظيره قوله تعالى: ﴿ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ ﴾^(٣) تقديره قوم يحرفون، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، ومثله قول الشاعر^(٤):

وما الدهرُ إلا تارتان فمنهما * * * أموتُ وأخرى أبتغى العيشَ أكدحُ
إنما يريد منهما تارةً أموتُ وأخرى^(٥)

وعلق أبو حيان على هذا التوجيه وقال عنه (أنه ممكن)^(٦)

تعدد الخبر:

قد تتعدد الأخبار لمبتدأ واحد فيكون له خبران أو أكثر نحو قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْعَفْوَءُ أَوْدُودٌ ۝١٤ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾^(٧) ^(٨)، وجعل النحاة ذلك على ضربين^(٩):

الأول: أن يكون معنى الأخبار، معنى خبر واحد متحصل منهم معاً، من ذلك قولهم: (هذا خلُّو حامضُ)، فمعنى الخلو والحامض معاً هو معنى يجمع بين هذين المعنيين معاً.

(١) المائة : ٥٠.

(٢) المحرر الوجيز ٢/٢٠٣.

(٣) النساء: ٤٦.

(٤) البيت لابن مقبل، في ديوانه، تحقيق: د. عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم دمشق: ١٣٨١هـ -

١٩٦٢م، ص ٢٤، والكتاب ٢/٣٤٦، وهمع الهوامع ٢/١٢٠، وخزانة الأدب ٥/٥٥.

(٥) الكتاب لسيبويه ٢/٣٤٦.

(٦) البحر المحيط ٣/٥٠٥.

(٧) البروج: ١٤-١٥.

(٨) معاني النحو: فاضل صالح السامرائي، ٢٠١٠م، دار الفكر للنشر والتوزيع ١/٢١٨.

(٩) شرح ابن عقيل: ١/٣٥٧.

أما الثاني: أن يكون معنى كل خبر من هذه الأخبار يختلف عن معنى الخبر الآخر. ثم اختلف النحاة في ذلك، فذهب البصريون إلى جواز الضرب الأول فقط؛ لأن المعنى واحد فيها جميعاً ونسب هذا المذهب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي^(١) أيضاً. وأما الضرب الثاني فقد روا فيه لكل خبر منها مبتدأ محذوفاً^(٢). ومن ذلك ما استشهد به الفراء^(٣):

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَتِّي *** مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِيٌّ (٤)

جمعه من نعجات ست^(٥)

فأجاز الفراء فيه تعدد الأخبار، وكذلك من قبله سيبويه^(٦)، إذ عدَّ (بنى، ومقيظ، ومصيف، ومشتي) أخباراً للمبتدأ (هذا)^(٧).

وكذلك فقد أجاز الفراء فيه أيضاً أن يكون لكل خبر من هذه الأخبار مبتدأ محذوف أيضاً، وهذا ما عبّر عنه بقوله في قراءة عبد الله بن مسعود لقوله تعالى: ﴿أَلِدُّ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي﴾^(٨)^(٩)، وكذلك قوله تعالى: ﴿هَذَا مَا لَدَىٰ عَتِيدٍ﴾^(١٠): (كل هذا على

(١) الإنصاف: ٧٢٥/٢.

(٢) انظر: الإنصاف: ٧٢٤-٧٢٥، وشرح ابن عقيل. ٣٥٧/١.

(٣) معاني القرآن للفراء: ١٧/٣.

(٤) الرجز لرؤبة في ديوان العجاج، عبد الله بن رؤبة التميمي، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي، دمشق، ١٩٧١م، ص ١٨٩؛ وجمهرة اللغة ص ٦٢؛ والدرر ٣٣/٢؛ والمقاصد النحوية ٥٦١/١؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٧٢٥/٢؛ وتخليص الشواهد ص ٢١٤؛ والدرر ١٠٩/٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٣/٢؛ وشرح المفصل ٩٩/١؛ والكتاب ٨٤/٢؛ ولسان العرب ٨/٢، وهمع الهوامع ١٠٨/١، ٦٧/٢.

(٥) البت: كساء من صوف، الدشت: الصحراء، وروي أيضاً (سود جعاد من نعاج الدشت)، انظر: تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (دشت).

(٦) كتاب سيبويه: ٨٤/٢.

(٧) معاني القرآن للفراء: ١٧/٣.

(٨) مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع لأبن خالويه عني بنشره. برحستراسر، دار الهجرة، القاهرة، ١٩٣٤م، ص ٦٠، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني السديطي، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ)، المحقق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ٣، ٢٠٠٦م- ١٤٢٧هـ، ص ٢٥٩، والبحر المحيط ٢٤٤/٥.

(٩) هود: ٧.

(١٠) ق: ٣٢.

الاستئناف^(١) وعدَّ البصريون هذا الشاهد، من الضرب الأول فهو من باب (حلو حامض)، فكأنه قد جمع هذه خلال جميعها^(٢).

وفسر ذلك الأخفش الأوسط، على معنيين، الأول: إرادة الإخبار عنهما بخبر واحد. والثاني: أنه جعلها تفسيراً، فقال: "وفي قراءة ابن مسعود "وهذا بعلي شيخ" كأنه أخبر عنهما خبراً واحداً أو يكون كأنه رفعه على التفسير كأنه إذا قال "هذا ما لدى" قيل (ما هو)؟ أو علم أنه يراد ذلك منه فقال "عتيد"^(٣).

وقال ابن عطية: وقرأ الأعمش «هذا بعلي شيخ»، قال أبو حاتم وكذلك في مصحف ابن مسعود، ورفع على وجوه:

منها: أنه خبر بعد خبر كما تقول: هذا حلو حامض، ومنها: أن يكون خبر ابتداء مضمّر تقديره: هو شيخ وروي أن بعض الناس قرأه: «وهذا بعلي هذا شيخ»، وهذه القراءة شبيهة بهذا التأويل. ومنها: أنه بدل من بعلي ومنها: أن يكون قولها بعلي بدلا من هذا أو عطف بيان عليه، ويكون «شيخ» خبر هذا^(٤).

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرِيمُ إِنَّ اللَّهَ مُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾^(٥) قال ابن عطية: وقوله: عيسى يحتمل من الإعراب ثلاثة أوجه، البديل من المسيح، وعطف البيان، وأن يكون خبرا بعد خبر^(٦).

ومن هذا نرى أن أغلب النحاة يُقرون بتعدد الخبر والمبتدأ واحد، إلا أن بعضهم اشترط أن تكون تلك الأخبار مؤدية لمعنى واحد وهذا المعنى هو الخبر الحقيقي للمبتدأ.

(١) معاني القرآن للفراء: ١٧/٣.

(٢) الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت: ١٨٣/١.

(٣) معاني القرآن للأخفش: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراءة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، ص ٣٩.

(٤) المحرر الوجيز ١٩١/٣.

(٥) آل عمران: ٤٥.

(٦) المحرر الوجيز ٤٣٤/١.

فمعنى (حلوٌ حامضٌ) أنه جمع بين الطعمين^(١). وما لم يصح فيه إرجاع هذه الأخبار إلى معنى واحد ولم تكن معطوفة تأولوا لها مبتدأت محذوفة.

وجوب حذف الخبر بعد (لولا):

يحذف الخبر وجوباً في مواضع عدة، ولعل أهم هذه المواضع: أن يكون الخبر كونا عاماً بعد (لولا)؛ لكونه معلوماً بمقتضاها، إذ هي دالة على امتناع لوجود^(٢) فقولنا: (لولا زيد لهلك عمرو) يعني أن وجود (زيد) هو المانع من هلاك (عمرو)، فصار لزاماً تقدير خبر عن (زيد) هو (موجود) وإنما حذف لدلالة أداة الشرط عليه، فضلاً عن كونه معلوماً.

لوجوب حذف الخبر، قال سيبويه: (هذا بابٌ من الإبتداء يُضمَّر فيه ما يُبنى على الإبتداء)^(٣) قرر أن الخبر يضم بعد (لولا) أي يحذف. وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا^(٤). فعبد الله مرتفع بالإبتداء، والخبر محذوف وهو في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبد الله بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن الخبر هنا محذوف وجوباً^(٥). وعلّة حذفه عند سيبويه هي كثرة الإستعمال، فقد قال: (ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام كما حذف الكلام من (إما لا)، وزعم الخليل - رحمه الله - أنهم أرادوا إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إما لا، ولكنهم حذفوه لكثرة في الكلام. ومثل ذلك (حينئذ، الآن) إنما تريد واسمع الآن، و(ما أغلفه عنك شيئاً) أي دع الشك عنك، فحذف هذا لكثرة استعمالهم)^(٦).

(١) الإنصاف ٢/٧٢٥.

(٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٢٠/١-٢٢٢، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ٢/٤٠٣، وشرح التصريح على التوضيح: ١/١٧٨، مع الهوامع: ٢/٤٢ - ٤٣.

(٣) الكتاب: ٢/١٢٩.

(٤) ينظر: لأصول في النحو: ١/٧٥ و الكتاب: ٢/١٢٩.

(٥) الكتاب: ٢/١٢٩.

(٦) المصدر السابق: ٢/١٢٩.

بيد أن هناك (كوناً خاصاً) في خبر الأداة نفسها جعل النحاة في خلاف فالبصريون يرون وجوب حذفه لعدم الحاجة إليه، والاستغناء بمعرفته عن ذكره؛ لأنه لا يجيء إلا كوناً عاماً عندهم، فإذا أريد تقييده جعلوه مبتدأً نحو قولهم: (لولا قيام زيد لأكرمتك) ولا يجوز عندهم (لولا زيد قائم لأكرمتك)^(١).

في حين ذهب جماعة من البصريين مذهباً مفصلاً إذ قالوا: إن حكم الخبر بعد (لولا) متعلق بمعنى الخبر نفسه، جاعلين من ذلك أحوالاً ثلاثاً^(٢):

- إذا كان الخبر كوناً عاماً على تقدير (موجود أو على كل حال من أحواله) نحو قولنا: (لولا القرآن لضاعت اللغة) وجب حذفه على أساس من معرفته وفهم معناه؛ لأن المعنى (لولا القرآن على كل حال من أحواله دراسة وحفظاً وتعلماً لضاعت اللغة) فلم تكن حال من أحواله أولى بالذكر من غيرها، فصار الحذف لذلك لازماً.

- إذا كان الخبر كوناً مقيداً، لا يدرك معناه عند حذفه وجب ذكره؛ لانتفاء الدليل عليه، وذلك نحو قوله ﷺ: {لولا قومك حديثٌ عهدٌم بكفر لَنَقُضَ الكَعْبَةَ وَجَعَلْتُ لها بايين} ^(٣) فكون الخبر كوناً خاصاً هو الذي أوجب ذكره؛ لأن حذفه وإرادة معناه لا يتعين أبداً، (فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ لظن أن المراد: "لولا قومك على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة" وهو خلاف المقصود؛ لأن من أحوالهم بعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل، وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور)^(٤).

(١) ينظر: المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عزيمة. عالم الكتب، بيروت، ٣/٣٦، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٧٠، النحو والصرف شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١/٨٩.

(٢) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ١٢٠-١٢١، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ابن هشام الأنصاري، تحقيق: أ.د. هادي نهر، دار اليازوري، عمان، ٢٠٠٧م، ١/٣٦٥، الجامع الصغير في النحو: ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، ٧٦١هـ، تحقيق وتعليق أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨م، ص ٥١، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، ص ٥٠.

(٣) صحيح البخاري: ١/٣٧.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لجمال الدين ابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية: ١٢١.

- إذا كان الخبر كونا خاصا يدرك معناه عند حذفه، نحو قولنا: (لولا زيد ينصره لغلب، ولولا عمرو يعينه لعجز) جاز فيه الأمران (حذفه وذكره) وذلك لوقوعه بين الحالين السابقتين، فجاز فيه ما وجب فيهما من الحذف والثبوت، وعلى هذا النمط من الخبر وجه بعض المعربين شواهد في القرآن على إضمار الخبر جوازاً بعد (لولا) بأنه كون خاص وجد الدليل عليه^(١) نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنْتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾^(٢) فالخبر المقدر هو (تداركتني) بدليل قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾^(٣).

وانتهج أبو بكر بن السراج علة سيبويه^(٤). كما اعتمدها أيضاً ابن يعيش^(٥). وقد شبه سيبويه ما حذف من الخبر لكثرة الإستعمال بعد لولا ببعض المحذوفات لكثرة الإستعمال وهي كثيرة في كلام العرب (لأن من شأن العرب الإيجاز وتقليل الكثير إذ عرف معناه)^(٦). قال ابن يعيش: (لكثرة الإستعمال اثر في التغيير، ألا ترى أنهم قالوا: (إيش) والمراد أي شيء وقالوا: ويلمه، وقالوا: لا ادر، فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الإستعمال)^(٧).

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِءٌ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِءٌ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلِصِينَ﴾^(٨) قال ابن عطية: وهذه لولا التي يحذف معها الخبر، تقديره: لفعل أو لارتكب المعصية. وذهب قوم إلى أن الكلام تم في قوله: ولقد همت به وأن جواب لولا في قوله: وهم بها وأن المعنى: لولا أن رأى البرهان

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي المتوفى: ٤٣٧هـ المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ، ٢/٦١٤، ٦٤٣، ٧٥١.

(٢) الصافات: ٧٥.

(٣) القلم: ٤٩.

(٤) الأصول في النحو: ٧٥/١.

(٥) شرح المفصل: ٩٥/١.

(٦) معاني القرآن للفراء: ٢/١.

(٧) شرح المفصل: ١٠٢/٤.

(٨) يوسف: ٢٤.

لهم أي فلم يهتم عليه السلام، وهذا قول يرده لسان العرب وأقوال السلف. قال الزجاج: ولو كان الكلام: ولهم بها لولا، لكان بعيداً، فكيف مع سقوط اللام! (١).

وعند اعراب ابن عطية قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ، لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (٢) قال: والخبر مضمرة عند سيبويه لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه، تقديره فلولا فضل الله عليكم تدارككم (٣) وهو مذهب الجمهور. وما قاله الجمهور هو الأصوب فيما أحسب؛ لأنّ الجواب قد يحذف إذا ما دلّ عليه دليلٌ وهذا ما أكده سيبويه نقلاً عن الخليل (٤).

(١) المحرر الوجيز ٣/ ٢٣٥.

(٢) البقرة: ٦٤.

(٣) المحرر الوجيز: ١/ ١٥٦.

(٤) الكتاب: ١/ ٢٧٩، الجامع لأحكام القرآن: تفسير القرطبي، تحقيق: هشام سمير البخاري، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت: ١٦٩/٩، وتفسير البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ٣/ ١٣١).

الفاعل

الفاعل:

الفاعل هو الاسم المسند إليه فعل على طريقة فعل، أو شبهه، وحكمه الرفع^(١). ويقول النحويون أن كل فعل لابد له من فاعل، ويقول ابن جني: (وأعلم أن الفاعل عند العرب اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وهو مرفوع بفعله)^(٢). جاء في تعريف ابن هشام: أن الفاعل اسم صريح أو مؤول به وبهذا يقسم الفاعل قسمين هما:

أ- اسم ظاهر صريح.

ب- اسم مؤول بالصريح^(٣).

يتعلق بالفاعل أحكام نحويه متعددة أهمها:

إن الفاعل يكون مرفوعاً لفظاً أو تقديراً وقد يجر لفظاً بالباء ومن الزائدتين فيكون مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً نحو: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٤). و(هيات لما توعدون). والباء عند ابن عطية تكثر في مقام المدح والذم وكأنها تعطى معنى اكتف بربك^(٥).

حذف الفاعل:

يعد الفاعل عمدة في الجملة الفعلية، ويزيد في ذلك قوة شدة التلازم بينه وبين الفعل، فالفعل حدث والفاعل صاحب ذلك الحدث^(٦)، حتى أصبحت بمثابة الجزأين للكلمة الواحدة التي لا يستغنى بأحدهما عن الآخر^(٧).

(١) انظر شرح ابن عقيل ١/٧٤.

(٢) اللع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص ٣٣.

(٣) النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، ط ١٥، ص ٣٣.

(٤) النساء: ٧٩.

(٥) المحرر الوجيز ٣/٤٤٥

(٦) المقتضب: ١/١٩.

(٧) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم مرجان، دار الرشيد، ١٩٨٢م: ٣٢٧/١ - ٣٢٨، أسرار العربية: ٨١، والأشباه والنظائر: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م: ٦٤/٢.

ولذا منع الجمهور حذفه، وإذا ما انعدم لفظه ظاهراً فهو من قبيل الاستتار^(١) سوى في موضع واحد، هو بناء الفعل للمفعول، فإن الفاعل لا يقدر حينها، بل ينوب عنه غيره فيأخذ حكمه من رفع وإسناد، وهذا هو مذهب سيبويه، إذ قال في حد الفعل المبني للمفعول: (هو ما حذف فاعله، ولا يجوز في غيره)^(٢).

أما ما ذهب إليه بعض النحاة من جواز حذف الفاعل مطلقاً إن وجد الدليل عليه^(٣) نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾^(٤) أي الروح، وقوله كذلك: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾^(٥). أي الشمس، فهو في الحقيقة مضمراً لا محذوف^(٦)، وإذا رفض بعضهم هذا الإضمار (لأنه لم يتقدم له ظاهر يفسره)^(٧) فليس هو بدليل؛ وذلك لعدم اشتراط مرجع سابق للضمير يعود عليه، فإن من الضمائر ما ترد وليس لها من التفسير إلا دلالة الحال، وإن منها ما يختلف الأصل فيها، فتقع هي أولاً ثم يأتي بعدها التفسير.

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾^(٨) فليس هناك مرجع يعود عليه الضمير، بل الذي فسره هو العلم به ودلالة الحال عليه، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الآيتين المذكورتين آنفاً فإن العلم بالفاعل ودلالة الحال والمعنى عليه هما اللذان يفسران ما عليه من إضمار.

(١) ينظر: الكتاب: ١/١٤، ٢٠، المقتضب: ١/١٩، همع الهوامع: ٢/٢٥٥.

(٢) الكتاب: ١/١٤، ٢٠.

(٣) نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ١٦٤، الرد على النحاة، لابن مضاء أحمد بن عبدالرحمن القرطبي تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، ١٩٤٧م، ص ١٠٨.

(٤) القيامة: ٢٦.

(٥) ص: ٣٢.

(٦) ينظر: تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ) المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ٢٢٦، وكتاب: البرهان في علوم القرآن: بذر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه: ١٤٤٣/٣.

(٧) الطراز: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمنى، ط ١٩٨٢م، بيروت دار الكتب العلمية: ١٠٣/٢.

(٨) القدر: ١.

فلا حذف للفاعل إذن إلا في موضع بناء الفعل للمفعول، ولقد ذكر النحاة لذلك فوائد وأغراضاً، ومنها، العلم الواضح بالمحذوف أو الجهل به أو التفتيح والتعظيم أو التحقير أو صيانتة عن الذكر تشريفاً له وتزويهاً أو المحافظة على الفواصل أو القوافي والأسجاع^(١).

ومما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾^(٢) فقد حذف الفاعل وبني فعله للمفعول، وذلك للعلم الواضح به، فهو الله.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدُ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾^(٣) فقد حذف الفاعل لفظ الجلالة (الله) من الفعل الأول دون الثاني؛ وذلك لتزويهاً له وتشريفاً؛ لأنه أريد الشر فيه، ومما يؤكد ذلك هو ورود ذكره مع الفعل الثاني؛ لأنه أريد الخير فيه.

وجوز الكسائي حذفه إذا دل عليه دليل ووافقه ابن عطية ويرى في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾^(٤). قرأ الأعمش بالياء في الثلاثة، وذلك على حذف الفاعل لدلالة الكلام عليه^(٥).

كما ذهب في تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾^(٦). إلى أن الفعل (تقطع) مستند إلى شيء محذوف وتقديره لقد قطع الاتصال أو الارتباط بينكم أو نحو هذا^(٧). ويفضل ابن عطية أحياناً التعبير بأن الفاعل مقدر بدلاً من التعبير بأنه محذوف أو مضمَر^(٨).

(١) ينظر: شرح المفصل: ٦٩/٧، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) للإمام أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري، عالم الكتب بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م: ١/٥٣٤-٥٣٥، البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع السبتي، تحقيق: د. عياد النيثي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ: ٢/٩٦٢، مع الهوامع: ١/١٦١ - ١٦٢، أسرار النحو: ١٠١.

(٢) النساء: ٢٨.

(٣) الجن: ١٠.

(٤) آل عمران: ١٤٥.

(٥) المحرر الوجيز ١/٥١٨..

(٦) الأنعام: ٩٤.

(٧) المحرر الوجيز ٢/٣٢٥.

(٨) المرجع السابق ٤/٦٩.

ويرى ابن عطية في إعرابه لقوله تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾^(١). أن حب مصدر مضاف إلى المفعول في اللفظ وهو على التقدير مضاف إلى الفاعل المضمّر، تقديره كحبكم الله- أو كحبهم الله حسبما قدر كل وجه منها فرقه^(٢).

وقال الكسائي وهشام والسهيلي في نحو (ضربني وضربت زيداً) أن الفاعل محذوف لا مضمّر، وقال ابن عطية في: ﴿بئس مثل القوم الذين كذبوا﴾^(٣)، أن التقدير: بئس المثل مثل القوم^(٤)، فإن أراد أن الفاعل لفظ (المثل) محذوفاً فمردود، وإن أراد تفسير المعنى وأن في بئس ضمير المثل مستتراً فأين تفسيره؟ وهذا لازم للزمحشري فإنه قال في تقديره بئس مثلاً. وقد نصب سيبويه على أن تمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف.

والصواب أن (مثل القوم) فاعل، وحذف المخصوص أي (مثل هؤلاء) أو مضاف: أي مثل الذين كذبوا.

ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله، نحو: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾^(٥)، و(يا عبد الله) و(زيداً ضربته)^(٦).

وقوع الجملة فاعل:

ذهب البصريون إلى أن الفاعل لا يكون إلا اسماً أو ما هو في تقديره، ومذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين جواز كون الجملة تكون فاعلاً مطلقاً وأجازوا تعجبي يقوم زيد، وظهر أقام زيد أم عمرو.

ومذهب الفراء وجماعة: أنه إن كانت الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب وعلق عنها^(٧)، جاز أن تقع في موقع الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله وإلا فلا، ونسب هذا لسيبويه.

(١) البقرة: ١٦٥.

(٢) المحرر الوجيز ١/٢٣٤-٢٣٥.

(٣) الجمعة: ٥.

(٤) المحرر الوجيز ٢/٤٧٩.

(٥) النحل: ٣٠.

(٦) مغني اللبيب: ٢/٦٨٠.

(٧) المصدر السابق: ص ٤١.

ولا يجوز عند ابن عطية أن يكون الفاعل جملة ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لِيَسْجُنْتَهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾^(١) يذهب إلى أن الفاعل بـ(بدا) محذوف تقديره: "بدو" أو "رأى" .. ولا يجوز أن يكون الفاعل (بدا) لـ(يسجننه) لأن الفاعل لا يكون جملة بوجه^(٢)، ويرى أن "هذا صريح مذهب سيبويه"^(٣).
 أما المبرد فعنده الفاعل مصدر دلّ عليه "بدا" وتقديره "بدا لهم" بـ"بدا" وأظهره الشاعر في قوله^(٤):

بدا لك من تلك القلوص بداء^(٥).

وما ذهب إليه المبرد يفهم أنه لا يجيز أن تقوم الجملة مقام الفاعل أو نائبه وإنما المصدر المضمر يقوم مقامه^(٦).
 قال القرطبي: (قال المبرد: وهذا غلط، لا يكون الفاعل جملة ولكن الفاعل ما دلّ عليه بدا وهو مصدر؛ أي بدا لهم بداء فحذف؛ لأن الفعل يدل عليه)^(٧).
 وقيل إن الفاعل محذوف، وإن لم يكن في اللفظ ما يقوم مقامه، وتقديره: ثم بدا لهم رأي^(٨)، ونسب ابن مالك هذا الرأي للكسائي وحده^(٩)، ويبدو أن هذا الرأي ضعيف، إذ لا

(١) يوسف: ٣٥.

(٢) المحرر الوجيز ٢/٢٤٢.

(٣) المصدر السابق ٢/٢٤٢.

(٤) وهو من شواهد الخصائص ١ / ٣٤٠ وقد نسبه محققها إلى محمد بن بشير الخارجي وتاممه:

لعلك والموعود صدق لقاؤه *** بدا لك في تلك القلوص بداء.

(٥) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ-١٩٨١م: ٤١/٢، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط الناشر: دار القلم، دمشق، ١٨١/٤.

(٦) إعراب القرآن للنحاس: ١٤١/٢.

(٧) الجامع لأحكام القرآن: ١٨٦/٩.

(٨) ينظر: المحرر الوجيز: ٢/٢٤٢، مشكل إعراب القرآن: ١/٤٣٠، والتبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ) المحقق: علي محمد الجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ٧٣٢/٢.

(٩) شرح الكافية الشافية: ٦٠٠/٢.

حذف إلا بدليل؛ لأنَّ اللفظ مُخل في الفهم^(١). وقيل: الفاعل هو نفس جملة (ليسجننه) وهذا من أصول الكوفيين وخطأه ابن عطية^(٢)، وقال الصفاقسي: (وليس بشيء؛ لأنَّ الفاعل لا يحذف عند البصريين)^(٣). وقد أختار أبو البركات الأنباري رأي المبرد^(٤). وأحسن هذه الأقوال عند أبي حيان أنَّ الفاعل ضمير يعود على (السَّجْن) بفتح السين: أي ظهر لهم حبسُهُ، ويدل على ذلك لفظة السَّجْن في قراءة العامة وهو بطريق اللزوم ولفظة السَّجْن في قراءة من فتح السين^(٥). وقال سيبويه: "بدا فعل والفعل لا يخلو من فاعل، ومعناه عند النحويين أجمعين: بدا لهم بدوُّ قالوا ليسجننه. وإنما اضمروا البدو؛ لأنَّه مصدر يدلُّ عليه قوله: بدا لهم.. ولا يكون لَيْسَجُنَّه بدلاً من الفاعل؛ لأنَّه جملة، والفاعل لا يكون جملة^(٦)."

وهذا يعني أن سيبويه لم يقل بأن الجملة يمكن أن تتوب مناب الفاعل. وترجح الباحثة ما ذهب إليه البصريون أن الجملة لا تقع فاعلاً وذلك لأسباب منها: أن الفاعل يكتفى عنه فلا يجوز قيام الجملة مقامه وإذا قامت مقامه لزم إضمارها وليست فيها إضمار، كما أن الفاعل يعرف بالألف واللام ولا يصح ذلك في الجمل^(٧). والذين قد ذهبوا إلى أن الجملة قد تقع فاعلاً مستدلين بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا آيَاتِنَا لَيْسَجُنَّهٗ حَتَّىٰ حِينٍ﴾^(٨). يرد عليهم بأن الفاعل ضمير يعود على السجْن المفهوم من قوله تعالى: (ليسجننه) ومن قوله السجْن على قراءة الجمهور^(٩).

(١) البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ) الحلبي وشركائه ثم صورته دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١١١/٣.

(٢) المحرر الوجيز: ٢٤٢/٣، والبحر المحيط ٢٧٤/٧، والدر المصون ١٨١/٤.

(٣) المجيد في إعراب القرآن المجيد، إبراهيم الصفاقسي، تحقيق موسى محمد زنيب، ط ١، ١٩٩٢م: ١١٥.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن، ٤١/٢.

(٥) المحرر الوجيز: ٤١/٣ وينظر: البحر المحيط: ٢٧٤/٦ والمجيد في إعراب القرآن المجيد: ١١٥، والدر المصون:

١٨١/٤؛ وهي قراءة عثمان، وزيد بن علي والزهري وابن أبي إسحاق وابن هرمز ويعقوب؛ والدر المصون: ١٨١/٤.

(٦) ينظر الكتاب: ١١٠/٣.

(٧) الأشباه والنظائر للسيوطي: ٢٧/٢.

(٨) يوسف: ٣٥.

(٩) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة

العرب: عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان،

كان وأخواتها

كان بين التمام والنقصان:

تستعمل كان وأخواتها ناقصة تارة وتامة تارة أخرى، وقد فسّر ابن عطية التمام والنقصان في (كان) بالاكتفاء بالمرفوع حيناً والحاجة إلى المنصوب حيناً آخر مقتضياً بذلك أثر ابن خروف وابن عصفور، قال ابن عطية -رحمه الله- في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونُ تِحْرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(١) قرأ المديون وابن كثير وابن عامر وأبو عمر (تجارة) بالرفع على تمام (كان) وأنها بمعنى وقع وقرأت فرقة هي الكوفيون (تجارة) بالنصب، على نقصان (كان) وهو اختيار أبي عبيد ومذهب المبرد وابن جني يقول المبرد (كان على وزن الفعل وتصرفه..).

ومن تمام هذه الأفعال قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾^(٢) قال القاضي أبو محمد: وارتفع ذو عسرة بـ(كان) التامة التي هي بمعنى وجد وحدث وهذا قول سيبويه وأبي على وغيرهما.

وقال بعض الكوفيين حكاة الطبري: (بل هي كان الناقصة والخبر محذوف تقديره (وإن كان) من غرماكم (ذو عسرة) وارتفع قوله (فنظرة) على خبر ابتداء مقدر، تقديره فالواجب نظرة)^(٣).

ويرى ابن عطية أن صيغة ("كان" لا تعطى إلا المضي)^(٤) ولكنها في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾^(٥) يعلم من معناه لا من لفظها إن الله تعالى كان كذلك، وهو يكون)^(٦).

(١) النساء: ٢٩.

(٢) البقرة: ٢٨٠.

(٣) المحرر الوجيز ١/٣٧٦.

(٤) المصدر السابق ٢/١٨.

(٥) النساء: ١١.

(٦) المحرر الوجيز ٢/١٨، ٣١.

دلالات كان وأخواتها:

وتستعمل (كان) عند بعض النحويين بمعنى لم (يزل) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾^(١) فالمعنى أن ذلك -أي نكاح نساء الآباء- لم يزل فاحشة، بل هو متصف بالفحش في الماضي والحال والمستقبل، والفحش وصف لازم^(٢). وهذا لا يختلف عن رأى ابن عطية فـ(كان) فعل للزمن الماضي ولكنه يحمل دلالات أخرى تدل على الحال والاستقبال.

كما تتضمن (كان) معاني أخرى فتأتى (كان) بمعنى صار كما تأتى أصبح بمعنى صار كما في قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَرَجًا﴾^(٣) أي صار، ويرى ابن عطية أنها تدل في هذه الآية على دوام الحال واستقرارها.

زيادة كان:

أختلف النحاة في مجيء كان زائدة فمنهم من جوز مجيئها زائدة وهم البصريون، بشرط أن تكون بلفظ الماضي، وأن تتوسط بين لمسند والمسند إليه محتجين بأن الزيادة خلاف الأصل فلا تستباح في غير مواضعها والكوفيون أجازوا قيادة جميع أفعال الباب سواء أكانت لفظ الماضي أم المضارع، سواء توسطت بين ركني الجملة أم جاءت أخراً. ويميل ابن عطية إلى القول بزيادتها في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْأَمْهَدِ صَيْبًا﴾^(٤) مستشهداً بأن نظير (كان) هذه قول رؤبة^(٥):

أبعد أن لاح بك القنير *** والرأس كان له شكير^(٦)

والقول بزيادتها هنا يتناسب مع شروط البصريين والكوفيين فقد زيدت (كان) بلفظ الماضي متوسطة المسند والمسند إليه.

(١) النساء: ٢٢.

(٢) البحر المحيط لأبي حيان ٢٠٩/٣.

(٣) القصص: ١٠.

(٤) مريم: ٢٩.

(٥) في ملحق ديوان العجاج: رواية الأصمعي (٢١٦هـ)، تحقيق عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧١م، ص١٧٤، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر بنى عمر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام

هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ٢٠٥/٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٧.

(٦) المحرر الوجيز ١٤/٤.

تذكير كان مع تأنيث اسمها:

اعتبر ابن عطية تذكير كان وأخواتها مع اسمها أسهل من ذلك في سائر الأفعال، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(١).

حيث قال: وقرأ جمهور الناس «ولم تكن» بالتاء على تأنيث علامة الفعل، وقرأ إبراهيم النخعي: بالياء على تذكيرها وتذكير كان وأخواتها مع تأنيث اسمها أسهل من ذلك في سائر الأفعال، فقولك: كان في الدار هند أسوغ من قام في الدار هند^(٢).
تقديم خبر ليس عليها:

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز، لأن "ليس" فعل جامد فلا يجري مجرى المتصرف كما أجريت "كان" مجراه، لأنها متصرفة^(٣).

ولأنها في معنى "ما" في نفي الحال، وكما أن "ما" لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك "ليس"^(٤).

وممن منع تقديم الخبر أبو سعيد السيرافي^(٥)، والأنباري (٥٧٧هـ)، كما نسب المنع إلى أبي العباس المبرد.

ذهب جمهور البصريين إلى جواز تقدمه. وكذا من المتأخرين أبو علي الفارسي^(٦) (٣٧٧هـ) وابن جني^(٧)، وابن برهان^(٨) (٤٥٦هـ) وعبد القاهر الجرجاني^(٩) (٤٧١هـ) والزمخشري^(١٠)، وأبو البقاء العكبري^(١١) (٦١٦هـ) وابن عصفور^(١٢).

(١) يوسف: ١٠١.

(٢) المحرر الوجيز ٣٢٩/٢.

(٣) الإنصاف ١٦١/١.

(٤) المحرر الوجيز ١٦١/١.

(٥) انظر: شرح السيرافي: ليوسف ابن سعيد السيرافي، تحقيق محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، بيروت ودمشق، ١٩٧٩م، ١٥٤/١.

(٦) الإيضاح ١٠١/١.

(٧) الخصائص ٣٨٢/٢.

(٨) شرح اللمع ٥٨/١، ٥٩، وابن برهان هو: عبد الواحد بن علي الأسدي العكبري، أبو القاسم. عالم في النحو واللغة. ونزهة الألباء في طبقات الأدباء: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء-الأردن ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م ٢٥٩، ٢٦٠، وأنباء الرواة على أنباء النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، المكتبة العصرية، بيروت ط١، ١٤٢٤هـ، ٢١٣/٢-٢١٥، وشذرات الذهب ٢٩٧/٣.

(٩) المقتصد ٤٠٨/١.

(١٠) المفصل ٢٦٩.

(١١) التبيان ٦٩٠/٢.

(١٢) شرح الجمل ٣٨٩/١.

ومما احتج به أصحابُ هذا الرأي قوله تعالى: ﴿الْأَيُّومَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(١) قالوا: وجهُ الدليل من هذه الآية أنه قدّم معمول خبر ليس على ليس، فإن قوله ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ يتعلق بمصروف، وقد قدمه على ليس، ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، ألا ترى أنه لم يجز أن تقول "زيدًا أكرمت" إلا بعد أن جاز "أكرمت زيدًا" فلو لم يجز تقديم "مصروف" الذي هو خبر ليس على ليس، وإلا لما جاز تقديم معموله عليها، والذي يدل على ذلك أن الأصل في العمل للأفعال، وهي فعل، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التانيث الساكنة بها، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة، فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها، وعلى هذا تخرج "نعم، وبئس، وفعل التعجب وعسى" حيث لا يجوز تقديم معمولها عليها^(٢).

وقال ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿الْأَيُّومَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾^(٣) ويوم منتصب بقوله: مَصْرُوفًا^(٤). فهو معمولٌ لخبرِ لَيْسَ. وقد استدل به على جواز تقديم خبر ليس عليها قالوا: لأنَّ تقدّم المعمولِ يؤنِّسُ بتقدّم العاملِ، ونُسبَ هذا المذهب لسيبويه، وعليه أكثرُ البصريين.

وقال أبو حيان: وذهب الكوفيون والمبرد: إلى أنه لا يجوز ذلك، وقالوا: لا يدل جواز تقدم المعمول على جواز تقدم العامل. وأيضا فإن الظرف المجرور يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما، ويقعان حيث لا يقع العامل فيهما نحو: إن اليوم زيدا مسافر، وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر ليس عليها، ولا بمعموله، إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية، وقول الشاعر:

فيأبى فما يزداد إلا لجابة... وكنت أبا في الخفا لست أقدم^(٥).

(١) هود: ٨.

(٢) الإنصاف ١/١٣١.

(٣) هود: ٨.

(٤) المحرر الوجيز ٣/١٥٣.

(٥) البحر المحيط ٦/١٢٧.

الحروف المشبهة بليس:

ويراد بها ما الحجازية ولا النافية وأن النافية ولات. والأصل في العمل أن يكون للأفعال، ولكن قد تعمل بعض الحروف لشبهها بالفعل وتشبه ما النافية عند الحجازيين ليس، وذلك لأنهما ينفيان الحال ويدخلان على المبتدأ والخبر، ولذلك اعملوها عمل ليس فرفعوا بها المبتدأ ونصبوا بها الخبر.

وشبه أهل الحجاز ما بليس على وجهين الأول: أن (ما) لنفي الحال كما أن (ليس) لنفي الحال فإذا قلت ما زيد قائماً، وليس زيداً قائماً، فإنما نفيت قيامه في حال إخبارك عنه، وما نفيت قيامه فيما مضى ولا فيما يستقبل.

والثاني: أن (ما) تدخل على المبتدأ والخبر، إلا أن (ما) لما كانت مشبهة بـ(ليس) وذلك يعني أن (ما) ليست فعلاً وإنما هي تشبه الفعل فلذلك لم تتصرف تصرفه في التقديم والتأخير كما لم تتصرف (إن وأخواتها) تصرف الأفعال لأنها مشبهة بها فلم يجز فيها كل ما يجوز في الأفعال ولم تقوَ قوتها لأن كل ما كان متصرفاً عمل في المقدم والمؤخر وان لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه، لأنه مدخل على غيره^(١).

اقتران خبر ما الحجازية بـ(الباء):

يكثر اقتران خبر ما الحجازية بالباء، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾^(٢) قال ابن عطية: وبغافل في موضع نصب خبر ما، لأنها الحجازية، يقوي ذلك دخول الباء في الخبر، وإن كانت الباء قد تجيء شاذة مع التميمية^(٣).

واعترض أبو حيان على ابن عطية حيث قال: وهذا الذي ذهب إليه أبو محمد بن عطية، من أن الباء مع التميمية قد تجيء شاذة، لم يذهب إليه نحوي فيما علمناه، بل القائلون قائلان، قائل: بأن التميمية لا تدخل الباء في خبر المبتدأ بعدها، وهو مذهب أبي علي الفارسي في أحد قوليه، وتبعه الزمخشري. وقائل: بأنه يجوز أن يجر بالباء، وهو الصحيح^(٤).

(١) المقتضب ٤/١٩٠.

(٢) البقرة: ٧٤.

(٣) المحرر الوجيز ١/١٦٧ وانظر المصدر نفسه ٥/٣٤٦.

(٤) البحر المحيط ١/٤٣١ وانظر همع الهوامع للسيوطي ٢/١٢٦.

وأشترط أهل الحجاز إعمال ما الحجازية عمل (ليس) بشروط هي، أن لا ينتقض نفي خبرها بالا. وأن لا يتقدم خبرها على اسمها وإذا اختل أحد الشروط أهملت نحو: ما منطلق زيد، وما زيد إلا منطلق، وإذا وقعت (إن) الزائدة للتوكيد بعد (ما) أهملت نحو. ما إن زيد منطلق^(١).

أما إذا فقد احد شروطها فيبطل عملها ويكون ما بعدها مبتدأ وخبر. كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٢). وقال ابن عطية عند تفسيره قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٣) ونصب «البشر» من قوله: ما هذا بشرا هو على لغة الحجاز شبهت ما بليس، وأما تميم فترفع، ولم يقرأ به^(٤).

فسيبويه والخليل وجميع القدماء يزعمون أن (بشراً) منصوب خبر (ما) ويجعلونه بمنزلة (ليس) لمشاركتها إياها في النفي، ودخولها على المبتدأ أو الخبر، ودخول الباء في خبرها، وهذه لغة أهل الحجاز القدامى^(٥).

أما الكوفيون فقد عللوا النصب في خبرها بأنه لما حذف الباء نصبت، ونقل لنا أبو جعفر النحاس ما قاله ثعلب، قال: (إنك إذا قلت ما زيد بمنطلق، فموضع الباء موضع نصب وهكذا سائر حروف الخفض، قال: فلما حذفت الباء نصبت لتدل على محلها، وما تعمل (ما) شيئاً. وهذا قول الفراء^(٦)، وقد نصَّ على ذلك، إذ قال تعليقاً على الآية الكريمة: "لأنَّ الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه ونصبوا ذلك؛ ألا ترى أن كلَّ ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا، وقوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا أُمَّهُتُهُمْ﴾^(٧) وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا. وهو أقوى الوجهين في العربية"^(٨).

(١) شرح الجمل (لابن عصفور) ١/٥٩٢، أوضح المسالك ١/١٩٥-٢٠١.

(٢) آل عمران: ١٤٤.

(٣) يوسف: ٣١.

(٤) المحرر الوجيز ٣/٢٤٠.

(٥) ينظر: مجالس ثعلب: لأبي العباس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف القاهرة، ط٥، ٥٩٧/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م. ٣/١٠٧، ١٠٨ وإعراب القرآن للنحاس: ٢/١٣٩، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ٦٢، وشرح المقدمة المحسبة: ١/٢٧٦، وشرح جمل الزجاجي: ١/٥٩١.

(٦) إعراب القرآن للنحاس: ١٢/١٣٩، ٣/٣٧٢، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٩/١٨١، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: ١١٢-١١٣.

(٧) المجادلة: ٢.

(٨) معاني القرآن: ٢/٤٢.

إن وأخواتها

إن وأخواتها أحرف تشبه الفعل في أداء معنى معين، ولذلك قيل مشبهة بالفعل وهي إن، أن، كأن، لكن، ليت، لعل وحكمها أنها تدخل على الجملة الاسمية فتتصب المبتدأ ويسمى أسماها وترفع الخبر ويسمى خبرها.

تخفيف أن المفتوحة:

يميل ابن عطية لمذهب الجمهور القائلين بجواز تخفيفها وعملها في ضمير مقدر مخالفاً بذلك رأى سيبويه والكوفيين حيث جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَتُودُوا أَنْ تَتَكَلَّمُ الْجِنَّةُ ﴾ (١) (٢). "أن" يحتمل أن تكون مفسرة لمعنى النداء بمعنى أي، ويحتمل أن تكون مخففة من الثقيلة وفيها ضمير مستتر تقديره أنه "تلكم الجنة" (٣). ونحو هذا قول الأعشى:

في فتية كسيوف الهند قد علموا *** أن هالك كل من يحفى وينتعل
تقديره أنه "هالك" (٤).

وأختلف في أن المفتوحة المخففة إلى ثلاثة مذاهب أحدها أنها حرف مصدر مهمل لا يعمل لا في ظاهر ولا في مضمر وهو مذهب سيبويه والكوفيين (٥). والثانية أنها تعمل في المضمر دون الظاهر وهو مذهب منسوب إلى البصريين (٦)، والثالث أنها تعمل في المضمر والظاهر وينسب هذا المذهب إلى طائفة من المغاربة (٧).

تخفيف كأن:

ومن أخوات إن كأن التي اختلف النحاة في لفظها إلى فريقين: قسم يرى أنها بسيطة غير مركبة تفيد التشبيه منهم ابن هشام (٨)، ولا يختلف ابن عطية عن رأى الجمهور في كونها مركبة وإن (كاف التشبيه دخلت على أن كما دخلت على "ذا" في قولك

(١) الأعراف: ٣٤.

(٢) المحرر الوجيز ٤٢/٢.

(٣) المصدر السابق ٤٢/٢.

(٤) المصدر السابق ٤٠٢/٢.

(٥) انظر الكتاب ١٦٥/٣-١٦٦، وهمع الهوامع للسيوطي ٥١٤/١، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، ١٢٧٥/٣.

(٦) همع الهوامع للسيوطي ١٨٥/٢.

(٧) المصدر السابق ١٨٤/٢.

(٨) انظر مغنى اللبيب ١٩٦.

فلان كذا وكذا كما دخلت على أن في قولك كأن زيدا أسد، لكن بقي لها معنى التشبيه في كأن وزال عنها ذلك في كذا وكذا^(١).

ويتناول ابن عطية عمل كأن المخففة عند تفسيره قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾^(٢) فيذهب إلى أنها وكأن مضمنة معنى التشبيه، ولكنها ليست كالتثنية في الحاجة إلى الاسم والخبر، وإنما تجيء بعدها الجمل^(٣)، ويعلق أبو حيان على كلام ابن عطية بقوله: (وهذا الذي ذكره غير محرر ولا على إطلاقه)^(٤).

لان كأن - عند أبي حيان - إذا أما إذا خفت ووليها ما كان يليها وهي ثقيلة، فالأكثر والأفصح أن ترتفع تلك الجملة على الابتداء والخبر، ويكون اسم كان ضمير شأن محذوفاً، وتكون تلك الجملة في موضع رفع خبر كان. وإذا لم ينو ضمير الشأن جاز لها أن تنصب الاسم إذا كان مظهراً، وترفع الخبر هذا ظاهر كلام سيبويه^(٥).

وقال: أن كأن إذا خفت لا يجوز إعمالها عند الكوفيين، وأن البصريين أجازوا ذلك. فعلى مذهب الكوفيين قد يتمشى قول ابن عطية في أن كأن المخففة ليست كالتثنية في الحاجة إلى الاسم والخبر، وأما على مذهب البصريين فلا، لأنها عندهم لا بد لها من اسم وخبر^(٦). وقد وصف ابن يعيش مذهب أعمالها في المضمرة دون الاسم الظاهر بأنه الأجود، لأنها بالتخفيف نقص لفظها^(٧) ويترتب على ذلك نقص في عملها في الاسم الظاهر كالتثنية، وهذا - في رأيي - ما قصده ابن عطية من أنها ليست كالتثنية في الحاجة إلى الاسم والخبر^(٨) أي الاسم الظاهر الذي تحتاجه التثنية.

وترى الباحثة أن كلام ابن عطية الذي وصفه أبو حيان بأنه غير محرر ولا على إطلاقه، لا يختلف عن رأي أبي حيان نفسه فابن عطية لم يصرح بعدم إعمال (كأن)

(١) المحرر الوجيز ٥١٩/١.

(٢) النساء: ٧٣.

(٣) المصدر السابق ٧٨/٢.

(٤) البحر المحيط ٧٠٦/٣.

(٥) المصدر السابق ٧٠٦/٣.

(٦) المصدر السابق ٧٠٦/٣.

(٧) شرح المفصل ٨٢/٨.

(٨) المحرر الوجيز ٧٨/٢.

المخففة كالكوفيين، كما ظن أبو حيان، ثم أن قول ابن عطية: وإنما تجيء بعدها الجمل^(١)، فيه إشارة إلى عملها في المضمرة، لأن الأكثر مجيء خبرها جملة، واسمها ضمير شأن محذوف، كما ذهب ابن عطية إلى إعمال (أن) المخففة في المضمرة^(٢) عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَالْخَمْسَةَ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾^(٣). فما رآه جائز في (أن) المخففة ينبغي أن لا يمنعه في (كأن).

العطف على اسم أن قبل تمام الخبر:

اختلف النحاة في جواز العطف بالرفع على اسم أن قبل تمام الخبر وأجازه الكسائي والفراء ومنعه البصريون^(٤).

أجاز الكوفيون العطف على اسم (إن) قبل تمام الخبر في كل موضع من كلام وشعرٍ ونسب الزجاج الجواز إلى الكسائي، إذ قال تعليقا على قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ﴾^(٥) فقال بعضهم: نصب (إن) ضعف فنسق (بالصابئون) على الدين؛ لأن الأصل فيهم الرفع. وهو قول الكسائي^(٦). ونسبه أبو جعفر النحاس إلى الأخفش^(٧)، والذي قال: "وقال بعضهم: لما كان قبله فعل شُبَّه في اللفظ بما يجري على ما قبله، وليس معناه في الفعل الذي قبله وهو (الذين هادوا) أجراه عليه فرفعه به، وإن كان ليس عليه في المعنى"^(٨).

(١) المحرر الوجيز ٢/٧٨.

(٢) المصدر السابق ٤/١٦٦.

(٣) النور: ٧.

(٤) الإنصاف ١/١٥١، وانظر منهج السالك إلى أوضح المسالك: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك/ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٠م، ص ١٢٠.

(٥) المائدة: ٦٩.

(٦) المحرر الوجيز: ٢/٢١٩ معاني القرآن وإعرابه: ١/١٩٢، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: ٦٠٣-٦٠٤، والجامع لأحكام القرآن: ٦/٢٤٦.

(٧) ينظر: إعراب القرآن: ١/٥٠٩.

(٨) معاني القرآن، الأخفش: ١/٢٦٢.

ونقل الزجاج عن الفراء أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إن) (١) أي في المبني يقول الفراء: "فإن رفع (الصابئين) على أنه عطف على (الذين)، و(الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحداً وكان نصب (إن) نصباً ضعيفاً - وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره - جاز رفع الصابئين (٢). وهذا ما أكدته ثعلب (٣).

وحجة الكسائي و تلميذه الفراء أن ذلك ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰبِغُونَ وَالنَّصْرَىٰ﴾ (٤) وأنه ورد أيضاً في النظم من كلام العرب.

قال ضابى البرجمي (٥):

فمن يك أمسى بالمدينة رحله *** فإني وقيار بها لغريب (٦)

أما مذهب البصريين عند العطف على اسم إن قبل تمام الخبر فيجب نصب المعطوف وهذا مذهب سيبويه، ولا يجوز رفعه، وما ورد من هذا فإنه على التقديم والتأخير (٧). قال سيبويه: (وأعلم إن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال: هم كما قال) (٨):

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٩٣/٢-١٩٤، وينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: ٤-٦.

(٢) معاني القرآن: ٣١٠/١-٣١١، وينظر: الإنصاف: ١٨٥/١ والتبيين عن مذهب النحويين: ٣٤١، والدر المصون: ٥٧٤/٢.

(٣) مجالس ثعلب: ١/٢٦٢.

(٤) المائة: ٦٩.

(٥) البيت من قصيدة له قالها في سجنه بالمدينة على يد عثمان رضي الله عنه وقد سجنه لهجائه قوم من بني جرول بن نهشل والبيت من نوادر أبي زيد الأنصاري، ص ٢، وكتاب سيبويه ٧٥/١. وفي معاني القرآن للفراء ٣١١/١ وخزانة الأدب ٣٢٣/٤ وهمع الهوامع ٤٤/١ والدر اللوامع ٢٠٠/٢ وشرح الأشموني ٢٨٦/١.

(٦) وقوله "رحله" هو هنا بمعنى منزله، ويروى في مكانه "رهطه" ورهط الرجل: أهله وقومه الأقربون، و"قيار" ذكر أبو زيد في نوادره أنه اسم جمل الشاعر، ونقل عن الخليل بن أحمد أنه اسم فرس الشاعر، والاستشهاد بالبيت في قوله "إني وقيار لغريب" ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٨/١.

(٧) والمحرر الوجيز: ٢١٩/٢ ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٩٤/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٣٧/١، والبيان في إعراب القرآن: ٤٥٠/١، والدر المصون: ٥٧٢/٢، والبحر المحيط: ٣٢٥/٤، وكتاب سيبويه: ٨٢، ١١٠.

(٨) هذا عجز بيت لزهير بن أبي سلمى: ديوان زهير بن أبي سلمى، دار الكتب، ١٣٦٣هـ: ٢٨٧، وروايته:

بدالي أني لستُ مدرك ما مضى ولا سابقى شيء إذا كان جائياً

ولا سابق شيئاً إذا كان جائئاً^(١)

على ما ذكرت لك وأما قوله عز وجل (والصابئون) فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتداء على قوله (والصابئون) بعد ما مضى الخبر...^(٢)، وقد رفض الزجاج قول الكوفيين وضعفه بشدة إذ قال: (وهذا التفسير إقدامٌ عظيم على كتاب الله وذلك أنهم زعموا أن نصب (إنّ) ضعيف؛ لأنها تُغيّر الاسم ولا تُغيّر الخبر، وهذا غلط؛ لأنّ (إنّ) عملت عملين: النصب، والرفع، وليس في العربية ناصب وليس معه مرفوع؛ لأن كل منصوبٍ مشبّه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يُسم فاعله، وكيف يكون نصب (إنّ) ضعيفاً وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها)^(٣)، وهذا رأي مكي القيسي أيضاً قال: (وإنما احتيج إلى هذا التقدير؛ لأن العطف في (إنّ) على الموضع لا يجوز إلا بعد تمام الكلام)^(٤)، ولا ندري كيف نسب السمين الحلبي إلى مكي القيسي موافقته للفراء في جواز العطف على محل اسم (إنّ) إذا لم يظهر فيه الإعراب^(٥). ولعلّ مكيّاً قال بهذا الرأي ثم تراجع عنه).

وهذا الرأي قال به أبو البركات الأنباري الذي اختار مذهب البصريين^(٦).

وقال ابن عطية: (.. وأما قراءة الجمهور (الصابئون) فمذهب سيبويه والخليل^(٧) ونحاة البصرة أنه من المقدم الذي معناه التأخير وهو المراد به كأنه قال: (إن الذين امنوا والذين هادوا ومن امن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك) وأنشد الزجاج نظير ذلك:

وإلا فاعلموا أنا وانتم *** بغاة ما بقينا في شقاق

(١) من شواهد الكتاب ١٥٤/١ على عطف "سابق" بالجر على "مدرك" على توهم الباء فيه. ورواية سيبويه: ولا سابقاً شيئاً، والديوان: ولا سابقى شيء. وانظر الكتاب ٢٧٨/٢، والمقتضب ٣٣٩/٢، وشرح السيرافي ١٦/٣، والإنصاف ١١١، وابن يعيش ٦٩/٨، والمفصل للزمخشري ٢٥٦، والعيني ٢٦٢/٢، والخزانة ٦٦٥/٣، والديوان ٢٨٧. والأصول في النحو ٢٥٢/١.

(٢) الكتاب: ٢٩٠/١، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٩٣/٢-١٩٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ١٩٣/٢، وينظر: المحرر الوجيز: ٢١٩/٢.

(٤) مشكل إعراب القرآن: ٢٣٧/١.

(٥) الدرّ المصون: ٥٧٦/٢.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٧/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٣٠١/١.

(٧) الكتاب ١٥٥/٢.

فقوله وأنتم مقدم في اللفظ مؤخر في المعنى وأنتم كذلك، وحكي الزجاج عن الكسائي والفراء أنهما قالوا: (والصابئون) عطف على (الذين)، إذ الأصل في (الذين) الرفع و نصب إن ضعيف وخطا الزجاج هذا القول وقال: (إن) أقوى النواصب، وحكي أيضاً عن الكسائي أنه قال: (والصابئون) عطف على الضمير في (هادوا) والتقدير (هادوا هم والصابئون) وهذا قول يردده المعنى لأنه يقتضى أن (الصابئين هادوا).
فابن عطية يوافق البصريين على عدم جواز العطف على اسم أن قبل تمام الخبر ويتناول الآية كما تناولها البصريون على التقديم والتأخير^(١).

لا النافية للجنس:

لا التبرئة مصطلح يطلقه الكوفيون على ما يسميه البصريون بلا النافية للجنس وتسمى (لا) هذه (بلا التبرئة) أيضاً، وهو ما يسميه بها ابن عطية لأنها تفيد تبرئة المتكلم للجنس وتنزيهه إياه عن الاتصاف بالخبر.

ويؤيد هذا القول الفراء حيث قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [البقرة، ١٩٧]. يقال أن (الرفث الجماع، والفسوق السباب، الجدل المماراة في الحج فالقراء على نصب ذلك كله بالتبرئة إلا مجاهداً^(٢))^(٣).

وتعمل "لا" عمل إن بشروط، وهي: أن تكون نصاً في نفي الجنس، وألا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة متصلاً بها، وأن يكون خبرها نكرة. وألحقت "لا" بـ(إن) في العمل لمشابهتها إياها في التوكيد، فإن "لا" لتوكيد النفي، و"إن" لتوكيد الإثبات.

وإنما يظهر نصب اسمها إن كان مضافاً، نحو: لا صاحب بر مذموم، أو شبيهها بالمضاف، نحو: لا طالعاً جبلاً حاضراً، فإن كان مفرداً بني على ما كان ينصب به، لتضمنه معنى "من" الاستغراقية كأن قائلًا قال: هل من رجل في الدار؟ فقال مجيبه: لا رجل في الدار، والتقدير: لا من رجل في الدار. وقيل إنما بني لتركبه مع لا، وصار

(١) المحرر الوجيز ٢/٢١٩.

(٢) هو مجاهد ابن جبر الإمام أبو الحجاج المكي المفسر، المقرئ قرأ على ابن العباس، وحدث عنه وعن عائشة، وسعد وعبدالله ابن عمرو، قرأ عليه ابن كثير وأبو عمر ينظر طبقات القراء ١/٤٢-٤٣.

(٣) معاني القرآن ١/١٢٠.

كالاسم الواحد مثل خمسة عشر، وهي التي تدل على نفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها على سبيل الاستغراق، أي يراد بها نفيه عن جميع أفراد الجنس نصاً، لا على سبيل الاحتمال، ونفي الخبر عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراده.

وخبر "لا" مرفوع، و"لا" هي الرافعة له عند عدم التركيب، فإن ركبت مع الاسم المفرد فمذهب سيبويه أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، لأن مذهبه أن (لا) واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ولم تعمل (لا) عنده في هذه الصورة إلا في الاسم.

وزهب الأخفش وجماعة إلى أن الخبر مرفوع بـ"لا" فتكون "لا" عاملة في الجزأين، كما عملت فيهما مع المضاف والمشبه به.

وحذف الخبر في هذا الباب إذا كان لا يجهل يكثر عند الحجازيين ويلتزم عند التميميين، فإن كان يجهل عند حذفه وجب ثبوته عند جميع العرب، فمن حذفه لكونه لا يجهل "لا إله إلا الله".

ومن الواجب الثبوت لعدم العلم به قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(١). وقول النبي صلى الله عليه وسلم (لا أحد أغير من الله) و(لا إله غيرك)^(٢).

وفي تفسير ابن عطية لقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوكَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^(٣) قال: قرأ نافع ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوكَ وَلَا جِدَالَ﴾ بنصب الجميع، وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوكَ وَلَا جِدَالَ﴾ بالرفع في الاثنتين ونصب (جدال) وقرأ أبو جعفر وابن القعقاع بالرفع في الثلاثة، ورويت عن عاصم في بعض الطرق و(لا) بمعنى ليس في قراءة الرفع وخبرها محذوف على

(١) البقرة: ٢.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٢٦٢، أوضح المسالك ٣/٢، شرح ابن عقيل ٣٩٣/١، التصريح على التوضيح للشيخ خالد ٢٣٥/٢، أسرار العربية لابن الأنباري ٢٤٦، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٢١/١، شرح الأشموني والصبان ٢/٢، همع الهوامع ١٩٣/٢، شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور، تحقيق فواز الشعار، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٩٩٨م، ٢٧١/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/١ وما بعدها، والمقتصد في شرح الإيضاح ٨٠٠. والجني الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. طه محسن، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٧٦م، ص ٣٠٠.

(٣) البقرة: ١٩٧.

قراءة أبي عمرو، وفي (الحج) خبر (لا جدال). وحذف الخبر هنا هو مذهب أبي علي...
وعند ابن عطية (في الحج) هو خبر الكل، إذ هو في موضع رفع في الوجهين لأن (لا)
إنما تعمل على بابها فيما يليها وخبرها مرفوع باق على حاله من خبر الابتداء^(١).

أراد ابن عطية بذلك بيان ضعف (لا) عن درجة (إن) في العمل فكما لا تعمل لا
إذا فصل بينها وبين اسمها بفاصل^(٢) كذلك لا تعمل في الخبر.

ويجوز عند ابن عطية الإخبار بالظروف عن المصادر، كما يجوز أن يتعلق
الظرف بالخبر المحذوف كما في قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ
بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُعْرَقِينَ﴾^(٣) يقول ابن عطية و(اليوم) ظرف، وهو متعلق بقوله
(من أمر الله) أو بالخبر الذي تقديره كائن اليوم^(٤) ويرى أبو حيان أن ابن عطية أجاز أن
يكون (اليوم) خبر لقوله: (لا عاصم)^(٥) وهذا لا يجوز عنده لأن ظرف الزمان لا يكون
خبراً عن الجثة^(٦) ويرى أن الظاهر أن خبر (عاصم) محذوف لأنه إذا علم كهذا الموضع
التزم حذفه عند أهل الحجاز، لأنه لما قال: ﴿قَالَ سَاءَ وِئَاءَ إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ﴾^(٧)
قال له نوح لا (عاصم) أي لا عاصم يعصم اليوم من أمر الله (ومن أمر الله متعلق بذلك
الفاعل المحذوف)^(٧).

ما ذكره أبو حيان لا يختلف عن إعراب ابن عطية، فابن عطية جعل تعلق الظرف
باسم الفاعل المحذوف (كائن) وجعل أبو حيان تعلق المجرور بالفعل (يعصم) المقدر
أيضاً الذي دل عليه (عاصم).

(١) المحرر الوجيز ٢٧٢.

(٢) انظر همع الهوامع للسيوطي ١٩٨/٢.

(٣) هود: ٤٣.

(٤) المحرر الوجيز ١٧٤/٣.

(٥) البحر المحيط ٢٢٧/٥.

(٦) المصدر السابق ٢٢٧/٥.

(٧) البحر المحيط ٢٢٧/٥.

المبحث الثاني المنصوبات من الأسماء المفعول به

منصوبات الأسماء أربع عشرة هي: المفعول به، المفعول المطلق، المفعول له، المفعول فيه، المفعول معه، الحال، التمييز، المستثنى، المنادى، خبر كان وأخواتها، خبر الحروف المشبهة بليس، خبر أفعال المقاربة، اسم إن وأخواتها، اسم لا النافية للجنس والتابع للمنصوب.

تقديم المفعول به على الفعل والفاعل:

والمفعول به هو اسم دل على ما وقع عليه فعل الفاعل ولم تغير لأجله صورة الفعل نحو: يحب الله المتقن عمله. والأصل فيه أن يتأخر عن الفعل والفاعل، وقد يتقدم على الفاعل أو على الفعل والفاعل معاً كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أُنزِلَتْ آيَاتُ الْكِتَابِ﴾^(١). تقدم المفعول على الفاعل.

كما يجوز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معاً، كما في قوله تعالى: ﴿فَفَرَّقَ كَذَبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾^(٢).

ذهب بعض النحاة إلى إلغاء الترتيب المنطقي العقلي باعتباره أصلاً واعتبار الواقع المنطوق اللغوي المنطوق للجملة أصلاً للترتيب، لأنه قد شاع وأطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفعل، قال أبو علي: (إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، وإن كان تقدم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً... فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، حتى أنه إذا أخرج فمواضعه التقديم)^(٣).

(١) البقرة: ١٢٤.

(٢) البقرة: ٨٧.

(٣) الخصائص لابن جني ٢٩٥/١-٢٩٧.

غير أن ابن عطية يرى أن الدلالة المعنوية هي السبب الرئيس والمقدم على الأسباب اللفظية، ففي قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ مَبْدُ﴾^(١) يرجع النحاة سبب تقديم المفعول إلى كونه "ضميراً منفصلاً لو تأخر وجب اتصاله"^(٢).

ويرجع ابن عطية السبب إلى الاهتمام بالمقدم حيث (قدم المفعول على الفعل اهتماماً وشأن العرب تقديم الأهم ، ويذكر أن أعرابياً سبب آخر فأعرض المسبب عنه، فقال له السابُّ: (إيّاك أعنى) فقال الآخر: (وعنك أعرض) فقدم الأهم^(٣).

ويعلل النحاة وجوب تقديم المفعول على الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ بأنه متى اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول وجب تقديمه لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة^(٤).

يقول ابن عطية: "قدم المفعول على الفاعل للاهتمام إذ كون الرب مبتلياً معلوم، فإنما يهتم السامع لمن ابتلى، وكون ضمير المفعول متصلاً بالفاعل موجب تقديم المفعول، فإنما يني الكلام على هذا الاهتمام"^(٥).

حذف المفعول به:

المفعول به فضله، والفضله يجوز الاستغناء عنها، ويتم الكلام بدونها بخلاف العمدة، نحو قولنا: أكل زيد.

حذف المفعول به كثير، وهو في ذلك على نوعين: أحدهما أن يحذف لفظاً ويراد معنى وتقديراً، والثاني أن يجعل بعد الحذف نسياً منسياً^(٦)، وهو جائز عند سائر النحويين^(٧).

(١) الفاتحة: ٥.

(٢) ارتشاف الضرب لابن حيان ١٤٦٩/٣، ابن عقيل ٤٩٣/١.

(٣) المحرر الوجيز ٧٢/١.

(٤) الدرر المصون للسمين الحلبي ٣٥٨/١.

(٥) المحرر الوجيز ٢٠٥/١.

(٦) المفصل في صنعة الإعراب ص: ٧٩.

(٧) انظر شرح المفصل ٣٩/٢ شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٩/١ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك/ بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م ٢٥٠-٢٥١، المغنى ٣٦٩/٢.

والنوع الأول هو حذف الاختصار وهو ما ذهب إليه ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَكُمْ وَلَدٌ﴾^(١) قال: (والمفعول محذوف تقديره إن يؤتي أحد أحدًا)^(٢) قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلِئَلَةً﴾^(٣) ، والمفعولان على كلتا القراءتين محذوفان، التقدير: يورث وارثه ماله^(٤) فالمفعول به في الآيتين السابقتين محذوف لفظاً إلا أنه مراد في المعنى والتقدير، قال الزمخشري: (وحذف المفعول به كثير وهو في ذلك على نوعين أحدهما: أن يحذف لفظاً ويُراد معنى وتقديراً، والثاني أن يجعل بعد الحذف نسياً منسياً)^(٥).

فالنوع الأول هو حذف الاختصار، أي الحذف لوجود قرينة دالة على المحذوف ومثال ذلك أن تقول ضربتُ، في جواب من قال، أضربت زيدا! فتحذف زيدا للعلم به والنوع الآخر هو حذف الاختصار، أي الحذف بلا دليل^(٦).

ومن حذفه اختصاراً عند ابن عطية قوله تعالى: ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا﴾^(٧). ومفعول يخشى محذوف لدلالة الكلام عليه، وحسن حذفه من حيث يتقدر فيه التخويف بالله تعالى^(٨) فلما كانت الخشية إنما تكون من الله تعالى حذف المفعول به وهو لفظ الجلالة لدلالة الكلام عليه.

(١) آل عمران: ٧٣.

(٢) المحرر الوجيز ١/٤٥٧.

(٣) النساء: ١٢.

(٤) المحرر الوجيز ٢/١٩.

(٥) شرح المفصل ٢/٣٩.

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٩، شرح الفية ابن معط ١/٤٩١، الاشباه ٤/٤٢-٤٣.

(٧) النساء: ٩.

(٨) المحرر الوجيز ٢/١٣.

المفعول المطلق

المفعول المطلق مصدر يذكر بعد فعل من لفظه تأكيداً لمعناه أو بياناً لعدده أو بياناً لنوعه أو بدلاً من التلطف بفعله وذلك نحو ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(١).

عامل النصب في المفعول المطلق:

يرى النحاة أن عامل النصب في المفعول المطلق، يجب أن يكون عاملاً لفظياً، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ ﴿٤١﴾ كَذِبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾^(٢) و﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(٣).. وقد وردت تراكيب كثيرة في اللغة، جاء فيها المفعول المطلق منصوباً، ولا وجود لعامل لفظي له في التركيب، فأدى ذلك بالناحويين إلى افتراض وجود هذا العامل عن طريق التقدير، وقد حدد النحويون المواضع التي يحذف فيها عامل المصدر وجوباً، أي أنهم حددوا مواضع انتصاب المصدر بتأثير عامل معنوي، ولكنهم أجمعوا أن عامل المصدر يجب أن يكون لفظياً، فانتصابه لا بد أن يكون بعامل لفظي.

وهذا العامل يحذف لقيام المصدر مقامه، فيكون المصدر بدلاً من فعله. وهذه المصادر على نوعين، منها ما ليس لها أفعال من لفظها، ومنها ما لها أفعال من لفظها. اختلف النحاة في ناصب المصادر المنصوبة على المفعولية المطلقة الواقعة بعد أفعال، ولكنها لم تجر على القياس المعهود أو أنها لم تكن من لفظها وإنما من معناها من نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٤) والقياس إنباتاً... على أقوال^(٥):

الأول: أنه منصوب بذلك الفعل الظاهر وعليه المازني.

الثاني: التفصيل، فإن كان معناه مغايراً لمعنى الفعل الظاهر -كالآية- فنصبه بفعل ضمير والتقدير: (فنبتم نباتاً)، لأن النبات ليس بمعنى الإنبات فلا يصح توكيده به، وإن كان غير مغاير فنصبه بالظاهر نحو قول الشاعر^(٦):

(١) النساء: ١٦٤.

(٢) القمر: ٤١-٤٢.

(٣) النساء: ١٦٤.

(٤) نوح: ١٧.

(٥) ينظر الكتاب: ٤ / ٨٢ والبرهان في علوم القرآن: ٣٩٧/٢ وجمع الهوامع: ٧٤/٢-٧٥.

(٦) الرجز لرؤبة في ديوانه: ص ١٦ والكتاب ٨٢/٤ وشرح أبيات سيبويه: ٢٩١/١، وشرح المفصل ١١٢/١، ينظر

معجم شواهد العربية ٤٤٥/٢.

وقد تطويت انطواء الحِصْب.

لان التطوي والانطواء بمعنى واحد.

الثالث: أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمراً والفعل الظاهر دليل عليه^(١) وهو مذهب المبرد وتابعه ابن خروف وعزاه إلى سيبويه^(٢).

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيْتًا مِّنْ أَنْفُسِهِمْ﴾^(٣) يرى ابن عطية أن "تثبیتاً" معناه وتيقناً، أي أن نفوسهم لها بصائر متأكدة فهي تثبتهم على الإنفاق في طاعة الله تثبیتاً، وقال مجاهد والحسن: معنى قوله: (وتثبیتاً) أي: إنهم ينتهون أين يضعون صدقاتهم؟ وقال الحسن كأن الرجل إذا هم بصدقة تثبت، فإن كان ذلك لله أمضاه وإن خالطه شك أمسك، والقول الأول أصوب، لأن هذا المعنى الذي ذهب إليه مجاهد والحسن إنما عبارته وتثبیتاً، فإن قال محتج إن هذا من المصادر التي خرجت على غير المصدر كقوله: ﴿وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾^(٤)، وكقوله: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٥) فالجواب لا يسوغ إلا مع ذكر المصدر والإفصاح بالفعل المتقدم للمصدر، وأما إذا لم يقع إفصاح بفعل فليس لك أن تأتي بمصدر في غير معناه ثم تقول أحمله على فعل كذا وكذا لفعل لم يتقدم له ذكر، هذا صحيح كلام العرب فيما علمت^(٦).

وهذا الذي قاله أبو البقاء العكبري فجوز أن يكون "تثبیتاً" بمعنى تثبت فيكون لازماً، والمصادر قد تختلف و يقع بعضها موقع بعض^(٧).

وقال ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾^(٨) والناصب لقوله تعالى (دأباً) (تزرعون) عند أبي العباس و المبرد إذ في قوله: (تزرعون): تدأبون وهي

(١) المقتضب: ٣ / ٢٢٦.

(٢) الكتاب: ٤ / ٨١ - ٨٢.

(٣) البقرة: ٢٦٥.

(٤) المزمّل: ٨.

(٥) نوح: ١٧.

(٦) المحرر الوجيز ١/٣٥٩.

(٧) التبيان في إعراب القرآن ١/٢١٦ و انظر الدرر المصون للسمين الحلبي ١/٣٥٦.

(٨) يوسف: ٤٧.

عنده مثل قولهم قعد القرفصاء ونسب إلى سيبويه^(١) والجمهور^(٢) القول بأنه منصوب بفعل مضمر من لفظ المصدر يدل عليه هذا الظاهر، كأنه قال: تزرعون تدأبون دأبا^(٣). ولكنه عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ﴾^(٤) ناقض قوله السابق ونسب إلى سيبويه ما كان نسبه إلى المبرد ونسب إلى المبرد ما كان نسبه إلى سيبويه وذلك عندما قال: ونكال نصب على المصدر، والعامل فيه على رأي سيبويه «أخذ» لأنه في معناه، وعلى رأي أبي العباس المبرد فعل مضمر من لفظ نكال^(٥).

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٢/١ وشرح الرضي على الكافية ١/ ٣٠٣

(٢) همع الهوامع للسيوطي ١٠٠-٩٩/٣

(٣) المحرر الوجيز ٣/ ٢٥٠

(٤) النزاعات: ٢٥.

(٥) المحرر الوجيز ٥/ ٤٣٤

المفعول فيه

النصب على الظرفية بتقدير في :

المفعول فيه ويسمى (ظرفاً): وهو اسم ينتصب على تقدير "في" يذكر لبيان زمان الفعل أو مكانه.

أما إذا لم يكن على تقدير "في" فلا يكون ظرفاً، بل يكون كسائر الأسماء على حسب ما يطلبه العامل، فيكون مبتدأ وخبراً، نحو "يومنا يومٌ سعيد"، وفاعلاً، نحو "جاء يومُ الجمعة"، ومفعولاً به، نحو "لا تضيع أيامَ شبابك" ، ويكون غير ذلك، كما سيأتي بيانه.

والظرف في الأصل ما كان وعاءً لشيء، وتسمى الأواني ظرفاً. لأنها أوعية لما يجعل فيها، وسميت الأزمنة والأمكنة "ظرفاً"، لأن الأفعال تحصل فيها، فصارت كالأوعية له وهو قسمان ظرفُ زمانٍ، وظرفُ مكان.

فظرفُ الزمان ما يدلُّ على وقتٍ وقع فيه الحدثُ نحو "سافرتُ ليلاً". وظرفُ المكان ما يدلُّ على مكانٍ وقع فيه الحدثُ، نحو "وقفتُ تحتَ علمِ العلم"^(١).
ومن ظروف الزمان التي تناولها ابن عطية :

فوق:

ظرف مكان من أسماء الجهات الست، ويرى ابن عطية أنها حقيقة في الأماكن كقولنا: المتاع فوق الدار، إلا أنها قد تستعار للمعاني فيراد بها العلو في المنزلة والرفعة^(٢) كقولنا زيد فوق عمرو، والمراد أنه فوقه في العلم والمنزلة ، قال سيبويه: "فوق أعلى الشيء وقالوا فوقك في العلم والعقل"^(٣).

ومن استعارتها للمعاني عند ابن عطية قوله تعالى: ﴿أَلْقَاهُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾^(٤)، وفوقُ نصب على الظرف لا في المكان بل في المعنى الذي تضمنه لفظ القاهر، كما تقول

(١) جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلابيني (المتوفى: ١٣٦٤هـ) الناشر: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ٤٨/٣.

(٢) انظر المحرر الوجيز ١٤٧/٥ - ١٤٨.

(٣) الكتاب ٢٣٣/٤.

(٤) الأنعام: ١٨.

زيد فوق عمرو في المنزلة، وحقيقة فوق في الأماكن، وهي في المعاني مستعارة شبه بها من هو أرفع رتبة في معنى ما، لما كانت في الأماكن تتبى حقيقة عن الأرفع (١).

ويرى ابن عطية إن أريد بـ(الْقَاهِرُ) صفة فعل أي مظهر القهر بالصواعق والرياح والعذاب فيصح أن يجعل فَوْقَ ظرفية للجهة لأن هذه الأشياء إنما تعاهدها العباد من فوقهم، وإن أخذ الْقَاهِرُ صفة ذات بمعنى القدرة والاستيلاء فـ(فَوْقَ) لا يجوز أن تكون للجهة، وإنما هي لعلو القدر والشأن على حد ما نقول: الياقوت فوق الحديد (٢).

وَرَعَمَ بعضهم أن فوق قد تزداد لغير معنى وقال النحاس: "وهو خطأ لأن الظروف ليست مما يزداد لغير معنى" (٣)، وهو ما ذهب إليه ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ آثْنَتَيْنِ﴾ (٤)، ومن قال: فَوْقَ زائدة واحتج بقوله تعالى: ﴿فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ (٥)، هو الفصيح، وليست فَوْقَ زائدة، بل هي محكمة المعنى لأن ضربة العنق إنما يجب أن تكون فوق العظام في المفصل دون الدماغ، كما قال دريد بن الصمة "أخض عن الدماغ وأرفع عن العظم، فهكذا كنت أضرب أعناق الأبطال" (٦).

ومنها: أرض:

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ (٧)، قال ابن عطية. "وقالت فرقة: هو نصب على الظرف - وذلك خطأ لأن الظرف ينبغي أن يكون مبهما وهذه هنا ليست كذلك بل هي أرض مقيدة بأنها بعيدة أو قاصية ونحو ذلك فزال بذلك إبهامها، ومعلوم أن يوسف لم يخل من الكون في أرض، فبين أنها أرض بعيدة غير التي هو فيها قريب من أبيه" (٨).

(١) المحرر الوجيز ٢/٢٧٥.

(٢) المصدر السابق ٢/٣٠٠.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٠٣.

(٤) النساء: ١١.

(٥) الأنفال: ١٢.

(٦) المحرر الوجيز ٢/١٦.

(٧) يوسف: ٩.

(٨) المحرر الوجيز ٣/٢٢٢.

وقال ابن عاشور: "وَأَنْتَصَبَ أَرْضًا عَلَى تَضْمِينِ اطْرَحُوهُ مَعْنَى أَوْدَعُوهُ، أَوْ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ، أَوْ عَلَى تَشْبِيهِهِ بِالْمَفْعُولِ فِيهِ لِأَنَّ أَرْضًا اسْمٌ مَكَانٌ فَلَمَّا كَانَ غَيْرَ مَخْدُودٍ وَزَادَ إِبْهَامًا بِالتَّكْثِيرِ عُمِلَ مُعَامَلَةً أَسْمَاءِ الْجِهَاتِ، وَهَذَا أَوْجَعُ الْوُجُوهِ. وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ أَرْضٌ مَجْهُولَةٌ لِأَبِيهِ" (١).

وقال الزمخشري: "أَرْضًا مَنْكُورَةً مَجْهُولَةً بَعِيدَةً مِنَ الْعِمْرَانِ، وَهُوَ مَعْنَى تَنْكِيرِهَا وَإِخْلَائِهَا مِنَ النَّاسِ، وَإِبْهَامِهَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ نَصَبَتْ نَصَبَ الظَّرُوفِ الْمُبْهَمَةِ... وَالظَّرْفُ الْمُبْهَمُ عِبَارَةٌ عَمَّا لَيْسَ لَهُ حَدُودٌ تَحْصُرُهُ وَلَا أَقْطَارٌ تَحْوِيهِ، وَ(أَرْضًا) فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ" (٢).

ومنها : إذا:

اختلف النحويون في (إذا) الفجائية على مذهبين، و ذلك من خلال إعرابهم لقوله تعالى: ﴿ فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ ﴾ (٣).

إذا للمفاجأة وهي ظرف مكان مبتدأ، و ثعبان خبره (٤)، قال مكي القيسي: "وهي بمنزلة قولك: خرجت فإذا زيد قائم... ويجوز نصب ثعبان، وقائم على الحال و(إذا) تصير خبر الابتداء" (٥).

وهذا القول على أساس أن (إذا) التي للمفاجأة ظرف مكان وهو قول المبرد، فلذلك جاز أن تكون خبراً عن الجثث؛ لتضمنها ذلك دون غيرها من الأمكنة (٦)، وقد اختاره أبو حيان إذ قال: "والصحيح الذي عليه شيوخنا أنها ظرف مكان كما قال المبرد وهو المنسوب إلى سيبويه" (٧).

(١) التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ) الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ: ٣٠ ص ١٢ / ٢٢٣.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٤٤/٦.

(٣) الأعراف: ١٠٧.

(٤) ينظر: البيان: ٣٦٩/١، والتبيين: ٥٨٦/١.

(٥) مشكل إعراب القرآن: ٣٢٤/١.

(٦) ينظر: المقتضب: ١٧٨/٣، ومشكل إعراب القرآن: ٣٢٤/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ١١٣٠/١، والبيان

في غريب إعراب القرآن: ٣٦٩/١، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: ١١٠، وشرح الكافية: ١٠٣/١.

(٧) البحر المحيط: ١٣٠/٥.

وكلام سيبويه لا يوحي بذلك: إذ قال: "وأما إذا" فلما يُستقبل من الدهر وفيها مجازةٌ وهي ظرف، وتكون للشيء تُوافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررت فإذا زيدٌ قائمٌ..^(١).

وهو ما ذهب إليه ابن عطية حيث قال: "الصحيح الذي عليه الناس أنها ظرف زمان في كل موضع"^(٢) وأن من قال: "أنها في قولك في المفاجأة خرجت فإذا زيد ظرف مكان، لأنها تضمنت جثة، وهذا مردود لأن المعنى «خرجت فإذا حضور زيد» فإنما تضمنت المصدر، كما يقتضيه سائر ظروف الزمان، ومنه قولهم: «اليوم خمر، وغدا أمر» فمعناه وجود خمر ووقوع أمر"^(٣).

وذكر مكي القيسي رأياً آخر مخالفاً للمبرد إذ قال: "وقال غيره: هي ظرف زمان على حالها في سائر الكلام، ولكنك إذا قلت: خرجت فإذا زيد، تقديره فإذا حدث زيد أو وجود زيد"^(٤)، أي على حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، على قولهم الليلة الهلال.

واختار أبو البركات الأنباري رأى المبرد ودافع عنه قائلاً: (فإن قلت: فكيف يجوز أن تقع إذا وهي ظرف زمان خبراً عن زيد وهو جثة، وظروف الزمان لا تكون إخباراً عن الجثث، قلنا: إنا لا نسلم أن (إذا) التي للمفاجآت ظرف زمان، وإنما هي ظرف مكان.

(١) الكتاب: ٢ / ٣١١.

(٢) المحرر الوجيز ٢ / ٤٣٦

(٣) الكتاب: ١ / ٩٣

(٤) مشكل إعراب القرآن: ١ / ٣٢٥، ونسب هذا الرأي إلى الزجاج. ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢ / ١١٣٠، وشرح الكافية: ١ / ٩٣، ١٠٣. وتبعه ابن هشام. ينظر: مغني اللبيب: ١٢٠ ونسبه أبو حيان إلى سيبويه والرياشي. ينظر: البحر المحيط: ٥ / ١٣٠، ونسبه السفاقي إلى الرياشي والزجاج. ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: ١٠٩.

الحال

هو لفظ يدل على بيان هيئة الفاعل أو المفعول به أو كليهما نحو (جاءني زيد راكبا) و(ضربت زيدا مشدودا) و(لقيت عمراً وزيداً راكبين).
ثم أن الفاعل أو المفعول به الذي وقع منه الحال على قسمين:
الأول لفظي، وهو ملفوظ أما حقيقة أو حكماً نحو: (زيد في الدار قائماً) لأن التقدير زيد استقر في الدار قائماً.

الثاني: معنوي نحو: (هذا زيد قائماً) فان معناه أشير إليه قائماً
كما قسم النحاة الحال باعتبار قصدها لذاتها، والتوطئة بها إلى قسمين: مقصودة ومؤطئة
ويقول ابن عطية في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود، ٧٢] "شيخاً" حال مقصودة وهي حال من مشار إليه لا يستغنى عنها لأنها مقصود بها الإخبار، وهي لا تصح إلا إذا لم يقصد المتكلم التعريف بذوي الحال مثل أن يكون المخاطب يعرفه، وأما إذا قصد التعريف به لزم أن يكون التعريف في الخبر قبل الحال وتجيء الحال على بابها مستغنى عنها ومثال هذا قولك: "هذا زيد قائماً إذا أردت التعريف بزید أو معروفاً وأردت التعريف بقيامه، وأما إن قصد المتكلم أن زيديته إنما هي ما دام قائماً، فالكلام لا يجوز"^(١).

من أحكام الحال:

مجيء الحال من نكرة:

للحال أحكام منها أن الحال نكرة أبداً، وذو الحال لا بد أن يكون معرفة، أو نكرة لها ما يسوغ الابتداء بها^(٢).

وأجاز سيبويه مجيء الحال من نكرة بلا مسوغ كثيراً قياساً^(٣).

وعند تفسير ابن عطية لقوله تعالى: ﴿ إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ ﴾^(٤) يرى أن جملة "تثير الأرض، في موضع صفة لـ(بقرة) ولا يجوز أن تكون هذه الجملة في موضع

(١) المحرر الوجيز ١١٩/٣ وانظر البحر المحيط لأبي حيان ٥/ ٢٤٤ والدر المصون للسمين الحلبي ٤/١١٥.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ١/٦٣٣.

(٣) الكتاب ٢/١٢٢.

(٤) البقرة: ٧١.

الحال لأنها من نكرة^(١) ولا بد أنه يقصد بالنكرة (لا ذلول) لأن (بقرة) نكرة موصوفة ومجيء الحال من النكرة الموصوفة جائز عند الجميع^(٢).

وهذا يعني أن ابن عطية لا يرى جواز مجيء الحال إلا من معرفة، أو من نكرة لها مسوغ، وهو مذهب أكثر النحاة.

وترجحُ الباحثة قول من ذهبوا إلى جواز مجيء الحال من نكرة دون شرط وجود ما يسوغ الابتداء بها وهو الأكثر قبولاً من المذهب الآخر الذي اختاره ابن عطية.

مجيء الحال من المضاف إليه:

واختلف النحاة في ذلك فجوزه بعضهم مطلقاً، ومنعه آخرون وتأتى الحال من المضاف إليه في ثلاثة مواضع:

١. إذا كان المضاف عاملاً في الحال نحو: أعجبنى مجيء زيد ركباً.

٢. إذا كان المضاف جزء منه نحو: أفادني كلام الواعظ زاجراً.

٣. إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه نحو: أعجبنى وجه هند راقبة.

تعدد الحال لذي حال واحد:

ذهب أبو علي الفارسي^(٣) وابن عصفور^(٤) إلى عدم جواز تعدد الحال لواحد والعامل فيها واحد، واستثنى ابن عصفور في هذه المسألة إن كان العامل أفعل التفضيل جاز تعدد الحال لواحد، حيث قال: "إلا أن يكون أفعل التفضيل التي للمفاضلة فإنها تعمل في ظرفين من الزمان أو المكان وفي حاليتين من ذي حال واحدة نحو قولك: "أنت يوم الجمعة أحسن قائماً منك يوم الخميس"^(٥).

أما ابن عطية فقد ذهب مذهب الجمهور وأجاز تعدد الأحوال فعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ۗ لَيْسَ لَوْعْنَهَا كَاذِبَةٌ﴾^(٦) قال: (وقرأ الحسن وعيسى والتقي وأبو

(١) المحرر الوجيز ١/ ١٦٤.

(٢) انظر البحر المحيط لأبي حيان ١/ ٢٥٦.

(٣) همع الهوامع ١/ ٢٤٤.

(٤) المقرب ١/ ١٥٥.

(٥) المقرب ١/ ١٥٥ وانظر البحر المحيط ١/ ٧١.

(٦) الواقعة: ١-٢.

حيوة "خافضة رافعة" بالنصب على الحال التي هي "لوقعتها كاذبة" ذلك أن تتابع الأحوال، كما لك أن تتابع أخبار المبتدأ^(١).

وترى الباحثة أن ما ذهب إليه ابن عطية وما نسب إلى الجمهور هو الأصح لأن صاحب الحال قد يكون صاحب أحوال متعددة ومختلفة.

الفعل الماضي لا يكون حالاً إلا بعد "قد" ظاهرة:

ذهب النحاة إلى جواز وقوع الجملة الفعلية المتصدرة بفعل ماضي مقترن بـ (قد) حالاً أما إذا خلت من قد فقد اختلفوا إلى مذهبيين.

الأول: أنه لا يجوز وقوعها حالاً لأن الفعل الماضي لا يدل على الحال فينبغي أن لا يقوم مقامه^(٢) وأولو ما ورد خالياً من قد على وجودها مقدرة وهو مذهب الفراء والمبرد وابن عصفور^(٣)، واختاره ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾^(٤) قال "الواو في (وجعلنا) واو الحال، والباب أن يصرح معها بقد تجيء أحياناً مقدرة"^(٥).

الثاني أن الفعل الماضي يقع حالاً بدون قيد ولا شرط وهذا المذهب ينسب إلى الكوفيين^(٦) والاختفش^(٧) واختاره أبو حيان زاعماً أنه رأي الجمهور^(٨).

(١) المحرر الوجيز ٢٣٩/٥.

(٢) الإنصاف للانباري ٢٥٣/١.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤/١ والمقتضب للمبرد ١٢٥-١٢٠/٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢٧/١.

(٤) الأنعام: ٢٥.

(٥) المحرر الوجيز ٢٨٩/٢.

(٦) الإنصاف للانباري ٢٥٢/٢.

(٧) همع الهوامع للسيوطي ٥٠/٤.

(٨) البحر المحيط ٣١٧/٣، ٣٥٥/٦.

التمييز

تتكير التمييز وجواز تعريفه:

التمييز هو: (اسم نكرة بمعنى من، مبين لإبهام اسم أو نسبة)^(١) و يسمونه التبيين^(٢) التبيين^(٢) والتفسير^(٣)، والغالب على ابن عطية استخدامه مصطلح (التمييز) واستخدم قليلاً مصطلح (التفسير).

اختلف النحاة في تتكير التمييز وجواز تعريفه، فذهب البصريون إلى وجوب تتكيره وأجاز الكوفيون أن يكون التمييز معرفة، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾^(٤). وللنحويين في نصب لفظة (نَفْسُهُ) ثلاثة أقوال.

الأول: أن يكون منصوباً على معنى أهلك نَفْسَهُ، وأوبق نفسه، ونُسِبَ هذا الرأي إلى أبي عبيدة^(٥) وهو صحيح، إذ أكد ذلك أبو عبيدة قائلاً: (أي أهلك نفسه وأوبقها، تقول: سقمت نفسك)^(٦)، وهذا يعني أن أبا عبيدة يراه مفعولاً به ولكن على تضمين (سفه) معنى فعل وقدّره بمعنى (أهلك).

الثاني: أن يكون مفعولاً به؛ لأنّ ثعلباً والمبرد حكياً أن سَفِهَ بكسر (الفاء) يتعدى بنفسه كما يتعدى سفه بفتح الفاء والتشديد.

وذهب ابن عطية مذهباً وسطاً، توسط فيه بين البصريين والكوفيين حيث أجاز أن يكون التمييز معرفة غير محضة حيث قال: واختلف في نصب نفسه، فقال الزجاج: سفه بمعنى جهل وعده بالمعنى، وقال غيره: سفه بمعنى أهلك، وحكي ثعلب والمبرد أن سفه بكسر الفاء يتعدى كسفه بفتح الفاء وشدها، وحكي عن أبي الخطاب أنها لغة، وقال الفراء نصبها على التمييز.

(١) أوضح المسالك: ٣٦٠/٢.

(٢) المقتضب: ٣٦/٣.

(٣) مجالس ثعلب: ٤٩٢/٢.

(٤) البقرة: ١٣٠.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٠٩/١، ومشكل إعراب القرآن: ٧١/١، والبيان في غريب إعراب القرآن:

١٢٣٢/١، والتبيان في إعراب القرآن: ١ / ١١٧، والجامع لأحكام القرآن: ١٣٢/١، والبحر المحيط: ٦٢٨/١.

(٦) مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ) المحقق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة ط، ١٣٨١هـ: ٥٦/١.

قال القاضي أبو محمد عبد الحق رضي الله عنه: لأن السفه يتعلق بالنفس والرأي والخلق، فكأنه ميزها بين هذه ورأوا أن هذا التعريف ليس بمحض لأن الضمير فيه الإبهام الذي في من، فكأن الكلام: إلا من سفه نفساً، وقال البصريون: لا يجوز التمييز مع هذا التعريف، وإنما النصب على تقدير حذف "في"، فلما حذف حرف الجر قوي الفعل، وهذا يجري على مذهب سيبويه فيما حكاه من قولهم ضرب فلان الظهر والبطن أي في الظهر والبطن^(١).

وَنَسَبَ الزَّجَاجَ إِلَى الْأَخْفَشِ قَوْلُهُ: إِنَّ أَهْلَ التَّأْوِيلِ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْمَعْنَى (سَفَهَ نَفْسَهُ) بِالتَّشْدِيدِ^(٢)، وَقَالَ يُونُسُ النَّحْوِيُّ أَرَاهَا لُغَةً^(٣). وَنَسَبَ السَّمِينَ الْحَلْبِيَّ هَذَا الْقَوْلَ إِلَى أَبِي الْخَطَّابِ الْأَخْفَشِ الْأَكْبَرِ^(٤). وَيَبْدُو أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ الْأَخْفَشَ لَهُ رَأْيَانٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ^(٥):
الأول: ما ذكره الزجاج وأكده الأخفش في معانيه.

والثاني: أن (سفه نفسه) بمعنى سفه في نفسه إلا أن (في) حذفت كما حذفت حروف الجر في غير موضع قال: .. تقول: "غبن في رأيه"، وخسر في أهله، وخسر في بيعة وقد جاء لهذا نظير. قال: ضرب عبد الله الظهر والبطن، ومعناه: على الظهر والبطن كما قالوا: دخلت البيت...^(٦). ونسب أبو جعفر النحاس هذا الرأي إلى الكسائي^(٧).

وهناك رأي ثالث: هو قول الفراء الذي ذهب إلى أن نفسه منصوب على التفسير مع كونها معرفة^(٨)، قال الفراء: "... لأنه وإن كان معرفة فإنه في تأويل نكرة ويصبيه

(١) المحرر الوجيز ١/ ٢١٢، والجامع لأحكام القرآن: ٢ / ١٣٢، والدر المصون: ١ / ٣٧٣، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: ٤١٤.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ١ / ٢٠٩.

(٣) معاني القرآن للأخفش: ١ / ١٤٨.

(٤) الدر المصون: ١ / ٣٧٣.

(٥) معاني القرآن للأخفش: ١ / ١٤٨.

(٦) المصدر السابق: ١ / ١٤٨.

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٢١٠ - ٢١٤، والجامع لأحكام القرآن: ٢ / ١٣٢ وفي الدر المصون: ٣٧٣/١.

(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١ / ٢٠٩، وإعراب القرآن للنحاس: ١ / ٢١٤، ومشكل إعراب القرآن: ٢ / ١٦٣، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ١١٧.

النصب في موضع نصب النكرة ولا يجاوزه^(١). وهذا الرأي مخالفٌ لقول البصريين في عدم جواز مجيء التمييز معرفة ، وقد صرّح سيبويه بذلك وهو يتحدث عن التمييز قائلاً: "وتقول هو أشجعُ الناسِ رجلاً وهما خيرُ الناسِ اثنين، فالمجرور هاهنا بمنزلة التتوين، وانتصب الرجلُ والاثنان، كما انتصب الوجه في قولك: هو أحسنُ منه وجهاً. ولا يكون إلا نكرة"^(٢). وبهذا قال المبرد أيضاً^(٣).

واختار أبو البقاء العكبري الرأي الأول إذ جعل (نَفْسَهُ) مفعول (سَفَهُ)؛ لأن معناه جهل وتقديره إلا من جهل خلق نفسه أو مصيرها^(٤)، واختار الصفاقصي أنه مفعول به وهو مما يتعدى بنفسه كسَفَهُ المضعّف وهذا أحسن الوجوه عنده^(٥).

وحكى ابن عطية عن مكي قوله أن (نفسه) منصوب على أنه توكيد لمؤكد محذوف والتقدير: (سفه قوله نفسه) حذف المؤكّد وأقيم التوكيد مقامه قياساً على النعت والمنعوت^(٦). وقد جوّز الزمخشري مجيء التمييز معرفة على الشذوذ^(٧).

تقديم التمييز على عامله:

أجاز الكوفيون والمازني والمبرد تقديم التمييز على عامله قياساً على الحال. بينما منعه البصريون بحجة أن القياس لا يتبعه، لأن الفرق بينهما ظاهر، فالتمييز والحال يتفقان في أنهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان واقعتان للإيهام ويفترقان في أن الحال جملة، وظرفاً وجاراً ومجروراً، والتمييز لا يكون إلا اسماً، وأن الحال مبين للهيئات والتمييز مبين للدوات، وأن الحال متعدد بخلاف التمييز، وأن الحال قد يكون مؤكداً لعامله بخلاف التمييز، وإن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود^(٨).

(١) المحرر الوجيز: ٢١٢/١، معاني القرآن: ٧٩/١.

(٢) الكتاب: ١٠٥/١.

(٣) المقتضب: ٣٢/٣، والأصول في النحو: ٢٦٩/١.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ١١٧/١.

(٥) المجيد في إعراب القرآن المجيد: ٤١٣-٤١٤.

(٦) المحرر الوجيز: ٢١٢/١.

(٧) الكشف: ١٨٩/١.

(٨) مغنى اللبيب ٨٨/٢-٩٠.

كما اختلف النحاة في تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلاً متصرفاً نحو:
(شحمًا تفقات وعرقاً تصببت)، ذهب سيبويه و أغلب البصريين إلى منع تقديم التمييز
على عامله إذا كان فعلاً، فسيبويه يراه كقولك عشرون درهماً، وهذا أفرهم عبداً، فكما لا
يجوز درهماً عشرون و لا عبداً هذا أفرهم، لا يجوز هذا^(١).

ولم يجز سيبويه^(٢) والجمهور ذلك (لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل
متصرف كونه فاعلاً في الأصل، وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلا
يغير عما يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل)^(٣).

ويقول ابن عطية في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوْهُ هَنِيئًا
مَّرِيئًا﴾^(٤) فقال نفساً نصب على التمييز ولا يجوز تقديمه على الفاعل عند سيبويه إلا في
ضرورة شعر مع تصرف العامل وأجازه غيره في الكلام ومنه قول الشاعر:

وما كان نفساً بالفراق تطيب

وأجازه المازني والكسائي والمبرد قياساً على سائر الفضلات كالحال في قولنا:
راكبا جاء زيد. فلما جاز تقديم الحال، وهو فاعل في المعنى على عامله، جاز ذلك في
التمييز إذ لا فرق بينهما ولوروده في النظم الصحيح^(٥) كقول الشاعر:^(٦)

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها *** وما كان نفساً بالفراق تطيب

قيل أن هناك ثمة فرقاً بينهما ففي قولنا (جاء زيد ركباً) استوفى الفعل فاعله لفظاً
ومعنى، وبقي المنصوب فضلة فجاز تقديمه.

أما في قولنا (طاب زيد نفساً) فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً لا معنى فلم يجز تقديم
المرفوع^(٧).

(١) الكتاب: ٢٠٥/١.

(٢) المصدر السابق: ٢٠٥ / ١

(٣) شرح ابن الناظم: ٣٥١ و ينظر الانصاف: ٨٣٠-٨٣١ / ٢ و شرح التصريح: ٦٢٨/١.

(٤) النساء: ٤.

(٥) انظر المقتصد ٦٩٤/٢-٦٩٥ شرح المفصل ٧٤/٢ شرح العمدة ٤٧٥-٤٧٦-٤٧٦/٤ الهمع ٧١/٤.

(٦) نسب للمخبل السعدي وقيل لأعشى همدان ويروى أيضاً (وما كان نفسي بالفراق..) وذلك لا حجة فيه ينظر:

المقتضب: ٣٦/٣ والخصائص: ٣٨٤/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٤/٢.

(٧) انظر الخصائص ٣٨٤/٢-٣٨٥ المقتصد ٦٩٥/٢ شرح المفصل ٣٨٤/٢.

فهو قليل شاذ أو ضرورة كما جاء في المغنى^(١) و يحتمل أن يكون (نفساً) منصوب بفعل مقدر كأنه: أعني نفساً، لا على التمييز^(٢).

وذهب الكسائي وبعض البصريين منهم المازني وأبي عمرو الجرمي والمبرد^(٣) إلى جواز ذلك وتابعهم ابن مالك^(٤) وأبو حيان^(٥) واحتجوا بالسماع والقياس. واختار مذهب سيبويه أبو علي وابن جني وابن بشاذ الذي صرح في مقدمته بقوله: (فاعرف مذهب سيبويه وتمسك به فان المعتمد عليه. ومنع الفارسي^(٦) تقديم التمييز على عاملة بحجة أن التمييز كالنعت في الإيضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه و اختاره ابن خروف)^(٧).

وأرى أن التمييز المبين لما قبله من إبهام، فلو قدم لزال الغرض الذي جلب من اجله، وهو رفع الإبهام الواقع في الجملة أو المفرد، والصواب ما ارتضاه البصريون ومن وافقهم كابن عطية.

حذف تمييز الأعداد المركبة:

وقع الخلاف في إعراب قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ نَبِطًا أُمَّمًا﴾^(٨). فمنهم من جعل قوله (أسباطاً) تمييزاً^(٩) ومنهم من ذهب إلى أن التمييز محذوف، والتقدير: فرقة أو قطعة^(١٠) وهو مذهب ابن الأنباري حيث قال: "ولا يجوز أن يكون (أسباطاً) منصوباً على التمييز لأنه جمع، والتمييز في هذا النوع إنما يكون مفرداً، وأما وصف لقوله (أسباطاً)، وتبعه في ذلك أبو حيان مضيفاً إلى السبب الذي ذكره قولاً آخر

(١) ينظر مغني اللبيب: ٦٠٣.

(٢) ينظر الانصاف: ٨٣١/٢، همع الهوامع: ٢٦٨/٢.

(٣) ينظر: المقتضب: ٣٦/٣ و الاصول في النحو ٢٢٣/١ و همع الهوامع: ٢٦٨/٢.

(٤) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ/ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (٦٧٢ هـ)، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الاولى، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م: ٤٧٦.

(٥) ارتشاف الضرب: ٣٨٥/٢.

(٦) المقتصد في شرح الايضاح: ٢ / ٦٩٣ - ٦٩٤.

(٧) شرح التصريح على التوضيح: ٦٢٩/١.

(٨) الأعراف: ١٦٠.

(٩) الكشف: ١٦٨/٢.

(١٠) المحرر الوجيز: ٤٦٥ / ٢. وينظر: معاني القرآن، للأخفش، ٣١٣/٢.

وهو أن التاء لا تثبت في النيف والعقد إلا فيما كان مفردة مؤنث حيث قال: (إن جاء ما ظاهره الجمع أو نحو قوله تعالى: (وقطعناهم) فالتمييز محذوف، تقديره: اثنتي عشرة فرقة و(أسباطاً) بدل من (اثنتي عشرة) ولا يجوز أن يكون أسباطاً غير تمييز لوجهين الأول: كونه جمعاً والثاني: لثبوت التاء في النيف والعقد ولا يثبتان إلا فيما مفردة مؤنث و(أسباطاً) مفردة (سبط) وهو مذكر^(١)، وهو ما ذهب إليه ابن عطية حيث قال: "أسباطاً بدل من اثنتي". والتمييز الذي بين العدد محذوف مقدر اثنتي عشرة فرقة أو قطعة أسباطاً، وإما أن يزول عن التمييز ويقدر وقطعناهم فرقة اثنتي عشرة ثم أبدل أسباطاً، والأول أحسن وأبين، ولا يجوز أن يكون أسباطاً تمييزاً لأن التمييز لا يكون إلا مفرداً نكرة"^(٢).

المذهب الثاني: جعل أسباطاً نعتاً لموصوف محذوف تقديره: وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة أسباطاً ونسب المرادي هذا المذهب إلى أبي عمرو الجرمي حيث قال: "وقال الجرمي: يجوز أن تكون أسباطاً نعتاً لفرقة ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وأما نعت الأسباط وأنت العدد وهو واقع على الأسباط وهو مذكر؛ لأنه بمعنى فرقة أو أمة كما قال ثلاثة أنفس يعني رجالاً وعشر أبطن بالنظر إلى القبيلة"^(٣).

والمذهب الثالث: جواز مجيء التمييز جمعاً من العدد المركب ونسب المرادي هذا المذهب إلى الفراء حيث قال: وقد فهم من كلامه فائدتان:

الأولى: أن مميّز العشرين وأخواته لا يجمع وهذا مذهب الجمهور، وأجاز الفراء جمعه فتقول: عشرون رجالاً؛ ولذلك أجاز جمع تمييز أحد عشر وأخواته، وأجاز بعضهم أن يقال: عندي عشرون دراهم لعشرين رجلاً، قاصداً أن لكل "واحد" منهم عشرين، قال في شرح التسهيل: وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعمله حسن، وإن لم تستعمله العرب؛ لأنه استعمال لا يفهم معناه بغيره، ولا يجمع مميّز عشرين وبابه في غير هذا النوع. فإن وقع موقع تمييز شيء منها فهو حال أو تابع.

(١) البحر المحيط في التفسير ٥ / ١٩٩.

(٢) المحرر الوجيز ٢ / ٤٦٥.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣ / ١٣٢٨.

والثانية: أن تمييز العشرين وبابه لا يكون إلا منصوباً كما مثل، وحكي الكسائي أن من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المفسر منكرًا أو معرفاً فنقول: عشرو درهم وعشرو ثوب، وهذا عند الأكثرين من الشاذ الذي لا تبني على مثله القواعد^(١).

وتمييز العدد لا يكون إلا مفرداً^(٢). وذهب الفراء إلى أن (أسباطاً) تمييز، وجوز هذا العدد جمعاً، كقولنا: (عندي أحد عشر رجلاً)، وهو محمول على التغليب.

كما حمل بعضهم أن يكون في الكلام تقديم وتأخير، والتقدير: وقطعناهم أسباطاً اثنتي عشرة^(٣).

والرأي الأرجح والأنسب من بين الآراء التي قيلت: هو أن قوله (أسباطاً) بدل من

(إثنتي عشرة) والتمييز في الآية محذوف، والتقدير: اثنتي عشرة فرقة أو أمة.

أما قوله (اثنتي عشرة أسباطاً) مع أن السبط مذكر لا مؤنث؟ وذلك لأن الله - جل وعلا - ذكر بعده أمماً، فذهب التأنيث إلى الاسم ثم قال، لو قال: (اثني عشر) لأجل أن السبط مذكر كان جائزاً^(٤) والتمييز الذي بين العدد محذوف، والتقدير: اثنتي عشرة فرقة أو قطعة أسباطاً، فالسبط مذكر وقد عدُّ مؤنثاً على أن هذه العلة لو انفردت لمنعت إذ السبط بمعنى الأمة^(٥).

وقال ابن عطية: قال السبط بمعنى الأمة، قال الطبري: وقال بعض الكوفيين لما

كان السبط بمعنى الأمة غلب التأنيث وهو مثل قول الشاعر^(٦):

وإن كلاباً هذه عشر أبطن *** وأنت بريء من قبائلها العشر^(٧)

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣ / ١٣٢٦.

(٢) تسهيل السبيل لعلوم التنزيل: ابن جزي، ٥١/٢ - ٥٢.

(٣) البحر المحيط، ٤/٤٠٧.

(٤) المحرر الوجيز: ٤٦٥/٢. معاني القرآن، للفراء، ١/٣٩٧.

(٥) المحرر الوجيز: ٦/١١٠.

(٦) نسب في كتاب سيوييه إلى رجل من بني كلاب. انظر الكتاب لسيوييه ٣ / ٥٦٥ وانظر: الإنصاف في مسائل

الخلافة ٢/٦٣٣، والمقتضب ٢/١٨٤، والخصائص ٢/٤٨٤، همع الهوامع ٢/١٩٤، شرح الكافية الشافية

٣/١٦٦٥، والخصائص ٢/٤٨٤، همع الهوامع ٢/١٩٤، شرح الكافية الشافية ٣/١٦٦٥، وشرح التسهيل: ابن

مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، ت٦٧٢هـ، تح. عبد الرحمن السيد، مطابع سجل العرب، ط١،

١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، ٢/١٣٤.

(٧) المحرر الوجيز ٢/٤٦٥.

المستثنى

المستثنى هُوَ المَخرج ب (إِلَّا) أَوْ إِحْدَى أُخواتِها بِشَرطِ الإِفادة^(١) وينقسم باعتبار علاقته بما قبل أداة الاستثناء إلى قسمين: متصل ومنقطع فالمتصل ما كان فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه نحو: قام أخوانك إلا زيدا والمنقطع ما كان المستثنى ليس بعضاً من المستثنى منه نحو قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءَ الظَّنِّ﴾^(٢) فَإِنَّ الظَّنَّ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي العِلْمِ تَحْقِيقاً لِأَنَّهُ لَيْسَ بَعْضُهُ فَهُوَ فِي تَقْدِيرِ الدَّاخِلِ فِيهِ إِذْ هُوَ مُسْتَحْضَرٌ بِذِكْرِهِ لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ المَوَاضِعِ فَهُوَ حِينَ اسْتِثْنَى مَخْرَجٌ مِمَّا قَبْلَهُ تَقْدِيرًا^(٣).

الاستثناء المنقطع ليس استثناءً حقيقياً وإنما هو مقدر وملحق بالمتصل وليس معنى انقطاعه أنه لا صلة له بالمستثنى منه ولا علاقة تربطهما ارتباطاً معنوياً، فهذا خطأ بالغ...؛ وإنما معناه انقطاع صلة البعضية بينهما؛ بأن لا يكون (المستثنى جزءاً حقيقياً من المستثنى منه) ولا فرداً من أفرادها. ومع انقطاع هذه الصلة على الوجه السالف لا بد أن يكون هناك نوع اتصال معنوي يربط بينهما^(٤).

وللاستثناء أدوات ثمان:

حرفان وهما: "إلا" عند الجميع، و: "حاشا" عند سيبويه، ويقال فيها: حاش وحشا. وفعالان وهما: "ليس"، و: "لا يكون". ومترددان بين الفعلية والحرفية، وهما: "خلا" عند الجميع، و: "عدا" عند غير سيبويه.

واسمان وهما: "غير" و: "سوى"^(٤).

ولما كان الاستثناء المنقطع ليس استثناءً حقيقياً عند النحاة فإنهم لم يساؤوا المتصل بالمنقطع في الأدوات، لا تقل ما في الدار أحد خلا حماراً^(٥) لأن ما بعد الاستثناء المنقطع في حكم الجملة المنفصلة عن الأولى فقد قدرها البصريون بـ(لكن) المشددة وفي ذلك قال

(١) انظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢ / ٢٤٨.

(٢) النساء: ١٥٧.

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢ / ٢٤٩ وانظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣ / ١٤٩٨.

(٤) النحو الوافي: عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ-)، دار المعارف، ط ١٥، ٣ / ٣١٨.

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢ / ٢٢١.

(٥) همع الهوامع ٢ / ٢٥٠.

سيبويه: "هذا بابٌ يُختار فيه النصب لأنَّ الآخر ليس من نوع الأول وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلا حماراً، جاؤوا به على معنى ولكنَّ حماراً، وكرهوا أن يُبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحُمِل على معنى (ولكنَّ)،... وأما بنو تميم فيقولون: (لا أحدَ فيها إلا حمارٌ)، أرادوا ليس فيها إلا حماراً، ولكنَّه ذَكَرَ (أحداً) تأكيداً لأنَّ يُعْلَم أن ليس فيها آدميٌّ، ثم أُبدلَ فكأنه قال: ليس فيها إلا حماراً. وإن شئت جعلته إنسانها"^(١) وقدرها الكوفيون بسوي^(٢).

وقدرها ابن عطية بـ(لكن) تبعاً للبصريين وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾^(٣) قال: استثنى استثناءً منقطعاً ليس من الأول، وهو الذي تكون فيه إلا بمعنى لكن، والتقدير لكن الخطأ قد يقع^(٤).

مجئ (إلا) بمعنى سوى:

وضعف الطبري مجيئها بمعنى "سوى" وتعرض ابن عطية لهذه القضية وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ وَوَقَّهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾^(٥). حيث قال: قدر قوم "إلا" بـ"سوي"، وضعف ذلك الطبري، وقدرها ببعده، وليس تضعيفه بصحيح، بل يصح المعنى بسوي ويتسق^(٦) وهو قول كوفي^(٧).

وأري أن تقدير الطبري مقبول على حقيقته لأن المستثنى منه ليس الظرف (فيها) الذي هو يوم القيامة وليس من (الموت) ولكنه من الفعل (يذوقون) فهم لا يذوقون إلا الموتة الأولى.

(١) كتاب سيبويه: ٢/ ٣١٩-٣٢٠، وانظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢١٥.

(٢) المحرر الوجيز ٣/ ٢٠٨ وينظر مع الهوامع ٢/ ٢٤٩-٢٥٠.

(٣) النساء: ٩٢.

(٤) المحرر الوجيز ٢/ ٩٢.

(٥) الدخان: ٥٦.

(٦) المحرر الوجيز ٥/ ٧٨.

(٧) جامع البيان ٢٥/ ١٣٧.

وقال ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴾ ٥٨ ﴿ إِلَّا آَلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ٥٩ ﴿ إِلَّا امْرَأَتَهُ. فَدَرَرْنَا إِلَيْهَا لَمِنَ الْغَدِيرِ ﴾ ٦٠ ﴿ ١. "وقوله (إلا امرأة) استثناء بعد استثناء وهما منقطعان فيما حكي بعض النحاة؛ لأنهم لم يجعلوا امرأته الكافرة من آله... وفي هذا نظر؛ لأنها قبل الاستثناء داخله في اللفظ الذي هو الأول، وليس كذلك الأول مع (المجرمين) فيظهر الاستثناء الأول منقطعاً والثاني متصلاً، والاستثناء بعد الاستثناء يردُّ المستثنى الثاني في حكم أمر الأول، ومثل بعض الناس في هذا بقولك: لي عندك مائة درهم إلا عشرة دراهم إلا درهمن، فَرَجَعَتْ الدرهمان في حكم التسعين الدرهم، وقال المبرد: ليس هذا المثال بجيد، لأنه من خلق الكلام ورثه إذ له طريق إلى أداء المعنى المقصود بأجمل من هذا التخليق، وهو أن يقول لي عندك مائة إلا ثمانية، وإنما ينبغي أن يكون مثلاً للآية قولك: ضَرَبْتُ بني تميم إلا بني دارم إلا حاجباً؛ لأنَّ حاجباً من بني دارم، فلما كان المستثنى الأول في ضمنه مالا يجري الحكم عليه، والضرورة تدخله في لفظه ولا يمكنك العبارة عنه دون ذلك الذي يجري الحكم عليه اضطررت إلى استثناء ثانٍ" (٢).

وقد ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في هذه الآية الكريمة. إذ ذهب الزجاج أن (امرأته) استثناء من الهاء والميم من قوله تعالى: لَمُنَجِّوهُمْ (٣)، وأخذ برأيه كل من أبي جعفر النحاس (٤)، والزمخشري (٥).

قال الزمخشري: "فإن قلت: فقوله (إلا امرأة) م استثنى؟، وهل هو استثناء من استثناء؟ قلت: مستثنى من الضمير المجرور في قوله: (لَمُنَجِّوهُمْ) وليس من الاستثناء في شيء؛ لأنَّ الاستثناء من الاستثناء إنما يكون فيما اتحد الحكم فيه، وأن يُقال: أهلكناهم إلا آل لوط إلا امرأة، كما اتحد الحكم في قول المطلق: أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين إلا واحدة.." (٦). وذهب أبو عبيد القاسم بن سلام إلى أن (امرأته) استثناء من (آل لوط):

(١) الحجر: ٥٨-٥٩-٦٠.

(٢) المحرر الوجيز: ٣ / ٣٦٧.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٩٩/٢، والمحرر الوجيز: ٣/٣٦٧، والدر المصون: ٤ / ٣٠١.

(٤) إعراب القرآن: ١٩٩/٢-٢٠٠.

(٥) الكشاف: ٥٤٤/٢.

(٦) الكشاف: ٥٤٤/٢، وينظر: البحر المحيط: ٦ / ٤٨٧.

(صارت مع المجرمين، وقال: كما تقول: إذا قال رجلٌ لامرأته: أنت طالقٌ إلا ثلاثاً إلا اثنتين إلا واحدةً فقد طلق اثنتين)^(١).

وهذا ليس بمُرَضِيٍّ عند حدّاق النحويين إذ لا يستثنى من الشيء نصفه ولا أكثر من النصف ولا يتكلم به أحدٌ من العرب. قال أبو جعفر النحاس: (والاستثناء عند الخليل وسيبويه التوكيد؛ لأنك إذا قلت: جاءني القومُ جاز أن يكون قد بقي منهم، فإذا قلت: كلُّهم أخطت بهم، وكذا إذا قلت: جاءني القومُ جاز أن يكون زيد داخلاً فيهم فإذا قلت: إلا زيدا بيّنت كما بيّنت بالتوكيد..)^(٢).

ولم يقبل أبو حيان بهذا الرأي بل وجهه قائلاً: "ومن قال: إنه استثناء يمكن تصحيح كلامه بأحد وجهين: أحدهما: أنه لما كان الضمير في (لَمَنْجُوهُمْ) عائداً على آل لوط، وقد استثنى منه المرأة، صار كأنه مستثنى من آل لوط، لأنّ المضمّر هو الظاهر في المعنى. والوجه الآخر: أن قوله: إلا آل لوط، لما حكم عليهم بغير الحكم الذي حكم به على قوم مجرمين اقتضى ذلك نجاتهم، فجاء قوله: إنا لمنجوهم أجمعين تأكيداً لمعنى الاستثناء إذ المعنى إلا آل لوط، فلم يرسل إليهم العذاب، ونجاتهم مترتبة على عدم الإرسال إليهم بالعذاب، فصار نظير قولك: قام القوم إلا زيدا، فإنه لم يبق إلا زيدا لم يبق. فهذه الجملة تأكيد لما تضمنه الاستثناء من الحكم على ما بعد إلا بصد الحكم السابق على المستثنى منه"^(٣). فقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَمْرَاتُهُ﴾ على تقرير أبي حيان مستثنى من (آل لوط)؛ لأنّ الاستثناء مما جاء به للتأسيس أولى من الاستثناء مما جاء به للتأكيد. وهذا القول فيما نراه هو الأرجح؛ لموافقته لمعنى الآيات الكريمة. والله أعلم.

(١) إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ١٩٩، والجامع لإحكام القرآن: ١٠ / ٣٧، والدّر المصون: ٤ / ٣٠١.

(٢) إعراب القرآن: ٢ / ١٩٩.

(٣) البحر المحيط: ٦ / ٤٨٧.

النعته

حكم النعت أن يكون مطابقاً لمنعوته في التذكر والتأنيث وفي التعريف والتكثير وفي الإفراد والتثنية والجمع^(١) فلا توصف نكرة بمعرفة، ولا معرفة بنكرة، هذا هو مذهب الجمهور^(٢) وافقهم ابن عطية حيث عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾^(٣). وغافر نكرة فلا يكون نعته، لأن المعرفة لا تتعت بالنكرة^(٤).

ونسب إلى الأخفش القول بجواز أن توصف النكرة إذا خصت بالوصف بالمعرفة، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ يَوْمَئِذٍ مَنَاقِبَهُمَا مِن تَلْحِيْمِهِمَا أُولَئِكَ الَّذِينَ كَانُوا يُرْوَاهَا بَغْوَءٍ مُّبِينٍ﴾^(٥) (الأوليان) عند الأخفش صفة لـ (أخران) لأنه تخصص بالوصف^(٦)، وجوز قوم عكسه أن المعرفة توصف بالنكرة مطلقاً^(٧).

وأجازه ابن الطراوة^(٨) بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف خاصاً بذلك الموصوف^(٩)، كقوله^(١٠):

أَبَيْتُ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَيْلَةً ***
مِنَ الرَّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السَّمُّ نَاقِعٌ^(١١)

فـ(ناقع) نعت السم.

(١) شرح ابن عقيل ١٩٢/٢.

(٢) انظر ارتشاف الضرب لابي حيان ١٩٠٨/٤، همع الهوامع للسيوطي ١٧٢/٣.

(٣) غافر: ٣.

(٤) المحرر الوجيز في تفسير ٥٤٦/٤.

(٥) المائدة: ١٠٧.

(٦) همع ١٧٢/٥.

(٧) ينظر همع الهوامع: ١١٨/٣.

(٨) انظر ابن الطراوة النحوي ٢٠٥.

(٩) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٣١٨/٢.

(١٠) انظر ديوانه ٨٠، والكتاب ٨٩/٢، الارتشاف ٣٥٦/٢، المغنى ٢٧٧/٢، وبلا نسبة في همع ١٧٣/٥.

(١١) "ساورتني" واثبتني، "ضئيلة" -بفتح الضاد وكسر الهمزة وفتح اللام- قليلة اللحم، وهي الحية الدقيقة قد أتت عليها سنون كثيرة، فقل لحمها واشتد سمها، وأصلها صفة لموصوف محذوف، أي: حية ضئيلة، "من الرقش" - بضم الراء وسكون القاف- جمع رقشاء وهي حية فيها نقط سود وبيض، "ناقع" ثابت طويل المكث انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٩٤٩/٢.

وذهب ابن عطية إلي منع وصف المعرفة بالانكارة عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ لِأَبِيهِ أَأَزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّي أَرِنُكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (١) [الأنعام، ٧٤] وقرأ السبعة وجمهور الناس: «آزر» بفتح الهمزة التي قبل الألف وفتح الزاي والراء. قال السدي وابن إسحاق وسعيد بن عبد العزيز: هو اسم أبي إبراهيم. قال القاضي أبو محمد: وقد ثبت أن اسمه تارح فله على هذا القول اسمان كيعقوب وإسرائيل، وهو في الإعراب على هذا بدل من الأب المضاف في موضع خفض وهو اسم علم، وقال مجاهد بل هو اسم صنم وهو في موضع نصب بفعل مضمر تقديره: أتخذ أصناماً.

وقال ابن عطية: " وفي هذا ضعف، وقال بعضهم بل هو صفة ومعناه هو المعوج المخطئ" (٢). وإلى هذا أشار الزجاج (٣).

ويعترض هذا بأن «آزر» إذا كان صفة فهو نكرة ولا يجوز أن تتعت المعرفة بالانكارة ويوجه ذلك على تحامل بأن يقال أريدت فيه الألف واللام وإن لم يلفظها، وإلى هذا أشار الزجاج لأنه قدر ذلك فقال لأبيه المخطئ، وبأن يقال إن ذلك مقطوع منسوب بفعل تقديره إذن المعوج أو المخطئ، وإلا تبقى فيه الصفة بهذه الحال. وهذا ضعيف (٤).

تقديم الصفة على الموصوف:

منع البصريون تقديم الصفة قبل الموصوف (٥) ووافقهم ابن عطية وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۗ ۝١ اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ وَيُوَيْلُ لِلْكَافِرِينَ ۗ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ (٦).

(١) الأنعام: ٧٤.

(٢) المحرر الوجيز ٢/٣١٠.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٦٥.

(٤) المحرر الوجيز ٢/٣١٠.

(٥) ينظر: المقتضب: ٤ / ١٩٢، والأصول في النحو: ٢ / ٢٢٥، و الجملة العربية تأليفها واقسامها: الدكتور فاضل صالح السامرائي، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م: ٦٤ - ٦٥، وظاهرة المنع في النحو العربي: ٢١٣.

(٦) إبراهيم: ٢-١.

إلى أن قرأ أكثر القراء (الله) بكسر الهاء على البدل من قوله: العزيز الحميد، وروى الأصمعي وحده هذه القراءة عن نافع. وعبر بعض الناس عن هذا بأن قال: التقدير: إلى صراط الله العزيز الحميد، ثم قدم الصفات وأبدل منها الموصوف. قال القاضي أبو محمد: وإذا كانت هكذا فليست بعد بصفات على طريقة صناعة النحو، وإن كانت بالمعنى صفاته، ذكر معها أو لم يذكر^(١).

ويجيز بعض النحاة تقدم الصفة على الموصوف، وأجاز ذلك الفراء محتجاً بقراءة الحسن البصريّ (في يوم ذا مسغبة) جعل (ذا) نعتاً لمحذوف^(٢)، من قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾^(٣)، أي هو صفة ليتيم أي: يتيماً ذا مَسْغَبَةٍ^(٤)، وهذا ليس بمُرضٍ عند أبي جعفر النحاس، إذ قال: "والغلطُ بيِّنٌ جداً؛ لأنه لا يجوز أن تتقدم الصفة قبل الموصوف، ولست أدري كيف وقع هذا له حتى ذكره في كتاب (المعاني)، ولكن يكون (ذا مَسْغَبَةٍ) منصوباً بإطعام ويتيماً بدلاً منه^(٥). أي أن النحاس فضّل عمل المصدر في هذه الآية الكريمة.

ويجيز بعض النحاة تقدم الصفة على الموصوف حيث سمع وهو قليل^(٦) بشرط أن تكون الصفة معرفة، وأن تكون لأكثر من واحد، وأن يتقدم أحد الموصوفين، نحو قام زيد العاقلان وعمرو.

أما إذا كان النعت والمنعوت نكرتين، فالغالب عند تقدم النعت على منعوته، نصب النعت على الحال، فيزول عنه اسم النعت أيضاً، وذلك بشرط عدم تسلط أحد العوامل عليه، كما يزول عن المنعوت اسمه أيضاً، ويصبح هو صاحب الحال، وذلك كقولنا مثلاً: فاح جميلاً عطراً، فالأصل فيه هو (فاح عطراً جميلاً) فلما تقدم النعت (جميل) على

(١) المحرر الوجيز ٣ / ٣٢٢.

(٢) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٢ / ٤٨٣، والمحرر الوجيز: ٥ / ٤٨٥، والدر المصون: ٦ / ٥٢٦،

والجامع لأحكام القرآن: ٢٠ / ٧٠.

(٣) البلد: ١٤.

(٤) المحرر الوجيز: ٥ / ٤٨٥، و ينظر معاني القرآن للفراء: ٣ / ٢٦٥، وإعراب القرآن للنحاس: ٤ / ٧٠٩، والجامع

لأحكام القرآن: ٢ / ٧٠.

(٥) إعراب القرآن: ٣ / ٧٠٩، وينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٢ / ٤٨٣.

(٦) الدر المصون ٤ / ٢٥٠.

المنعوت (عطرٌ) وجب نصبه على الحال فقلنا: فاح جميلاً عطر^(١)، ومن ذلك عند الفراء قول الشاعر^(٢):

لَمِيَّةٌ مُوحِشاً طَلَّ * * * يُلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلَ^(٣)

فقال الفراء فيه: "المعنى: لمية طلل موحش، فصلح رفعه؛ لأنه أتبع الطلل، فلما قُدِّم لم يجز أن يتبع الطلل وهو قبله"^(٤).

حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه:

أجاز النحاة حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا وجدت قرينة دالة على المحذوف واختلفوا في حذف الموصوف، وقال ابن عصفور أن الصفة إذا كانت في تقدير اسم "لا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، إلا مع (من) أو تكون الصفة صفة تمييز (لنعم) نحو قولك نعم الرجل يقوم، تريد: نعم الرجل رجلاً يقوم، وما عدا ذلك لا تقام الصفة فيه مقام الموصوف إلا في ضرورة شعر"^(٥).

قال ابن جني: وقد حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وأكثر ذلك في الشعر. وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره. وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين: إما "للتخليص والتخصيص"، وإما للمدح الثناء. وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب لا من مظان الإيجاز والاختصار. وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه. هذا مع ما يضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان. ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل، لم يستبين من ظاهر هذا اللفظ أن المرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك^(٦).

(١) أسرار العربية: ١٤١-١٤٢، والنحو الوافي: ٣/ ٢٩٨-٤٩٩.

(٢) معاني القرآن للفراء: ١/ ١٦٧. خزنة الأدب: ٣/ ١١، شرح التصريح: ١/ ٣٧٥، اللسان (وحش).

(٣) نسيب لكثير عزة، في خزنة الأدب وشرح التصريح واللسان، وديوانه: ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه: الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ-١٩٧١م، ص ٥٠٦، الخلل: واحدها: الخلعة - بكسر الخاء وشد اللام - وهي بطانة كانت تغطى بها أجفان السيف منقوشة بالذهب.

(٤) معاني القرآن للفراء: ١/ ١٦٨.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٩، وانظر همع الهوامع للسيوطي ٥/ ٢٨٧.

(٦) الخصائص ٢/ ٣٦٨.

ويرى بعض النحاة أن حذف الموصوف يكثر أن علم جنسه ودلت عليه قرينة في الكلام^(١) دون تقييد مواضع هذه الكثرة.

وذهب ابن عطية مذهب الجمهور مجوزا حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا علم وظهر أمره وكانت الصفة كثيرة الاستعمال، لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله^(٢).

وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَ تَكْمٌ بَيْنَهُ مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(٣) قال: وقوله بينة صفة حذف الموصوف وأقيمت مقامه، قال سيبويه وذلك قبيح في النكرة أن تحذف وتقام صفتها مقامها، لكن إذا كانت الصفة كثيرة الاستعمال مشتهرة وهي المقصود في الأخبار والأمم زال القبح، كما تقول جاءني عبد لبني فلان وأنت تريد جاءني رجل عبد لأن عبدا صفة فكذلك قوله هنا بينة، المعنى آية أو حجة أو موعظة «بينة»^(٤).
بينما يقل حذف الصفة لأنه جاء بها في الأصل لزوال الاشتراك في معرفة أو لتخصيص في نكرة إلا أنهم حذفوا للدلالة عليها.

الفصل بين الصفة والموصوف:

لا يجيز النحاة الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي إلا أن يكون الفاصل جملة اعتراض... يكون فيها تأكيد الكلام وتبيين لمعنى من معانيه^(٥).

وأعرب ابن عطية (التي) في قوله تعالى: ﴿مَشْرُوقَ الْأَرْضِ وَمَغْرِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا﴾^(٦) (التي) في موضع خفض نعت لـ(أرض)^(٧) وهذا الإعراب قاله معربون^(٨) وضعفه أيضاً آخرون^(٩).

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ٣٢٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٣/٣، همع الهوامع للسيوطي ١٨٦/٥

(٢) الكتاب لسيبويه ١٩٦/٢.

(٣) الاعراف: ٧٣.

(٤) المحرر الوجيز ٤٢١/٢.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١٧١/١.

(٦) الأعراف: ١٣٧.

(٧) المحرر الوجيز ٤٤٦/٢.

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٣٩٧/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٧/٢.

(٩) انظر البحر المحيط لأبي حيان ٣٧٦/٤ والدر المصون للسمين الحلبي ٣٣٣/٣.

ومن حذف الموصوف لـ(من) التبعية عند سيبويه والفارسي ومن تبعهم كابن عطية قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَسْمَعُ غَيْرَ مُسْمِعٍ وَرَاعَيْنَا لِيَا بِلِسَانِهِمْ وَطَعْنَا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُ وَأَنْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٤٦) (١).

وحذف الموصول وإبقاء صلته قد أجازهُ الكوفيون والأخفش، واتبعهم ابن مالك في بعض كتبه، واشترط في بعض كتبه لجواز هذا الحذف أن يكون لموصول المحذوف معطوفاً على موصول آخر، وسائر البصريين لا يقرّون ذلك، ويجعلون الحذف من ضرورات الشعر (٢) لأن حذف الموصول كحذف بعض الكلمة وتأولوا ما جاء على ذلك على حذف الموصوف.

وقال ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾. قال بعض المتأولين من راجعة على الذين الأولى، فهي على هذا متعلقة بـ(تر) وقالت طائفة، هي متعلقة بـ(نصيرا) المعنى ينصركم من الذين هادوا، فعلى هذين التأويلين لا يوقف في قوله: نصيرا وقالت فرقة: هي لابتداء الكلام، وفيه إضمار تقديره قوم يحرفون، هذا مذهب أبي علي، ونظيره قول الشاعر النابغة الذبياني:

كأنك من جمال أبي أقيش *** يققع خلف رجليه بشن.

وقال الفراء (٣) وغيره: تقديره من، ومثله قول ذي الرمة:

فظلوا ومنهم دمعه سابق له *** وآخر يثني دمعة العين باليد

فعلى هذا التأويل يوقف في قوله: نصيرا وقول سيبويه أصوب لأن إضمار الموصول ثقيل، وإضمار الموصوف أسهل (٤).

(١) النساء: ٤٦.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٩٣.

(٣) انظر معاني القرآن ١/ ٢٧١.

(٤) المحرر الوجيز ٢/ ٦٢.

العطف

وقف النحاة عند حروف العطف وتبينوا دلالاتها، إذ وجدوا في (الواو) دلالة على مطلق الجمع^(١)، وفي (الفاء) دلالة على الترتيب والتعقيب^(٢)، وفي (ثم) دلالة على الترتيب والتراخي^(٣).

ولعل هناك تشابها عاما يربط بين هذه الحروف من حيث إمكان العطف بها على سبيل الجمع سوى أن في (الفاء) و(ثم) دلالة زمنية محددة، ولذا صارت (الواو) أم حروف الباب؛ لسعة معناها، ولكن وقوع أحد الحرفين الآخرين يحقق فضل دلالة لا تكون بغيره، وذلك لتقييد دلالتها زمنيا، بخلاف (الواو)، فإنها مبهمة الزمان. ويذهب أكثر النحويين إلى أن الواو لا تقيّد ترتيباً في الكلام وإنما هي لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير تقييد بترتيب زمني أو مكاني^(٤).

وهو ما ذهب إليه ابن عطية وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا﴾^(٥) حيث قال: لا تعطى الواو رتبة لأن المعطوف بالواو يجوز أن يكون أو لا في المعنى^(٦).

والواو في قوله تعالى: ﴿وَتَأْمِنُهُمُ كَلِمَتُهُمْ﴾^(٧) هي عند النحويين هي واو عطف دخلت في آخر أخبار عن عددهم لتفصل أمرهم، ويرى ابن عطية أن طريق النحويين فيها أنها واو عطف دخلت في آخر إخبار عن عددهم، لتفصل أمرهم، وتدل على أن هذا نهاية ما قيل، ولو سقطت لصح الكلام. وتقول فرقة منها ابن خالويه: هي واو الثمانية،

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٣٥٤/٢، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣٩/٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٠٤/٢، المقتضب: ١٠/١، مغني اللبيب: ١٦١/١ - ١٦٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢١٨/١، المقتضب: ١٠/١.

(٤) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٩٨١-١٩٨٢، والجني الداني ص ١٥٧-١٥٩.

(٥) آل عمران: ١٩٥.

(٦) المحرر الوجيز ٥٥٧/١.

(٧) الكهف: ٢٢.

وذكر ذلك الثعلبي عن أبي بكر بن عياش أن قريشا كانت تقول في عددها ستة سبعة وثمانية تسعة، فتدخل الواو في الثمانية^(١).

ونقل لنا الصفاقسي عن أبي بكر بن عياش، وابن خالويه: " أنها واو الثمانية وأن قريشاً إذا عدت يقولون: ستة، سبعة وثمانية، فتدخل الواو في الثمانية"^(٢)، ونسبه المرادي للحريري^(٣)، وتبعه ابن هشام، قال: ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبي^(٤). وقال السيوطي انه لم يذكر هذه الواو أحد من أئمة العربية^(٥).

قال السمين الحلبي: " قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾^(٦)، دخلت في أبواب الجنة؛ لأنها ثمانية، ولذلك لم يجأ بها في أبواب جهنم؛ لأنها سبعة"^(٧). وقال ابن عطية: وواو الثمانية قد ذكرها ابن خالويه، في مناظرته لأبي علي الفارسي في معنى قوله ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾، وأنكرها أبو علي، وحدثني أبي رضي الله عنه عن الأستاذ أبي عبد الله الكفيف المالقي وكان ممن استوطن غرناطة وقرأ فيها في مدة ابن حبوس أنه قال: هي لغة فصيحة لبعض العرب من وواو الثمانية قد ذكرها ابن خالويه، في مناظرته لأبي علي الفارسي في معنى قوله: ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾، وأنكرها أبو علي، وحدثني أبي رضي الله عنه عن الأستاذ أبي عبد الله الكفيف المالقي وكان ممن استوطن غرناطة وقرأ فيها في مدة ابن حبوس أنه قال: هي لغة فصيحة لبعض العرب من شأنهم أن يقولوا إذا عدوا واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة وثمانية تسعة عشرة، فهكذا هي لغتهم، ومتى جاء في كلامهم أمر ثمانية أدخلوا الواو^(٨).

(١) المحرر الوجيز ٣/٥٠٨، ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣/٢٧٧، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/٢٧١، والجامع لأحكام القرآن: ١٠/٣٨٢.

(٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد: ٧٧، وينظر: المحرر الوجيز: ٣ / ٥٠٨، والدر المصون: ٤/٤٤٦، والجنى الداني: ١٩٤، والبرهان في علوم القرآن: ٤ / ٤٣٩.

(٣) الجنى الداني: ١٩٤.

(٤) مغني اللبيب: ٤٧٤.

(٥) همع الهوامع ٥/٢٣١.

(٦) الزمر: ٧٣.

(٧) الدر المصون: ٤ / ٤٤٦، والبرهان في علوم القرآن: ٤/٤٣٩.

(٨) المحرر الوجيز ٣/٨٩-٩٠.

وذكر الزمخشري أن هذه الواو "هي التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة في نحو: قولك جاءني رجلٌ ومعه آخر، ومررت بزيد وفي يده سيف. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾^(١)، وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر، وهذه الواو هي التي آذنت بأن الذين قالوا: سبعة وثامنهم كلبهم، قالوه عن ثابت علم، وطمانينة نفس، ولم يرجموا بالظن"^(٢). ورجح هذا القول أبو البقاء العكبري^(٣). وَرَدَّ السَّفَاقِسي هذا القول وحثه في ذلك بأنَّ أحداً من النحويين لم يقله، إلا أن يريد صفة في المعنى لا في الإعراب^(٤)، قال أبو حيان: " لا تعطف الصفة التي ليست بجملة على صفة أخرى، إلا إذا اختلفت المعاني، حتى يكون العطف دالاً على المغايرة، وأما إذا لم يختلف فلا يجوز العطف، هذا في الأسماء المفردة. وأما الجمل التي تقع صفة فهي أبعد من أن يجوز ذلك فيها"^(٥).

أو:

حرف عطف دال على لزومه للعطف على معاني كثيرة أهمها إنها تجيء لأحد الشئيين أو الأشياء أو للشك^(٦).

وعدد النحاة معاني أخرى لها كالشك وجعله ابن عطية أصلاً في الواو فقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾^(٧).

(١) الحجر: ٤.

(٢) الكشف: ٢ / ٦٦٧، وينظر: البحر المحيط: ٧ / ١٦١، والذّر المصون: ٤ / ٤٤٥.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٨٤٣.

(٤) المجيد في إعراب القرآن: ٧٧.

(٥) البحر المحيط: ٧ / ١٦١.

(٦) الأزهية في علم الحروف، للهرودي، تحقيق: عبد المعين الملوحى، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق

١٤١٣هـ-١٩٩٣م. ص ١١١-١٢٣، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٦٣-٣٦٥، ارتشاف الضرب ٤/١٩٨٩-

١٩٩٢، همع الهوامع ٥/٢٤٧-٢٥٠.

(٧) البقرة: ٧٤.

والعرف في أو أنها للشك، وذلك لا يصح في هذه الآية، واختلف في معنى أو هنا، فقالت طائفة: هي بمعنى الواو، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَوْكَفُورًا﴾^(١) أي وكفوراً، وكما قال الشاعر جرير:

نال الخلافة أو كانت له قدراً *** كما أتى ربه موسى على قدر

أي وكانت له. وقالت طائفة هي بمعنى بل، كقوله تعالى: ﴿إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ زَيْدُونَ﴾^(٢) المعنى بل يزيدون، وقالت طائفة: معناها التخيير، أي: شبهوها بالحجارة تصبوا، أو بأشد من الحجارة تصبوا، وقالت فرقة: هي على بابها في الشك. ومعناه: عندكم أيها المخاطبون وفي نظركم، أن لو شاهدتم قسوتها لشككتم أهي كالحجارة أو أشد من الحجارة. وقالت فرقة: هي على جهة الإبهام على المخاطب، ومنه قول أبي الأسود الدؤلي:

أحب محمداً حباً شديداً *** وعباساً وحمزة أو علياً

ولم يشك أبو الأسود، وإنما قصد الإبهام على السامع، وقد عورض أبو الأسود في هذا، فاحتج بقول الله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(٣)، وهذه الآية مفارقة لبیت أبي الأسود، ولا يتم معنى الآية إلا بـ«أو»، وقالت فرقة: إنما أراد الله تعالى أن فيهم من قلبه كالحجر، وفيهم من قلبه أشد من الحجر، فالمعنى فهي فرقتان كالحجارة أو أشد، ومثل هذا قولك: أطعمتك الحلو أو الحامض، تريد أنه لم يخرج ما أطعمته عن هذين^(٤).

كما تأتي للإبهام في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾.

وتكون أو للتخيير بين شيئين كقولك جالس الحسن أو ابن سيرين وهو ما ذهب إليه ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾.

(١) الانسان: ٢٤.

(٢) الصافات: ١٤٧.

(٣) سبأ: ٢٤.

(٤) المحرر الوجيز ١/١٦٦.

وقولنا التي هي لأحد الشئيين يعم الإباحة والتخيير كقولك: جالس الحسن أو ابن سيرين أو قولك: جالس الحسن أو جالس ابن سيرين^(١). والفرق بين الإباحة والتخيير أن المخير لا يجمع بين الشئيين وإنما يقتصر على احدهما، أما في الإباحة فيجوز الجمع بين الشئيين.

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمُّ بَكْمٌ عُمَى فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾ أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِيءِ إِذَا نِهِم مِّنَ الصَّوْعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴿٢﴾

قال: أو للتخيير، معناه مثلوهم بهذا أو بهذا، لا على الاقتصار على أحد الأمرين^(٣). ومن المعاني التي ذكرها ابن عطية لـ (أو) أن تكون بمعنى (الواو) عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَحْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ﴿٤﴾ أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ، وفرقة: هي بمعنى «بل»، وفرقة: هي للتخيير، وفرقة: على بابها في الشك في حق المخاطب، وفرقة: هي على جهة الإبهام على المخاطب^(٥).

وجعل منه الكوفيون قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿٦﴾

قال الزجاج: " قال غير واحد معناه بل يزيدون، قال ذلك الفراء، وأبو عبيدة... وقال قوم معناها معنى الواو، و (أو) لا تكون بمعنى الواو، لأن الواو معناها الاجتماع، وليس فيها دليل أن أحد الشئيين قبل الآخر و (أو) معناها أفراد أحد شئيين أو أشياء"^(٧)، والرأي القائل أن الواو معناها معنى (أو) نسبه أبو جعفر النحاس للأخفش^(٨)، وأكدته الأخفش في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَاقِرًا فَإِنَّهُ أُولَىٰ بِيَهُمَا ﴿٩﴾ ، " قال لأنَّ (أو) ها هنا في

(١) المحرر الوجيز ٤٣٣/٢.

(٢) البقرة: ١٧-١٩.

(٣) المحرر الوجيز ١٠١/١.

(٤) النساء: ٧٧.

(٥) المحرر الوجيز ٨٠/٢.

(٦) الصافات: ١٤٧.

(٧) معاني القرآن وإعرابه: ٤ / ٣١٤، وينظر: مجاز القرآن: ١٧٤/٢، ومعاني القرآن للفراء: ٣٩٣/٢.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٦٠/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٣٩٧/١.

(٩) النساء: ١٣٥.

معنى الواو... أو يكون أضمِر (مَنْ)، كأنه: إن يكن مَنْ يخاصم غنياً أو فقيراً، يريد: غنيين أو فقيرين...^(١)، في حين نسبه مكي لعامة الكوفيين^(٢)، وتبعه أبو البركات الأنباري في ذلك^(٣)، ونسبه المرادي إلى الأخفش.. ويبدو أن هذا الرأي غير مرضٍ عند الزجاج، وذلك لاختلاف معنييهما؛ لأنَّ أو معناها الاجتماع، وليس فيها دليلٌ أنَّ أَحَدَ الشَّيْئَيْنِ قَبْلَ الْآخَرِ^(٤). وقد وافقه أبو جعفر النحاس في هذا الرد، إذ رفض قولي الأَخْفَش، قال: "القولان خطأ لا تكون (أو) بمعنى الواو ولا تضمِر (مِنْ) كما لا يضمِر بعض الاسم"^(٥).

وكرر النحاس رفضه كون (أو) بمعنى (الواو) إذ قال تعليقاً على قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾^(٦) "وهذا أيضاً مما يشكّل في العربية؛ لأن (أو) لا يجوز أن تكون بمعنى الواو لاختلاف ما بينهما، ولا بمعنى (بل) لما ذكرنا"^(٧).

ولا يصح كون (أو) بمعنى (بل) وبمعنى الواو؛ لأنَّ بل تفيّد الإضراب عن الأول والإيجاب من بعده وتعالى الله عز وجل عن ذلك، أو خروج من شيء إلى شيء وليس هذا موضع ذلك، والواو معناها خلاف معنى (أو) فلو كان أحدهما بمعنى الآخر لبطلت المعاني؛ ولو جاز ذلك لكان: وأرسلناه إلى أكثر من مائتي ألفٍ أخصر^(٨).

وقد ردَّ أبو البركات الأنباري احتجاج بعض الكوفيين بهذه الآية.

قال: "أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٩)، فلا حجة

لهم فيه، وذلك من وجهين؛

(١) معاني القرآن: ٢٤٧/١.

(٢) مشكل إعراب القرآن: ٢٤٣/٢.

(٣) الدرّ المصون: ١٣٥/١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٣١٤/٤.

(٥) إعراب القرآن: ٤٦٠/١.

(٦) النجم: ٩.

(٧) إعراب القرآن: ٢٦٣/٣.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٧٧٣/٢، والجامع لأحكام القرآن: ١٣٢/١٥، اثتلاف النصره في اختلاف نحاة

الكوفة والبصرة للزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١،

١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ص١٤٩.

(٩) الصافات: ١٣٧.

أحدهما: أن يكون للتخيير، والمعنى أنهم إذا رأهم الرائي تخير في أن يقدرهم مائة ألف أو يزيدون على ذلك.

والوجه الثاني: أن يكون بمعنى الشك، والمعنى الرائي إذا رأهم شك في عدتهم لكثرتهم^(١)، وهذا الرأي الأخير ذكره ابن جني^(٢).

وقد تبنى الفخر الرازي رأي بعض الكوفيين في مجيء (أو) بمعنى (الواو). ولا يتفق ابن عطية مع الفريق المجيز مجيء (أو) بمعنى الواو وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَةٌ﴾^(٣) حيث وصف قول من قال إن (أو) بمعنى الواو بأنه عجمة^(٤).

عطف الفعل على الفعل:

يعطف الفعل على الفعل، بشرط أن يتحدا زماناً، سواءً اتحدا نوعاً، أم اختلفا. فإن اختلفا في الزمان امتنع العطف، فلا نعطف ماضياً على مستقبل، ولا مستقبلاً على ماضٍ فلا نقول زيدٌ قام ويخرج، لدلالة الأول منها على المعنى والثاني على المستقبل^(٥).

ونقل ابن عطية عن الزجاج إجازته عطف الماضي على المضارع، والمضارع على الماضي^(٦) وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٧) وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا زَكَاةً وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ [الأنعام: ٧١ - ٧٢] وأن أقيموا يتجه أن يكون بتأويل وإقامة فهو عطف على المفعول المقدر في أمرنا [الأنعام: ٧١]، وقيل بل هو معطوف على قوله لنسلم [الأنعام: ٧١] تقديره لأن نسلم وأن أقيموا.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٨١/٢، وينظر: ائتلاف النصرة، ص ١٤٩.

(٢) ينظر: الخصائص: ٤٥٧/٢، والأمالى الشجرية: ٣١٩/٢.

(٣) البقرة: ١٩.

(٤) المحرر الوجيز ١/١٠١.

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٠، شرح التسهيل ٣/٣٨٣، شرح الكافية ٢/٣٥٣ - ٣٥٤.

(٦) انظر رأي الزجاج في إعراب القرآن ومعانيه ٢/٢٣٦، والبحر المحيط ٤/١٥٩.

(٧) الأنعام: ٧١-٧٢.

قال القاضي أبو محمد: وهذا قول الزجاج واللفظ يمانعه وذلك أن قوله «لأن نسلم»
معرب، وقوله أن أقيموا مبني وعطف المبني على المعرب لا يجوز لأن العطف يقتضي
التشريك في العامل اللهم إلا أن تجعل العطف في «أن» وحدها وذلك قلق^(١).

واعترض أبو حيان على رأي ابن عطية بقوله: وما ذكره من أنه لا يعطف المبني
على المعرب وأن ذلك لا يجوز ليس كما ذكر، بل ذلك جائز نحو قام زيد وهذا، وقال
تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ﴾^(٢) [هود، ٩٨] غاية ما
في هذا أن العامل إذا وجد المعرب أثر فيه وإذا وجد المبني لم يؤثر فيه ويجوز إن قام
زيد ويقصدني أحسن إليه، بجزم يقصدني فإن لم تؤثر في قام لأنه مبني وأثرت في
يقصدني لأنه معرب^(٣).

العطف على الضمير المتصل المرفوع:

ينقسم العطف إلى قسمين:

القسم الأول: عطف البيان، عرفه ابن يعيش: بان مجراه مجرى النعت، يؤتى به
لإيضاح ما يجري عليه وإزالة الاشتراك الكائن فيه فهو من تمامه كما أن النعت من تمام
المنعوت نحو قوله مررت بأخيك وزيد^(٤).

القسم الثاني: عطف الحرف ويسمى عطف النسق ومعنى العطف الاشتراك في
تأثير العامل واصله الميل كأنه أميل به إلى حيث الأول وقيل له نسق لمساواته الأول في
الإعراب^(٥).

قال السيوطي: لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد
وفاصل هذا عند البصريين، وجوزه الكوفيون قياسا على البدل والفرق على الأول أن
البدل هو المبدل منه في المعنى فلذلك جاز من غير شرط (التأكيد) أما العطف فالثاني
مغاير للأول فلا بد من تقوية للأول تدل على أن المعطوف المغاير متعلق به دون غيره،

(١) المحرر الوجيز ٣٠٨/٢.

(٢) هود: ٩٨.

(٣) البحر المحيط في التفسير ٥٥٤/٤.

(٤) شرح المفصل ٧١/٣.

(٥) المصدر السابق، ٧٤٠.

بخلاف البدل فإنه لا يحتاج إلى تقوية لعدم المغايرة^(١) واستدلوا لمذهبهم بورود ذلك في القرآن الكريم والشعر العربي قال تعالى ﴿ذُومِرَّةٌ فَاسْتَوَىٰ ۖ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾^(٢) إلى أن "هو" معطوف على الضمير في "أستوي"^(٣).

قلتُ إذْ أُقْبِلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَىٰ... كنعاج المَلَا تَعَسَّنَ رَمَلًا^(٤).

وعلى رأس هؤلاء الكوفيين الفراء الذي قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَذْهَبَ أَنتَ وَرَبُّكَ فَفَقْتِلَا﴾^(٥) فقال لو أقيت أنت فقبل أذهب وربك فقاتلا كان صواباً، لأنه في إحدى القراءتين انه يراكم هو وقبيله) بغير (هو وهي بهو واذهب أنت ربك) أكثر في كلام العرب، وذلك بمعنى أن المردود على الاسم المرفوع إذا اضمر يكره، لأن المنصوب يظهر فنقول ضربته وضربتك، ونقول في المرفوع: قام وقاما وقد لا ترى اسماً منفصلاً في الأصل من الفعل فلذلك أوتر إظهاره وقد قال تعالى: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا وَّءِذَاوُنَا﴾^(٦)، ولم يقل (نحن) وكل صواب وإذا فرقت بين الاسم المعطوف بشيء قد وقع عليه الفعل حسن بعض الحسن، ومن ذلك قولك ضربت زيد وأنت، ولو لم يكن زيد لقلت: قمت أنا وأنت، وقمت أنت قليل^(٧).

وإذا اتصل الضمير المرفوع بالفعل صار كأنه جزء منه، فإذا قلت فعلتُ كانت التاء من حيث اللفظ متصلة بالفعل وكأنها جزء من حروف الفعل كما أن التاء من حيث المعنى تكون فاعلاً، والفاعل يرتبط بالفعل.

اختلف النحاة في جواز العطف إلى الضمير المرفوع المتصل ومذهب سيبويه في ذلك أنه لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتصل بالفعل، وكذلك المستتر فيه وأستبجح العطف مباشرة دون توكيده بالمنفصل يقول: (وأما ما يقبح أن

(١) الأشباه والنظائر في النحو ٣٠٩/٢.

(٢) النجم: ٦-٧.

(٣) الخصائص ٣٨٣/٢.

(٤) المصدر السابق، ٣٨٢.

(٥) المائة: ٢٤.

(٦) النمل: ٦٧.

(٧) معاني القرآن ٣٠٤/١.

يشركه المظهر فهو المضمرة في الفعل المرفوع، وذلك قولك: فعلت وعبداً لله، وأفعل وعبداً لله^(١).

ومذهب الكوفيين أنه يجوز العطف عليه دون شرط ولا استقبح.

وأجاز ابن عطية عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع إذا أكد بالضمير المنفصل وذلك عند تفسيره لقوله تعالى ﴿ فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِ فَأَجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى ﴾^(٢) و(نحن) تأكيد للضمير من حيث احتاج الكلام إلى العطف عليه، أكد^(٣).

وعلى قبح ذلك بأن الضمير المرفوع المتصل باتصال بالفعل وحروفه أصبح كأنه حرف من الفعل فيقبح العطف عليه لشبهه بالحرف... لأن تأكيده فيه يبين معنى الاسم، ويذهب عنه شبه الحرف^(٤). ويرى ابن عطية أن حاجة الضمير المستتر إلى التوكيد أشد من حاجة الضمير البارز، حيث يقول والعطف على الضمير الملفوظ به لا يجوز إلا بعد تأكيده كقولك قمت أنت وزيد، فإن الضمير المستتر الذي في نحو: ﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾^(٥) أضعف من الملفوظ به فأحرى أن لا يصح العطف عليه إلا بعد التأكيد.

عطف الظاهر على الضمير المتصل المجرور:

ذكر لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في جواز عطف الظاهر على الضمير المتصل المجرور، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾^(٦) قرأ حمزة وحده (الأرحام) بالجر عطفاً على الضمير المجرور في (به) أراد تسألون به وبالأرحام^(٧). واحتجاجاً بهذه القراءة، ويقول العرب (ما فيها غيره وفرسه) أجاز الكوفيون عطف الظاهر على الضمير المتصل

(١) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٢) طه: ٥٨.

(٣) المحرر الوجيز ٤٨/٤، وانظر المصدر نفسه ٤١٤/١-١٧٦/٢.

(٤) المصدر السابق ٣٥٩/٢-٣٦٠.

(٥) البقرة: ٣٥.

(٦) النساء: ١.

(٧) المحرر الوجيز: ٤/٢، والجامع لأحكام القرآن: ٢/٥، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: ٢٨٨، والدر المصون:

٢٩٦/٢.

المجرور ولم يشترطوا لذلك إعادة الجار^(١). والظاهر أن الكوفيين يمنعون العطف من غير إعادة الجار ويجيزونه في الشعر لضيقه، قال الفراء في تعليقه على الآية الكريمة: " فنصب الأرحام، يريدُ واتقوا الأرحام أن تقطعوها. قال: حدثنا الفراء، قال: حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام، قال: هو كقولهم: بالله والرحم؛ وفيه قبح؛ لأن العرب تردّ مخفوضاً على مخفوض وقد كُنِيَ عنه، وقد قال الشاعر^(٢) في جوازه:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفَنَا *** وما بينهما والكعبِ غوطِ نغائفُ
وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه^(٣) وفي موضع آخر قال: "وما أقل ما ترد
العربُ مخفوضاً على مخفوض"^(٤)، وذكر الشاهد نفسه. فالفراء على ما بيناه يمنع العطف
إلا في الشعر.

ورد هذه القراءة معظم البصريين فوصفوها باللحن حيناً وبالخطأ حيناً آخر قال
المبرد: " لا تحل القراءة بها"^(٥)

وقال في موضع آخر "لو إني صليت خلف أمام يقرأها لقطعت صلاتي"^(٦).
ووصفها أبو علي الفارسي بالضعف في القياس والقلّة في الاستعمال وهو مذهب
البصريين^(٧).

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٤/٥، ومشكل إعراب القرآن: ١٧٦/١-١٧٧، والبيان في غريب إعراب القرآن:

٢٤٠/١، والنتيان في إعراب القرآن: ٣٢٧/١ و انتلاف النصره: ٦٢.

(٢) البيت لمسكين الدارمي. ينظر: الديوان: ٥٣، وهو من شواهد ابن جرير الطبري. ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن: ١٥١/٤.

(٣) معاني القرآن: ٢٥٢/١-٢٥٣.

(٤) معاني القرآن: ٨٦/٢، والذر المصون: ٢٩٧/٢.

(٥) الكامل في اللغة والأدب: لأبي العباس المبرد، تحقيق زكي مبارك، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة: ٧٤٩/٢.

(٦) درة الغواص في أوهام الخواص، أبو القاسم محمد بن علي المعروف بالحريري (ت ٥١٦هـ) ط١، مطبعة الجوائب القسطنطينية ١٨٧٩م، ٩٥٦.

(٧) الحجة في علل القراءات السبع: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق وشرح: عبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م. ٣/١٢١.

وقال بعضهم (الأرحام مجرورة بالقسم، فالواو هنا للقسم، يقسم الله بالرحم تعظيماً لها، وجواب القسم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(١) وقد تكون مجرورة بياء مقدرة، حذف لما تقدم ذكرها، والتقدير: تسالون به وبالأرحام. فحذف الباء بعد أن عملها وصار تقدم الباء في (به) دالا عليها وكالعوض منها^(٢).

أما ثعلب فيجوز ذلك ومثل له: "ويقال مالي وزيد، وزيداً"^(٣). وأما الكسائي فمنع ذلك إذ نقل عنه ثعلب "أنه لا ينسق على المضمرة، ولا يؤكده، ولكنه يجعل منه قطعاً"^(٤). وهذا قول ابن جرير الطبري وهو من حذاق الكوفيين إذ قال في قول من قرأ (الأرحام): "فعطف بظاهر على مكني مخفوض، وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب؛ لأنها لا تنسق بظاهر على مكني في الخفض؛ إلا في الشعر، وذلك لضيق الشعر، وأما الكلام فلا شيء يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق والرديء في الإعراب"^(٥). وبهذا يثبت لنا عدم صحة ما نسبته أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم إلى عامة الكوفيين جواز عطف الظاهر على الضمير المتصل المجرور من غير إعادة الجار.

وقد أكد ابن خالويه هذه القراءة، ودافع عنها أي دافع إذ قال: "وليس لحناً عندي؛ لأن ابن مجاهد حدثنا بإسناد يعزيه إلى رسول الله صلي الله عليه وسلم أنه قرأ (والأرحام) وذلك فإن حمزة كان لا يقرأ حرفاً إلا بأثر"^(٦).

كما استدلل الكوفيون على جواز ذلك بقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾^(٧).

قال الفراء (ما) في (ما يتلى) في موضع خفض عطف على الضمير المجرور في (فيهن) وذلك غير جائز عند البصريين لأنه عطف ظاهر على ضمير مخفوض^(٨).

(١) النساء: ١.

(٢) انظر شرح المفصل ٢٧٩/٣

(٣) مجالس ثعلب: ١٦٢/١، وينظر: الخلاف النحوي بين الكوفيين: ١٤١-١٤٢.

(٤) مجالس ثعلب: ١٥١/٤.

(٥) جامع البيان: ١٥١/٤.

(٦) إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله الحسن بن أحمد بن خالوية (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، مطبعة المدني، ط ١، ١٩٩٢م، ١/١٢٨-١٢٩.

(٧) النساء: ١٢٧.

(٨) مشكل إعراب القرآن ٢٠٩/١.

وكذلك استدلوا بقوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرّٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُوْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ ۗ وَالْمُقِيمِيْنَ الصَّلَاةَ ۗ﴾^(١) قالوا (والمقيمين) مجرور بالعطف على الضمير المخفوض في (إليك).

وللنحاة في إعرابه وجهان: أحدهما: أن يكون منصوباً على المدح، والتقدير "أعنى المقيمين، أو امدح المقيمين، ومنه قول الخرنق بنت بدر^(٢):

لا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ *** سَمِ الْعِدَاةِ وَأَفَاةِ الْجَزْرِ

النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ *** وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَرْزْرِ^(٣)

فالطيبيين عند سيبويه منصوبة على المدح بتقدير فعل^(٤).

الثاني أن يكون قوله: (المقيمين) نسق على (ما) يؤمنون بما انزل إليك وبالمقيمين الصلاة أي: ويؤمنون بالنبيين المقيمين الصلاة^(٥).

وابن عطية يقول برأي البصريين على عدم جواز عطف الظاهر على المضمير المجرور بدون إعادة الجار معللاً لذلك بقوله: (المضمير المخفوض لا ينفصل فهو كحرف من الكلمة ولا يعطف على الحرف)^(٦).

كما رد قراءة حمزة فقال (والمعنى عندهم أنها يتساءل بها كما يقول الرجل: أسألك بالله وبالرحم أسألك بالله وبالرحم، هكذا فسرها الحسن وإبراهيم النخعي ومجاهد، وهذه القراءة عند رؤساء نحويي البصرة لا تجوز، لأنه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمير مخفوض، قال الزجاج عن المازني: لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان يحل كل واحد منهما محل صاحبه، فكما لا يجوز: مررت بزيدوك، فكذلك لا يجوز مررت بك وزيد، وأما سيبويه فهي عنده قبيحة لا تجوز إلا في الشعر، كما قال:

(١) النساء: ١٦٢.

(٢) البيتان من قول الخرنق في رثاء زوجها، ومن قتل معه في يوم قلاب؛ أحد أيام العرب، وهو نسبة لجبل بديار بني أسد. والبيتان من شواهد: التصريح: ١١٤/٢، والكتاب لسيبويه: ١٤٠/١، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٨٨. والجمل للزجاجي: ٨٢، والمحتسب: ١٩٨/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٤٤/١، والإنصاف: ٤٦٨/١، ٧٤٣/٢، والخزانة: ٣٠١/١، والعيني: ٦٠٢/٣، ٧٢/٤، والهمع: ١١٩/٢، والدرر: ١٥٠/٢ انظر هامش: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٨٣/٣.

(٣) الديوان ٢٩/٢٠٢.

(٤) الكتاب ١/٢٤٩.

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣٠/٢ إعراب القرآن للزجاج ١/٥٠٥.

(٦) المحرر الوجيز ٣/٤٧٤.

فاليوم قد بت تهجونا وتشتننا *** فاذهب فما بك والأيام من عجب

وكما قال:

نعلق في مثل السواري سيوفنا *** وما بينها والكعب غوط نغانف

ويرد هذه القراءة عندي من المعنى وجهان أحدهما أن ذكر (الأرحام) فيما يتساءل به لا معنى له في الحض على تقوى الله ولا فائدة فيه أكثر من الأخبار بأن الأرحام بتسال بها، وهذا تفرق في معنى الكلام وغض من فصاحته، وإنما الفصاحة في أن يكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة.

والوجه الثاني: أن في ذكرها على ذلك تقريراً للتسال بها والقسم بحرمتها والحديث الصحيح يرد ذلك في قوله عليه السلام: "من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت"^(١). ولقد ذهب بعض النحاة إلى تخريج قراءة حمزة على القسم باعتبار الواو للقسم والأرحام مجرورة على القسم لا معطوفة على الضمير المخفوض به، ووصف ابن عطية هذا التخريج بأنه كلام يأباه نظم الكلام وسرده وان كان المعنى يخرج به^(٢).

كما ضعف ما ذهب إليه الكوفيون من القول بأن (ما) في قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾^(٣) في موضع خفض عطفاً على الضمير المجرور في (فيهن) لما في ذلك من العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة حرف الخفض^(٤).

كما ذكر اختلاف الناس في إعراب كلمة (المقيمين) وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَنَكِينِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾^(٥). قال: قال أبان بن عثمان بن عفان، وعائشة رضي الله عنهما: ذلك من خطأ كاتب المصحف، وروى أنها من مصحف أبي ابن كعب: (والمقيمون) وقال آخرون يس ذلك

(١) أخرجه البخاري في الشمعان ٢٤٨٢ وأخرجه مسلم في الإيمان ٣١٠٤، ٣١٠٥، ٣١٠٦، وأخرجه الترمذي في النذور والإيمان ١٤٥٥، ١٤٥٤، ١٤٥٣، أخرجه النسائي في الإيمان والنذور ٣٧٠٦، ٣٧٠٧، ٣٧٠٨، أخرجه أبو داود في الإيمان والنذور ٣٨٢٨، أخرجه ابن ماجة في الكفارات ٢٠٨٥، أخرجه أحمد في مسند المكثرين من الصحابة ٤٢٦٤، ٤٣٦٥، ٤٦٦٩، ٥١٢٠، ٥٢٠٥، ٥٣٣٦، ٥٣٧٧، ٥٧٩٩.

(٢) المحرر الوجيز ٣/٤٨٥.

(٣) النساء: ١٢٧.

(٤) المحرر الوجيز: ٤/٢.

(٥) النساء: ١٦٢.

من خطأ الكاتب ولا خطأ في المصحف، وإنما هذا من قطع النعوت إذا كثرت على النعت بـ(أعنى) والرفع بعد ذلك بـ(هم) وذهب إلى ذلك المعنى بعض نحوى الكوفة والبصرة، وحكي سيبويه انه قطع على المدح^(١).

وتقديم ابن عطية لرأى سيبويه دليل على موافقته له وان لم يصرح به مخالفاً بذلك ما ذهب إليه الكوفيون من جر (المقيمين) عطفاً على الضمير المخفوض في (إليك).

وقال أبو حيان في البحر المحيط: العطف على الضمير المجرور فيه مذاهب:

أحدهما أنه لا يجوز إلا بإعادة الجار إلا في الضرورة وعليه جمهور البصريين والثاني: أنه يجوز في الكلام النثري "وبه قال الكوفيون ويونس والاختش وأبو علي والشلوبين^(٢).

والثالث أنه يجوز في النثر أن أكد الضمير، نحو مررت بك نفسك وزيد، وإلا لم يجر في الكلام... وهذا مذهب الجرمي^(٣).

والمختار جوازه لكثرتة سماعاً ومنه ما روى من قول العرب: وما فيها وفرسه أي وغير فرسه، وقراءة حمزة في السبع (تسالون به والأرحام) بكسر الأرحام أي وبالأرحام وتأويلها على غيره بحيث يخرج الكلام عن الفصاحة فلا يلتفت إلى التأويل^(٤).

وبعدُ فإن المرجح عندي هو الرأي الذي يقول بمنع عطف الظاهر على المضمرة المجرور من غير إعادة الجار فإما المحتجون بقراءة حمزة (الأرحام) بالجرّ فيمكن تأويلها على أنّ فيه (باء) ثانية كأنه قال: و(بالأرحام) ثم حذف (الباء)؛ لتقدم ذكرها^(٥). وهو تخريج حسن. ومما يؤيد هذا قراءة ابن مسعود ، (وبالارحام) والله أعلم بالصواب.

(١) المحرر الوجيز: ١٣٥/٢.

(٢) هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله المعروف بالشلوبين ولد باشبيلية وتوفي بها سنة ٦٤٥هـ. وانظر ترجمته في وفيات الاعيان ٣٨٢/١، والأعلام ٢٤٤/٥هـ وأنباه الرواة ٣٣٢/٢.

(٣) هو صالح أبو عمر بن إسحاق الجرمي، إمام في النحو ناظر الفراء ببغداد توفي عام ٢٥٥هـ "انظر في ترجمته ببغية الوعاة ٨/٢. ووفيات الأعيان ٢٨٨/١.

(٤) البحر المحيط، ١٤٧/٧.

(٥) ينظر: الخصائص: ٢٨٦/١.

النداء

الاختلاف في اللهم:

عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ ﴾^(١). قال: (واختلف النحاة في تركيب لفظة (اللهم) بعد إجماعهم على أنها مضمومة الهاء مشددة الميم المفتوحة وأنها منادى ودليل ذلك أنها لا تأتي مستعملة في معنى خبر فمذهب الخليل وسيبويه والبصريون أن الأصل: يا الله، فلما استعملت الكلمة دون حرف النداء الذي هو (يا) جعلوا بدل حرف النداء هذه الميم المشددة والضممة في الهاء هي ضمة الاسم المنادى المفرد، وذهب حرفان فعوض بحرفين.

ومذهب الكوفيين أن أصل (اللهم): يا الله أم: أي أمانة بخير وضمة الهاء هي ضمة الهمزة التي كانت في (أم) نقلت.

ورد الزجاج على هذا القول وقال: (محال أن يترك الضم الذي هو دليل على نداء المفرد، وأن تجعل في اسم الله ضمه (أم) هذا الحاد في اسم الله تعالى وهذا غلو من الزجاج وقال أيضاً: (أن هذا الهمز الذي يطرح من الكلام فشأنه أن يؤتى به أحياناً كما قالوا: ويلمه في ويل أمه والأكثر إثبات الهمزة، ما سمع قط (يا الله أم) في هذا اللفظ وقال أيضاً: ولا يقول العرب يا اللهم، وقال الكوفيون أنه قد يدخل حرف النداء على (اللهم) وأنشدوا على ذلك^(٢):

وما عليك أن تقولي كلما *** صليت أو سبحت: يا اللهم ما
أرؤد علينا شيخنا مسلماً^(٣)

وقال فلو كانت الميم عوضاً من حرف النداء لما اجتمعتا. وقال الزجاج: وهذا شاذ لا يعرف قائله ولا يترك له ما في كتاب الله وفي جميع ديوان العرب.
قال الكوفيون: إنما تزداد الميم مخففة في (فم) و(ابنم) ونحوه، فأما ميم مشددة فلا تزداد، قال البصريون: لما ذهب حرفان عوض بحرفين^(٤).

(١) آل عمران : ٢٦

(٢) لم أف على قائله، وقد أنشدها ابن منظور في اللسان، ورضي الدين في شرح الكافية "١٣٢/١" وشرحها البغدادي في الخزانة ٣٥٩/١ و ابن الأنباري في الإنصاف ٢٨٠/١.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٨٠/١.

(٤) المحرر الوجيز ٤١٧/١.

والباحثة تميل إلى رأى البصريين لان حجتهم التي جاءت على لسان ابن الأنباري وهي أن أصل اللهم يا الله وأنهم لما ادخلوا الميم المشددة في اسم الجلالة (الله) حذفوا (يا) النداء لان الميم المشددة حرفان كما أن النداء حرفان وانه يستفاد من اللهم ما يستفاد من (يا الله) فدل ذلك على أن الميم عوضا من حرف النداء ولا يصح الجمع بين العوض والمعوض عنه أقوى^(١) وحجة الكوفيين دونها، وقد أبطلها الزجاج حيث قال: (فهذا القول يدخل من جهات إحداها أن (يا) ليست في الكلام وأخرى أن هذا المحذوف لم يتكلم به على أصله كما تتكلم بمثله وأنه لا يقدم أمام الدعاء هذا الذي ذكره وزعم أن الضمة التي في الهاء ضمة الهمزة التي كانت في أم وهذا محال أن يترك الضم الذي هو دليل على النداء للمفرد وان يجعل في الله ضمة أم هذا الحاد في اسم الله عز وجل^(٢).

نداء ما فيه ال:

اختلف النحويون في نداء ما فيه (أل)، فالبصريون لا يجيزون ذلك قطعاً، وذكر سيبويه ذلك ولم يُجزه حيث قال: (وأعلم أنه لا يجوز لك أن تتادي اسما فيه الألف واللام البتة)^(٣)، ويقول المبرد: (واعلم أن الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام؛ لأنك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة (هذا) و(ذاك))، ولا يدخل تعريف على تعريف فمن ثم لا تقول: يا الرجلُ تعال^(٤)، وذكر ابن يعيش العلة في هذا المنع وهو: (أن الألف واللام تفيدان التعريف، والنداء يفيد تخصيصاً، وإذا قصدت واحداً بعينه صار معرفة كأنك أشرت إليه، والتخصيص ضرب من التعريف فلم يجمع بينهما لذلك)^(٥).

وقد نقل السيوطي ما ذكره الزمخشري في المفصل من أنه (لا ينادى ما فيه الألف واللام إلا الله وحده لأنهما لا يفارقانه)^(٦).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢١١/١-٢١٢.

(٢) انظر المصدر السابق ٢١١/١-٢١٢.

(٣) الكتاب ١٩٥/٢.

(٤) المقتضب: ٢٣٩/٤.

(٥) شرح المفصل: ٨/٢.

(٦) الأشباه والنظائر: ١٢٤/٢.

وأما الكوفيون فإنهم قاسوا على المسموع من كلام العرب النادر أو الشاذ، وهذا ما عرف عن مذهبهم في التوسع بالأخذ عن الأعراب الذين اختلطوا بالحضر ولم تكن لغتهم صافية ومما قاس عليه الكوفيون مما ورد من السماع كقول الشاعر:

فيا الغلامان اللذان فرًا *** إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِيَانِي شَرًّا^(١)

وقال الآخر:

فَدَيْتُكَ يَا لَتِي تَيَّمَتِ قَلْبِي *** وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوُدِّ عَنِّي^(٢)

قال الأول: يا الغلامان "وقال الآخر: "يا التي" فأدخلا حرف النداء على ما فيه الألف واللام؛ فدلّ على جوازه^(٣).

ومنع البصريون نداء ما فيه (ال) لئلا يُجمَع بين تعريف النداء وتعريف العلمية، وذلك لان حرف النداء يفيد تعريف القصد والألف واللام لتعريف العهد أو الحضور، وفي ذلك يقول المبرد: واعلم أن الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام، لأنك إذ ناديته فقد صار معرف بالإشارة بمنزلة هذا، وذلك ولا يدخل تعريف على تعريف، فمن ثم لا تقول يا الرجل تعال^(٤).

ويرى الرضي أن اجتماع تعريفين على معرف واحد ليس سببا في المنع من نداء المحلى بـ(ال) وإنما الممتنع اجتماع أداتي التعريف لحصول الاستغناء بأحدهما^(٥).

وأما قولهم "إنا نقول في الدعاء يا الله" فالجواب عنه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: فإن الألف في قولنا: (يا الله) عوض عن همزة (اله) فنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة جاز أن يدخل حرف النداء عليه^(٦).

الوجه الثاني: إن هذه الكلمة كثر استعمالها في كلامهم فلا يقاس عليها غيرها.

(١) لم أقف على قائله، انظر المقتضب ٢/٤٤٣، والأصول ١/٣٧٣، التبصرة والتذكرة لعبدالله على الصيرمي، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى على الدين. دار الفكر ١٤٠٢هـ-١٩٨٩م ١/٣٥٥، الباب ١/٣٣٥، شرح المفصل ٢/٩، الخزانة ٢/٢٩٤.

(٢) لم أقف على قائله انظر الكتاب ٢/١٩٧، المقتضب ٤/٢١٤، الأصول ٢/١١٤، ٣/٤٦٣ التبصرة ١/٣٥٦ شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٥٢ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ١/٢٧٥.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ١/٢٧٥.

(٤) المقتضب ٤/٢٣٩.

(٥) الكافية ١/٣٧٣.

(٦) انظر الكتاب ٢/١٩٥، كشف المشكل ١/٥٢٣، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢/١٠٤٣.

والوجه الثالث: أن هذا الاسم علم غير مُشْتَقَّ أتى به على هذا المثال من البناء من غير أصل يُرَدُّ إليه؛ فينزل منزلة سائر الأسماء الأعلام، وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام فكذلك ههنا^(١).

وتميل الباحثة هنا إلى رأى البصريين لأن حجتهم أقوى من حجة الكوفيين لأن استشهداهم بقول الشاعر:

فيا الغلامان اللذان فرًا *** إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا

لا حجة لهم فيه؛ لأن التقدير فيه "فيا أيها الغلامان" فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، وكذلك قول الآخر:

فديتك يا التي تيمت قلبي

فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه قليل، ولا يجيء إلا في الشعر فلا يكون حجة.

وقد ذهب ابن عطية مذهب البصريين مانعا نداء ما فيه (ال) وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾^(٢) حيث قال: قال أبو علي: "اجتلبت أي بعد حرف النداء فيما فيه الألف واللام لأن في حرف النداء تعريفا فكان يجتمع تعريفاً، و"ها" تنبيه وإشارة إلى المقصود، وهي بمنزلة ذا في الواحد، والناس نعت لازم لأي"^(٣).

واستثنى البصريون من ذلك أربع مسائل يجوز فيها نداء ما فيه (ال) وهى نداء لفظ الجلالة واسم الجنس المشبه به، نحو يا الأسد شدة ويا الخليفة جوداً، تقديره يا مثل الأسد، ويا مثل الخليفة، فحسن لتقدير دخول (يا) على غير الألف واللام.

والجملة المسمى بها نحو يا الرجل قائم لأن معناه يا مقولاً له الرجل القائم. والضرورة الشعرية وبها رد البصريون ما استدل به نحاة الكوفة من أشعار^(٤).

وقال البصريون إنه إذا أريد نداء ما فيه (أل) تم التوصل إلى ندائه بتوسيط (أي) مقترنة بـ(ها) التنبيه بينه وبين (يا).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٢٧٨/١.

(٢) البقرة: ٢١.

(٣) المحرر الوجيز ١٠٥/١.

(٤) انظر الكتاب ١٩٥/٢، المقرب ١٧٦-١٧٧/١ المساعد ٥٠٢/٢.

قال (الجرجاني): (اعلم أنه لما قصدوا نداء ما فيه الألف واللام وكرهوا الجمع بين (يا) والألف واللام، نحو: يا الرجل، أتوا بـ (أي)، وجعلوه وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام من حيث جعلوا (أي) منادى مفرداً، كقولك: يا أي، كما تقول: يا عمرو، وجعلوا (الرجل) صفة له، فسرى فيه معنى النداء حتى كأنه قيل: يا رجل، فجعلوا (ها) فصلاً بينه وبين (الرجل)، كأنهم جعلوه تنبيهاً على أن المقصود بالنداء هو (الرجل)^(١). والتوصل إليه بـ (أي) لإبهامها فلزم أن يليها ما يبينها وهو المعرف بـ (ال) ((٢)).

قال (ابن الحاجب): (إنما جعلت (أي) متوصلاً بها إلى نداء ما فيه الألف واللام لأنها مبهمة يصح تفسيرها بكل ما فيه الألف واللام، والغرض هاهنا أن يأتي ما فيه الألف واللام تفسيراً لها، فلما كانت كذلك صلحت لهذا المعنى)^(٣).

وجاء في (شرح المفصل): (والأصل فيه أنهم أرادوا نداء (الرجل) وهو قريب من المنادى، وفيه الألف واللام، فلما لم يمكن نداؤه والحالة هذه كرهوا نزعهما وتغيير اللفظ عند النداء، إذ الغرض إنما هو نداء ذلك الاسم، فجاجوا بـ (أي) وصلة إلى نداء (الرجل)، وهو على لفظه، وجعلوه الاسم المنادى، وجعلوا (الرجل) نعتاً، ولزم النعت حيث كان هو المقصود، وأدخلوا عليه (هاء) التنبيه لازمة)^(٤).

فالرجل صفة لازمة الرفع عند الجمهور^(٥) إذ هي المنادى الحقيقي، قال الفارسي: يا أيها الرجل لا يجوز فيه إلا الرفع، لأنه هو المقصود بالنداء^(٦) وأجاز الأخفش أن تكون (أي) موصولة والمرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف والجملة صلة (أي)^(٧).

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٧٧٧/٢، وينظر: الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب) نور الدين عبد الرحمن الجامي (٨٩٨ هـ)، تحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م: ٣٣٤/١، أسرار النحو ٢٣.

(٢) الأصول ٤١٠/١.

(٣) الأمالي النحوية ٢٧٨.

(٤) شرح المفصل ٧/٢.

(٥) انظر الكتاب ١٨٨/٢، المقتضب ٢١٦/٤، الأصول ٣٣٧/١، التعليقات ٣٣٧/١، الإيضاح ١٨٩، إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١، المقتصد ٧٧٧/٢-٧٧٨، الأنموذج ٤٥، الارتشاف ١٢٩/٣.

(٦) انظر الإيضاح ١٨٩.

(٧) المغنى ١٤٠/١ مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش ١٨٥.

والمازني يجيز في يا أيها الرجل النصب في الرجل، ولم يقل بهذا القول أحد من البصريين غيره، وهو قياس لأن موضع المفرد المنادى نصب فحملت صفته على موضعه، وهذا في غير يا أيها الرجل جائز عند جميع النحويين نحو قولك يا زيد الظريف والظريف^(١).

ورد بان الحمل على الموضع إنما يكون بعد تمام الكلام، والنداء لم يتم إلا ب (أيها) هنا لذا لم يجز الحمل على موضعها^(٢).
وعند الصيرمي (الرجل) صفة له^(٣) وهو منادى في المعنى، ولذلك لا يجوز نصبه كما يجوز يا زيد الظريف.

و(يا) لا تدخل على ما فيه الألف واللام، وإذا أردت أن تذكر اسماً فيه الألف واللام جئت ب (أي) وأوقعت حرف النداء عليها، كقولك: يا أيها الرجل أقبل، ف(أي) هنا مبنية على الضم ك (زيد) وموضعها نصب، لأن لفظ النداء وقع عليها، والرجل: مرفوع وهو نعت لـ(أي)، بمنزلة قولك: يا زيد الظريف، إلا أن (الرجل) لا يجوز فيه النصب، كما يجوز في (الظريف)، والفصل بينهما أن (يا) إنما تدخل وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، فصارت معه كالشيء الواحد، فجرى (يا) مجرى المفرد، فأرادوا أن يكون لفظه كلفظ المفرد، فلهذا لم يجز النصب في نعت (أي)^(٤).

وقال ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾^(٥) (يا) حرف نداء، و "أي" منادى مفرد- و"ها" تنبيه، والناس- نعت لأي أو صلة على مذهب أبي الحسن الأخفش^(٦).

إضافة المنادى إلى ياء المتكلم:

ذكرت كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في قول العربي (يا ابن أم ويا ابن عم) بين إثبات الياء وحذفها ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ ابْنُ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٨/١.

(٢) انظر: اللباب ١٢٣٧ والهمع ٥٠/٣.

(٣) أي لـ(أي).

(٤) علل النحو ص: ٣٤٥.

(٥) النساء: ١

(٦) المحرر الوجيز ٣/٢.

أَسْتَضَعُّونِي ﴿^(١) استلطاف برحم الأم إذ هو أَلصق القرابات، وقرأ^(٢) ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم "ابن أم" بفتح الميم^(٣).

وقال: الفراء "وذلك أنه كثر في الكلام فحذفت العرب منه الياء. ولا يكادون يحذفون الياء إلا من الاسم المنادى يُضيفه المنادى إلى نفسه، إلا قولهم: يا بن عمّ ويا بن أمّ... فكأنهم قالوا: يا أمّاه، ويا عمّاه"^(٤) كأنهم جعلوا الأول والآخر اسماً واحداً ثم أضافوا إلى الياء كقولك: يا أحد عشر أقبِلوا^(٥)، وهذا ما أكده سيبويه بقوله: "يا ابن أمّ، ويا ابن عمّ فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد؛ لأنّ هذا أكثر في كلامهم من يا ابن أبي ويا غلام غلامي، وقد قالوا أيضاً: يا ابن أمّ ويا ابن عمّ كأنهم جعلوا الأول والآخر اسماً، ثم أضافوا إلى الياء كقولك: يا أحد عشر أقبِلوا وإن شئت قلت حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم"^(٦) وهذا رأي المبرد أيضاً^(٧)، وقال بقولهما أبو بكر بن السراج^(٨).

وَرَجَّحَ ابن عطية قول البصريين القائل بجعل الأسمين اسماً واحداً ثم إضافته لياء المتكلم، ثم حذف الياء على حد حذفها من المنادى في نحو يا غلام وهذا أقيس من الحذف تخفيفاً^(٩).

وترى الباحثة أن الياء هنا حذفت تخفيفاً وذلك لكثرة الاستعمال، والشيء إذا كثر في كلام العرب كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله لسببويه.

(١) الأعراف: ١٥٠.

(٢) انظر السبعة لابن مجاهد ٢٩٥، النشر في القراءات العشر ٢/٢٧٢.

(٣) المحرر الوجيز ٢/٤٥٧.

(٤) معاني القرآن: ١، ٣٩٤، وينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأمالي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م: ٤٧/٩، والدرّ المصون: ٣/٣٤٨.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/٦٣٩، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١/٣٧٥، والدرّ المصون: ٣/٣٤٧.

(٦) الكتاب: ١/٣١٨.

(٧) المقتضب: ٤/٢٥١.

(٨) الأصول في النحو: ١/٣٤١.

(٩) المحرر الوجيز ٢/٤٥٧.

البدل

إبدال الظاهر من المضمَر:

هو التابع المقصود بلا واسطة وهو المقصود بما ينسب إلى المتبوع أي المبدل^(١).
وقال سيبويه: (هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسماً
آخر)^(٢) أما الكوفيون فيسمونه الترجمة والتبيين.

وقد اقتصر ابن عطية على المصطلح البصريّ مهملًا المصطلح الكوفي.
وهو عند النحويين على أربعة أقسام: بدل كل من كل نحو: جاءني أخوك زيد،
وبدل بعض من كل نحو: أكلت الرغيف ثلثه، وبدل الاشتمال نحو: سُرِق زيد^(٣) ثوبه،
وبدل الغلط نحو: مررتُ برجلٍ حمارٍ^(٤).

وقد يكون البدل من جهة الإضمار والإظهار، فيبدل المظهر من المضمَر كما في:
رأيتُه زيدا ومررت به زيدٍ، والمضمَر من المظهر: فنقول رأيتُ زيداَ إِيَّاه.

واختلف النحاة في بدل الظاهر من المضمَر، فنسب إلى الأخفش القول بجواز البدل
من المضمَر، سواء أكان غائبا أم متكلما أم مخاطبا، في جميع أقسام البدل، وأجازة نحاة
آخرون من ضمير الغائب خاصة في جميع أقسام البدل، أما البدل من ضمير المتكلم
والمخاطب فلا يجوز عندهم إلا إذا كان بدل كل من كل فيه معنى الإحاطة، كما في قوله
تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عَيْدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾^(٥) فأولنا بدل من الضمير المجرور باللام وهو
(نا) فإن لم يدل على الإحاطة امتنع نحو رأيتك زيدا^(٦)، وهذا مذهب البصريين^(٧) ومن
تبعهم كابن الشجري والزمخشري وابن يعيش وابن مالك^(٨).

(١) ينظر: شرح الكافية ٣٣٧/١ وأوضح السالك ٦٤/٣.

(٢) أوضح المسالك ٦٦/٣.

(٣) ينظر: اللع ١٤٤-١٤٥ والمفصل ٤٩-٥٠ وشرح المفصل، الشيخ موفق الدين ابن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)،

عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، ٦٩/٢-٧٠ وشرح الكافية ٣٤٠/١-٣٤١.

(٤) ينظر المفصل ٤٨-٤٩ وأسرار العربية ٢٩٨-٢٩٩.

(٥) المائة: ١١٤.

(٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٥٠/٣.

(٧) انظر الكتاب ٣٨٧/٢، المقتضب ٢٩٦/٤، وانظر نسبة الرأي لهم في شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٦/٢-٨

(٨) انظر امالي ابن الشجري ٩٣/٢، شرح المفصل ٦٩/٣-٧٠.

وذهب بعضهم إلى منعه مطلقاً، وأجازه بعضهم مطلقاً وأجازه آخرون على قلة ومنهم من أجازه في الاستثناء خاصة، نحو ما ضربتكم إلا زيدا^(١).

وفى قوله تعالى: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾^(٢)

فالذين خسروا بدل من ضمير المخاطب في قوله (لِيَجْمَعَنَّكُمْ) هكذا أعربها الاخفش^(٣) ورده المبرد فقال: ... كما لا يجوز مررت بك زيد).

لأن الغرض من البديل البيان، والضمير من أعرف المعارف، غاية في الوضوح والبيان كما أن الفائدة مرجوة من البديل لا من المبدل منه لذا فلا ينبغي أن يكون المبدل منه اعرف من البديل وينبغي أن يفيد البديل معنى مغايراً لمعنى المبدل منه، وهذا متحقق في بدل البعض والاشتمال، والغلط، أما بدل كل من كل فبخلاف ذلك لأن مدلوله هو مدلول المبدل منه^(٤).

وقد رد ابن عطية قول المبرد مفرقا بين الآية والمثال، فقال وقوله في الآية لِيَجْمَعَنَّكُمْ مخالف لهذا المثال لأن الفائدة في البديل مترتبة من الثاني وإذا قلت مررت بك زيد فلا فائدة في الثاني، وقوله: لِيَجْمَعَنَّكُمْ يصلح لمخاطبة الناس كافة فيفيدنا إبدال الذين من الضمير أنهم هم المختصون بالخطاب هنا، وخصوا على جهة الوعيد، ويتضح فيها الوعيد إذا جعلنا اللام للقسم وهو القول الصحيح، ويجيء هذا بدل البعض من الكل^(٥).

واعترض أبو حيان على قول ابن عطية فقال: وما ذكره ابن عطية في هذا الرد ليس بجيد، لأنه إذا جعلنا ليجمعنكم يصلح لمخاطبة الناس كافة كان الذين بدل بعض من كل، ويحتاج إذ ذاك إلى ضمير ويقدر الذين خسروا أنفسهم منهم وقوله فيفيدنا إبدال الذين

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٢/١ شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٤/٣ ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٩٦٥/٤ مع الهوامع للسيوطي ٥/٢١٩-٢٢٠.

(٢) الأنعام : ١٢.

(٣) انظر معاني القرآن ٢٩٣/١.

(٤) انظر أمالي ابن الشجري ٩٣/٢، المقتصد ٩٣٠-٩٣١/٣ شرح الكافية ٣٩١/٢، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٨٠٦/٢.

(٥) المحرر الوجيز ٢٧٢/٢.

من الضمير أنهم هم المختصون بالخطاب، وخصوا على جهة الوعيد وهذا يقتضي أن يكون بدل كل من كل فتناقض أول كلامه مع آخره^(١).

ولا تناقض في قول ابن عطية كما ذكر أبو حيان، لأنه إن جعل الخطاب لكافة الناس كان قوله (الذين خسروا) بدل بعض من كل وإن جعل خطابا للكفار المستهزئين كان بدل كل من كل^(٢).

بدل النكرة من المعرفة:

ومنع أهل الكوفة وبغداد بدل النكرة من المعرفة ما لم توصف ووافقهم السهيلي وابن أبي الربيع نحو قوله تعالى: ﴿عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^(٣) [البقرة: ٢١٧] لأنها إذا لم توصف لم تفد إذ لا فائدة في قولك مررت بزيد برجل زاد أهل بغداد أو يكون من لفظ الأول كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَنفَعَنَّ بِالنَّاصِيَةِ﴾^(٤) ناصية كذبة خاطئة^(٥) وجمهور أطلقوا الجواز لورودها غير موصوفة وليست من لفظ الأول^(٥).

وأجاز ابن عطية بدل النكرة من المعرفة دون شرط وذلك عن تفسيره لقوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقُضُوا مِيثَاقَهُمْ وَكُفِّرُوا بِنَائِهِ اللَّهُ وَفَلَّهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بَغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٦) يحتمل أن تكون "ما" زائدة والتقدير "فبنقضهم" ويحتمل أن تكون اسما نكرة أبدل منه النقص على بدل المعرفة من النكرة^(٧).

(١) البحر المحيط ٤/٤٤٨.

(٢) المحرر الوجيز ٢/٢٧٢.

(٣) البقرة: ٢١٧.

(٤) العلق: ١٥-١٦.

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/١٨١.

(٦) النساء: ١٥٥.

(٧) المحرر الوجيز ٢/١٦٩.

المبحث الثالث المجرورات من الأسماء

المجروور بالإضافة:

الإضافة نسبة بين اثنين على تقدير حرف الجر توجب جر الثاني دائماً ويسمى الأول مضافاً والثاني مضافاً إليه.

والإضافة تكون بمعنى (من) إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف والمضاف بعضاً من المضاف إليه وصالحاً للإخبار به عنه نحو قولك: (هذا خاتم حديد) فإن الحديد كل والخاتم جزء منه وإنه يجوز أن يقال: (الخاتم حديد) فيخبر (بالحديد) عن الخاتم وتكون بمعنى اللام نحو (يد زيد) (وغلام عمرو) و(ثوب بكر)^(١).

وقد نسب إلى الكوفيين القول بجواز إضافة الشيء إلى نفسه بشرط (اختلاف اللفظ فقط من غير تأويل تشبيهاً بما اختلف لفظه ومعناه، كيوم الخميس وشهر رمضان)^(٢). ونسب إلى البصريين والجمهور القول: (إنه لا يضاف اسم لمرادفه ونعته ومنعوته ومؤكده لأن المضاف يتعرف أو يتخصص بالمضاف إليه والشيء لا يتعرف ولا يتخصص إلا بغيره).

إضافة الاسم الى اسم يوافقه معنى:

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين الكوفيين والبصريين في جواز إضافة الشيء إلى نفسه وفي غير موضع من كتبهم^(٣).

جوز الكوفيون إضافة الشيء إلى ما هو في معناه إذا تغير لفظه، وقد احتج الفراء

لذلك بقراءة: المدنيين وأبي عمرو للفظ (شهاب) من قوله تعالى: ﴿شِهَابٍ قَبَسٍ﴾^(٤).

بترك التنوين^(٥) وجعله بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾^(٦).

(١) انظر شرح شذور الذهب ٢٩٥-٢٩٦.

(٢) همع الهوامه للسيوطي ٤/ ٢٧٦ وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٤٧ شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢٤٤ شرح ابن عقيل ٢/ ٤٦.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ١٦٠، ٥٠٨، ومشكل إعراب القرآن: ١ / ٤٣٩، ٢ / ٣١٩، والبيان في

غريب إعراب القرآن: ٢ / ٤٥، ٣٨٤، ٥٢٥، والتبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١١٧٤.

(٤) النمل: ٧

(٥) وهي قراءة الحسن وأهل المدينة ومكة والشام. ينظر: المحرر الوجيز: ٤ / ٢٤٩.

(٦) يوسف: ٩.

قال: "أضيفت الدارُ إلى الآخرة وهي الآخرة ، وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كقوله تعالى: ﴿هُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾^(١) والحق هو اليقين ومثله آتيتك بارحة الأولى وعام الأول وليلة الأولى يوم الخميس^(٢)، ووافقه الكسائي في هذا الرأي محتجاً بقولهم: " صلاة الأولى"^(٣).

أما البصريون ومن تبعهم كابن عطية^(٤) فقد منعوا إضافة الاسم إلى ما اتحد به معنى كالمترادفين والموصوف وصفته لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص والشيء لا يتعرف ولا يتخصص إلا بغيره.

أما ابن عطية فقد ذهب مذهب البصريين في منع إضافة الاسم إلى ما اتحد به معنى وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلِدَارُ الْأَخْرَةِ خَيْرٌ﴾^(٥) قال وأما إضافة (الدار) إلى (الآخرة) فقال الفراء: هي إضافة الشيء إلى نفسه كما قال الشاعر:

فإنك لو حللت ديار عبس *** عرفت الذل عرفان اليقين

وفي رواية:

فلو أقوت عليك ديار عبس إلخ

وكما يقال: مسجد الجامع، ونحو هذا، وقال البصريون: هذه على حذف مضاف تقديره: ولدان الحياة الآخرة أو المدة الآخرة^(٦).

ويرى ابن عطية أن هذه الأسماء التي هي للأجناس كمسجد وثوب وحق وجبل ونحو ذلك - إذا نطق بها الناطق لم يدر ما يريد بها، فتضاف إلى معرف مخصص للمعنى المقصود فقد تضاف إلى جنس آخر كقولك: جبل أحد، وقد تضاف إلى صفة كقولك: مسجد الجامع وحق اليقين، وقد تضاف إلى اسم خاص كقولك جبل أحد ونحوه^(٧).

(١) الواقعة : ٩٥ .

(٢) معاني القرآن: ٢٨٦/٢ . وهذا رأي أبي بكر الأنباري، ينظر: شرح القوائد السبع الجاهليات: ٧٠ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ١٦٠ .

(٤) المحرر الوجيز ٤/٣١٦، ٥/١٧٩ .

(٥) يوسف : ١٠٩ .

(٦) المحرر الوجيز ٣/٢٨٧ .

(٧) المصدر السابق ٣/٢٨٧ .

وترجح الباحثة رأي البصريين؛ لأنَّ الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص
والشيء إنما يعرفه غيره؛ لأنه لو كانت نفسه تعرفه ما احتاج أبداً أن يعرف بغيره.
ومما يتبين لنا ضعف رأي الكوفيين في إجازتهم إضافة الشيء إلى نفسه أن من
أراد نعت الدار أو المسجد كانت الإضافة إليها مستحيلة^(١)؛ لأنه إنما يضاف الشيء إلى
غيره؛ ليعرف به^(٢)، والأجود والأكثر أن يُقال الصلاة الأولى والمسجد الجامع إذا أُريدَ
معنى النعت وهو الوجه^(٣).

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف:

مما أثر عن أكثر النحويين البصريين أنهم منعوا الفصل بين المضاف والمضاف
إليه بالمفعول وغيره في سعة الكلام، وفي قوله تعالى: [إبراهيم، ٤٧].
ذكر الزجاج أنها قرئت (مخلف وعده رسله) بنصب الوعد وخفض الرسل، وقال
عنها: إنها شاذة رديئة، إذ لا يجوز أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وأنشد
مثل هذا^(٤):

فزججتها بمزجة *** زجَّ القلوصَ أبي مزاده

المعنى: فزججتها بمزجة زجَّ أبي مزادة القلوص^(٥).

وقال ابن عطية: وقرأت فرقة: "مخلف وعده رسله" بنصب الوعد وخفض الرسل،
على الإضافة، وهذه القراءة ذكرها الزجاج وضعفها، وهي تحول بين المضاف والمضاف
إليه بالمفعول^(٦). وأما إذا حيل في نحو هذا بالظرف فهو أشهر في الكلام كما قال
الشاعر:

* لله در اليوم من لامها *

(١) الأصول في النحو: ٢ / ٦.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ١٦٠.

(٣) شرح عيون الإعراب، الإمام أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت: ٤٩٧هـ)، تحقيق: حنا حداد، مكتبة
المنار، الأردن، ط ١: ١٩٨٥ م: ٢١٥.

(٤) البيت من شواهد الفراء بلا عزو لأحد، ينظر: معاني القرآن: ٣٥٨/١، ومجالس ثعلب: ١٢٥/١، ومعاني القرآن
وإعرابه: ٣ / ١٦٩.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٣ / ١٦٩.

(٦) المحرر الوجيز ٣/٣٤٦.

وقال آخر:

كما خط الكتاب بكف يوما *** يهودي يقارب أو يزيل^(١)

ونسب أبو البركات الأنباري إلى عامة الكوفيين جواز ذلك في ضرورة الشعر^(٢).
والذي تبين لنا أن الفراء لا يجيز ذلك بل إنه خالف شيخه الكسائي قائلاً: "وزعم
الكسائي أنهم يؤثرون النصب إذا أحالوا بين الفعل المضاف بصفة فيقولون: هو ضارب
في غير شيء أخاه، يتوهمون إذ حالوا بينهما أنهم نوتوا، وليس قول من قال:
(مُخْلِفَ وَعَدَّةَ رُسُلِهِ)... بشيء ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله:

فَرَجَّتْهَا مُتَمَكَّنًا *** زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

قال الفراء: باطل والصواب:

زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ^(٣)

وهذا جائز عند ثعلب في الشعر^(٤).

وحكى الكسائي عن العرب: هذا غلامٌ والله زيد. وحكى أبو عبيدة أنه سمع بعض
العرب يقول... فتسمعُ صوتَ والله ربِّها ففصل بالقسم^(٥).

واحتجوا بقراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾^(٦)، ببناء الفعل "زين" للمفعول، ورفع "قتل"
ونصب "أولادهم" وجر "شركائهم"^(٧)، ولم يسوِّغ البصريون الاحتجاج بهذه القراءة "لأن
الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير
الضرورة"^(٨)، ومنهم من نبذ هذه القراءة متعللاً بقلّة الفصل بين المتضايين، وفي ذلك
يقول أبو علي الفارسي معقّباً عليها: "فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به،

(١) المحرر الوجيز ٣/٣٤٧.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٤٢٨: ص ٥١، ونسب الجواز إليهم في: ارتشاف الضرب: ٢ / ٥٣٥،
والجملة العربية: ٧٢-٧٣.

(٣) معاني القرآن: ٢/٨١-٨٢.

(٤) مجالس ثعلب: ١/١٢٦.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٤٣٥، وارتشاف الضرب: ٢/٥٣٥، وائتلاف النصر: ٥٢.

(٦) الأنعام: ١٣٧.

(٧) انظر كتاب السبعة: ص ٢٧٠.

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٤٣٥.

والمفعول به مفعول المصدر، وهذا قبيح قليل في الاستعمال^(١) ومنهم ابن جني إذ قال بعد أن ساق قراءة ابن عامر السالفة: "وهذا في النثر وحال السّعة صعب جداً، لاسيما والمفعول به مفعول لا ظرف"^(٢). إلا أن الزمخشري كان من أشدهم توهيناً لهذه القراءة إذ قال: "وأما قراءة ابن عامر: قتل أولادهم شركائهم.. فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً.. فكيف به في القرآن المعجز؟"^(٣).

وقال فخر الدين الرازي: "وإذا كان مستكراً في الشعر فكيف في القرآن الذي هو معجز في الفصاحة. قالوا: والذي حمل ابن عامر على هذه القراءة أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء"^(٤). وهذا لا يجوز عند سيبويه إلا في الشعر وأكثر ما يأتي بالظرف؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يفصل بينهما إلا في الظرف كما قال الشاعر^(٥):

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ * * * لَللّهِ دَرٌّ الْيَوْمَ مِّنْ لَامِهَا^(٦)

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف؛ لأن التقدير لله درٌّ من لأمها اليوم^(٧). ومن المتقدمين الذين أجازوا الفصل بين المتضايين بمعمول المضاف في سعة الكلام، بناء على قراءة ابن عامر، ابن مالك، إذ رأى فيها دليلاً ساطعاً على جواز المسألة، قال: "الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً جدير بأن يكون جائزاً في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار،... وأقوى الدلالة على ذلك قراءة ابن عامر رضي الله عنه (وكذلك

(١) الحجة للقراء السبعة ٣/ ٤١٠-٤١١.

(٢) الخصائص ٢/ ٤٠٧.

(٣) الكشف ٢/ ٤٢.

(٤) التفسير الكبير: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ: ٢٠٦/١٣.

(٥) البيت من شواهد سيبويه وهو لعمر بن قميئة، ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، دار الحرية للطباعة، مطبعة الجمهورية، بغداد: ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م، ص ٧٣.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٥. ساتيما: قال البكري في معجم ما استعجم هو جبل متصل من بحر الروم إلى بحر الهند، وقال ياقوت: هو جبل بالهند لا يعدم ثلجه أبداً. وقيل غير ذلك.

(٧) انظر: المحرر الوجيز: ٣/ ٣٤٦-٣٤٧، والكتاب: ١/ ٩١، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٩١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣٤٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٣٢.

زَيْنٌ لكثير من المشركين قَتْلُ أولادهم شركائهم) لأنها ثابتة بالتواتر^(١)، ثم استدلَّ على حجية هذه القراءة بجلال قدر صاحبها في العدل والعربية، وانتهى إلى أن جواز ما قرأ به في النحو أمرٌ قوي، فقال: "ومعزوةٌ إلى موثوق بعربيته قبل العلم بأنه من كبار التابعين ومن الذين يُقْتَدَى بهم في الفصاحة"^(٢)، ثم أتى بشواهد شعرية على المسألة^(٣). ومن الجدير بالإشارة إلى أن ابن جرير الطبري وهو من حذاق الكوفيين قد بيّن وجه بعده من الصحة في كلام العرب^(٤).

وقد حكى ابن عطية هذا الخلاف عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ﴾^(٥) فذكر أن ابن عامر قرأ (وكذلك زين) بضم الزاي (قتل) بالرفع، (أو لادهم) بالنصب، (شركائهم) بخفض الشركاء وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب، وذلك أنه أضاف القتل إلى الفاعل وهو (الشركاء) ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل في مثل هذا إلا في الشعر كقوله^(٦):

كما خط بكف يوما *** يهودي يقارب أو يزيل

فكيف بالمفعول في أفصح الكلام؟ ولكن وجهها على ضعفها أنها وردت شاذة في بيت أنشده أبو الحسن الاخفش^(٧):

فزجته بمزجة *** زج القلوص أبي مزادة

وفي بيت الطرماح وهو قوله^(٨):

يطفن بحوزى المربع لم يرع *** بواديه من قرع القسى الكنائن

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٦/٣-٢٧٧.

(٢) المصدر السابق ٢٧٧/٣.

(٣) المصدر السابق ٢٧٧/٣.

(٤) جامع البيان: ١٣ / ١٦٣.

(٥) الأنعام: ١٣٧.

(٦) البيت لأبي ضبة النمرى في الكتاب ١٧/١ والإنصاف للأنباري ٤٣٢/٢ وبلا نسبة في الخصائص لابن جني ٤٠٥/٢.

(٧) البيت بلا نسبة في الكتاب ١٧٦/١ والخصائص لابن جني ٤٠٦/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/٣.

(٨) البيت للطرماح في ديوانه ص ٤٨٦.

والشركاء على هذه القراءة هم الذين يتأولون واد بنات غيرهم فهم القاتلون،
والصحيح من المعنى أنهم المزينون لا القاتلون، وذلك مضمن قراءة الجماعة^(١) وهي
ضعيفة عند الزمخشري^(٢) أيضاً وتبعه فخر الدين الرازي^(٣).

وصحَّح أبو حيان الأندلسي جواز المسألة أيضاً مستشهداً بقراءة ابن عامر فقال:
وأما الفصل بالمفعول بين المصدر والمخفوض كقراءة ابن عامر: (قتل أولادهم شركائهم)
(فقد جاءت نظائره في أشعار العرب، والصحيح جوازه)^(٤).

وتعرض عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَمَا هُمْ بِضَآرِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾^(٥)
للفصل بالمجرور فقال: وقرأ الأعمش (بضاري به من أحد) فحذفت النون تخفيفاً،
وقيل حذفت للإضافة إلى (أحد) وحيل بين المضاف والمضاف إليه والمجرور^(٦).
وترى الباحثة أن تقديمه لهذا الرأي دون تعليق دليل على موافقته له.

(١) المحرر الوجيز ٣٥٠/٢.

(٢) الكشف: ٦٦ / ٢.

(٣) التفسير الكبير: ٢٠٦ / ١٣.

(٤) ارتشاف الضرب ١٨٤٥-١٨٤٦.

(٥) البقرة: ١٠٢.

(٦) المحرر الوجيز ١٨٨/١.

الخفض على الجوار

قد يجر ما حقه الرفع أو النصب لمجاورته المجرور، قال ابن هشام: "إن الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره، كقول بعضهم: "هذا جحرٌ ضبٌ خربٍ بالجر، و الأكثر الرفع، وقال:

كأن أبانا في عرانيين وبله *** كبير أناسٍ في بجادٍ مزملٍ"^(١)
و جر (مزملًا) عطفًا لمجاورته (بجاد) وإلا فالقياس يقتضي رفعه؛ لأنه وصف (كبيرٌ أناسٍ).

وقد أنكر ابن جني الخفض على الجوار، وتأول قول النحاة بالخفض على الجوار، فقال: "فما جاز خلاف الإجماع الواقع منذ بدء هذا العلم والى آخر هذا الوقت: ما رأيتُه أنا في قولهم: (هذا جحرٌ ضبٌ خربٍ) فهذا يتناوله آخر عن أول وتالٍ عن ماضٍ على أنه غلطٌ من العرب لا يختلفون فيه، ولا يتوقفون عنه وانه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز رد غيره إليه.

وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيقًا على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو من القرآن والشعر ساغ وسلس وشاع وقبل.

وتلخيص هذا أن أصله: هذا جحرٌ ضبٌ خربٍ جحره، فيجري (خرب) وصفًا على (ضب) وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررت برجلٍ قائمٍ أبوه، فتجري (قائمًا) وصفًا على (رجل) وإن كان القيام للأب لا للرجل، لما ضُمن ذكره، والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهدٍ عليه، فلما كان أصله كذلك حُذِفَ الجحرُ المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعًا، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خربٍ) فجرى وصفًا على (ضب) - وإن كان الخراب للجحر لا للضب - على تقدير حذف المضاف، على ما أرينا، وقلّت آية تخلو من حذف المضاف، نعم وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدّة مواضع"^(٢).

(١) مغني اللبيب ٢/٦٨٢-٦٨٣، والبيت لامرئ القيس في معلقته المشهورة، وفيها: كأن ثبيراً، ينظر: شرح المعلقات

السبع/ أبو عبد الله بن أحمد الزوزني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٣، مصر، ١٩٥٩م، ص٥٨.

(٢) الخصائص ١/١٩٢-١٩٣.

وقد نسب ابن جني هذا المذهب في تأويل الكلام لأبي علي الفارسي^(١) ونسب ابن هشام هذا المذهب للسيرافي أيضاً^(٢). وقال ابن هشام راداً على السيرافي وابن جني ما ذهبوا إليه: (ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له، وذلك لا يجوز عند البصريين، وإن أمن اللبس، وقول السيرافي: أن هذا مثل (مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين) مردود، لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول)^(٣).

واختلف في إعراب قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^(٤).
قرأ الأعمش (عن قتال) فـ(قتال) في قراءة الأعمش مجرور بحرف جر ظاهر، وعلى قراءة الجمهور فيه ثلاثة أوجه ذكرها العكبري:

الأول: أنه مجرور بـ(عن) مضمرة وهو قول الكسائي^(٥)، والفراء^(٦)، ومنعه النحاس^(٧) ولم يذكر سبباً لذلك، ووصفه العكبري بأنه ضعيف جداً، وقد عللّه بأن (حرف الجر لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار)^(٨).

الثاني: أنه مجرور على الجوار، وهو قول أبي عبيدة^(٩)، وقد رفض هذا القول طائفة من النحاة، منهم النحاس إذ قال: (لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله- عز وجل- ولا في شيء من الكلام وإنما الجوار غلط، وإنما وقع في شيء شاذ، وهو قولهم: هذا جُحْرٌ ضبٍ خرب، والدليل على أنه غلط قول العرب في التنئية: هذان جحرا ضبٌ خربان وإنما هو بمنزلة الإقواء، ولا يحمل شيء من كتاب الله عز وجل على هذا)^(١٠).

-
- (١) الخصائص ١/١٩٣.
 - (٢) مغني اللبيب ٢ / ٦٨٣-٦٨٤.
 - (٣) المصدر السابق ٢/٦٨٤.
 - (٤) البقرة: ٢١٧.
 - (٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/٢٥٨، ومشكل إعراب القرآن: ١/١٢٧، والتبيان في إعراب القرآن: ١/١٧٤، والجامع لأحكام القرآن: ٣/٣١، والبحر المحيط: ٢/١٤٥.
 - (٦) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/١٤١، وجامع البيان: ٢/٣٤٦.
 - (٧) إعراب القرآن للنحاس: ١/٢٥٨.
 - (٨) التبيان في إعراب القرآن: ١/١٧٤.
 - (٩) ينظر: مجاز القرآن: ١/٧٢، التبيان: ١/١٧٤.
 - (١٠) إعراب القرآن للنحاس: ١/٢٥٨.

وتبع مكي القيسي النحاس في هذا الذي ذهب إليه، إذ إنه أنكر الجرّ على الجوار في القرآن الكريم بقوله: "وقال الأخفش وأبو عبيدة: الخفض فيه على الجوار وهو بعيد لا يحمل القرآن عليه"^(١).

وهو ما ذهب إليه ابن عطية حيث قال: وقِتَالٌ بدل عند سيبويه، وهو بدل الاشتمال. وقال الفراء: هو خفض بتقدير عن.

وقال أبو عبيدة "هو خفض على الجوار"، وبعَدَ ابن عطية هذا الوجه - اعني الجر على الجوار - ووصفه بالخطأ، إذ قال: وقوله هذا خطأ، وفي مصحف عبد الله بن مسعود ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾^(٢) بتكرير عن، وكذلك قرأها الربيع والأعمش، وقرأ عكرمة "عن الشهر الحرام قتل فيه قل قتل" دون ألف فيهما^(٣)، "لأنَّ الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ، ولا يُحْمَلُ عليه ما وجدتُ عنه مندوحة"^(٤).

الثالث: بدل اشتمال من الشهر؛ لأن الشهر مشتمل على القتال، والهاء في (فيه) تعود على الشهر، وهذا الوجه هو الذي ارتضاه النحاة^(٥).

والذي أميل إليه - والله اعلم - أن يكون بدل اشتمال على ما قرره النحاة وارتضوه وذلك؛ لأنَّ الوجه الأول على تقدير محذوف وحمل الكلام على ما لا تقدير فيه خيرٌ من حمله على التقدير.

(١) مشكل إعراب القرآن: ١/٢٢٠.

(٢) البقرة: ٢١٧.

(٣) المحرر الوجيز ١/٢٩٠.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ١/١٧٤.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/٢٥٨، ومشكل إعراب القرآن: ١/١٢٧، والتبيان في إعراب القرآن: ١/١٤٥. البحر المحيط: ٢/١٤٥.

المبحث الرابع الجنى من الأسماء الأسماء الموصولة

إِطْلَاقُ (مَا) عَلَى مَنْ يَعْقِلُ:

(ما) من الموصولات الاسمية المشتركة وتقع لما لا يعقل وحده كقوله تعالى: ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ (١) .

اختلف النحويون في (ما) الموصولة في قوله تعالى: ﴿ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (٢) ، يُقَالُ كَيْفَ جَاءَتْ (ما) لِلأَدْمِيِّينَ؟ ذَكَرَ أَبُو جَعْفَرٍ النُّحَّاسُ فِي هَذَا مَذْهَبَيْنِ؛ إِذْ نَسَبَ إِلَى الْفِرَاءِ أَنَّ (ما) هَهُنَا مَصْدَرٌ (٣) وَقَالَ لِلْفِرَاءِ: " وَلَمْ يَقُلْ (مَنْ) طَابَ ذَلِكَ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى الْفِعْلِ كَمَا قَالَ: أَوْ مَا مَلَكَتْ إِيمَانُكُمْ يَرِيدُ أَوْ مَلَكَتْ إِيمَانُكُمْ " (٤)، وَهَذَا رَأْيُ ابْنِ جَرِيرٍ الطَّبْرِيِّ أَيْضاً (٥). أَمَّا الرَّأْيُ الْآخِرُ فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَمَفَادُهُ أَنَّ (ما) تَقَعُ لِلنَّعْوَتِ كَمَا تَقَعُ (ما) لِمَا لَا يُعْقَلُ يُقَالُ: مَا عِنْدَكَ فَيُقَالُ: ظَرِيفٌ، وَكَرِيمٌ، فَقَوْلُهُ: (ما طاب لكم) بِمَعْنَى الطَّيِّبِ مِنْهُمْ (٦).

(١) النحل : ٩٦ .

(٢) النساء : ٣ .

(٣) ينظر: إعراب القرآن: ٣٩٣/١، البحر المحيط: ٥٠٥/٣ .

(٤) الدر المصون: ٣٠٠/٢ .

(٥) جامع البيان في تفسير القرآن: ١٥٩/٤ .

(٦) ينظر: المقتضب: ٢٩٦/٢، والأصول في النحو: ١٣٥/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٨/٢، وإعراب القرآن

للنحاس: ٣٩٣/١، والمحزر الوجيز: ٧/٢، والدر المصون: ٣٠٠/٢، والبحر المحيط: ٥٠٤/٣، والجامع لإحكام

القرآن: ١٢/٥ .

واستبعد أبو جعفر النحاس مذهب الفراء وخطأه قائلاً: "هذا بعيد جداً؛ لا يصح انكحوا الطيبة"^(١)، في حين اختاره مكي القيسي قال: "ما والفعل مصدر، أي وانكحوا الطيب، أي الحلال"^(٢)، وهذا قول أبي البقاء العكبري أيضاً^(٣)، وزاد السقاقي رأياً انفرد به وهو أن (ما) ظرفية مصدرية والتقدير: مدة طيب النكاح^(٤).

وذهب ابن عطية إلى أنها تقع على صفات من يعقل وأنواعهم. وممن يرى هذا الرأي المبرد^(٥) والزجاج^(٦) وإليه ذهب ابن يعيش حيث يقول: (إن ما) تقع على ذوات غير الأجناس وعلى الصفات والأجناس فإذا قلت ما في الدار فجوابه ثوب، ونحو ذلك مما لا يعقل، وإذا قلت ما زيد فجوابه طويل أو أسود أو سمين فتقع على صفاته"^(٧).

ومن وقوعها لأوصاف من يعقل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾^(٨)، قال ابن عطية: "ما" على هذا القول واقعة على من يعقل من حيث هؤلاء النساء صنف من أصناف من يعقل، وما تقع للأصناف والأوصاف ممن يعقل^(٩). ومن وقوعها على جنس من يعقل قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(١٠).

قال ابن عطية: (وقال ما) ولم يقل (من) لأنه لم يرد تعيين من يقل، وإنما أراد النوع الذي هو الطيب من جهة التحليل، فكأنه قال (فانكحوا الطيب).

(١) إعراب القرآن: ٣٩٣/١.

(٢) مشكل إعراب القرآن: ١٧٩/١.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٣٢٨، وقد ذكر أبو البقاء العكبري رأياً آخر وهو أن تكون ما موصوفة والتقدير: فانكحوا جنساً طيباً يطيب لكم.

(٤) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: ٢٩٢، والدر المصون: ٣٠٠/٢.

(٥) المقتضب ٤١/١.

(٦) معاني القرآن ٨/٢.

(٧) شرح المفصل ٤/٥ - ٦.

(٨) النساء: ٢٢.

(٩) المحرر الوجيز ٣/ ٥٥٠ - ٥٥١.

(١٠) النساء: ٣.

قال الزجاج: لم يقل من طاب والوجه في الأمرين أن يقال (من) وفي الصفات وأسماء الأجناس أن يقال: (ما) فالمعنى فانكحوا الطيب الحلال على هذه العدة التي وصفت لأنه (ليس كل النساء طيباً) (١).

وذهبت طائفة من النحويين إلى أن (ما) تقع على من لا يعقل وهو مذهب سيبويه حيث يقول (وما) مثل (من) إلا أن ما مبهمة تقع على كل شيء (٢).

ومن الذين ذهبوا إلى هذا الرأي الفراء حيث قال عند قوله تعالى: ﴿ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ ﴾ (٣) يقول: ترك الذي كان يدعو به إذا مسه الضر يريد الله تعالى فإن قلت فهلا قيل نسي من كان يدعو؟ قلت: أن (ما) قد تكون في موضع (من) قال الله تعالى: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿ قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴿١﴾ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿٣﴾ ﴾ (٤) يعنى الله. وقال فانكحوا ما طاب لكم من النساء فهذا وجه، به جاء التفسير، ومثله قوله تعالى: ﴿ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ ﴾ (٥) وقد تكون (نسى ما كان يدعو إليه) يراد نسي دعاء الله من قبل فإن شئت جعلت الهاء التي في (إليه) لما وإن شئت جعلتها "الله" وكل مستقيم (٦).

حذف عائد الموصول إذا طالت الصلة:

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً، أي سواء أكان الموصول (أياً) أم غيره، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل، مستدلين على ذلك بالسمع (٧) نحو ما ورد في قوله تعالى: ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ (٨) برفع (أحسن) على إحدى

(١) معاني القرآن وإعرابه ٨/٢.

(٢) الكتاب ٢٨٨/٤.

(٣) الزمر : ٨

(٤) الكافرون : ١-٣.

(٥) ص: ٧٥.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢/٤١٥-٤١٦.

(٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/١٦٥.

(٨) الأنعام : ١٥٤.

القراءات^(١) وكذلك قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي ۚ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾^(٢) برفع
(بعوضة) على إحدى القراءات أيضاً^(٣).

وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول (أياً) مطلقاً، نحو
قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا﴾^(٤). فإن كان الموصول
غير أي لم يجزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة^(٥).

ذكر ابن يعيش^(٦) أن العرب قد حذفوا الرواجع من الصلة وكثر ذلك عندهم حتى
صار قياساً، وذكر صاحب (إعراب القرآن) المنسوب إلى الزجاج أن حذف العائد من
الصلة إلى الموصول أكثر مما يحصى، والعائد إما مرفوع وإما منصوب وإما مجرور.

وللضمير المنصوب العائد على الموصول حالات:

الأولى: أن يقع بعد جملة صالحة للصلة نحو: جاء الذي ضربته في داره ويعجبني أيهم
ضربته في داره.

الثانية: إذا كان الضمير المنصوب متصلاً بـ(إن) أي: يكون اسماً لـ(إن) نحو (جاء
الذي أنه منطلق).

الثالثة: إذا كان الضمير المنصوب منفصلاً نحو (جاء الذي إياه ضربت).

الرابعة: إذا كان منصوباً بـ(كان وأخواتها) أي خبراً لكان نحو: (جاء الذي كأنه زيد).

فإن كان منفصلاً لم يجز حذفه لئلا تفوت فائدة الانفصال، نحو: "جاء الذي إياه
أكرمت". وإن كان متصلاً، فإما أن يتصل بفعل وإما بوصف وإما بحرف، فإن اتصل
بفعل أو بوصف جاز حذفه، وقد مثل المتصل بالفعل بقوله: "كمن نرجو يهب" أي "من
نرجوه نرجوه". ومنه قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٧) أي بعثه.

(١) ينظر: البحر المحيط: ٢٥٥/٤، اتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر: ٢٢٠.

(٢) البقرة: ٢٦.

(٣) ينظر: التفسير الكبير: ٢٣٨/١، الجامع لأحكام القرآن: ٢٤٣/١.

(٤) مريم: ٦٩.

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/١٦٥.

(٦) شرح المفصل ٣/١٥٢.

(٧) الفرقان: ٤١.

ومثال المتصل بالوصف قول الشاعر:

ما الله موليك فضل فاحمدنه به *** فما لدى غيره نفع ولا ضرر^(١)

أي: الذي الله موليكه فضل.

ويحذف المنصوب كثيراً إن وقع مفعولاً لفعل تام، لأنه حينئذٍ فضلة في الغالب يجوز الاستغناء عنها، ويشترط اتصاله، فإن كان منفصلاً امتنع حذفه كقولنا: جاء الذي إياه أكرمت وإن انتصب بغير الفاعل كاسم إن وأخواتها أو بفعل ناقص كخبر كان وأخواتها امتنع حذفه أيضاً نحو جاء الذي أنه فاضل أو كأنه فاضل^(٢).

وإن كان منتصباً بحرف لم يجر حذفه، نحو "جاء الذي إنه فاضل أو كأنه أسد".

وهذا مفهوم من اقتصاره على الفعل والوصف^(٣).

اشترط البصريون^(٤) لحذف عائد الموصول المنصوب طول الكلام، وهو ما ذهب إليه ابن عطية وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَا تُذِرْكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾^(٥) وبَلَغَ معناه على قول الجمهور بلاغ القرآن، أي لأندركم وأندر من بلغه، ففي بلغ ضمير محذوف لأنه في صلة من، فحذف لطول الكلام، وقالت فرقة ومن بلغ الحكم، ففي بَلَغَ على هذا التأويل ضمير مقدر راجع إلى مَنْ^(٦).

(١) هذا البيت من الشواهد التي ذكروها ولم ينسبوها إلى قائل وبحثت فلم أعثر على قائل انظر: توضيح المقاصد المسالك بشرح ألفية ابن مالك ٤٥٣/١، أوضح المسالك ١٦٩/١؛ وتخليص الشواهد ص ١٦١، وشرح التصريح ١/١٤٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٩٠؛ والمقاصد النحوية ٤٤٧/١.

(٢) انظر شرح المفصل ١٥٢/٢، المغرب في حلى المغرب لأبي سعيد المغربي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، ط ٣، ١٩٥٥م: ١١٦/١، خزانة الأدب ولب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م، ٦١-٦٢، شرح الجمل لابن عصفور ١١٨٢-١٨٥ شرح الكافية الشافية ٢٨٩-٢٩٢. شرح الكافية ٢٥-٢٧. الارتشاف ٥٣٢-٥٣٦. الهمع ١/٣٠٩-٣١٢، تقريب المقرب في النحو، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، تحقيق محمد جاسم الدليمي، دار الندوة، بيروت، لبنان، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م. ص ٤٦.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٤٥٣/١.

(٤) انظر الكتاب ٨٧/١ والمقتضب ٣٤٢/٢، وانظر نسبة الرأي لهم في شرح الكافية ٢٧/٣، الارتشاف ٥٣٣-٥٣٤ الهمع ٣١١/١.

(٥) الأنعام: ١٩.

(٦) المحرر الوجيز ٢٧٦/٢.

ومنه قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ (١) وقرأ حمزة وغيره سوى السبعة: "لما" بكسر اللام، وهي لام الجر، والتقدير لأجل ما آتيناكم، إذ أنتم القادة والرؤوس، ومن كان بهذه الحال فهو الذي يؤخذ ميثاقه، و"ما" في هذه القراءة بمعنى الذي الموصولة، والعائد إليها من الصلة تقديره آتيناكموه، و"من" لبيان الجنس، وقوله، ثُمَّ جَاءَكُمْ الْآيَةُ، جملة معطوفة على الصلة، ولا بد في هذه الجملة من ضمير يعود على الموصول، فتقديره عند سيبويه: رسول به مصدق لما معكم، وحذف تخفيفاً كما حذف الذي في الصلة بعينها لطول الكلام، كما قال تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ (٢) والحذف من الصلات كثير جميل، وأما أبو الحسن الأخفش، فقال في قوله تعالى: ﴿لِمَا مَعَكُمْ﴾ . هو العائد عنده على الموصول، إذ هو في المعنى بمنزلة الضمير الذي قدر سيبويه (٣). ومن هنا يتضح لنا أن ابن عطية يجيز حذف العائد الموصول إذا طال الكلام، وهو ما اشترطه البصريون عند حذف العائد.

تقديم معمول الصلة على الموصول:

اختلف النحاة في تقديم معمول الصلة على الموصول. فجمهور البصريين على منع تقديم شيء من الصلة على الموصول مطلقاً، سواء كان الموصول اسماً أو حرفاً. فإن جاء ما ظاهره كذلك أوّلوه (٤).
 وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك مطلقاً (٥). قال ابن السراج: ولا يصلح أن تقدم شيئاً في الصلة ظرفاً كان أو غيره ألبته (٦).

(١) آل عمران : ٨١.

(٢) الفرقان : ٤١.

(٣) المحرر الوجيز ١/٤٦٤.

(٤) انظر: الأصول ٢/٢٢٣، ٢٢٤، المسائل البغداديات ٥٥٨، اللامات/ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٣٧هـ-)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م: ٥٨، البحر المحيط ١/٣٩٥، الهمع ١/٣٠٤، ٣٠٥، الأمالي النحوية، لابن الحاجب (٥٧٠هـ-٤٦٤هـ)، تحقيق هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربية، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ١/١٥٢، ١٥٣.

(٥) انظر: الارتشاف ١/٥٥٣، الدر المصون ٥/٢٧٩.

(٦) الأصول في النحو ٢/٢٢٣.

ويقول أبو رجاء: لقد أصل النحاة قاعدة أن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، واستنبطوا لهذه القاعدة علة حاصلها أن الصلة تكملة وتتمام للموصول، وهما في قوة الكلمة الواحدة، وأن المعمول من تكملة العامل، وتقديم المعمول كتقديم عجز الكلمة على صدرها، ولما كان تقديم عجز الكلمة على صدرها غير جائز كان تقديم ما هو بمنزلة عجز الكلمة على ما هو بمنزلة صدرها غير جائز أيضاً، فيكون تقديم معمول الصلة على الموصول غير جائز^(١).

وهو ما ذهب إليه ابن عطية ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَقَسَمَهُمَا إِنِّي لَكُلَّمٍ لَنَاصِحِينَ ﴾^(٢) إذ يقول: "والظاهر أنه إن جعلت بمعنى الذي كانت اللام في قوله لَكَمَا متعلقة بمحذوف تقديره إني ناصح لكما من الناصحين^(٣)".

وللبصريين في هذه الآية تخريجان:

الأول: أن تكون اللام متعلقة بمحذوف يبينه الناصحين، أي (أني ناصح لكما) وهو ما يسميه البصريون بالتبيين قاله المبرد^(٤).

والثاني: أن تكون اللام في (لكما) متعلقة بالناصحين وهي ليست بمعنى الذي لأنك لو جعلتها بمعنى الذي لتقدم معمول الصلة على الموصول وهذا لا يجوز^(٥).

ظرفية حيث وإضافتها إلى المفرد:

في حيث أربع لغات، حيث بالضم، وحيث بالفتح وحوث، وهي مبنية في جميع لغاتها، والذي أوجب بنائها أنها تقع على الجهات الست^(٦).

ومذهب جمهور النحاة أن حيث ظرف مكان^(٧) وخالف جمهور النحاة الأخفش حيث إنه ذهب إلى أن (حيث ظرف زمان)^(٨).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٢/٤٨٨.

(٢) الأعراف : ٢١.

(٣) المحرر الوجيز ٢/٣٨٥.

(٤) الكامل ١/٣٦.

(٥) الكامل ١/٣٦.

(٦) شرح المفصل ١/٩٤.

(٧) ينظر المقتضب ٢/٤٥، ٣/١٧٤، ومغنى اللبيب ١/١٣١.

(٨) مغنى اللبيب ١/١٣١.

واستدل على ذلك بقول الشاعر:

للفتى عقل يعيش به *** حيث تهدي ساقه القدم^(١)

والشاهد في البيت مجيء حيث بمعنى الحين أي ظرف زمان.

وذهب ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَمْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾^(٢) إلى أن حيث في مشهورها ظرف مكان^(٣)... وقالت فرقة حيث قد تكون ظرف زمان ويرى ابن عطية أن هذا غير صحيح، لأنه ليس في الآية ما يمكن أن تكون (حيث) ظرف زمان^(٤). وبنيت (حيث) لافتقارها إلى جملة توضحها، وذلك لشدة إبهامها إذ أنها تدل على موضع بعينه، فأشبهت بذلك الموصولات فبنيت كما أنها قد خالفت أخواتها في إضافتها للجمل فبنيت.

أما بناؤها على الضم فلأن حقها أن تضاف إلى المفرد، فلما قطعت عن الإضافة إليه واختصت بالإضافة إلى الجملة بنيت على الضم كـ(قبل، وبعد)^(٥). وهو ما ذهب إليه ابن عطية.

اختلف النحاة في إضافتها فذهب الكسائي إلى أن (حيث) تضاف إلى المفرد وعده قياساً^(٦).

أما الجمهور فيرون أن (حيث) لا تضاف إلا إلى الجملة سواء كانت فعلية نحو جلست حيث جلس زيد، أم كانت اسمية نحو: جلست حيث زيد جالس، ولا تضاف إلى غير جملة وما ورد من إضافة (حيث) إلى المفرد هو من النادر الذي لا يقاس عليه^(٧). ويذهب الزجاج إلى أن ما بعدها صلة لها، وليست بمضاف إليه ورده الفارسي لعدم وجود العائد كما في الموصول.

ولعل ابن عطية موافق للفارسي في ذلك إذ يسكت عند قوله والله اعلم وعدم تعليقه دليل على قبوله.

(١) البيت لطرفة ابن العبد في ديوانه ص ٨٧ ويُنظر هذا البيت في: مجالس ثعلب ١/١٩٧، وإيضاح الشعر، ص ٢٠٩، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٩٩، وشرح المفصل ٤/٩٢، وشرح التسهيل ٢/٢٣٣، والهمع ٣/٢٠٧، والخزانة ٧/١٩.

(٢) الحجر : ٦٥.

(٣) المحرر الوجيز ٣/٣٦٨.

(٤) المصدر السابق ٣/٣٦٨.

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢٢٩ وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٢١-١٢٢ وشرح الكافية ٣/١٧٠.

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٢/٢٦٦، ومغنى اللبيب ١/١٣٢.

(٧) شرح التسهيل ٢/٢٣٢.

الفصل الثاني الأفعال

المبحث الأول: الأفعال المعربة
المبحث الثاني: الأفعال المبنية

المبحث الأول الأفعال المعربة

إعراب المضارع وبنائه:

مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأول أصح، وقال بعض النحويين أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء.

(ولما كان الأصل عند البصريين في الأسماء الإعراب فإن ما كان منها معرباً لا يسأل عن علة إعرابه لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علة، وما جاء منها مبنياً يسأل عن علة بنائه، ولما كان الأصل في الأفعال البناء فإن ما جاء منها مبنياً لا يسأل عن علة بنائه إنما يسأل عن علة إعراب ما أعرب منها)^(١).

والأفعال ثلاثة: ماضٍ وأمر وهما مبنيان دائماً، ومضارع وهو مبنى حيناً ومعرب أحياناً. فيكون مبنياً على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، نحو (والله لأقومن بالواجب، وهل يضربن زيد) ويكون مبنياً على السكون إذا اتصلت به نون النسوة نحو (الهندات يضربن) وفي غير هاتين الحالتين يكون معرباً وهذا الإعراب يقتضى أن تتغير علامة آخره رفعاً ونصباً وجزماً، وعلى حسب أحواله، فتكون العلامة ضمة أو ما ينوب عنها في حالة الرفع وتكون فتحة أو ما ينوب عنها في حالة نصبه بناصب قبله وتكون سكوناً أو ما ينوب عنه في حالة جزمه بجازم قبله)^(٢). وتتوب عن الضمة ثبوت النون في الأفعال الخمسة (يفعلان، تفعلون، تفعلون، تفعلين)، وينوب عن الفتحة والسكون حذف النون في الأفعال الخمسة، نحو: (الزيدان لن يقوما - ولم يخرجوا) فعلاية النصب والجزم سقوط النون من (يقوما - يخرجوا) ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾^(٣). (وينوب عن السكون أيضاً حذف حرف العلة في المضارع المعتل الآخر من غير الأفعال الخمسة (لم يخش)^(٤).

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣٧/١.

(٢) النحو الوافي، عباس حسن ٣٧٧/٤.

(٣) البقرة: ٢٤.

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٧٩/١-٨٠.

حركة لام الفعل قبل نوني التوكيد:

واختلف النحويون في أصل حركة الواو من قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ﴾^(١) فهم مختلفون في فتح هذه الواو الواقعة قبل نون التوكيد على مذهبين:
الأول: مذهب سيبويه ومفادُهُ: إنها مفتوحة لالتقاء الساكنين وهذا ما نسبه الزجاج وأبو جعفر النحاس إلى سيبويه^(٢). ونصَّ عليه سيبويه في كتابه إذ قال: "أَعْلَمُ أَنَّ فِعْلَ الواحد إذا كان مجزوماً فلحقته الخفيفة والثقيلة حرّكت المجزوم وهو الحرف الذي أسكنت للجزم؛ لأنَّ الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان الأولى منهما ساكنة. والحركة فتحة ولم يكسروا، فيلتبس المذكر وبالمؤنث ولم يضمّوا فيلتبس الواحد بالجمع. وذلك قولك: أَعْلَمَنْ ذلك وأَكْرَمَنْ زَيْدًا وإِمَّا تُكْرِمُنَّهُ أَكْرَمُهُ... فإذا جاءت بعد علامة مضمرٍ تتحرك للألف الخفيفة أو للألف واللام حرّكت لها وكانت الحركة هي الحركة التي تكون إذا جاءت الألف الخفيفة أو الألف واللام؛ لأنَّ علّة حركتها ههنا هي العلة التي ذكرتها ثمّ، والعلة التقاء الساكنين، وذلك قولك: أَرْضُونْ زَيْدًا، تريد الجميع..."^(٣). ونسب أبو حيّان الأندلسي هذا الرأي إلى السيرافي^(٤).

الثاني: مذهب المبرد^(٥)، وابن السراج، وأبي علي الفارسي، وهو أن الحركة بناء؛ لأنه لما ضمت إلى النون صارت بمنزلة: خمسة عشر. ولو أنها كانت لالتقاء الساكنين لكانت عارضة وقد قالوا: (قولنّ وبيعنّ) فأعادوا الواو والياء، فدّل على أنّ الحركة حركة بناء لا حركة التقاء الساكنين^(٦).

واختاره ابن عطية ورجّحه على المذهب الآخر حيث قال: ولنبلونكم بشيء معناه لمتحنكم، وحركت الواو لالتقاء الساكنين، وقيل: الفعل مبني وهو مع النون الثقيلة بمنزلة خمسة عشر^(٧).

(١) البقرة: ١٥٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٣٠/١، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٢٣/١، وشرح المفصل: ٣٧/٩.

(٣) الكتاب: ١٥٣/٢-١٥٤.

(٤) ارتشاف الضرب: ٣٠٨/١.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد: ١٠٨/٤، وارتشاف الضرب: ٣٠٨/١.

(٦) ينظر: الأصول في النحو: ٢ / ٢٠١، وشرح جمل الزجاجي: ٤٩١/٢، والجامع لأحكام القرآن: ١٧٣/٢،

وارتشاف الضرب: ٣٨/١، وشرح المفصل: ٣٧/٩-٣٨.

(٧) المحرر الوجيز: ٢٢٧/١.

حكم توكيد الفعل المضارع بعد (إمّا):

في توكيد الفعل المضارع الواقع شرطاً لـ (إمّا) بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة خلاف بين النحويين، وقد ذكر هذا الخلاف في أكثر من موضع في كتب إعراب القرآن الكريم، فذهب الزجاج إلى أن توكيد الفعل المضارع في مثل هذه الحال واجب إذ قال: "فإذا ضُمَّتْ (إِنْ) إلى (مَا) لَزِمَ الفعل النون الثقيلة أو الخفيفة، وجواب الجزاء في الفاء، أي في قوله: ﴿فَمِنْ أَتَقَى وَأَصْلَحَ﴾^(١) ، فإنما تلزم (ما) النون؛ لأنَّ (ما) تدخل مؤكدة، فتلزمها النون كما تلزم النون في القسم إذا قلت: والله لتفعلنَّ، فـ"ما" توكيد، كما أن اللام توكيد، فلزمت النون كما لزمت لام القسم"^(٢).
ونَسَبَ المتأخرون هذا الرأي للمبرد أيضاً^(٣).

وقال ابن عطية بوجوب التوكيد، إذ قال: " (إِنْ) في قوله (فإمّا) هي للشرط دخلت (ما) عليها مؤكدة ليصح دخول النون المشددة، فهي بمثابة لام القسم التي تجيء لتجيء النون.."^(٤)، وسيبويه لا يوجب ذلك إذ قال: "ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد، لأنهم شبهوا (ما) باللام التي في لتفعلنَّ لما وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام وإن شئت لم تجيء بها، فإمّا اللام فهي لازمة في اليمين..."^(٥)، وتبعه أبو علي الفارسي وكثير من المتأخرين^(٦). في حين أيد أبو البقاء العكبري مذهب الزجاج ومن تبعه، قائلاً: (إذا أكدت إن الشرطية بـ(ما) أكد فعل الشرط بالنون، ليتناسب المعنى)^(٧). ومن النحويين من جعل وجود النون مع (إمّا) هو الأوضح^(٨).

(١) الأعراف : ٣٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٣٣٤/٢، وينظر: شرح الكافية للرضي: ٤٠٤/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٤١/٩، والبحر المحيط: ٢١٧/١، والدرّ المصون: ٢٩٧/١، و حاشية الصبان على شرح

الأشموني لألفية ابن مالك لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ): ٣٢٠/٣.

(٤) المحرر الوجيز: ٣٩٦ / ٢، وينظر: البحر المحيط: ٢٧١/١، والنهر الماد: لأبي حيان الأندلسي: تقديم وضبط

بوران وهديان الضناوي، دار الجنان للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م: ٦٤/١، والدرّ المصون:

١٩٨/١.

(٥) الكتاب: ١٥٢/٢، والدرّ المصون: ١٩٧/١.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٢٧١/١، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان: ٣١٩/٣.

(٧) التبيان في إعراب القرآن: ٦٢٨/٢.

(٨) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٨٩/٢.

وقال ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ إِمَامًا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَأْيَتِي فَمَنِ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (١).

وإذا لم تكن "ما" لم يجز دخول النون الثقيلة. وقرأ أبي بن كعب والأعرج "تأتينكم" (٢) والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، لكثرة ما جاء به منه في الشعر غير مؤكد فكثرة مجيئه غير مؤكد يدل على عدم الوجوب، فمن ذلك قول الشاعر (٣):
فَأَمَّا تَرِيْنِي كَابِنَةَ الرَّمْلِ ضَاحِيَا *** عَلَى رِقَّةٍ أَحْفَى وَلَا أَنْتَعَلُ (٤)

المضارع المرفوع:

لقد اجتمع النحويون على أن المعرب من الأفعال هو المضارع، ثم اختلفوا في تحقيق رافعه، فذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزوائد الأربعة من أوله. وذهب الفراء وأغلب الكوفيين إلى أنه يرتفع لتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة، وتابعهم في ذلك ابن مالك (٥). وذهب ثعلب إلى أنه ارتفع بمضارعه للاسم (٦).

(فأما قول الكسائي فظاهر الفساد، لأنه لو كان الزائد هو الموجب للرفع، لوجب ألا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده، لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع، فلما وجب نصبه بدخول النواصب، وجزمه بدخول الجوازم، دل على أن الزائد ليس هو العامل) (٧).

(١) الأعراف : ٣٥.

(٢) المحرر الوجيز ٣٩٦/٢.

(٣) البيت للشنفرى، الديوان: ٨٢ برواية (ولا أتزل) وهو من شواهد السمين الحلبي. ينظر: الدر المصون: ١/١٩٧، وشرح الأشموني: ٣/٣٢٠.

(٤) قوله: "كابنة الرمل" يعني الناقة "ضاحياً" يعني ملاقياً لحر الشمس على "رقة" يعني مع رقة جاد قديمي. انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٣/٣٢٠.

(٥) الإنصاف ٢/٥٥٠-٥٥١. الغرة المخفية ١/١٥٢-١٥٣. تسهيل الفوائد، ص ٢٨٨، النحو العربي نقد وبناء، ص ٤٠.

(٦) شرح التصريح، ٢/٢٢٩.

(٧) أسرار العربية : ٢٩.

وأما قول الفراء فلا ينفك من ضعف؛ وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون النصب والجزم، قبل الرفع، لأنه قال: لتجرده من العوامل الناصبة والجازمة، والرفع قبل النصب والجزم، فلهذا كان هذا القول ضعيفاً^(١).

وأما قول ثعلب، فإنه يفسد لأن المضارعة تقتضي إعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه^(٢).

وذهب سيبويه والبصريون إلى أنه يرتفع بوقوعه موقع الاسم، واحتجوا على صحة ما قالوه بأن قالوا: إنما قلنا إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم؛ وذلك من وجهين: أحدهما: أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبهه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه.

والوجه الثاني: أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع؛ فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم^(٣).

وتتصل بالفعل نون الوقاية عند اتصاله بياء المتكلم، التي يعلل بعض النحاة دخولها عليه بأنها تقيه الكسر الذي تطلبه الياء قبلها فتأخذ الكسر بدلاً عن الفعل لمناسبته الياء بعدها^(٤) قال ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾^(٥) وقرأ ابن عامر: "تأمروني" بياء ساكنة ونون مكسورة خفيفة، وهذا على حذف النون الواحدة وهي الموطئة لياء المتكلم، ولا يجوز حذف النون الأولى وهو لحن لأنها علامة رفع الفعل^(٦).

واختلف النحاة في المحذوفة من النونيين أيهما^(٧) فذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن المحذوفة هي نون الرفع^(٨) وذهب الأخفش ومن وافقه إلى أن المحذوفة هي نون الوقاية

(١) ينظر: أسرار العربية، ص ٢٩، الاقتراح، ص ٧٤.

(٢) شرح التصريح: ٢٢٩/٢.

(٣) الإنصاف ٥٥٢/٢.

(٤) الجني الداني للمراذي، ص ١٥١.

(٥) الزمر: ٦٤.

(٦) المحرر الوجيز ٥٤٠/٤.

(٧) البحر المحيط ٢١٨/٩.

(٨) الكتاب ٥١٩/٣.

وهو ما اختاره ابن عطية، واستدل سيبويه على مذهبه بأن النون التي هي علامة الرفع قد عهد حذفها دون سبب ولم يعهد ذلك في نون الوقاية، وبأن النون فرع عن الضمة التي هي علامة الرفع الأصلية وقد عهد حذف الأصل تخفيفاً في قراءة أبي عمرو^(١) بتسكين آخر الفعل في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ﴾^(٢) وحذف الفرع أسهل من حذف الأصل وبأن النون التي هي علامة الرفع جزء من الكلمة ونون الوقاية لفظ مستقل، وحذف الجزء أسهل ولأنه لا يحتاج إلى حذف آخر للجازم والناصب ولا تغيير ثان بكسرها بعد الواو والياء ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتجج إلى الأمرين^(٣).

ويري الأخفش أن نون الوقاية لا تدل على إعراب فكانت أولى بالحذف ولأنها إنما جيء بها لتقي الفعل من الكسر وقد أمكن ذلك بنون الرفع فكان حذفها أولى ولأنها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فكان بقاؤها أولى من نون الوقاية.

وترى الباحثة أن مذهب سيبويه الذي يراه ابن عطية ضعيفاً أقوى أدلة من مذهب الأخفش الذي جعله مذهباً له.

(١) النشر لابن الجزرى ٢/٢٦١.

(٢) الأتعام : ١٠٩.

(٣) انظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/٢٠٢، شرح التسهيل لابن مالك ١/٥٢-٥٣.

المبحث الثاني الأنفال المبنية

ما يجزم فعلاً واحداً:

لام الأمر:

الأمر "نقيض النهي: يقال أمره يأمره أمراً وأماراً فأتى أي قبل أمره" (١). واصطلاحاً: قال ابن يعيش (ت ٦٦٩ هـ): هو (طلب الفعل بصيغة مخصوصة)، والقصد من هذا أن يكون على وجه الاستعلاء أي يصدر من مرتبة أعلى لمرتبة أدنى ليكون أمراً حقيقياً وإلا خرج إلى معنى آخر وهو الدعاء إذ كان من رتبة أدنى إلى أعلى كالأمر الصادر من العبد إلى ربه، أو الالتماس إذا كان بين رتبتين متساويتين وهذا ما أشار إليه المبرد بقوله (٢): (واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي في الجزم والحذف عند المخاطبة وإنما قيل دعاء وطلب للمعنى لأنك تأمر، من كان دونك وتطلب إلى من أنت دونه وذلك قولك: ليغفر الله لزيد، وتقول: اللهم اغفر لي. كما تقول: اضرب عمر". وقد أشار سيبويه من قبل إلى هذا المعنى وقد علل قوله (دعاء) لأنه استعظم أن يكون أمراً أو نهياً (٣)، وهو عند البلاغيين استعمال صيغة نحو: (لينزل) أو (انزل) و(نزال) و(صه) على وجه الاستعلاء (٤).

الأمر يُبنى على السكون إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به شيء أو اتصلت به نون النسوة، وعلى الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد ثقيلة أو خفيفة، وعلى حذف النون إذا اتصلت به ألف اثنتين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة (٥).

وذكر ابن السراج أن علّة بناء فعل الأمر على السكون، هو عدم مضارعه الاسم والفعل المضارع قال: (وأما المبني على السكون فما أمرت به وليس فيه حرف من

(١) لسان العرب: مادة (أمر).

(٢) المقتضب ١٣٢/٢.

(٣) الكتاب ١٤٢/١.

(٤) الطراز ٢٨١/٣.

(٥) النحو الواضح في قواعد اللغة العربية: على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع: ب ط، ب ت، ١٧٨/٢.

حروف المضارعة نحو: قُمْ، واقعد، واضرب، فلما لم يكن مضارعاً للاسم ولا مضارعاً للمضارع، ترك على سكونه؛ لأنَّ أصل الأفعال السكون والبناء^(١)، والعلة علة أصل. وقد ذكر سيبويه علة بناء فعل الأمر وهي أنه لا يوصف به، ولا يقع موقع المضارعة، لذلك سكتت أو اخرها^(٢).

وتابعه المبرد في المقتضب قائلاً: (وأما الأفعال التي تقع للأمر فلا تضارع المتمكن؛ لأنها لا تقع موقع المضارع، ولا ينعت بها فلذلك سكن أو اخرها)^(٣). وذكر الأنباري علة بناء فعل الأمر على السكون؛ وهي أنه أصل وأن الأصل في الأفعال البناء. والأصل في الأسماء الإعراب، والأصل في البناء أن يكون على الوقف فبنيت فعل الأمر على الوقف^(٤).

اختلف النحاة في فعل الأمر العاري من اللام ومن حرف المضارعة نحو (اضرب) على مذهبين:

أحدهما: إنه مبنى وعليه البصريون. والثاني: أنه معرب مجزوم بلام محذوفة وهو رأى الكوفيين. قال أبو حيان واختاره أبو علي الحسين^(٥) بن أبي الأحوص.

ولو عدنا إلى موقف النحاة من هذه الصيغة (افعل) لوجدناه متبايناً فالبصريون يعدون هذه الصيغة أصلاً قائماً بذاته مبنياً أي أنه صيغة مرتجلة قائمة بنفسها، باقية في البناء على أصلها^(٦)، فهي ليست مقطوعة من المضارع، والصيغة الأساسية لفعل الأمر (افعل) هي المستخدمة للمخاطب، قال سيبويه: "ومنه: زيذاً ليضربهُ عمرٌ، وبشراً ليقتل

(١) الأصول ١٤٥/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٤.

(٣) المقتضب ٣/٢، ٨١/٤.

(٤) أسرار العربية: ١٢٥.

(٥) هو الحسين بن محمد بن عبد العزيز الإمام أبو علي ابن الأحوص، ولد ٦٠٣هـ أخذ القراءات عن أبي الكوالب ولازمه توفي ٦٧٧هـ.

(٦) الأشباه والنظائر ٢: ١٨٢.

أباه بَكَرٌ، لأنه أمر للغائب بمنزلة افعل للمخاطب"^(١)، وقد جعل البصريون علامة هذه الصيغة هي دلالتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة"^(٢).

أما الكوفيون فقالوا: أن للفعل أصلين هما الماضي والمضارع، أمّا الأمر فهو حالة مقتطعة من الفعل المضارع وأصل (افعل): (لتفعل) وعليه فإن الأمر لا يكون أصلاً ثالثاً للفعل كما هو الحال في الماضي والمضارع"^(٣).

وكما اختلف النحاة في أصل هذه الصيغة (افعل) اختلفوا في إعرابها وفي الحقيقة أن الاختلاف في الإعراب يرجع إلى الاختلاف في أصل الصيغة فمن قال إنها ليست مقتطعة من المضارع فهي عندهم مبنية على الوقف، ومن قال إنها مقتطعة من المضارع اختلفوا أهي معربة أم مبنية"^(٤)؟ فالبصريون يرون أن فعل الأمر مبني وأنه أصل برأسه باق على أصله في البناء"^(٥)، على حين ذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بـ(لام) الأمر لأنه حالة مقتطعة من المضارع إذ أصله (لتفعل) فالسكون علامة إعراب وليست ببناء .

ويرى سيبويه أن (لتفعل) أصل لـ(افعل) ولكن استغني بـ(افعل) عنها إذ قال: (كما استغنيت بقولك (اضرب) عن (لتضرب))"^(٦)، وقد انتصر ابن هشام لرأي الكوفيين فقال: "وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن (لام) الطلب حذفت حذفاً مستمراً في نحو (قم) و(اقعد) وأن الأصل (لتقم) و(لتقعد).. وبقولهم أقول لأن الأمر معنى حقه أن يؤدي بالحرف ولأنه أخو النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف"^(٧).

(١) الكتاب ١ / ٦٩.

(٢) شرح شذور الذهب ٢٢.

(٣) ينظر: همع الهوامع ١ : ٩، والفعل زمانه وأبنيته ٤٨.

(٤) الأشباه والنظائر ٢ : ١٨٢.

(٥) الإنصاف ٢ : ٥٢٤ مسألة ٧٢.

(٦) الكتاب ٢ : ١٩٧.

(٧) مغني اللبيب ١ : ٢٢٧.

وقد ذكر ابن هشام أن المعاني تؤدي بالحروف ، وهذه حقيقة لغوية وقد ذكرها غير واحد^(١)، وعليه فإن العلة في بناء الأمر هو تضمنه معنى (الحرف) وهو (لام الأمر).

ويقل دخول لام الأمر على الفعل المضارع المبدوء بحرف الخطاب، لأن الأكثر في الخطاب أن يؤمر بفعل الأمر، ولذلك وصف جمهور النحاة هذا الاستعمال بأنه قليل^(٢).

وجوز ابن عطية أن تكون اللام في قوله تعالى: ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾^(٣) واللام في قوله: "لتستووا لام الأمر"^(٤)، اعتبر أبو حيان تخريج ابن عطية بعيداً من حيث استعمال أمر المخاطب بتاء الخطاب، وهو من القلة بحيث ينبغي أن لا يقاس عليه.. بل نص النحويون على أنها لغة رديئة قليلة^(٥).

وذكر ابن السراج أن أصل الأمر (لتضرب) وأسقطوا اللام والتاء يعنون أن أصل اضرب لتضرب، ويذكر أن فعل الأمر مبني وليس معرباً وعلل ذلك تعليلاً دقيقاً " وذلك أن الإعراب لا يدخل من الأفعال إلا فيما كان مضارعاً للأسماء وقولك: اضرب وقم ليس فيه شيء من حروف المضارعة، ولو كانت فيه، لم يكن جزمه إلا بحرف يدخل عليه، ويروى عن رسول الله ﷺ أنه قرأ: ﴿فِيذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾^(٦) .

وقال ابن عطية: (وأما من قرأ "فلتفرحوا"، فأدخل اللام في أمر المخاطب فذلك على لغة قليلة، حكى ذلك أبو علي في الحجة، وقال أبو حاتم وغيره: الأصل في كل أمر إدخال اللام إذا كان النهي بحرف فكذلك الأمر، وإذا كان أمراً لغائب بلام، قال أبو الفتح: إلا أن العرب رفضت إدخال اللام في أمر المخاطب لكثرة ترداده، وقرأ أبو الفتح والحسن: بكسر اللام من "فلتفرحوا"^(٧)).

(١) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين / الدكتور قيس إسماعيل الأوسي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، ١٩٨٨م، ١٢١.

(٢) انظر الدر المصون ٩٣/٦ ومغني اللبيب ٢٢٧، وجمع الهوامع ٣٠٨/٤.

(٣) الزخرف : ١٣ .

(٤) المحرر الوجيز ٤٧/٥ .

(٥) البحر المحيط في التفسير ٣٦١/٩ وانظر الجني الداني، ص ١١١ .

(٦) يونس : ٨٥ .

(٧) المحرر الوجيز ١٢٦/٣ .

فإذا لم يكن الأمر للحاضر، فلا بد من إدخال اللام، تقول: ليقم زيدٌ: وتقول زرّ
زيداً، وليزرك، إذا كان الأمر لهما جميعاً؛ لأنّ زيداً غائب فلا يكون الأمر له إلاّ بإدخال
اللام، وكذلك إذا قلت: ضرب زيدٌ فأردت الأمر من هذا قلت: ليضرب زيداً، لأنّ المأمور
ليس بمواجه.

وفى حذف لام الأمر آراء كثيرة ذهب بعضهم إلى منع ذلك مطلقاً، وذهب آخرون إلى
جوازه في الاختيار بشرط أن يتقدمه فعل (قول) بلفظ الأمر^(١) واختصر ابن عطية في
تفسيره على إحداها وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ
ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾^(٢) وقوله وَلِيَخْشَ جزم بلام
الأمر، ولا يجوز إضمار هذه اللام عند سيبويه، قياساً على حروف الجر، إلا في ضرورة
شعر، ومنه قول الشاعر:

محمدٌ تفد نفسك كل نفس *** إذا ما خفت من أمر تبالا^(٣)

أراد لتفد، فحذف اللام للضرورة^(٤) الشعرية فقال: (لا أرى ذلك على ما قالوا، لان
عوامل الأفعال لا تضمّر وأضعفها الجازمة، وقال سيبويه "والجزم في الأفعال نظير الجرّ
في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجرّ نصيب، فمن ثم لم
يضمروا الجّازم، كما لم يضمروا الجارّ، وقد أضمره الشاعر شبّهه بإضمارهم ربّ وواو
القسم في كلام بعضهم)^(٥).

وذهب الكسائي إلى جواز حذفها بشرط تقدم أمر بصيغة القول كقوله تعالى: ﴿قُلْ
لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾^(٦).

(١) انظر المقتضب ١٣٠/٢-١٣١ الأصول لابن السراج ٢٧٤/٢ ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٨٥٦/٤ مغني اللبيب
لابن هشام ٢٢٧-٢٢٨ همع الهوامع ٣٠٨/٤-٣٠٩.

(٢) النساء : ٩

(٣) المحرر الوجيز ١٣/٢.

(٤) ضرائر الشعر، ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط٢، بيروت: ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢م،
١٥٠-١٤٩.

(٥) المصدر نفسه ٤٠٩/١، وينظر المقتضب ١٣٢/٢.

(٦) إبراهيم : ٣١.

أي ليقيموا: المعنى: ليقيموا الصلاة ثم حذفت اللام، لأنه بمعنى الأمر ويجوز أن يكون مبنياً؛ لأن اللام حذفت فبني، لأنه بمعنى الأمر، ونُسبَ هذا الرأي إلى الزجاج^(١). وهذه النسبة صحيحة إذ قال الزجاج تعليقاً على الآية الكريمة: " وفيه غير وجه، أجودها أن يكون مبنياً؛ لأنه في موضع الأمر"^(٢). ونسب ابن عطية هذا الرأي إلى المازني، إذ قال: "وحكي أبو علي في الحلييات في تضاعيف كلامه: أن مذهب أبي عثمان المازني في (يقولوا) أنه فعل مبني؛ لأنه مضارع حل محل المبني الذي هو مثل الأمر"^(٣).

و عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ ﴾^(٤).

رأى أن قوله (أو يحاجوكم) بمعنى فليحاجوكم^(٥) مما يوحي بأنه يجيز حذف لام الأمر وبقاء عملها في الاختيار وقد سبق أن ذكر في موضع آخر عدم إجازة سيبويه حذف هذه اللام قياساً على حروف الجر إلا في ضرورة شعر. وأجاز ابن مالك حذفها على ثلاثة أوجه:

- كثير مطرد.
- وقليل جائز في الاختيار.
- وقليل مخصوص بالاضطرار.

فالكثير المطرد: الحذف بعد أمر بقول كقوله تعالى: ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾^(٦) ، أي: ليقيموا، فحذف اللام؛ لأنه بعد "قل". وليس بصحيح قول من قال: إن أصله "قل لهم، فإن تقل لهم يقيموا".

(١) المحرر الوجيز ٤٦٤/٣، ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٨٤/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٤٥١/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٥٩/٢، ٩٢. والجامع لأحكام القرآن ٣٦٦/٩. ينظر: البيان: ٥٩/٢ هامش المحقق. وهو رأي أبي إسحاق الزجاج. ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٦٢/٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ١٦٢/٣، وينظر: البحر المحيط: ٦٦/٧.

(٣) المحرر الوجيز: ٤٦٤/٣، وينظر: البحر المحيط: ٦٦/٧، والذّر المصون: ٦٩/٤.

(٤) آل عمران: ٧٣.

(٥) المحرر الوجيز ٤٥٦/١.

(٦) إبراهيم: ٣١.

لأن تقدير ذلك يلزم منه ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك. فوجب إبطال ما أفضى إليه وإن كان قول الأكثر.

والقليل الجائز في الاختيار بعد قول غير أمر كقول الراجز:

قلت لبوَّابٍ لديه دارُها *** تِيذَنُ فإني حَمُوها وجارُها^(١)

أراد: ليتذّن فحذف اللام وأبقى عملها، وليس مضطراً لتمكنه من أن يقول: إيذن. وكقول الشاعر:

فلا تستطل مني بقائي ومدتي *** ولكن يكن للخير منك نصيب^(٢)(٣)

والنحويون يجيزون، حذف هذه اللام للشاعر إذا اضطر وينشدون لمتهم بن نويره:

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي *** لك الويل حرّ الوجه أو يبك من بكى^(٤)

أراد ليبيك، وقول الآخر:

محمد تفد نفسك كل نفس *** إذا ما خفت من شيءٍ تبالا^(٥)

يقول سيبويه في باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها: واعلم أنّ هذه اللام قد يجوز

حذفها في الشعر وتعمل مضمرةً وكأنّهم شبهوها بأن، إذا عملت مضمرةً وأنشد الأبيات^(٦).

وقال الأعم في الشاهد الثاني، وهو من أقبح الضّرورة لأن الجازم أضعف من

الجّر وحرف الجر لا يضم^(٧).

(١) البيت لمنصور بن مدثر الأسدي في ضرائر الشعر ١٥٠ وبلا نسبة في الهمع ٣٠٩/٤ وشرح شواهد المغنى ٦٠٠/٢.

(٢) لم أقف على قائله، انظر رصف المباني في شرح حروف المعاني/ أحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ٢، د. ت، ص ٣٢٨، الجني الداني، ص ١١٤، المغنى ٣٧٣/١.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٥٧٠/٣.

(٤) مالك و متمم ابنا نويرة اليربوعي: ٨٤.

(٥) نسب الرضي هذا البيت إلى حسان، ولم أقف عليه في ديوانه، ونسب إلى الأعشى ولم أقف عليه في ديوانه أيضاً، ينظر شرح الكافية ٢٤٩/٢، شرح أبيات مغني اللبيب ٣٣٩/٤. والكتاب ٨/٣ وشرح الاشموني ١٢/٤ وخرانة الأدب للبغدادي ١٢/٩ والمحزر الوجيز ١٣/٢.

(٦) الكتاب ٤٠٨-٤٠٩.

(٧) تحصيل عين الذهب: الأعم الشنتمري (ت: ٤٧٦هـ)، طبع في بولاق بهامش كتاب سيبويه، ١٣١٦-١٣١٧هـ: ٤٠٩/١.

يريد أن حرف الجر لا يعمل وهو محذوف، مع أنه أقوى من الجازم، وإذا كان الأقوى لا يعمل محذوفاً، فلأن لا يعمل الأضعف محذوفاً من باب أولى.

وقد ذهب ابن عطية مذهب سيبويه في جواز حذف لام الأمر للضرورة، وإلا فالأصل ألا تحذف قياساً على حروف الجر.

عمل لم ولما:

ويشتركان بعد كونهما أداتي جزم من أوجه ويفترقان من أوجه. فأما أوجه الاشتراك، فمنها الحرفية، فكل واحد منهما حرف. ومنها النفي، فكل منهما يفيد.

ومنها القلب للمضي، فكل منهما يقاب المضارع للمضي، بحيث لا يفهم منه الحال والاستقبال^(١). وظاهر مذهب سيبويه أنها تدخل على مضارع اللفظ، فتصرف معناه إلى المضي. وهو مذهب المبرد، وأكثر المتأخرين. وذهب قوم، منهم الجزولي، إلى أنها تدخل على ماضي اللفظ، فتصرف لفظه إلى المبهم، دون معناه. ونسب إلى سيبويه. ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ. والأول^(٢) ورد بأنه لا نظير له ونظير الأول المضارع الواقع بعد لو إذ المعهود للحروف قلب المعاني لا قلب الألفاظ ولم أقيدها بالجازمة للاستغناء عنه إذ لا يدخل على المضارع سواها أو لو الشرطية نحو ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ﴾^(٣) (٤).

وأما أوجه الافتراق، فمنها أن المنفي بلم لا يلزم اتصاله بالحال، بل قد يكون متصلاً، نحو ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيحًا﴾^(٥).

وقد يكون منقطعاً، نحو: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾^(٦). بخلاف (لماً) فإنه يجب اتصال نفيها بالحال.

(١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجورجي: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجورجي القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ) المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق) ط ١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م، ٥٩١/٢.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني ص: ٢٦٧.

(٣) النحل: ٦١.

(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٤٠/١.

(٥) مريم: ٤.

(٦) الإنسان: ١.

ومنها أن الفعل بعد (لَمَّا) يجوز حذفه اختياريًا، ولا يحذف بعد (لم) إلا ضرورة، كقوله:

أحفظُ وديعتك التي استودعتها *** يومَ الأعازبِ إنِ وُصِلتَ وإنِ لم^(١)
ومنها أن (لَمَّا)، لا تصحب شيئاً من أدوات الشرط، وتصحبها (لم)^(٢) ويرى ابن عطية أن (لما) حرف نفي لما قرب من الحال وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٣) قال وقوله: لَمَّا يَلْحَقُوا نفي لما قرب من الحال، والمعنى أنهم مزمعون أن يلحقوا وقد يلحقون بهم في زمن ما مستقبلاً ويرى بعض النحاة أن (لما) تقلب زمن الفعل المضارع من الحال والاستقبال إلى الزمن الماضي^(٤).
واختلف في لما، فقيل: مركبة من لم وما. وهو مذهب الجمهور. وقيل: بسيطة^(٥).
وزهد ابن عطية مذهب الجمهور فهو يرى إنها مركبة من "لم" زيدت عليها "ما" تأكيداً^(٦) وهو مذهب الجمهور. وقيل: بسيطة^(٧).

ما يجزم فعلين:

- الشرط بـ(إن)^(٨)

تعدُّ (إن) أمَّ أدوات الشرط، قال سيبويه: (إنما أجازوا تقديم الاسم في (إن) لأنها أمُّ الجزاء ولا تزول^(٩) عنه)^(١٠).

(١) البيت من الكامل، وقائله إبراهيم بن هرمة في شعره ص ١٩١، يوم الأعازب يوم من أيام العرب. والبيت من شواهد توضيح المقاصد ٤/ ٢٣٤ والجني الداني ٢٦٩ والعيني ٤/ ٤٤٣ والتصريح ٢/ ٢٤٧ والأشباه والنظائر ٤/ ١١٤ وشرح الأشموني ٤/ ٦ والخزانة ٩/ ٨ وشرح أبيات المغني ٥/ ١٥١ والدرر اللوامع ٥/ ٦٦.

(٢) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجوجري ٢/ ٥٩١.

(٣) الجمعة : ٣ .

(٤) النحو الوافي ٤/ ٤١٣ .

(٥) الجني الداني في حروف المعاني ٥٩٣ وانظر المقتصد للجرجاني ٢/ ١٠٩٢، واللباب للعكري ٢/ ٤٨ وارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/ ١٨٥٩، وهمع الهوامع للسيوطي ٤/ ٣١٣.

(٦) المحرر الوجيز ٥/ ٣٠٧ .

(٧) الجني الداني ص: ٥٩٣ .

(٨) ينظر: الكتاب: ١/ ١٣٤، ٢٦٣، ومغني اللبيب: ٣٣ .

(٩) الإنصاف: ٢/ ٦٣٢ .

(١٠) الكتاب: ١/ ١٣٤، وينظر: الجني الداني، ص ٢٠٧ .

رأى البصريون ملازمتها للشرط وخالفهم الكوفيون إذ رأوا خروجها إلى غير ذلك، كما في قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(١)، وقالوا: هي بمعنى (إذ).

ذهب الكوفيون إلى أن "إن" الشرطية تقع بمعنى إذ، وذهب البصريون إلى أنها لا تقع بمعنى إذ.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن "إن" قد جاءت كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب بمعنى إذ، قال الله تعالى: ﴿وَإِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾^(٢) أي: وإذ كنتم في ريب؛ لأن "إن" الشرطية تفيد الشك، بخلاف "إذ"؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: "إن قامت القيامة كان كذا" لما يقتضيه من معنى الشك، ولو قلت "إذ قامت القيامة" أو "إذا قامت القيامة" كان جائزاً؛ لأن إذ وإذا ليس فيهما معنى الشك^(٣).

وقال ابن عطية: وقال قوم: إن بمعنى إذ فكأنه قال: إذ شاء الله. قال القاضي أبو محمد: وهذا حسن في معناه، ولكن كون إن بمعنى إذ غير موجود في لسان العرب^(٤)، ويعده ابن عطية مذهباً مردوداً لا يعرف في اللغة^(٥).

ومن خصائصها عند النحاة استعمالها ظاهرة ومضمرة من دون الأدوات الأخرى، وتعمل مع الإضمار بعد خمسة أشياء هي: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض^(٦).

(إِمَّا):

يتناول ابن عطية (إمّا) باعتبارها أداة من أدوات الشرط كما يراها الفراء^(٧) وليست عاطفة كما يذهب إلى ذلك جمهور النحاة^(٨) وهي عنده مركبة من (إن) الشرطية

(١) البقرة : ٢٧٨.

(٢) البقرة : ٢٣.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥١٨/٢.

(٤) المحرر الوجيز ١٣٩/٥.

(٥) المصدر السابق ٣٧٤/١.

(٦) شرح المفصل: ٤١/٧، ٤٧.

(٧) معاني القرآن، ٤١٤/١.

(٨) انظر المقتصد للجرجاني ٩٤٣/٢، واللباب للعسكري ٤٢٦/١، والجني الداني للمراذي ص ٥٢٨-٥٢٩، ومغني

الليبي لابن هشام ٧١.

دخلت عليها (ما) مؤكدة^(١) ولتفرق بينها وبين إما التي هي حرف انفصال في قولك
جاءني إما زيد وإما عمرو^(٢).

الجزم بـ(إذا):

إذاً من الألفاظ المشتركة بين الاسمية والحرفية، وعندما تكون اسماً فمن أقسامها
أن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على
الجملة الفعلية وهي لما تيقن، أو رُجِحَ وجوده^(٣)، ومع تضمنها معنى الشرط لم يجزم
بها إلا في الشعر لمخالفتها أدوات الشرط، فإنها للأمر المحتمل^(٤).

واعتبرها ابن عطية في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ﴾^(٥) ظرفاً لما
يستقبل من الزمان^(٦) وليس قول النحاة أن معنى الشرط لا يفارقها^(٧).

أو أن معنى الشرط فيها قوى^(٨) بشيء عنده لأنه يرى أن معنى الشرط فيها
ضعيف^(٩) وقال أنها ليست بحرف شرط لحصول ما بعدها^(١٠) وذلك عند تفسيره لقوله
تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾^(١١) وإذا ليست بحرف شرط لحصول ما بعدها،
وأجاز سيبويه أن يجازى بها في الشعر^(١٢).

وهذا مخالف لكلام النحويين. بل النحويون كالمجمعين على أن إذا ظرف لما
يستقبل فيه معنى الشرط غالباً، وإن صرح أحد منهم بأنها ليست أداة شرط فإنما يعني أنها

(١) المحرر الوجيز: ١/١٣١، ٢/٣٩٦، ٤/١٥٥، والجني الداني للمراي ٥٣٣-٥٣٤ ومغني اللبيب ص: ٧.

(٢) المصدر السابق ٢/٥٤٢.

(٣) ينظر: الدر المصون: ١/١١٧، ومغني اللبيب: ١٢٧، والجني الداني: ٣٦٠.

(٤) ينظر: المقتضب: ٢/٥٥، والأمالى الشجرية: ١/٣٣٣، والبحر المحيط: ١/٩٩، والدر المصون: ١/١١٧، ومغني
اللبيب: ١٢٧.

(٥) القصص: ٧.

(٦) المحرر الوجيز: ٤/٢٧٧.

(٧) المصدر السابق ٥/٥١٠.

(٨) المصدر السابق ٥/٢٣٩.

(٩) المصدر السابق ٥/٥١٠.

(١٠) المصدر السابق ٢/١٠-١١.

(١١) النساء: ٦.

(١٢) انظر الكتاب ١/١٣٤، ٣/٦٠-٦١.

لا تجزم كأدوات الشرط، لا نفى كونها تأتي للشرط. وكيف تقول ذلك، والغالب عليها أنها تكون شرطاً^(١).

قال سيبويه: "وسألته [يعني الخليل] عن إذا ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في إذا بمنزلة في إذ، إذا قلت: أتذكر إذ تقول: فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى؛ ويبين هذا إذا تجيء وقتاً معلوماً ألا ترى أنك لو قلت: آتيتك إذا احمرَّ البسرُ كان حسناً، ولو قلت: آتيتك إن احمرَّ البسرُ كان قبيحاً... وقد جازوا بها في الشعر مضطرين شبهوها بأن حيث رأوها بما يستقبل^(٢). ونقل المبرد قول سيبويه هذا، وقال بقوله^(٣): هذا يعني أن (إذا) لم يجزم بها لمخالفتها (إن) الشرطية وذلك؛ لأنَّ (إذا) لما يتيقن وجوده أو رُجِحَ بخلاف (إن) فإنها للمشكوك فيه^(٤).

جملة الشرط:

اختصت (إن) بالدخول على الفعل تحقيقاً نحو (إن تجتهد تتجح)، وقد ورد دخولها على الأسماء في بعض الشواهد نقضاً للقاعدة، التي تنص على التزام اختصاصها بالأفعال، ومن الشواهد القرآنية التي ورد فيها دخولها على الأسماء، قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ أَحَدًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ﴾^(٥) على إضمار فعل بعد أداة الشرط (إن) يفسره الفعل المذكور التقدير (وان استجارك أحد من المشركين استجارك) وهو مذهب البصريين.

واطرده تقدير الفعل بعد (إن) الشرطية عند مجيء الاسم بعدها، على اختلاف حالاته الإعرابية إذ قال سيبويه في قولهم: (امرر على أيهم أفضل إن زيد وان عمرو): (يعني: إن مررت بزيد أو مررت بعمر، واعلم أنه لا ينتصب شيء بعد إن ولا يرتفع إلا بفعل، لأن إن من الحروف التي يبني عليها الفعل، وهي إن المجازاة، وليست من الحروف التي تبتدئ بعدها الأسماء ليبني عليها الأسماء. فإنما أراد بقوله: إن زيد وان عمرو، إن

(١) البحر المحيط ٣/٥٢٠.

(٢) الكتاب: ٤٣٣/١-٤٣٤.

(٣) المقتضب: ٥٥/٢.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٣٨/٢-٥٤٩.

(٥) التوبة: ٦.

مررت بزید أو مررت بعمر، فجری الكلام على فعل آخر^(١). كما قدره ابن يعيش، لان حرف الشرط يقتضي الفعل مظهراً أو مضمراً^(٢).

وهو ما ذهب إليه ابن عطية وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٣) وأحد في هذه الآية مرتفع بفعل يفسره قوله استجارك ويضعف فيه الابتداء لولاية الفعل^(٤).

وأشهر أدوات الشرط غير الجازمة خمس هي "لو، لوأ، إذا، كلما، لما: الحينية" اتفق النحاة على فعلية جملة الشرط بعد (لما)^(٥) واختلفوا في غيرها، فـ(إذا) عند سيبويه والجمهور اختصت بالدخول على الفعل سواء أكان الفعل ظاهراً كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(٦)، أم مقدراً نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٧)، و﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾^(٨) وإذا النجوم انكدرت^(٩) ويكون التقدير^(٩): إذا انشقت السماء انشقت، وإذا كورت الشمس كورت، وإذا انكدرت النجوم انكدرت. أما الأخفش وابن مالك فذهبا إلى جواز رفع الاسم بعد (إذا) على الابتداء^(١٠).

الشرط بـ(لو):

واختصت (لو) بالدخول على الفعل، نحو قولنا: (لو جاء زيد لأكرمته)، وذكر سيبويه أن: (لو بمنزلة إن لا يكون بعدها إلا الأفعال؛ فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل

(١) الكتاب: ٢٦٤/١.

(٢) شرح المفصل: ٨٢/١.

(٣) التوبة: ٦.

(٤) المحرر الوجيز ٩/٣.

(٥) انظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٨٩٧/٤.

(٦) الطلاق: ١.

(٧) الانشقاق: ١.

(٨) التكوير ١-٢.

(٩) ينظر، الخصائص: ٣٨٢/٢، ملحّة الإعراب: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري

(المتوفى: ٥١٦هـ)، دار السلام- القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م: ٣٠١/١-١٩١/١-١٩٢.

(١٠) انظر شرح التسهيل ٢١٣/٢ ومغني اللبيب لابن هشام ١٠٣.

مضمرة في هذا الموضع تبني عليه الأسماء^(١). وهنا يقرر سيبويه اطراد قاعدة الاختصاص على (لو) شأنها في ذلك شأن جميع أدوات الشرط في وجوب دخولها على الأفعال، ومن الشواهد القرآنية التي جاءت فيها (لو) مقترنة بالاسم، قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّمْ تَمْلِكُونَ﴾^(٢)، فالتقدير: لو تملكون تملكون، فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير، وقيل: لو كنتم تملكون، ورد بأن المعهود بعد (لو) حذف كان ومرفوعها معاً، فقيل الأصل: لو كنتم انتم تملكون. فحذفاً، وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد^(٣). ومن الشواهد التي ورد فيها دخول (لو) على الاسم قول جرير^(٤):

لو غيركم علق الزبير بحبله *** أدى الجوار إلى بني العوام

فالاسم بعد (لو) فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده. والتقدير: لو علق غيركم. وتدخل (لو) على (أن) المفتوحة الهمزة واسمها وخبرها^(٥)، نحو: (لو أن زيدا قائم لقمتم).

واختلف فيها، والحالة هذه، فقيل: هي باقية على اختصاصها، و (أن) وما دخلت عليه في موضع رفع فاعل بفعل محذوف، والتقدير (لو ثبت أن زيدا قائم لقمتم، أي: لو ثبت قيام زيد، وقيل: زالت عن الاختصاص، و (أن) وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير (لو أن زيدا قائم ثابت لقمتم) أي: لو قيام زيد ثابت، وهذا مذهب سيبويه^(٦)، إذ ذهب سيبويه وجمهور البصريين في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٧) هذا المذهب، فقالوا: مبتدأ، ثم قيل: لا خبر له، وقيل: له خبر محذوف ويذهب المبرد والزجاج والزمخشري: إلى أنهم يحملون ذلك على انه فاعل لفعل محذوف تقديره (ثبت) وينسب هذا المذهب إلى الكوفيين^(٨).

(١) الكتاب: ٢٦٩/١، والمقتضب: ٧٧/٣.

(٢) الإسراء: ١٠٠.

(٣) مغني اللبيب: ٢٦٨/١.

(٤) ينظر: المقتضب: ٧٨/٣، والأصول: ٣٢٦/١، ومغني اللبيب: ٢٦٨/١، وشرح ديوانه: ٥٥٣، وبروايته: لو غيركم علق الزبير ورحله.

(٥) وقد أشار ابن مالك إلى هذا بقوله: وهي في الاختصاص بالفعل كـ(إن)، لكن (لو) أن بها قد تقترن ينظر الألفية: ص ٤٨.

(٦) شرح ابن عقيل: ٣٨٧/٢.

(٧) الحجرات: ٥.

(٨) ينظر، أوضح المسالك: ٢٠٥/٣، ومغني اللبيب: ٢٦٩/١-٢٧٠. وإعراب القرآن ومعانيه للزجاج ٧١/٢، والكشاف للزمخشري ٥٥٩/٣، الجني الداني ص ٢٩٧.

الشرط بـ (لولا):

وعد البصريون (لولا) حرف يقتضي امتناع جوابه لوجود شرطه وتختص بالجملة الاسمية^(١) المحذوفة الخبر وجوباً غالباً وذلك إذا كان الخبر كوناً مطلقاً نحو لولا زيد أي موجود لأكرمته امتنع الإكرام الذي هو الجواب لوجود زيد الذي هو الشرط، ولذلك أعربوا الاسم بعدهما مبتدأ، وخالفهم الكوفيون في ذلك وانقسموا إلى فريقين: فريق يرى أن الاسم بعد لولا مرفوع بها ويمثله الأخفش والفراء^(٢)، وفريق يرى أن الاسم المرتفع بعد "لولا" فاعل بفعل محذوف يدل عليه المقام، وهو مذهب الكسائي^(٣).

قال ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾^(٤).

"لولا" تحضيض، وهي التي تلي الفعل بمعنى هلا، وهذا على جهة المعاتبة لمذنب غائب وإظهار سوء فعله مع تحسر ما عليه^(٥).

حذف جواب لو:

يحذف جواب لو كثيراً^(٦) إذا علم بغية الإيجاز قال سيبويه: وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: "حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها؟ أين جوابها؟ وعن قوله جل وعلا: "ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب"، "ولو يرى إذ وقفوا على النار" فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام^(٧).

اختلف النحويون في تقدير جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ﴾^(٨)، ولهم في ذلك أقوال نقلها لنا أصحاب كتب إعراب القرآن:

(١) انظر شرح التسهيل ٩٩/٤ ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٩٠٤/٤، والجني الداني ص ٥٩٩-٦٠٩.

(٢) انظر المصادر السابقة، وشرح الرضي على الكافية ٢٧٤/١، الجني الداني، ص ٦٠٢.

(٣) انظر المصادر السابقة، والإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦٨/٢.

(٤) الأنعام: ٤٣.

(٥) المحرر الوجيز ٢٩٢/٢.

(٦) انظر الكتاب ١٠٣/٣، معاني القرآن للفراء ٩٧/١. إعراب القرآن للنحاس ٨٢-٨٣. المسائل المنثورة ١٦٩-

١٧٠. مشكل إعراب القرآن لمكي، ص ٢٦١. أمالي ابن الشجري ١١٩/٢-١٢٠. الشافية ١٦٤١/٣ شرح المفصل

٩-٧/٩ شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٣/٢ رصف المباني: ٩٥ ارتشاف الضرب ٥٧٥/٢ حاشية الصبان ٤٣/٤.

(٧) الكتاب لسيبويه ١٠٣/٣.

(٨) الرعد: ٣١.

أولها: أنَّ الجواب محذوف، والتقدير: لكان هذا القرآن^(١) وحذف إيجازاً لوجود دليل عليه^(٢)، وقيل التقدير: لما آمنوا به^(٣).

ثانيها: ينسب للكسائي وهو أن المعنى وددنا أن قرآننا سُيرت به الجبال فهذا بغير حذف^(٤).

ثالثها: للفراء رأيان في ذلك أحدهما: الجواب متقدم، وفي الكلام تقديم وتأخير، أي وهم يكفرون بالرحمن لو أنزلناه عليهم، وفعلنا بهم ما اقترحوا، والآخر: يجوز عنده أن يكون الجواب متروكاً؛ "لأن أمره معلوم: والعرب تحذف جواب الشيء إذا كان معلوماً إرادة الإيجاز..."^(٥).

وهذا الرأي استحسنته ابن عطية حيث قال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾^(٦) وقالت فرقة: جواب لو محذوف، ولكن ليس في هذا المعنى، بل تقديره: لكان هذا القرآن الذي يصنع هذا به، وتتضمن الآية -على هذا- تعظيم القرآن، وهذا قول حسن يحرز فصاحة الآية^(٧).

وقال الزجاج: "ترك جواب (لو)؛ لأن في الكلام دليلاً عليه"^(٨)، وهذا ما أيده أبو جعفر النحاس أيضاً عندما قال "وللفراء فيه قول حسن"^(٩)، وهذا أقرب الآراء فيما نراه إلى طبيعة اللغة؛ لأن الحذف فيها مستساغ عند وجود دليل عليه، والذي ينسجم ومعنى الآية الكريمة.

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٧٢/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٥/٢، والتبيان في إعراب القرآن:

٧٥٨/٢، والدر المصون ٢٤٢/٤.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٣١٩/٩.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ١٤٨ / ٣.

(٤) إعراب القرآن للنحاس: ١٧٢/٢.

(٥) معاني القرآن: ٦٣/٢، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٧٥٨/٢، والجامع لأحكام القرآن: ٣١٩/٩، والدر

المصون: ٢٤٢/٤.

(٦) الرعد: ٣١.

(٧) المحرر الوجيز ٣١٣/٣.

(٨) معاني القرآن وإعرابه: ١٤٨/٣.

(٩) إعراب القرآن: ١٧٢/٢.

وقال ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسُورَاتٍ آلِهَاءٍ مُّسَوِّمَاتٍ﴾ (١) جواب لو محذوف تقديره لرأيت عجا أو هولا ونحو هذا وحذف هذا الجواب أبلغ من نصه لأن السامع إذا لم ينص له الجواب يترك مع غاية تخيله (٢).

جواب لو:

لو أداة شرط غير جازمة، وهي لما كان سيقع لوقوع غيره، ولا بد لها من جواب وجوابها أما فعل ماضي أو مضارع منفي بلم.

وتتصل اللام بجواب لو فان كان منفياً بلم لم تلحقه اللام نحو: (لو قام زيد لم يقم عمرو)، وإن كان مثبتاً الأكثر اقترانه باللام نحو لو قام زيد لقام عمرو ويقل تجرده منها فنقول: (لو قام زيد قام عمرو).

وإن كان منفياً بلم لم تصحبه اللام نحو لو قام زيد لم يقم عمرو.

وإن كان منفياً بما فالأكثر تجرده من اللام نحو لو قام زيد ما قام عمرو، ويجوز اقترانه بها نحو: لو قام زيد لما قام عمرو (٣).

ومن لحوقها المثبت نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ﴾ (٤) قال ابن عطية: واللام في قوله: لَسَّطَهُمْ جواب لو، وفي قوله: فَلَقَاتَلُوكُمْ لام المحاذاة والازدواج، لأنها بمثابة الأولى، لو لم تكن الأولى كنت تقول: لو شاء الله لقاتلوكم (٥).

ويقل تجرده منها وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ (٦) قال ابن عطية وخافوا جواب لو، تقديره: لو تركوا لخافوا، ويجوز حذف اللام في جواب- لو- تقول- لو قام زيد لقام عمرو، ولو قام زيد قام عمرو (٧).

(١) الأنعام : ٩٣.

(٢) المحرر الوجيز ٣٢٣/٢.

(٣) انظر الكتاب ٢٤٤/٤، شرح المفصل ٢٢/٩-٢٣، شرح الكافية الشافية ٣/١٦٤٠. شرح التسهيل ١٠٠/٤ شرح ابن الناظم ٧١٤ الارتشاف ٥٧٤/٢ المغنى ٤٤٧/١ شرح الاشموني ٣٥٢/٢.

(٤) النساء : ٩٠.

(٥) المحرر الوجيز ٩٠/٢.

(٦) النساء : ٩.

(٧) المصدر السابق ١٣/٢.

فاللام في (لقاتلوكم) لام المفاعلة عند الجمهور ولام الجواب عند أبي حيان^(١) وللمحاذاة والازدواج عند ابن عطية.
وقال أبو حيان وتسميته هذه اللام لام المحاذاة والازدواج تسمية غريبة، لم أر ذلك إلا في عبارة هذا الرجل، وعبارة مكّي قبلة^(٢).
الفعل الماضي:

الفعل الماضي: (كلمة دلت وصفاً على حدث وزمان انقضى)^(٣). الماضي يُبنى على السكون إذا اتصل بضمير رفع متحرك، وعلى الضم إذا اتصل بواو الجماعة، وعلى الفتح فيما عدا ذلك^(٤).

وعلل ابن السراج بناء الفعل الماضي، أنه إذا تثبت المذكر أو جمعته قلت: فعلا، وفعلوا لم تأت بنون، لأنه غير معرب^(٥)، والعلّة علة تركيب.

وعلل ابن السراج تسكين آخر الفعل الماضي في مثل (ضربت) إذا اتصل به ضمير متحرك، أن ذلك دليل على تنزله منزلة كلمة واحدة، لأستكراههم الجمع بين أربع حركات، إذ يقول في تعليل ذلك (والنون في (فعلن) إنما هي ضمير، وهي لجماعة المؤنث وأسكنت اللام فيها كما أسكنتها في (فعلت) حتى لا تجتمع أربع حركات، وليس ذا في أصول كلامهم)^(٦)، والعلّة علة استكراه.

وذكر ابن السراج علة بناء الفعل الماضي على الحركة لمضارعه الفعل المضارع في بعض المواقع فإذا قلت: إن قام قمت، فوقع في موقع: إن تقم، وكذلك مررت برجل ضرب كما تقول: مررت برجل يضرب فبني الفعل الماضي على الحركة مثلما بني (أول) وعل) في بابه على الحركة^(٧)، والعلّة علة مشابهة.

(١) البحر المحيط ١٦/٤.

(٢) المحرر الوجيز ١٦/٤.

(٣) شرح الحدود النحوية: عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (٩٧٢هـ)، تحقيق زكي فهمي الألوسي، مطابع دار الكتب، جامعة الموصل، د. ت، ص ٤٩.

(٤) النحو الواضح في قواعد اللغة العربية ١٧٧/٢.

(٥) ينظر: الأصول ٤٩/١، ١١٥/٢، ١١٦.

(٦) المصدر نفسه ٤٩/١، ٥٠، ينظر: الكتاب ٦/١، العلة النحوية تاريخ وتطور: ٤٩، إصلاح الخلل: ٥٥، المقتصد

١/٣٢٨، دقائق التصريف: ٢٣، شرح الوافية لنظم الكافية: ٣٣٨، شرح الجمل، ابن عصفور ١/١٦٣، الأشباه

والنظائر ١/٦٧.

(٧) الأصول ١٤٥/٢.

ويقول سيبويه: (والفتح في الأفعال التي لم تجر المضارعة قولهم: ضرب، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه (فَعَلَ) ولم يسكنوا آخر (فَعَلَ)؛ لأنَّ فيها بعض ما في المضارعة).

تعدى الفعل ولزومه:

التعدي: معناه مجاوزة الشيء إلى غيره يقال: عديته فتعدى أي تجاوز^(١).
الفعل اللازم: ما لا مفعول له. أوله بواسطة فقط^(٢).

الفعل المتعدي: ما له مفعول بغير واسطة، وعومل معاملة في^(٣).

ينقسم الفعل من حيث التعدي واللزوم إلى ثلاثة أقسام:

ما يتعدى إلى مفعول واحد وهو الكثير منها: كـ(أكل، وضرب)
ما يتعدى إلى مفعولين: أصلهما مبتدأ وخبرك (ظن) وأخواتها، أو مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر كـ(كسا والبس).

ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل كـ(اعلم وارى وأخواتها).

ويكون الفعل الثلاثي اللازم متعديا إلى مفعول به أو في حكم المتعدي إليه وذلك عن طريق استعمال هد من الوسائل.
غير أن أثر هذه الوسائل يختلف من ناحية المعنى أي أنها مع تعديتها الفعل تجلب معها معنى جديداً.

ولابن عطية جهود في استخلاص هذه المعاني، ونشير فيما يلي إلى بعض منها:

أولاً الفعل رأى:

فرق المعربون بين (رأى) البصرية و(رأى) القلبية، وذهبوا إلى أن الأولى تتعدى إلى مفعول واحد، والثانية تتعدي إلى مفعولين^(٤).

يتعدى رأى لمفعول واحد كما في قوله تعالى: ﴿يَرَوْنَهُمْ مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ﴾^(٥).

(١) لسان العرب ٢٦٥/١٩ مادة (عدا).

(٢) شرح الحدود النحوية، ص ٨٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٤) انظر همع الهوامع للسيوطي ٢١٦/٢-٢١٧.

(٥) آل عمران : ١٣.

قال ابن عطية: والرؤية في هذه الآية عين، ولذلك تعدت إلى مفعول واحد^(١). وقال
الزمخشري رؤية واضحة لا لبس فيها.

وقيل رؤية قلب لا بصر، لذا تعدت لمفعولين، الأول فيها الضمير، والثاني قوله تعالى:
(مثلهم)^(٢) ومنع أبو البقاء أن تكون الرؤية هنا رؤية قلب، وذلك لوجهين: الأول قوله
تعالى: (رَأَى الْعَيْنَ).

والثاني رؤية القلب علم، ومحال أن يعلم الشيء شيئين.
وعلى ذلك فالرؤية إن كانت بصرية تعدت (رأى) لمفعول واحد.

وأن كانت قلبية تعدت لمفعولين، باستثناء قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾^(٣).

حيث تعدت رأى لمفعولين تخصيصاً لإبراهيم عليه السلام بما لم يدركه غيره قبله
ولا بعده، قال سلمان الفارسي وابن جبير ومجاهد فرجت له السموات والأرض فرأى
ببصره الملكوت والملكوت الأسفل ورأى مقامه في الجنة^(٤).

وأجاز ابن عطية أن تكون (رأى) بمعنى (عرف) المتعدية لمفعول واحد ثم نقلت
بالهمزة فتعدت إلى مفعولين.

حيث قال: ونرى هنا متعدية إلى مفعولين لا غير فهي إما من رؤية البصر وإما
من أرى التي هي بمعنى عرف ولو كانت من أرى بمعنى أعلم وجعلنا أعلم منقولة من
علم التي تتعدى إلى مفعولين لوجب أن تتعدى أرى إلى ثلاثة مفاعيل، وليس كذلك ولا
يصح أن يقال: إن الثالث محذوف لأنه لا يجوز حذفه إذ هو الخبر في الجملة التي يدخل
عليها علمت في هذا الموضع، وإنما هي من علم بمعنى عرف، ثم نقلت بالهمزة فتعدت
إلى مفعولين ثم جعلت "أرى" بمنزلتها في هذه الحال^(٥).

(١) المحرر الوجيز ٤٠٧/١.

(٢) انظر البحر ٤٨/٣، والدر المصون ٥٤/٣.

(٣) الأنعام : ٧٥.

(٤) انظر جامع البيان ٣١٩/٥، البحر المحيط ٥٦٣/٤.

(٥) المحرر الوجيز ٣١١/٢.

ثانياً (جَعَلَ):

لَجَعَلَ معانٍ ذكرها علماء العربية، ومنها: صَيَّرَ، وسمَّى، وغيرها^(١). قال الزجاج: (جعلتُ زيداً أخاك، نسبتُهُ إليك، وجَعَلَ: عَمِلَ وهَيَّأَ، وجَعَلَ: خَلَقَ، وجَعَلَ: قال، ومنه قولُه

تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، أي: بيَّناه قرآنًا عربيًّا، وقيل: صَيَّرناه. والجَعْلُ ههنا بمعنى القول والحكم على الشيء، ويقال: جعلتُهُ أهدقَ الناسِ بعمله، أي صَيَّرتُهُ. وقولُه تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٢)، أي: خلقنا وقولُه تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾^(٣).

وقال الفارقي^(٤): (اعلم أنَّ (جَعَلْتُ) له تصرفٌ في الكلام، ودورٌ في الأحكام، وهو على أربعةٍ أوجهٍ يجمعها أصلان:

أحدهما: أنْ تكونَ بمعنى (صَيَّرْتُ) فلا بدُّ أنْ تتعدَّى إلى مفعولين.

والآخر: أنْ تكونَ بمعنى (عَمَلْتُ) و(خَلَقْتُ) فلا تتعدَّى إلا إلى واحدٍ^(٥).

وقال ابن منظور: (جَعَلَ الشيءَ يجعلُهُ جعلًا ومَجْعَلًا واجتعلهُ، وضَعَهُ. وجَعَلَهُ: صنعه، وجَعَلَهُ: صَيَّرَهُ، ومن جَعَلَ^(٦)).

وذكر الأعلام لـ(جَعَلَ) معنيين:

الأول: أنها تكونَ بمعنى (عمل)، وهي هنا تتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، واحتجَّ بقولِه تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾^(٧)، بمعنى عَمِلَ وخالق. وقال ابن عطية وجعل هاهنا بمعنى خلق، ولا يجوز غير ذلك.

الثاني: أنها تكونَ بمعنى (صَيَّرَ)، وهي حينئذٍ تتعدَّى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصارُ على أحدهما، وذكر أنها تنقسم حين تعديها إلى مفعولين على ثلاثة أقسام:

(١) انظر لسان العرب: (مادة جعل).

(٢) الأنبياء: ٣٠.

(٣) الزخرف: ١٩.

(٤) الفارقي (ت: ٣٩١هـ) هو والفارقي هو سعيد بن سعيد (أبو القاسم) نحوي أديب عارفٌ بالعربية. تنتظر ترجمته

في معجم الأدباء: لياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ٢١١/٢١٧.

(٥) المقتضب ٤/٦٧-٦٨.

(٦) لسان العرب (مادة جعل)

(٧) الأنعام: ١.

أحدهما: بمعنى (سميت) واحتج بقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا ﴾^(١) ، أي: صيروهم إنثاء بالقول والتسمية.
والوجه الثاني: أن تكون على معنى الظن والتخيل، كقولك: اجعل الأمير عامياً وكلمه، أي: صيره في نفسك كذلك. والوجه الثالث: أن تكون بمعنى (النقل)، كقول الله - عز وجل -: ﴿ أَجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾^(٢) ، أي صيره بلداً آمناً، وانقله عن هذه الحال^(٣).
وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾^(٤) حين رأى أن (جعل) في هذه الآية لا يتجه أن تكون بمعنى خلق الله. لأن الله تعالى خلق هذه الأشياء كلها. ولا هي بمعنى صير لعدم المفعول الثاني، وإنما هي بمعنى ما سنّ ولا شرع فتعدت تعدي هذه التي بمعناه إلى مفعول واحد^(٥).

وقد اعترض أبو حيان على ابن عطية بحجة أن النحاة لم يذكروا في معاني (جعل) (شرع) بل ذكروا أنها تأتي بمعنى خلق وبمعنى (صير) وبمعنى الأخذ في الفعل فتكون من أفعال المقاربة وذكر بعضهم بمعنى سمى والحمل على ما سمع أولى من إثبات معنى ولم يثبت في لسان العرب^(٦). وهذا لا يضعف من رأى ابن عطية ومذهبه في هذه المسألة، لأن هناك بعض المعاجم^(٧) ذكرت لجعل أكثر من عشرة معان، استلهمت من سياقاتها، كما وافق ابن عطية الكثير من المعربين والمفسرين^(٨).

(١) الزخرف ١٩ :

(٢) إبراهيم : ٣٥ .

(٣) النكت في تفسير كتاب سيوييه: الاعلم الشننمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (٤٧٦هـ—)، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، ط١، ١٤٠٧هـ— ١٩٨٧م، ٢٧٦/١-٢٧٧.

(٤) المائدة : ١٠٣ .

(٥) المحرر الوجيز ٢/٢٤٧ .

(٦) البحر المحيط ٤/٣٣، الدر المصون للسمين الحلبي ٢/٣٥٣ انظر تهذيب اللغة، مقاييس اللغة، المحكم والمحيط، لسان العرب مادة (ج ع ل).

(٧) انظر لسان العرب لابن منظور مادة جعل.

(٨) الكشاف للزمخشري ١/٦٤٩، والتبيان للبعري ١/٤٦٤، كتاب التسهيل لابن جزي ١/١٩٠، تفسير البيضاوي ١٩٣، التحرير والتتوير لابن عاشور ٧/٧١.

وذهب أبو حيان إلى أن جعل في هذه الآية بمعنى (صير) والمفعول الثاني محذوف، أي ما صير الله.

ما يتعدى لمفعولين:

الفعل وعد:

يتعدى (وعد) إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، ويجيز النحاة حذف المفعولين أو أحدهما اقتصاراً أو اختصاراً في غير باب (ظن) واصطلحوا على أن الحذف لدليل يسمى اختصاراً، ولغير دليل يسمى اقتصاراً^(١) لأنه فضلا تستقل الجملة بدونه، وعلى هذا رأى ابن عطية أن وعد في قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾^(٢) يتعدى إلى مفعولين، ويجوز الاقتصار على أحدهما، وكذلك هو في هذه الآية، فالمفعول الثاني مقدر يفسره ويدل عليه قوله تعالى: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾^(٣).

ثالثاً: سأل:

من الأفعال المتعدية إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وقال ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(٤) وقوله: ﴿وَسَأَلُوا يَقْتَضِي مَفْعُولًا ثَانِيًا، فهو عند بعض النحويين في قوله: ﴿مِنْ فَضْلِهِ التَّقْدِيرِ وَسَأَلُوا اللَّهَ فَضْلَهُ، وذهب ابن عطية مذهب سيبويه حيث قال: وسيبويه لا يجيز هذا لأن فيه حذف "من" في الواجب^(٥)، والمفعول عنده مضمّر، تقديره وأسألوا الله الجنة أو كثيراً أو حظاً من فضله^(٦). واختاره الفارسي حيث قال: قد جعلنا من في بعض هذه التأويلات زائدة في الإيجاب، وذلك مذهب أبي الحسن والكسائي^(٧). وهو ما ذهب له ابن عطية حيث قال: وسيبويه لا يجيز هذا لأن

(١) همع الهوامع للسيوطي ٢/٢٢٤، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٩-٢٩٠، ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٠٩٧/٤.

(٢) المائة : ٩.

(٣) المحرر الوجيز ٢/١٦٦.

(٤) النساء : ٣٢.

(٥) الكتاب ١/٣٨.

(٦) المحرر الوجيز ٢/٤٥.

(٧) المسائل البغداديات ٢٤٣.

فيه حذف "من" في الواجب، والمفعول عنده مضمّر، تقديره واسألوا الله الجنة أو كثيراً أو
حظاً من فضله.

قال القاضي أبو محمد: وهذا هو الأصح، ويحسن عندي أن يقدر المفعول -
أمانيكم، إذ ما تقدم يحسن هذا التقدير^(١).

أسباب التعدية:

ذكر ابن عطية في تفسيره عدة أسباب يتعدى بها الفعل وهي ما يلي:

أولاً التضمين:

وهو أن يضمن فعل معنى فعل آخر متعدٍ فيتعدى مثله والتضمين هو إشراب لفظ
معنى لفظ آخر فيأخذ حكمه أو كلمة تؤدي مؤدى كلمتين.

جاء في الصحاح (ضمنت الشيء ضماناً كقولتُ به... وضمنته الشيء تضميناً...
وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمنته إياه).

وهو (إيقاع لفظ موقع غيرة لتضمنه معناه)، ولإيقاع هذا اللفظ أو ذاك يجب أن
تكون هناك قرينة قولية أو حالية تشير إلى المعنى الذي استعمل.

وقال ابن هشام: (قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى
ذلك تضميناً)^(٢).

وقال في فائدته: (أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين)^(٣). وجعله من الأمور التي يتعدى
بها الفعل القاصر فقال: (ويختص التخمين عن غيره من المعدّيات بأنه قد ينقل الفعل إلى
أكثر من درجة ولذلك عدّى (ألوت) بقصر الهمزة بمعنى (قصرت) إلى مفعولين بعدما
كان قاصراً، وذلك في قولهم (لا ألوك نصحاً ولا ألوك جهداً) لما ضمن معنى: لا
أمنعك)^(٤).

وكان ابن جني قد عرض لهذا الضرب حين قال: (اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى
فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإنّ العرب قد تتسع فتوقع أحد

(١) المحرر الوجيز ٤٥/٢.

(٢) مغني اللبيب: ٦٨٥/٢.

(٣) المصدر السابق ٦٨٥/٢.

(٤) المصدر السابق ٢٢٦/٢.

الحرفين موقع صاحبه إيداناً بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر)، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقول الله عزّ اسمه: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾^(١) وأنت لا تقول رفثتُ إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفثُ هنا في معنى الإفضاء وكنت تعدي أفضيت بـ(إلى). كقولك: أفضيت إلى المرأة جنئت بـ(إلى) مع الرفث إيداناً وإشعاراً أنه بمعناه).

وقال ابن عطية: ولا تقول رفثت إلى المرأة ولكن لما كان بمعنى الإفضاء ساغ ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَن تَزَكَّى﴾^(٢) وإنما يقال هل لك في كذا، ولكن لما كان المعنى أجد بك إلى أن تزكى ساغ ذلك وحسن، وهو باب سني من فصاحة الكلام، ومنه قول الفرزدق^(٣):

كيف تراني قالبا مجني^(٤) *** قد قتل الله زيادا عني

لما كانت قتل قد دخلها معنى صرف. ومنه قول الآخر: [قحيف العامري]^(٥)

إذا رضيت عليّ بنو قشير *** لعمر الله أعجبتني رضاها^(٦)

لما كانت رضيت قد تضمنت معنى أقبلت علي^(٧).

ويرى ابن عطية كما يرى غيره أن الفعل المتعدي لمفعول واحد قد يتعدى لمفعولين لتضمنه معنى ما يتعدى إليهما كالفعل (ظلم) وذلك عند تفسيره لقوله تعالى.

(١) النساء : ١٨٧.

(٢) النازعات : ١٨.

(٣) الرجز للفرزدق في الخصائص ٢ / ٣١٠؛ وشرح الأشموني ١ / ٢٠٠؛ والمحتسب ١ / ٥٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١ / ٢٤٧، ٢ / ١٠٩، ١٧٩؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٦٢.

(٤) المجن: الترس.

(٥) البيت لنحيف العامري وهو هو شاعر إسلامي مقل. انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢ / ٨٤ والنوادر لأبي زيد، ص ٤٨١. والمقتضب ٢ / ٣٢٠ والخصائص ٢ / ٣١١ والإنصاف ٢ / ٦٣٠ وشرح المفصل ١ / ١٢٠ وشرح الكافية الشافية ٢ / ٨٠٩. ص ١٩١. وشرح الأشموني ٢ / ٢٢٢. والخزانة ١٠ / ١٣٢ والدرر اللوامع ٤ / ١٣٥. شرح شذور الذهب للجوجري ٢ / ٥٤٨.

(٦) قشير: قبيلة تنسب إلى كعب بن ربيعة بن عامر صعصعة، انظر: هامش ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٢ / ٢٨٤.

(٧) المحرر الوجيز ١ / ٩١.

وَيَظْلِمُ لَا يَتَعَدَى إِلَّا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا عَدِي هُنَا إِلَى مَفْعُولَيْنِ بَأَنْ يَقْدِرَ فِي مَعْنَى مَا يَتَعَدَى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْقُصُ أَوْ لَا يَبْخَسُ أَوْ لَا يَغْضَبُ، وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ نَصَبُ مِثْقَالٍ عَلَى أَنَّهُ بَيَانٌ وَصِفَةٌ لِمَقْدَارِ الظلم المنفي، فَيَجِيءُ عَلَى هَذَا نَعْتًا لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، التَّقْدِيرُ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ ظُلْمًا مِثْقَالِ ذَرَّةٍ^(١).

وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّانَ وَالسَّمِينُ الْحَلْبِيُّ: وَيَظْلِمُ يَتَعَدَى لِوَاحِدٍ، وَهُوَ مَحْذُوفٌ وَتَقْدِيرُهُ: لَا يَظْلِمُ أَحَدًا مِثْقَالَ ذَرَّةٍ. وَيَنْتَصِبُ مِثْقَالٌ عَلَى أَنَّهُ نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ أَي: ظُلْمًا وَزَنَ ذَرَّةً، كَمَا تَقُولُ: لَا أَظْلِمُ قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا. وَقِيلَ: ضُمِّنَتْ مَعْنَى مَا يَتَعَدَى لِأَثْنَيْنِ، فَانْتَصَبَ مِثْقَالٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَالْأَوَّلُ مَحْذُوفٌ التَّقْدِيرُ: لَا يَنْقُصُ، أَوْ لَا يَغْضَبُ، أَوْ لَا يَبْخَسُ أَحَدًا مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنَ الْخَيْرِ أَوْ الشَّرِّ، وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفُهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا^(٢).

وَمِنَ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِيَةِ بِالتَّضْمِينِ:

جَرَمُ:

بِمَعْنَى كَسَبِ^(٣) قَالَ الْفَرَاءُ فَلَانَ جَرِيمَةً أَهْلُهُ، يَرِيدُونَ: كَاسَبَ لِأَهْلِهِ، وَخَرَجَ يَجْرِمُهُمْ: يَكْسِبُ لَهُمْ. وَالْمَعْنَى فِيهَا مُتَقَارِبٌ^(٤).

قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ فِي تَفْسِيرِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبُرِّ وَالنَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^(٥) وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ مَعْنَاهُ وَلَا يَكْسِبَنَّكُمْ وَجَرَمَ الرَّجُلُ مَعْنَاهُ كَسَبَ وَيَتَعَدَى إِلَى مَفْعُولَيْنِ كَمَا يَتَعَدَى كَسَبُ،

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَأَجْرَمَ بِالْأَلْفِ عَرَفَهُ الْكَسْبُ فِي الْخَطَايَا وَالذُّنُوبِ، وَقَالَ الْكَسَائِيُّ جَرَمَ وَأَجْرَمَ لَغْتَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ أَي كَسَبَ وَقَالَ قَوْمٌ يَجْرِمَنَّكُمْ مَعْنَاهُ يَحِقُّ لَكُمْ كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ

(١) المحرر الوجيز ٥٣/٢-٥٤.

(٢) البحر المحيط في التفسير ٦٤٢/٣-٦٤٣.

(٣) انظر لسان العرب مادة (جرم).

(٤) معاني القرآن للفراء ٢٩٩/١.

(٥) المائدة: ٢.

تعالى: ﴿لَا جْرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ وَأَنْتُمْ مُفْرَطُونَ﴾^(١) ، معناه حق لهم أن لهم النار وقال ابن عباس
يَجْرِمَنَّكُمْ معناه يحملنكم^(٢).

ولما ضمن جرم معنى كسب تعدى لمفعولين أولهما ضمير (المخاطب) والثاني
قوله (أن تعتدوا).

ثانياً: النقل بالهمزة:

المعتاد المؤلف في اللغة أنه إذا كان فعل غير متعدٍّ كان أفعل متعدياً؛ لأن هذه
الهمزة كثيراً ما تجيء للتعدية. وذلك نحو: قام زيد وأقامت زيدا، وقعد بكر وأقعدت بكرًا.
فإن كان فعل متعدياً إلى مفعول واحد فنقلته بالهمزة صار متعدياً إلى اثنين، نحو: طعم
زيد خبزاً وأطعمته خبزاً، وعاطا بكر درهماً وأعطيته درهماً^(٣).

وذهب الأخفش إلى أن "التعدي" بالهمزة قياس مطلقاً في اللازم والمتعدي إلى
واحد، والمتعدي إلى اثنين من غير باب "أعطى" وذهب قوم إلى أنه سماع مطلقاً، فهذه
أربعة مذاهب^(٤).

ومن الأفعال المتعدية بالهمزة (يغشى) في قوله تعالى: ﴿يُعْشَىٰ لَيْلَ النَّهَارِ﴾^(٥).
قال ابن عطية: وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر "يغشي" من أغشى،
وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي "يغشي" بالتحديد من غشى، وهما
طريقان في تعدية "غشي" إلى مفعول ثانٍ، وقرأ حميد "يغشى" بفتح الياء والشين ونصب
"الليل" ورفع "النهار"^(٦).

الفعل نجا:

(نجا وأنجا) يتعدى للمفعول الثاني تارة بالهمزة وتارة بالتضعيف.

(١) النحل : ٦٢ .

(٢) المحرر الوجيز ١٤٨/٢ .

(٣) الخصائص ٢١٦/٢ .

(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٥٧٢/١ .

(٥) الأعراف : ٥٤ .

(٦) المحرر الوجيز ٤٠٩/٢ .

وقال ابن عطية: عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ يُنَجِّكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَئِنْ أَجَبْنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ (١) .

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي "من ينجيكم قل الله ينجيكم" بتشديد الجيم وفتح النون، وقرأ أبو عمرو في رواية علي بن نصر عنه وحميد بن قيس ويعقوب "ينجيكم" فيها بتخفيف الجيم وسكون النون، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر بالتشديد في الأولى والتخفيف في الثانية فجمعوا بين التعدية بالألف والتعدية بالتضعيف كما جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَهْلَهُمْ رُؤُودًا ﴾ (٢) .

ثالثاً: تضعيف العين:

يدخل الفعل فإن كان لازماً صار متعدياً، وإن كان متعدياً لواحد صار متعدياً لاثنتين.

وتضعيف العين يعدي إلى واحد وإلى اثنتين كعلمته النحو، ولا يتعدى إلى ثلاثة كالهزمة.

ومن الأفعال التي كان تضعيف عينها سبباً في تعديتها إلى مفعولين بعد أن كانت متعدية إلى مفعول واحد الفعل (خَوَّفَ) وعو فعل متعدى إلى واحد قبل التضعيف، فلما ضعفت عينه تعدى لمفعولين.

قال ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ. فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (٣) وَيُخَوِّفُ فعل يتعدى إلى مفعولين (٤).

رابعاً: التعدية بالحرف:

قال بعض النحاة أن الفعل إذا استعمل متعدياً بنفسه تارة، وبحرف جر تارة أخرى، ولم يكن احد الاستعمالين مشهوراً، قيل فيه متعدّ بوجهين، ولم يحكم بتقدير الحرف عند سقوطه، ولا بزيادته عند ثبوته، نحو شكرته وشكرت له (٥).

(١) الأنعام : ٦٣ .

(٢) الطارق : ١٧ .

(٣) آل عمران : ١٧٥ .

(٤) المحرر الوجيز ١/٥٤٤ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٤٧-١٤٩ .

ويضعف اللازم فلا يصل إلى مفعوله إلا بواسطة حرف الجر، وقد يحذف الجار فيصل الفعل بنفسه.

قال ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾^(١) وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا معناه: إلى صراط، فحذف الجار فتعدى الفعل، وقد يتعدى هذا بغير حرف جر^(٢).

لان (هدى) - عنده - يصل بنفسه إلى مفعوله الثاني وبحرف جر فهو فعل متردد^(٣).

ويبدو أن ابن عطية قد اعتمد على الجانب اللفظي لفعل الهداية. وأهمل الجانب الدلالي المعنوي ففي قوله تعالى في الآية السابقة (ويهديك صراطاً) يختلف في دلالاته عن قوله تعالى: ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٤).

ففي الآية الأولى يعنى - والله اعلم - أن العناية الإلهية في الهداية مستمرة إلى بلوغ المهدي الصراط، بينما في الآية الثانية التي تعدى فيها الفعل بحرف جر تتوقف العناية عند إرشاد المهدي الصراط إلى الطريق المؤدية إلى الصراط المستقيم، وإيكاله إلى نفسه دون استمرار الحفظ والعناية حتى بلوغ الصراط، وهذا يعنى أن هدى الأولى تتضمن معنى غير معنى الثانية، فالآية الأولى - والله اعلم - بمعنى يبلغك صراطاً، والآية الثانية بمعنى يرشدك إلى صراط، وعلى هذا فالفعلان لا يتضارعان معنوياً، وإنما المسألة مبنية على التضمنين، وهذا على أن التضمنين قياسي، وليس مقصوراً على السماع^(٥).

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾^(٦)، معناه: أفسوه، وهو فعل يتعدى بحرف جر وب نفسه أحيانا، تقول أذعت كذا وأذعت به. ومنه قول أبي الأسود^(٧):

(١) الفتح : ٢.

(٢) المحرر الوجيز ٥/١٢٦.

(٣) المحرر الوجيز ٢/٣٦٩.

(٤) يونس : ٢٥.

(٥) النحو الوافي عباس حسن ٢/٥٦٤-٥٩٥.

(٦) النساء : ٨٣.

(٧) انظر ديوانه ٣٢.

أذاعوا به في الناس حتى كأنه *** بعلياء نار أوقدت بنقوب^(١)

ويستغنى عن الخافض فيحذف كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾^(٢). وتولّى معناه أعرض، وأصل تولّى في المعنى أن يتعدى بحرف، فنقول تولى فلان عن الإيمان، وتولى إلى الإيمان، لأن اللفظة تتضمن إقبالا وإدباراً، لكن الاستعمال غلب عليها في كلام العرب على الإعراض والإدبار، حتى استغني فيها عن ذكر الحرف الذي يتضمنه^(٣).

وقد يتضمن الفعل المتعدى لواحد، معنى ما يتعدى بحرف الجر، فيتعدى مثله ك (الفعل ظلم) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَظَلَمُوا بِهَا فَأَنْظِرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾^(٤) وقوله فَظَلَمُوا بها المعنى فظلموا أنفسهم فيها وبسببها وظلموا أيضا مظهرها، ومتبعي مظهرها وقيل لما نزلت ظلموا منزلة كفروا ووجدوا عديت بالباء كما قال: [الفرزدق].

قد قتل الله زياداً عني^(٥).

فأنزل قتل منزلة صرف^(٦)

(إن) ومعموليها في تأويل مصدر يسد مسد مفعولي ظن:

أشار ابن عطية إلى الخلاف بين النحويين في مفعولي الفعل (ظنّ) وأخواتها وفي مواضع كثيرة من القرآن الكريم^(٧). ففي قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا﴾^(٨)، فإنَّ بَعْدَ (ظنّ) وأخواتها تسد مسد المفعولين عند سيبويه^(٩)، وقد نصّ سيبويه على ذلك، إذ

(١) المحرر الوجيز ٨٤/٢.

(٢) النساء : ٨٠.

(٣) المحرر الوجيز ٨٢/٢.

(٤) الأعراف : ١٠٣.

(٥) نسبه للفرزدق ابن جني في الخصائص ٣١٠/٢، المغنى ٤٧ / ٢ وبلا نسبة في شرح شواهد المغنى ٩٦٤/٢.

(٦) المحرر الوجيز ٤٣٥/٢.

(٧) ومن ذلك سورة التوبة، الآية: ١٦، وسورة البقرة، الآية: ٢١٤، وسورة آل عمران، الآية: ١٤٢.

(٨) التوبة : ١٦.

(٩) ينظر: المحرر الوجيز: ١٤/٣، و مشكل إعراب القرآن ٣٥٨/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٣٦٥/١،

والجامع لأحكام القرآن: ٨٨/٨.

قال: "فأما ظننت أنه منطلق فاستغنى بخبر (أنّ)، تقول: أظنُّ أنه فاعل كذا وكذا، فتفسر وإنما يُقتصر على هذا إذا عُلِمَ أنه مُستغنٍ بخبر أن" (١)، وْحُجَّةٌ سيبويه أنّ (أنّ) تتضمن جملة أصلها مبتدأ وخبر، وكذلك مفعولي ظنَّ وأخواتها أصلهما مبتدأ وخبر (٢).
 وذهب أبو الحسن الأخفش والمبرد إلى أن (إن) تسد مسد المفعول الأول، والمفعول الثاني محذوف تقديره ثابت أو مستمر (٣).

ورَدَّ رأي الأخفش، والمبرد إذ قال ابن الشجري: "والذي ذهب إليه سيبويه أولى؛ لأنّ المفعول المقدّر عند الأخفش لم يظهر في شيء من كلام العرب" (٤).

وذهب ابن عطية مذهب سيبويه وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ (٥) حيث قال أن (إن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر يسد مسد المفعولين (٦).

فأما من قرأ "ولا يحسبن" بالياء من أسفل فإنّ الذين فاعل وقوله أنّما نملّي لهم خيرٌ بفتح الألف من "أنما" ساد مسد مفعولي حسب، وذلك أن "حسب" وما جرى مجراها تتعدى إلى مفعولين أو إلى مفعول يسد مسد مفعولين (٧).

وفى قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ (٨) فالذين مفعول أول للحسبان، قال أبو علي: وينبغي أن تكون الألف من "إنما" مكسورة في هذه القراءة، وتكون "إن" وما دخلت عليه في موضع المفعول الثاني لتحسبن، ولا يجوز فتح الألف من "إنما" لأنها تكون المفعول الثاني، والمفعول الثاني في هذا الباب هو المفعول الأول بالمعنى، والإملاء لا يكون إياهم (٩).

(١) الكتاب: ٦٤/١.

(٢) الأمالي الشجرية: أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي، تحقيق: د.محمود محمد الطنجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ٤٣/١.

(٣) مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش، أحمد إبراهيم سيد أحمد، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٠م، ص ١٧٨.

(٤) الأمالي الشجرية: ٤٣/١.

(٥) آل عمران: ١٧٨.

(٦) المحرر الوجيز ١/٥٤٥.

(٧) المصدر السابق ١/٥٤٥.

(٨) آل عمران: ١٧٨.

(٩) المحرر الوجيز ١/٥٤٥.

قال مكي في مشكله: ما عملت أحدا قرأ "تحسين" بالتاء من فوق وكسر الألف من "إنما"^(١).

قال ابن عطية: جوز الزجّاج هذه القراءة "تحسين" بالتاء و "إنما" بفتح الألف، وظاهر كلامه أنها تنصب خيراً، قال وقد قرأ بها خلق كثير وساق عليها مثالا قول الشاعر^(٢):

فما كان قيس هلكه هلك واحد^(٣)

بنصب هلك الثاني على أن الأول بدل، فكذلك يكون أنما نملي بدلا من الذين كفروا كقوله.

وذهب ابن البادش: إلى أنها تجوز على بدل أن من الذين وحذف المفعول لحسب، إذ الكلام يدل عليه^(٤).

وقال أبو علي: لم يقرأ هذه القراءة أحد، وقد سألت أحمد بن موسى عنها فزعم أنه لم يقرأ بها أحد.

قال ابن عطية: ويظهر من كلام أبي علي أن أبا إسحاق إنما جوز المسألة مع قراءة "خير" بالرفع، وأبو علي أعلم لمشاهدته أبا إسحاق^(٥).

وكما لا يكون المبتدأ بغير خبر، كذلك (ظننت) لا تعمل في المفعول الأول بغير مفعول ثانٍ^(٦)، إذ بمجموعهما تتم الفائدة.

يقول سيبويه في تعليل ذلك (وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا، أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقيناً كان أو شكاً، وذكرت الأول لتعلم الذي تُضيف إليه ما استقر له من هو، فإنما ذكرت ظننت

(١) المصدر السابق ٥٤٥/١ وانظر المشكل ١٨٠/١-١٨٦.

(٢) هذا البيت: لعبد بن الطيب، وهو من بني عبد شمس ابن كعب بن سعد بن زيد مناة من تميم. وعبد: تأنيث عبد، وهو منقول من الصفات الجارية مجرى الأسماء. انظر: الحل في شرح أبيات الجمل ص: ٦

(٣) من شواهد سيبويه ٧٧/١. وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٣ والأصول في النحو ٥١/٢.

(٤) المحرر الوجيز ٥٤٥/١.

(٥) المصدر السابق ٥٤٥/١.

(٦) المصدر السابق ١٨١/١.

ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً. ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تعتمد عليه بالتيقن^(١).

فإذا قلت ظننت زيدا كريماً، لم يجز الاقتصار على المفعول الأول، لأن الشك إنما وقع في الثاني. ولا بد من ذكر الأول، ليعلم المشكوك فيه.

وقال المبرد: (واعلم أنك إذا قلت ظننت زيدا أخاك، أو علمت زيدا ذا مال أنه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول لان الشك والعلم إنما وقعا في الثاني. ولم يكن بد من ذكر الأول ليعلم من الذي علم هذا منه أو شك فيه من أمره؟)^(٢).

وهذا ما ذكره أبو بكر بن السراج والأعلم الشنتمري وابن يعيش^(٣). وقال الجرجاني: "وذلك أن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، فكما لا بد للمبتدأ من الخبر والخبر من المبتدأ، كذلك لا يستغني واحد من المفعولين عن صاحبه"^(٤). وقد قال بذلك الأنباري، وابن عصفور^(٥).

وذهب الجامي إلى أن سبب ذلك هو أن المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة. فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة.

ويحذف احدهما اختصاراً على رأي الجمهور^(٦) ومنعه ابن الحاجب^(٧) وأجازه ابن عصفور على قلة.

(١) الكتاب ١/١٨، ١٢٠/١.

(٢) المقتضب ٢/٣٤٠.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ١٥٦، شرح المفصل: ٤٨/٧.

(٤) المقتصد: ٤٩٧/١.

(٥) أسرار العربية: ١٥٣-١٥٤، شرح الجمل لابن عصفور: ٣١٥-٣١٦.

(٦) انظر الكتاب ٢/٣٩١ أمالي ابن الشجري ٢/٣٧-٣٨٥-٥٠٧، الارتشاف ٣/٥٦، تقييد ابن لب ١/١٩٦-١٩٧، الهمع ٢/٢٢٥-٢٢٦.

(٧) انظر شرح الوافية نظم الكافية: ابن الحاجب، أبو عمر عثمان بن عمر، ت٦٤٦هـ، تح. د. موسى بنأي علوان العليلي، مط. الآداب، النجف الأشرف، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

وذهب ابن عطية إلى ما ذهب إليه الجمهور وسيبويه من جواز حذف المفعولين أو أحدهما اختصاراً وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾^(١).

قال ابن عطية: فتتجه القراءة بكون قوله: "فلا تحسبنهم" بدلاً من الأول وقد عدي إلى مفعوليه وهما الضمير، وقوله بمفازة فاستغني بذلك عن تعدية الأول إليها كما استغني في قول الشاعر^(٢):

بأي كتاب أو بأية سنة *** ترى حبه عارا علي وتحسب^(٣)

فاستغني بتعدية أحد الفعلين عن تعدية الآخر، والفاء في قوله فلا تحسبنهم زائدة، ولذلك حسن البديل^(٤).

وقرأ نافع وابن عامر: "لا يحسبن الذين" بالياء من تحت وفتح الباء، وكسر نافع السين، وفتحها ابن عامر^(٥) "فلا تحسبنهم" بالتاء من فوق، وفتح الباء، والمفعولان اللذان يقتضيهما قوله "لا يحسبن الذين" محذوفان لدلالة ما ذكر بعده، والكلام في ذلك كما تقدم في قراءة ابن كثير، إلا أنه لا يجوز في هذا البديل الذي ذكره في قراءة ابن كثير وأبي عمرو لاختلاف الفعلين واختلاف فعليهما.

(١) آل عمران : ١٨٨.

(٢) البيت للكثير بن زيد الاسدي، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول في خزانة الأدب ١٣٧/٩؛ والدرر ٢٥٣/٢؛ وشرح التصريح ١/ ٢٥٩؛ شرح ديوان الحماسة: أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: ٤٢١ هـ) المحقق: غريد الشيخ وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، ص ٦٩٢؛ والمحاسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢ هـ) وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ط ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ١/ ١٨٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤١٣، ٣/ ١١٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٩/٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٢٥؛ وجمع الهوامع ١/ ١٥٢.

(٣) "ترى حبه" رأى ههنا من الرأي بمعنى الاعتقاد، مثل أن تقول رأي أبو حنيفة حل كذا، ويمكن أن تكون رأي العلمية بشيء من التكلف "عارا" العار: كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة "تحسب" أي: تظن، من الحساب. حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما، والتقدير: تحسب حبه عارا علي. انظر هامش توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/ ٥٦٦.

(٤) المحرر الوجيز ١/ ٥٥٣.

(٥) انظر: السبعة في القراءات: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤ هـ) المحقق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر ط ٢، ١٤٠٠ هـ، ٢١٩-٢٢٠، إتخاف فضلاء البشر ص ٤٩٧-٤٩٨.

(الذين) رفع بأنه فاعل "يحسب"، ولم تقع "يحسبن" على شيء، وقد تجيء هذه الأفعال لغوا لا في حكم الجمل المفيدة نحو قول الشاعر^(١):

وما خلت أبقى بيننا من مودة *** عراض المذاكي المسنفات القلائصا^(٢)

أي: (وما أبقى بيننا) وهو رأى الفارسي^(٣)

وقال الزمخشري: وقرأ أبو عمرو بالياء وفتح الباء في الأول وضمها في الثاني، على أن الفعل (للذين يفرحون) والمفعول الأول محذوف على: لا يحسبنهم الذين يفرحون بمفازة، بمعنى: لا يحسبن أنفسهم الذين يفرحون فائزين، فلا يحسبنهم، تأكيد^(٤). ورده أبو حيان لما فيه من تقديم المضمرة على مفسره^(٥).

وَقَرَأَ حَمْرَةَ وَالْكَسَائِيَّ وَعَاصِمٌ ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ و{فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ} بِالتَّاءِ مِنْ

فوق وكسر السين وفتح الباء في الثاني^(٦) وخرجت على وجهين:

الأول: قاله ابن عطية: وهو أن مفعول أول "تحسبن"، والمفعول الثاني محذوف

لدلالة ما يجيء بعد عليه^(٧).

الوجه الثاني ذكره الزمخشري: فلا يحسبنهم، بالياء وفتح الباء فيهما، على أن الفعل للرسول. وقرأ أبو عمرو بالياء وفتح الباء في الأول وضمها في الثاني، على أن الفعل للذين يفرحون، والمفعول الأول محذوف على: لا يحسبنهم الذين يفرحون بمفازة، بمعنى: لا يحسبن أنفسهم الذين يفرحون فائزين، فلا يحسبنهم، تأكيد^(٨).

ولا خلاف بين النحاة في منع حذف احد مفعولي (ظن) وأخواتها اقتصاراً لغير دليل. غير أن ابن عطية قد أجاز ذلك في اقتصار (علم) وهي إحدى أخوات (ظن) على

(١) البيت للاعشى في ديوانه: ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق الدكتور محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة، ١٩٥٠م، ص ١٩٢. وفي الحجة للفارسي ١٠٤، والبحر المحيط ٤٦٦/٣.

(٢) المذاكي: الخيول، المسنفات، مفردها مسنفة: وهي المتقدمة، القلوص: الناقة الشابة.

(٣) انظر الحجة للفارسي ١٠٣/٣ - ١٠٤.

(٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى:

٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت ط ٣، ١٤٠٧هـ، ٤٥١/١.

(٥) انظر البحر ٤٢٨/٣.

(٦) السبعة في القراءات: ٢٢٠.

(٧) المحرر الوجيز ٥٥٣/١.

(٨) الكشاف ٤٥١/١.

مفعول واحد، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُثِيمٌ ﴾^(١). ومن في موضع نصب بـ(تعلمون). وجاز أن يكون تعلمون بمثابة تعرفون في التعدي إلى مفعول واحد، وجزاء أن تكون التعدي إلى مفعولين واقتصر على الواحد^(٢).

ولا يجيز النحاة حذف احد المفعولين هنا اقتصاراً لأنهما أصلهما مبتدأ وخبر، ولا يجوز الاقتصار على المبتدأ دون الخبر لعدم الفائدة، كما لا يجوز حذف احد المفعولين في هذه الآية اختصاراً لأنه لا دليل على المحذوف من السياق^(٣).

يرى ابن عطية أن حذف احد المفاعيل اختصاراً مع الدلالة عليه جائز بخلاف الاقتصار وذلك أن الاقتصار إنما يجوز إما على المفعول الأول ويسقط الاثنان إذ هما الابتداء والخبر، وإما على الاثنتين الأخيرين ويسقط الأول، وإما أن يقتصر على المفعولين الأولين ويسقط الثالث دون دلالة عليه، فذلك لا يجوز، ويجوز حذفه مع الدلالة عليه^(٤).

حذف المفعولين أو احدهما:

يحذف المفعولان في باب (ظن وأخواتها) إذا دل على المحذوف دليل، وهو ما يعرف بحذف الاختصار^(٥).
ومنه قول الكميت^(٦):

بأي كتاب أم بأية سنة *** ترى حبهام عارا عليّ وتحسب^(٧)

ولا يجوز عند النحاة الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر في أفعال القلوب^(٨). وبين الرضي علة ذلك بقوله: "وأما حذف أحدهما دون الآخر، فلا شك في

(١) هود : ٣٩ .

(٢) المحرر الوجيز ٣/١٧٠ .

(٣) انظر البحر المحيط ٥/٥٥٥، الدر المصون ٤/٩٨ .

(٤) المحرر الوجيز ٣/٧٢ .

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٠-٣١١، المقرب: لعلي بن مؤمن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبدالله الجبورى بلا دار نشر، ط١، ١٩٧١م: ١/١١٦، شرح الكافية ١/١٥٥، الارتشاف ٣/٥٦ .

(٦) هو للكميت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم وهو من الطويل، انظر شرح هاشميات الكميت ٤٩، المقرب: ١/١٣٧، التصريح ١/٢٥٩ وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/٥٦٦ .

(٧) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/٥٦٦ .

(٨) انظر: كتاب سيبويه: ١/٣٩، شرح المقدمة المحتسبة: ٢/٣٥٧، أسرار العربية: ١٦٠ .

قَلَّتْهُ، مع كونهما في الأصل مبتدأً وخبراً، وحذف المبتدأ والخبر مع القرينة غير قليل، وسبب القلة هنا أن المفعولين معاً كاسم واحد، إذ مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة، كما تكرر ذكره، فلو حذفت أحدهما، كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، ومع هذا كله، فقد وردَ مع القرينة^(١).

والحذف اقتصاراً هو الحذف بلا دليل ولا قرينة وللنحاة فيه مذاهب^(٢).

أحدهما: المنع مطلقاً، وعليه الأخفش والجرمي^(٣).

وعند تتبع هذه العلة لدى العلماء وجدنا أصلها عند سيبويه، فهو أول من أوردها فقال: "وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقرّ عندك من حال المفعول الأول، يقيناً كان أو شكاً، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقرّ له عندك من هو. فإنما ذكرت (ظننت) ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً، أو شكاً، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين"^(٤).

الثاني: الجواز مطلقاً، وعليه أكثر النحويين كابن السراج والسيرافي^(٥) وابن عصفور^(٦).

الثالث: جواز الحذف في (ظن) وما في معناها، وهو مذهب الأعم، مستندلاً لحصول الفائدة في الأول دون الثاني والإنسان قد يخلو من الظن فيفيد قوله ظننت أنه وقع منه ظن ولا يخلو من علم إذ له أشياء يعلمها ضرورة كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد فلم يفد قوله علمت شيئاً ورد بأنه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم^(٧).

(١) شرح الرضي: ١٥٥/٤.

(٢) انظر شرح المفصل ٨٣/٧، المقرب ١١٦/١، الارتشاف ٥٦/٣، الهمع ٢٢٤/٢-٢٢٥.

(٣) الجرمي (٢٢٥): صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري، كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة اخذ النحو عن الأخفش ويونس وحدث عنه المبرد.

(٤) كتاب سيبويه: ٤٠/١.

(٥) السيرافي (٢٨٤-٣٦٨) الحسن ابن عبد الله بن المزربان أخذ عن ابن السراج وابن دريد، وله شرح الكتاب،

وأخبار النحويين البصريين. أنباه الرواة ٣٣١/١-٣١٥، وفيات الأعيان ٢/٧٨-٧٩

(٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٥٤٩/١.

(٧) المصدر السابق ٥٤٩/١.

الرَّابِع: الْمَنْعُ قِيَّاسًا وَالْجَوَازُ فِي بَعْضِهَا سَمَاعًا وَعَلَيْهِ أَبُو الْعَلَاءِ إِدْرِيسٌ فَلَا يَتَعَدَّى الْحَذْفُ فِي ظَنَنْتَ وَخَلْتَ وَحَسِبْتَ لوروده فِيهَا وَأما حذف المفعولين اقتصاراً فلأ يجوز بلا خلاف لأن أصلهما المبتدأ والخبر وذلك غير جائز فيهما^(١).

وترى الباحثة أن ما يسميه النحاة (حذف اقتصار لغير دليل) لا وجود له في الواقع اللغوي ذي الدلالة المعنوية، لأن الأصل التمام ولأن الحذف أو الاختصار أصل بلاغي جمالي فإن كل حذف لغرض بلاغي جائز في اللغة، وما عداه فلا فائدة فيه. إذ ما الفائدة من اقتصار المتكلم على الفعل دون مفاعيله أو أحدهما، دون دلالة أو قرينة تدل على المحذوف؟.

(١) المصدر السابق ١/٥٥٠.

المخصوص بالمدح والذم

خص العرب كلمة نعم للمدح وبئس للذم ويؤكد هذا قول سيبويه : "وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة الصلاح"^(١).

أما المخصوص بالمدح أو الذم فهو الاسم المرفوع الذي يأتي بعد فاعلهما وقد يتقدم عليه كما قال ابن جني: "ولا يكون فاعلهما إلا اسمين معرفيين (بالألف واللام) تعريف الجنس أو مضميرين على شريطة التفسير، ثم ذكر بعد ذلك المقصود بالمدح أو الذم"^(٢).

قال ابن عطية: "نعم وبئس أفعال مستوفية للمدح والذم"^(٣).

ومعنى استيفاؤها للمدح والذم أن مخصوصها مستحق للمدح، نحو: (بئس الرجل عمرو).

فاعل (نعم وبئس):

وفاعلهما كما يشترط النحويين أما معرفاً بالألف واللام الجنسية، كقوله تعالى: ﴿نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾^(٤) وكقولنا: (نعم المرأة هند) أو مضافاً إلى المعرف لهما كقوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾^(٥).

وقد وافقهم ابن عطية الرأي وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿نِعْمَ أَجْرُ الْعَمِلِينَ﴾ [العنكبوت، ٥٨] قال وقوله تعالى: ﴿نِعْمَ أَجْرُ الْعَمِلِينَ﴾ بمنزلة قوله: (ونعم الأجر) لأن نعم وبئس تطلب الأجناس المعرفة أو ما أضيف إليها^(٦).

مخصوص نعم وبئس:

يرى ابن عطية الذي بعد بئس ونعم إنما يفسر من نوعه ، كما تقول بئس رجلاً زيد^(٧). وقال الجرجاني ينبغي أن يكون المخصوص مجانسا للفاعل، فلا تقول نعم الرجل فرس زيد، لأن الفرس ليس من جنس الرجال والغرض تفضيل المخصوص على جنسه

(١) الكتاب ١٧٩/٢.

(٢) اللمع في العربية ٢٠٠.

(٣) المحرر الوجيز ١/١٧٨.

(٤) الأنفال : ٤٠.

(٥) النحل : ٣٠.

(٦) المحرر الوجيز ١/٥١١.

(٧) المصدر السابق ٢/٤٧٩.

لا على غيره^(١). فان كان المخصوص غير مجانس للفاعل وجب تقديره مضاف محذوف، محذوف، كقوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾^(٢) فالمثل هنا ليس من جنس القوم لذا وجب تقديره مضاف محذوف ليجانس المخصوص الفاعل، والتقدير ساء مثلاً مثل القوم.

قال ابن عطية قال الزجاج: التقدير ساء مثلاً مثل القوم، لأن الذي بعد "بئس" و"نعم" إنما يفسر من نوعه كما تقول بئس رجلاً زيد، ولما إن حذف (مثل) أقيم القوم مقامه^(٣). في قوله تعالى: ﴿وَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ﴾^(٤)، الورد: فاعل بئس، والمورود المخصوص بالذم^(٥)، وفي الأول حذف مضاف أي مكان الورد؛ ليطابق المخصوص بالذم، وإنما احتيج لهذا التقدير؛ لأن تطابق فاعل نعم وبئس ومخصوصهما شرط^(٦) وقال ابن عطية: والمورود صفة لمكان الورد- على أن التقدير: وبئس مكان الورد المورود- وقيل: المورود ابتداء والخبر مقدم، والمعنى: المورود بئس الورد^(٧).

وَجَوَزَ أَبُو الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيُّ أَنْ يَكُونَ الْمَوْرُودُ نَعْتًا لـ(الورد) والمخصوص بالذم محذوف تقديره: بئس الورد النار^(٨).

حكم (ما) المتصلة بنعم وبئس:

(نعم وبئس) فعلان عند البصريين^(٩) والكسائي، بدليل (فيها ونعمت) واسمان عند باقي الكوفيين بدليل (ما هي بنعم الولد)، جامدان، رافعان لفاعلين معرفين، بال الجنسية

(١) انظر المقتصد ١/٣٦٣.

(٢) الأعراف : ١٧٧.

(٣) المحرر الوجيز ٢/٤٧٩.

(٤) هود : ٩٨.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٠٩/٢، والبحر المحيط: ٢٠٥/٦.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٢٠٥/٦، والذر المصون: ١٢٨/٤.

(٧) المحرر الوجيز: ٢٠٥/٣، ينظر البحر المحيط: ٢٠٥/٦، والذر المصون: ١٢٨/٤.

(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧١٣، والذر المصون: ١٢٨/٤.

(٩) الكتاب: ١/٧٣ و ٢/١٧٥-١٧٦.

نحو ﴿نِعَمَ الْعَبْدُ﴾^(١)، و﴿يَسُّ الشَّرَابُ﴾^(٢). أو بالإضافة إلى ما قارنها نحو ﴿وَلَنِعَمَ دَارَ الْمُتَّقِينَ﴾^(٣)، ﴿فَلَيْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ أو إلى مضافٍ لما قارنها: فنعمة ابن أخت القوم غير مكذب^(٤)

أو مضميرين مستترين مفسرين بتميز نحو: ﴿يَسُّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾^(٥).

وتأتي (ما) بعدهما كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ بُدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾^(٦).

اختلف النحويون في الحكم الإعرابي لـ(ما) مع نِعَمَ وَيَسُّ كما في قوله تعالى:

﴿بِسْمَا أَشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾^(٧)، اختلافاً كثيراً واضطربت النقول عنهم اضطراباً شديداً.

وقد ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن للنحويين مذاهب عديدة ولكنها ارتأيت

تقسيمها على النحو الآتي:

١- مذهب سيبويه وغيره إذا وقع بعد نعم وبئس (ما) فهي في محل رفع فاعل وهي معرفة تامة، والمخصوص محذوف، والفعل صفة لها والتقدير: نعم الشيء شيء صنعت، وعليه الزجاج والمحققون^(٨)، فسيبويه يرى أن (ما) فاعلة ببئس، ودخلت عليها ببئس كما تدخل على أسماء الأجناس والنكرات لما أشبهتها (ما) في الإبهام وقال ابن عطية: أن "ما" فاعلة ببئس، ودخلت عليها ببئس كما تدخل على أسماء الأجناس والنكرات لما أشبهتها "ما" في الإبهام، فالتقدير على هذا القول: ببئس الذي اشتروا به أنفسهم أن يكفروا، كقولك:

(١) ص : ٣٠.

(٢) الكهف : ٢٩.

(٣) النحل : ٣٠.

(٤) هذا الشاهد من كلام أبي طالب عم النبي من كلمة يمدح بها الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) ويعاتب قريشاً على ما كان منها وهو صدر بيت من الطويل وعجزه قوله * زهيرٌ حساماً مفرداً من حمائل، ينظر أوضح

المسالك: ٢٧٤/٣.

(٥) الكهف : ٥٠.

(٦) البقرة : ٢٧١.

(٧) البقرة : ٩٠.

(٨) المحرر الوجيز: ١٧٨/١ وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٧٢/١-١٧٣، والجامع لأحكام القرآن: ٢٨/٢، والبحر

المحيط: ٤٨٩/١.

بئس الرجل زيد، و"ما" في هذا القول موصولة، وقال الأخفش: "ما" في موضع نصب على التمييز كقولك "بئسما رجلاً زيد"، فالتقدير "بئس شيئاً أن يكفروا"، واشتروا به أنفسهم في هذا القول صفة "ما"، وقال الفراء "بئسما بجملته شيء واحد ركب كحبذا"، وفي هذا القول اعتراض لأنه فعل يبقى بلا فاعل^(١)، قال سيبويه: "تقول العرب بئسما له، يريدون الشيء وما له"^(٢).

٢- مذهب الكسائي أنّ (ما) و (اشتروا) اسم واحد قائم بنفسه، والتقدير بئس اشتراؤهم أن يكفروا^(٣). وهذا مردودٌ عند الزجاج، وأبي جعفر النحاس؛ لأنّ نعم وبئس لا يدخلان على اسم مُعرّف^(٤).

٣- مذهب الأخفش وعنده (ما) نكرة، منصوبة على التمييز، واشتروا على قوله صفة لمحذوف تقديره شيء أو كفر، والمخصوص محذوف^(٥).

٤- مذهب الفراء أن تكون (ما) مع بئس بمنزلة (حبذا)^(٦)، ونقل عنه السمين الحلبيّ أنه يُجوز أن تكون (ما) مع بئس بمنزلة كلّما، فظاهر هذين النقلين. أنها لا محلّ لها^(٧). وهذا رأي ابن كيسان أيضاً^(٨).

قال ثعلب (كان الفراء يكره أن يجعل (بئسما) حرفاً واحداً)^(٩). ونسب مكي القيسي قول الفراء للكوفيين عامتهم^(١٠)، وهذا الرأي مردودٌ عند الزجاج وتبعه أبو جعفر

(١) المحرر الوجيز: ١٨٧/١.

(٢) الكتاب: ٤٧٦/١. وينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٩٧/١.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٩٧/١، والجامع لأحكام القرآن: ٢٨/٢، ونسب مكي القيسي إلى الكسائي قوله: الهاء في (به) تعود على ما المضمرة؛ و (ما) الظاهرة موضعها نصب وهي نكرة تقديره: بئس شيئاً ما اشتروا، ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٦٢/١، والدّر المصون: ٢٩٩/١.

(٤) المحرر الوجيز ١٧٨/١، والدّر المصون: ٢٩٩/١ وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٧٢/١، والجامع لأحكام القرآن: ٢٨/٢ ولتبيان في إعراب القرآن ٩١/١.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٦٢/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١٠٨/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٩١/١، والدّر المصون: ٢٩٩/١.

(٦) المحرر الوجيز ١٨٧/١. ينظر: معاني القرآن ٥٨/١، ومعاني القرآن وإعرابه ١٠٧٢/١.

(٧) الدّر المصون ٢٩٩/١.

(٨) أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة: علي مزهر الياسري، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩م، ص ١٨٢.

(٩) مجالس ثعلب: ٣٤٣/٢.

(١٠) مشكل إعراب القرآن: ٦٢/١.

النحاس؛ لأنه يؤدي إلى بقاء فعلٍ من غير فاعل^(١). قال أبو جعفر النحاس بعد أن عرض هذه الآراء "أبين هذه الأقوال قول الأخفش ونظيره ما حكي عن العرب بئسما تزويج لا مهر، ودَقَّقَتْهُ دَقًّا نِعْمًا وقول سيبويه حَسَنٌ بجعل (ما) وحدها اسماً؛ لإبهامها وسبيل (نعم) و(بئس) أن لا تدخل على معرفةٍ إلا للجنس"^(٢). وهذا الكلام أكده أبو البركات الأنباري^(٣)، واختار الزمخشري قول الأخفش قال: "(ما) نكرة منصوبة مفسرة لفاعل بئس بمعنى بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم"^(٤).

وترجح الباحثة رأى سيبويه؛ لأنه لا يجوز أن يكون هناك فعل من غير فاعل. و(ما) بعد (نعم) عند أكثر النحويين في محل نصب تميز للفاعل المستكن وهي نكرة غير موصوفة^(٥)، وقيل أنها موصولة والفعل صلته مكثف بها وبصلتها عن المخصوص وهو قول الفراء^(٦) والفارسي^(٧).

كقوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُونِي﴾^(٨) ويقول ابن عطية: و(ما) المتصلة بـ"بئس" مصدرية، هذا قول الكسائي، وفيها اختلاف قد تقدم في البقرة^(٩).

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾^(١٠).

قال ابن عطية: وقال الأخفش: ("ما" في موضع نصب على التمييز كقولك "بئس رجلاً زيد"، فالتقدير "بئس شيئاً أن يكفروا"، واشتروا به أنفسهم في هذا القول صفة "ما"، وقال الفراء "بئسما بجملته شيء واحد ركب كحبذا"، وفي هذا القول اعتراض لأنه فعل يبقى بلا فاعل، و"ما" إنما تكف أبداً حروفاً، وقال الكسائي: ("ما"، واشتروا بمنزلة اسم واحد قائم بنفسه، فالتقدير ببئس اشتراؤهم أنفسهم أن يكفروا، وهذا أيضاً معترض

(١) معاني القرآن وإعرابه: ١٧٢/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٩٧/١.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ١٩٧/١، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢٨/٢.

(٣) أسرار العربية: ١٠٨.

(٤) الكشاف: ١٩١/١.

(٥) شرح ابن الناظم: ٤٧٢ وشرح ابن عقيل: ١٦٦/٣.

(٦) معاني القرآن للفراء: ٥٧/١.

(٧) البغداديات: ٢٥٢-٢٥٣ وينظر شرح التصريح على التوضيح: ٨٢/٢.

(٨) الأعراف: ١٥٠.

(٩) المحرر الوجيز ٤٥٧/٢.

(١٠) البقرة: ٩٠.

لأن "بئس" لا تدخل على اسم معين متعرف بالإضافة إلى الضمير وقال الكسائي أيضاً: إن "ما" في موضع نصب على التفسير وثم "ما" أخرى مضمرة، فالتقدير بئس شيئاً ما اشتروا به أنفسهم، وأن يكفروا^(١).

قال ابن عطية: وقال الفراء "بئسما بجملته شيء واحد ركب كحبذا"، وفي هذا القول اعتراض لأنه فعل يبقى بلا فاعل، و "ما" إنما تكف أبداً حروفاً، وقال الكسائي: "ما"، واشتروا بمنزلة اسم واحد قائم بنفسه، فالتقدير ببئس اشتراؤهم أنفسهم أن يكفروا، وهذا أيضاً معترض لأن "بئس" لا تدخل على اسم معين متعرف بالإضافة إلى الضمير^(٢).

وقيل بل (ما) تامة (نعم) ومهيأة لاتصال الفعل بها^(٣)

فمذهب سيبويه أن "ما" فاعلة ببئس، ودخلت عليها ببئس كما تدخل على أسماء الأجناس والنكرات لما أشبهتها "ما" في الإبهام، فالتقدير على هذا القول: ببئس الذي اشتروا به أنفسهم أن يكفروا^(٤).

أما عند ابن عطية فتكون (ما) اسماً معرفة تاماً أي غير مفتقر إلى صلة معتمداً في مذهبه هذا على كلام سيبويه^(٥) وسبقه إلى ذلك السيرافي وجعل نظيره قول العرب: أني مما اصنع أي من الأمر أن اصنع فجعل (ما) وحدها في موضع الأمر ولم يصلها بشيء، وتقدير الكلام: أني من الأمر صنعي كذا وكذا^(٦).

(١) المحرر الوجيز ١/١٧٨.

(٢) المصدر السابق ١/١٧٨.

(٣) انظر الجني الداني ٣٣٩، والمغني ١/٥٠٤.

(٤) المحرر الوجيز ١/١٧٨.

(٥) الكتاب: ١/٣٧.

(٦) ينظر تنقيح الألباب في شرح كتاب سيبويه (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)، لأبي الحسن علي بن محمد

بن علي الأشيبلي المعروف بابن خروف، تحقيق: خليفة محمد خليفة بديري، الجماهيرية العظمى، طرابلس، ط ١،

١٤٢٥هـ-١٩٩٥م. : ٢٤٤ وعمدة الحافظ، ص ٧٨٣.

الفصل الثالث

الحروف

المبحث الأول: حروف النصب
المبحث الثاني: حروف الجر

المبحث الأول حروف النصب

يعمل النصب في المضارع أربعة أحرف أن، لن، كي، وإذن.
(إن) عندهم هي أم الباب، ولذلك اختصت بالإضمار، والقوة في العمل نصب بها
ظاهرة ومضمرة، فتعمل مضمرة بعد (لام الجود) و(أو)، (حتى) و(الفاء السببية) و(واو
المعية) وزاد بعض النحاة حرفين هما (لام التعليل وثم).
ذهب البصريون إلى تقسيم عوامل النصب إلى قسمين، قسم ينصب بنفسه، وهي:
إن ولن وكي وإذن.

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن لام الجود ناصبه بنفسها ما عدا الفاء السببية وواو
المعية، بأنها تنصب بما يسمونه الخلف أو الصرف، أي مخالفة، بعدها لما قبلها من
حيث أن التالي ليس معطوفاً وليس مشتركين في المعنى.
ذهب ابن عطية مذهب البصريين في أن الفعل بعد (لام التعليل منصوب بـ) (أن)
المضمرة.

وذهب مذهب الكوفيين في أن (حتى) و(الواو) تنصبان المضارع بالخلاف بـ) (أن)
المضمرة.

كما يذهب مذهب الفراء في أن (أو) ناصبه لتضمنها معنى (حتى)^(١) ويذهب
مذهب الجرمي في أن (الواو) ناصبه بنفسها.
أولاً: (أن):

وتعمل عند ابن عطية ظاهرة ومضمرة فمن إعمالها ظاهرة قوله تعالى: ﴿قَالَ
ءَايَتُكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ﴾^(٢).

قال: (وقرأ جمهور الناس (إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ) بنصب الفعل بأن وفيه قوله تعالى:
﴿وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً﴾^(٣).

(١) المحرر الوجيز ٤٠٨/٢.

(٢) آل عمران : ٤١.

(٣) المائدة : ٧١.

في قراءة^(١) من نصب النون، قال، فوجه قراءة النصب أن تكون (أن) هي الخفيفة الناصبة^(٢).

وعلاماتها لتتصب المضارع بعدها اجتماع أمرين معاً:
أ/ أن تقع في كلام يدل على الشك أو على الرجاء والطمع.
ب/ أن يقع بعدها فعل.

فإن سبقت بما يدل على اليقين كالعلم تتصب كونها المخففة من الثقيلة كقوله تعالى:
﴿عِلْمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْحُومٌ﴾^(٣). فأما التي تقع بعد ظن أو في كلام يدل على الرجحان،
جاز للفعل بعدها وجهان.

أحدهما: النصب على جعل (أن) من نواصب المضارع.

والثاني: الرفع على جعل (أن) مخففة من الثقيلة.

فتقول: (ظننت أن يقوم، وأن يقوم) والتقدير مع الرفع (ظننت أنه يقوم) فخفف (أن) وحذف
أسمها وبقي خبرها، وهو الفعل وفاعله^(٤).

قال ابن عطية (والأفعال ثلاثة ضروب: ضرب يجري مجري تيقنت، نحو علمت ودريت
فهذا الضرب يليه (أن) الثقيلة التي تناسبه في الثبوت وحصول الوقوع، وضرب في الضد
من ذلك، نحو طمعت ورجوت وخفت، هو مصرح بأن لم يقع، فهذا الضرب تلييه (أن)
الخفيفة إذ هي تناسبه^(٥).

وجوز الفراء^(٦) وقوع الناصبة بعد (العلم) مستدلاً بقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ

إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(٧).

(١) انظر الحجة للفارسي ٢٤٦/٣، التبصرة لمكي ١٨٨.

(٢) المحرر الوجيز ٢/٢٢٠.

(٣) المزمّل : ٢٠.

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ٣/٣٤٢.

(٥) المحرر الوجيز ٢/٢٢١.

(٦) معاني القرآن ١/١٣٥.

(٧) طه : ٨٩.

وذهب ابن عطية إلى قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ﴾ من باب التأويل، حيث نزل الحسبان منزلة العلم^(١).

إلا أن النصب في ذلك أرجح من الرفع، لأن التأويل خلاف الأصل، قاله^(٢) الفاكهي^(٣) وغيره.

وقال الزمخشري (فإن قلت: كيف دخل الحسبان على (أن) التي للتحقيق؟ قلت نزل حسبانهم لقوته في صدورهم منزلة العلم)^(٤).

يقول ابن عطية (وضرب ثالث: ينجذب إلى الأول مرة وإلى الثاني أحياناً نحو: ظنت وزعمت، مجرى (أرجو وأطمع) من حيث الظن والزعم والمحسبة أمور غير ثابتة ولا مستقرة، وقد تنزل منزلة العلم من حيث يستعمل استعماله^(٥). فتكون أن المخففة من الثقيلة.. ووقع بعدها الفعل، والأصل دخولها على الأسماء دون الأفعال، قال ابن الشجري: (وإذا وليها الفعل لم يجمعوا عليها مع النقص الذي دخلها بحذف إحدى نونيهما، وحذف اسمها، أن يليها ما لا يجوز أن يليها وهي مثقلة فكان الأحسن عندهم الفصل بينها وبينه بأحد أربعة أحرف: السين، وسوف، ولا، وقد)^(٦).

قال ابن عطية فإن دخلت على الفعل لزم الفصل بينهما وبينه، لأن العرب تستقبح وقوع الأفعال بعدها إلا بفصل^(٧). يقوم مقام الحرف المحذوف في (أن) فيكون كالعوض منه، مثل قولك علمت أن قد يقوم زيد، وقوله عز وجل: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾^(٨) وقولك علمت أن سوف يقوم زيد وأن لا تكون فتنة.

(١) المحرر الوجيز ٢/ ٢٢١.

(٢) الكواكب الدرية ٢/ ٧٠.

(٣) الفاكهي (٨٩٩هـ-٩٧٢م) عبد الله بن أحمد عبد الله الفاكهي المكي، عالم بالعربية، من فقهاء الشافعية.

(٤) الكشف ١/ ٦٣٣.

(٥) المحرر الوجيز ٢/ ٢٢١.

(٦) أمالي ابن الشجري ٣/ ١٥٦.

(٧) المحرر الوجيز ٤/ ٢٢٥-٢٢٦.

(٨) المزمل : ٢٠.

وقال في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(١) حسن فيه أن لا يكون عوض لأن (ليس) ليس بفعل^(٢).

- الناصب للفعل المضارع بَعْدَ لامِ التعليل:

تنقسم اللام الداخلة على الفعل المضارع المنصوب إلى ستة أقسام، كما يري النحاة بحسب الدلالة المعنوية وهي: لام الجحود ولام التعليل، ولام الصيرورة، واللام الزائدة، واللام التي بمعنى (أن) واللام التي بمعنى الفاء^(٣).

وتعمل أن مضمرة عند ابن عطية بعد لام كي، وسماها لام التعليل، إذ ما قبلها علة لما بعدها وهذا مذهب البصريين^(٤). فلام الجحود تدخل على المضارع المسبوق بالفعل الناقص (كان) المنفي لفظاً أو معنى، لتؤكد النفي.

قال الكوفيون^(٥) هي عاملة بنفسها لتضمنها معنى (كي)، وقيل نصبت بإضمار كي، وهو قول ابن كيسان والسيرافي^(٦).

ومن نصبها مضمرة بعد لام كي قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ﴾^(٧).

ذكر الزجاج أن اللام في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾^(٨) بمعنى أن عند الكوفيين، قال "وأردت، وأمرت، تطلبان المستقبل، ولا يجوز أن تقول: أردت أن قمّت، ولا أمرت أن قمّت، ولم يقولوا لم لا يجوز ذلك؟ وهذا غلط أن تكون لام الجرّ تقوم مقام (أن) وتؤدي معناها؛ لأن ما كان في معنى أن دخلت عليه اللام. تقول: جئت لك لتفعل كذا وكذا وجئت لك لتفعل كذا وكذا، وكذلك اللام في قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ كاللام في كي المعنى: إرادة الله ﷻ للتبيين لكم، وأنشد أهل اللغة^(٩):

أردت لكيما لا ترى لي عثرة *** ومن ذا الذي يعطي الكمال

(١) النجم : ٣٩.

(٢) المحرر الوجيز ٢/٢٢٠.

(٣) الجني الداني للمراي ١١٥.

(٤) انظر المقتضب ٧/٢، وانظر نسبة الرأي لهم في شرح الجمل لابن عصفور ٤٠/٢، شرح الأشمولي ٢/٢٨٩.

(٥) حاشية الصبان ١/٢٩٢.

(٦) انظر ابن كيسان النحوي ٣٣٧.

(٧) النساء : ٢٦.

(٨) النساء : ٢٦.

(٩) البيت في: معاني القرآن للفراء نسبه لأبي ثروان: ١/٢٦٢.

مَنْ ذَا الَّذِي يُعْطِي الْكَمَالَ فَيُكْمِلُ

وَأُنْشَدْنَا مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدَ الْمُبَرَّدَ (١)

أَرَدْتُ لَكَيْمًا يَعْلَمُ النَّاسُ أَنَّهَا *** سِرَاوِيلَ قَيْسٍ، وَالْوَفُودَ شَهُودَ

فَأَدْخَلَ هَذِهِ اللَّامَ عَلَى كِي، وَلَوْ كَانَتْ بِمَعْنَى (أَنْ) لَمْ تَدْخُلِ اللَّامَ عَلَيْهَا (٢).

وَقَالَ الْفَرَّاءُ: "وَالْعَرَبُ تَجْعَلُ اللَّامَ الَّتِي عَلَى مَعْنَى كِي فِي مَوْضِعِ (أَنْ) فِي أَرَدْتُ وَأَمَرْتُ. فَتَقُولُ: أَرَدْتُ أَنْ تَذْهَبَ، وَأَرَدْتُ لَتَذْهَبَ، وَأَمَرْتُكَ أَنْ تَقُومَ، وَأَمَرْتُكَ لَتَقُومَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأْمُرْنَا لِلْإِسْلَامِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٣) وَإِنَّمَا صَحَّتِ اللَّامُ فِي مَوْضِعِ أَنْ فِي أَمَرْتُكَ وَأَرَدْتُ؛ لِأَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْمُسْتَقْبَلَ وَلَا يَصْلِحَانِ مَعَ الْمَاضِي؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: أَمَرْتُكَ أَنْ تَقُومَ، وَلَا يَصْلِحُ أَمَرْتُكَ أَنْ قَمْتَ. فَلَمَّا رَأَوْا (أَنْ) فِي غَيْرِ هَذَيْنِ تَكُونُ لِلْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ اسْتَوْثَقُوا لِمَعْنَى الْإِسْتِقْبَالِ بِكِي، وَبِاللَّامِ الَّتِي فِي مَعْنَى كِي" (٤).

قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: (اِخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِي اللَّامِ فِي قَوْلِهِ: (لِيَبِينِ) فَمَذْهَبَ سَيَبُويَه رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ التَّقْدِيرَ (لِأَنَّ يَبِينِ) وَالْمَفْعُولَ مَضْمُرًا، تَقْدِيرُهُ يَرِي اللَّهُ هَذَا، فَإِنْ كَانَتْ لَامُ الْجَرِّ أَوْ لَامُ كِي فَلَا بَدَّ فِيهَا مِنْ تَقْدِيرِ (أَنْ) لِأَنَّهُمَا لَا يَدْخُلَانِ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ وَقَالَ الْفَرَّاءُ وَالْكُوفِيُّونَ: اللَّامُ نَفْسَهَا بِمَنْزِلَةِ (أَنْ) وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَنَظِيرُ هَذِهِ اللَّامِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أُرِيدُ لِأَنْسِي ذِكْرَهَا

وَقَالَ بَعْضُ النَّحَاةِ: التَّقْدِيرُ إِرَادَتِي لِأَنْسِي (٥).

وَالْعَرَبُ تَجْعَلُ اللَّامَ الَّتِي عَلَى مَعْنَى (كِي) فِي مَوْضِعِ (أَنْ) فِي (أَرَدْتُ) وَأَمَرْتُ فَتَقُولُ: أَرَدْتُ أَنْ تَذْهَبَ، وَأَرَدْتُ لَتَذْهَبَ، وَأَمَرْتُكَ أَنْ تَقُومَ، وَأَمَرْتُكَ لَتَقُومَ (٦).

(١) الكامل: ١١٥/٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٤٣/٢.

(٣) الأنعام: ٧١.

(٤) معاني القرآن للفراء: ٢٦١-٢٦٢، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٤٧/٥، والبحر المحيط: ٦٠٢/٣، والجنى

الداني، ص ١٦١، والتفسير الكبير: ٦٦/١٠.

(٥) المحرر الوجيز ٤٠/٢.

(٦) معاني القرآن ٢٦١/١.

مستدلين بقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ
نُورَهُ، وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾^(١) (بأن) تارة وبـ(اللام) تارة أخرى في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا﴾^(٢) لكن ابن عطية يرى أن اللام زائدة، وان الفعل منصوب بـ(أن) مضمرة بعد اللام الزائدة للتوكيد حيث قال: واللام في قوله: ليطفئوا لام مؤكدة، دخلت على المفعول لأن التقدير: "يريدون أن يطفئوا" وأن مع الفعل بتأويل المصدر فكأنه قال: يريدون إطفاء، وأكثر ما تلتزم هذه اللام المفعول إذا تقدم تقول لزيد: ضربت ولرؤيتك قصدت^(٣).

وغلط الزجاج الفراء في أن تكون اللام بمنزلة (أن) لأن ما كان في معنى (أن) دخلت عليه اللام، وهي (كي) تقول أجنئك لكي تفعل كذا وكذا^(٤).
ضعف ابن عطية ما ذهب إليه الفراء والكوفيون من كونها بمنزلة (أن) قال: (وقال الفراء والكوفيون: اللام بمنزلة أن وهو ضعيف)^(٥).

وما ذكر الزجاج في حقيقته هو مذهب الخليل وسيبويه، إذ إن الفعل عندهما مقدر بالمصدر، أي: إرادة الله ليبيّن، قال سيبويه: "وسألته -يعني الخليل- عن معنى: أريد لأن تفعل فقال: إنما يريد أن يقول: إرادتي لهذا كما قال تعالى: ﴿وَأَمَرْتُ لِأَنَّ أَكُونَ أَوْلَ الْمُسْلِمِينَ﴾^(٦)، إنما هو أمرت لهذا"^(٧).

واختار ابن عطية مذهب سيبويه والزجاج وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَمَرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٨).

(١) التوبة : ٣٢ .

(٢) الصف : ٨ .

(٣) المحرر الوجيز ٣٠٣/٥ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٤٢/٢ .

(٥) المحرر الوجيز ٤٠/٢ .

(٦) الزمر : ١٢ .

(٧) الكتاب : ٤٧٩/١ .

(٨) الأنعام : ٧١ .

قال: اللام لام كي مع أن مقدره^(١)، وهذا ما يقول به البصريون. وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلِيَقُولُوا دَرَسَتْ﴾^(٢) [الأنعام، ١٠٥]. ذهب ابن عطية إلى أنها لام كي، والفعل بعدها منصوب بإضمار (أن) وسماها لام الصيرورة^(٣).

ومن النحاة من يذهب إلى أنها في الحقيقة لام كي، لإفادتها التعليل، يقول ابن عطية: وقرأ الجمهور (وليقلوا) بكسر اللام على أنها لام كي وهي على هذا لام الصيرورة.

وذهب بعض الكوفيين إلى أن (لا) مضمرة بعد (أن) المقدره في قوله: (ليقلوا) فتقدير الكلام عندهم: وأن لا يقلوا، كما أضمرها في قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾^(٤).

رد ابن عطية قولهم فقال: (وهذا قلق، ولا يجوز البصريون إضمار (لا) في موضع من المواضع^(٥)).

وترى الباحثة أن ما ذهب إليه ابن عطية من أن البصريين لا يجيزون إضمار (لا) في موضع من المواضع ليس دقيقاً فقد أجاز البصريون إضمارها في القسم^(٦).

وهو ما ذهب إليه ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ حيث قال: أن تضلوا معناه: كراهية أن تضلوا، وحذر أن تضلوا فالتقدير. لئلا تضلوا، ومنه قول القطامي^(٧) في صفة ناقة:

رأينا ما يرى البصراء منها *** فآلينا عليها أن تباعا

(١) المحرر الوجيز ٣٠٨/٢.

(٢) الأنعام : ١٠٥.

(٣) المحرر الوجيز ٣٣١/٢.

(٤) النساء : ١٧٦.

(٥) المحرر الوجيز ٣٣١/٢.

(٦) انظر البحر المحيط لأبي حيان ١٩٨/٤، والدر المصون ١٥٠/٣.

(٧) القطامي هو: عمير بن شبيب بن عمرو التغلبي، يكنى أبا سعيد. وهو ابن أخت الأخطل النصراني، شاعر فحل من شعراء الغزل، كان حسن التشبيب رقيقه حتى سمي صريع الغواني، أسره زفر بن الحارث ثم من عليه وفداه من قيس، حين أراد قتله؛ فأكثر لذلك، من مدحه، ثم أسلم القطامي، وترك النصرانية، ومات سنة ١٣٠هـ. الشعر والشعراء: ٢/ ٧٢٣، والجمعي: ٢/ ٥٣٥، والأغاني: ١١٨/٢٠، والخزانة ٣٩١/١.

وهذا ما يجيزه الكوفيون من إضمار (لا) بعد (أن) في غير القسم، وأجاز البصريون إضمارها في القسم، كما أنهم يرون أن الناصب بعد اللام (أن) مقدرة، ويرى الكوفيون أن الناصب اللام نفسها وليست (أن) مقدرة بعدها فاللام في قوله تعالى: ﴿وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ﴾^(١) عندهم هي لَامُ الْعَاقِبَةِ؛ أَي: إِنَّ أَمْرَهُمْ يَصِيرُ إِلَى هَذَا^(٢).

وترجح الباحثة ما ذهب إليه البصريون ومن وافقهم كابن عطية من القول بأن الفعل بعد (لام كي) منصوب بـ(أن) المضمرة لا باللام نفسها، لأن اللام من عوامل الأسماء، جارة للمصدر المسبوق من (أن) المضمرة بعدها ومن الفعل المنصوب بها.

- الناصب للفعل المضارع بَعْدَ أَوْ:

وهي تفيد الشك والإيهام، ولذلك يليها المضارع، إما مساوياً لما قبلها في الشك، وفي هذه الحالة فهي حرف عطف يتبع ما بعدها في الإعراب ما قبلها رفعاً نحو: زيدٌ يقيمُ أو يسافرُ، ونصباً نحو: أريدك أن تكتبَ أو تقرأ، وجزماً نحو: ليقمُ زيدٌ أو يذهب. وإما مخالفاً له فيكون ما قبلها على الشك مثلاً، وما بعدها على اليقين، نحو: أحبس اللص أو يستقيم.

اختلف النحاة في عامل النصب. فالبصريون يرون أن النصب بـ(أن) مضمرة به (أو) والكسائي والجرمي يذهبان إلى النصب بـ(أو) نفسها بينما يرى الفراء أن عامل النصب هنا معنوي هو الخلاف، بمعنى مخالفة الفعل الثاني للأول من حيث أنه ليس معطوفاً عليه ولا شريكاً له في المعنى^(٣).

تضمّر أن (وجوباً بعد أو) العاطفة إذا كانت بمعنى (إلا أن) كقولك لألزمك أو تقضي حقي) أي: لألزمك إلا أن تقضي حقي.

والفعل بعدها منصوب بـ(أن) المضمرة، وهو مذهب البصريين^(٤)، يقول سيبويه: (اعلم أن ما انتصب بعد (أو) فإنه ينتصب على إضمار (أن)^(٥)).

(١) الأنعام : ١٠٥ .

(٢) التبيان ١/٥٢٨ .

(٣) انظر كتاب سيبويه ٣/٨٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٢٥، وهمع الهوامع ٤/١١٧ .

(٤) الكتاب ٣/٤٦ .

(٥) انظر الكتاب ٣/٤٦، والارتشاف ٢/٤٠٧، والهمع ٤/١١٧ .

وقيل: تنصب لتضمنها معني (كي) أو معني (إلى أن)^(١) ويرى ابن عطية أنها ناصبه لتضمنها معني (حتى) فيؤيد بذلك مذهب الفراء في قوله عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾^(٢).

قال ابن عطية (أو نرد فنعمل) ونصب نرد إما على قوله (فيشفعوا) وإما بما حكاه الفراء من أن (أو) تكون بمعني (حتى)^(٣) أي بمعني: هل لنا من شفعا فيشفعوا لنا حتى نرد، ومجي (أو) بمعني (حتى) معني حكاه الفراء^(٤) ولم ينفرد به بل قال به نحاة آخرون^(٥)، وراوا أنها بمجيئها بمعناها يمكن لها أن تعمل عملها فتتصب المضارع بعدها على أساس أنها تحل محل حتى، ولم يذكره سيبويه في كتابه وفي ذلك يقول ابن مالك: (ولم يذكر سيبويه إلا تقديرها بالأنا، وهو الصواب)^(٦).

وذهب ابن عطية مذهب الفراء عند إعرابه قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِـأَبِيٍّ أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾^(٧) قال يجوز أن تكون (أو) في هذا الموضع بمعني: إلا أن نرد، كما تقول: لألزمك أو تقضي حقي، فتتصب على هذا (يحكم) بـ(أو)^(٨).

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾^(٩).

وقال ابن عطية: وقوله: أو لتعودن في ملتنا قالت فرقة: أو هنا بمعني: "إلا أن" كما هي في قول امرئ القيس^(١٠):

(١) الهمع ٤/١١٧.

(٢) الأعراف: ٥٣.

(٣) المحرر الوجيز ٣/٣٢٩.

(٤) المحرر الوجيز ٢/٤٠٨. وانظر معاني القرآن للفراء ١/٣٨٠.

(٥) انظر الأزهية في علم الحروف للهروي، ص ١٢٢.

(٦) شرح التسهيل ٤/٢٥.

(٧) يوسف: ٨٠.

(٨) المحرر الوجيز: ١/٤٥٥، ٣/٢٧٠.

(٩) إبراهيم: ١٣.

(١٠) الشاهد لامرئ القيس في ديوانه: ٦٦.

فقلت له لا تبك عيناك إنما *** نحاول ملكا أو نموت فنعذر^(١)

قال القاضي أبو محمد: وتحمل أو في هذه الآية أن تكون على بابها لوقوع أحد الأمرين، لأنهم حملوا رسلهم على أحد الوجهين، ولا يحتمل بيت امرئ القيس ذلك، لأنه لم يحاول أن يموت فيعذر، فتخلصت بمعنى إلا أن، ولذلك نصب الفعل بعدها. وقالت فرقة هي بمعنى "حتى" في الآية، وهذا ضعيف، وإنما تترتب كذلك في قوله: لألزمك أو تقضييني حقي، وفي قوله: لا يقوم زيد أو يقوم عمرو، وفي هذه المثل كلها يحسن تقدير إلا أن^(٢).

وذهب^(٣) الفراء وتبعه ابن كيسان^(٤) إلى أن الفعل انتصب بالصرف (الخلاف) وقد عرف الفراء الصرف بقوله: (أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو، وفي أوله جدد أو استفهام) ثم تري ذلك الجدد أو الاستفهام ممتعاً أن يكرر في العطف^(٥). ومذهب الكسائي والجرمي أنه منصوب بـ(أو) نفسها^(٦). ومنعه البصريون، لأن حرف العطف لا يعمل لعدم اختصاصه.

- الناصب للفعل المضارع بعد الواو:

تنصب الواو إذا وقعت في جواب نفي أو طلب، كالفاء السببية، وكانت بمعنى (مع) والفعل بعدها منصوب بـ(أن) المضمرة على رأي البصريين^(٧). نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. لأن الأصل في الواو وأن تكون حرف عطف، والأصل في حروف

(١) من شواهد سيبويه ١/ ٤٢٧ على نصب "تموت" بأن مضمرة بعد "أو"، والمعنى: على إلا أن نموت. ولو رفع لكان عربياً جائزاً، على وجهين: على أن تعطف على "نحاول"، وعلى أن يكون مبتدأً مقطوعاً من الأول يعني: أو نحن ممن نموت. وانظر: الأزهية ١٢٢، وخزانة الأدب ٤/ ٢١٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٩، والكتاب ٣/ ٥١، وشرح المفصل ٧/ ٢٢، والصاحبي في فقه اللغة ١٢٨، واللامات ص ٦٨، والمقتضب ٢/ ٢٨، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣١٣، والجنى الداني، ص ٢٣١، والخصائص ١/ ٢٦٣، ووصف المباني ١٣٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٤٤، واللمع ٢١١.

(٢) المحرر الوجيز ٣/ ٣٢٩.

(٣) انظر معاني القرآن ١/ ٢٨٠.

(٤) انظر ابن كيسان النحوي ٢٧١.

(٥) معاني القرآن ١/ ٢٣٥.

(٦) انظر الارتشاف ٢/ ٤٠٧، الهمع ٤/ ١١٧.

(٧) انظر الكتاب ١/ ٤١، الإنصاف ٢/ ٥٥٥-٥٥٧ شرح المفصل ٧/ ١٨.

العطف أن لا تعمل، لعدم اختصاصها، لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل، وعلى مذهب الكوفيين^(١) بواو الصرف ولقول ابن عطية عند تفسير قوله تعالى ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾^(٢) وقرأ الجمهور (ويعلم) على النصب بإضمار (أن) عند البصريين وبواو الصرف عند الكوفيين^(٣). فالواو عند ابن عطية ناصبة وهو قول الكوفيين وناصبة بنفسها وهو قول الجرمي. ورجح ابن عطية مذهب القائلين بالصرف عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ﴾ [البقرة، ٣٠].

قال: (قرأ^(٤)) ابن هرmez^(٥) (ويسفك) بالنصب بواو الصرف، كأنه قال: من يجمع أن يفسر وأن يسفك، قال المهدي^(٦): هو نصب في جواب الاستفهام والأول أحسن^(٧) وهو مذهب الجرمي الكوفي.

واعترض أبو حيان على رأي ابن عطية بقوله: (وكيف يكون أحسن وهو شيء يقول به البصريون وفساده مذكور في علم النحو^(٨)).

ساوي ابن عطية بين عمل الفاء والواو في الفعل المضارع وذلك لأن ما بين الفاء مسائل مشتركة عديدة، فقد جرت إحداهما مجري الأخرى في الأصول والأحكام، حتى لم يختلف إلا في بعض المواضع لاختلاف ضربيهما، قال سيبويه: (اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وأنها تشترك بين الأول والآخر كما تشترك الفاء، وأنها يُستقبح فيها أن تشترك بين الأول والآخر كما استقبح ذلك في الفاء،

(١) انظر نسبة الرأي لهم في شرح المجلد لابن عصفور ١٤١/٢، شرح التسهيل ٣٦/٤، المغني ٥٨٧/١.

(٢) آل عمران : ١٤٢.

(٣) المحرر الوجيز: ٥١٥/١.

(٤) البحر المعين ٢٢٩/١.

(٥) ابن هرmez (١١٧هـ) عبد الرحمن بن هرmez بن موالى بن هاشم، حافظ، قارئ، أدرك أبا هريرة وأخذ عنه.

(٦) المهدي (٤٤٠هـ) أحمد بن عمار المهدي، لغوي، مفسر روي عن أبي الحسن القاباس.

(٧) المحرر الوجيز ١/١١٨.

(٨) البحر المحيط ١/٢٣٠.

وأنها يجيء ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كما جاء ما بعد الفاء، واعلم أن الواو وإن جرت هذا المجرى فإن معناها ومعنى الفاء مختلفان^(١).

حيث أن (الواو) تتميز عن الفاء بكونها يشترط فيها أن تكون بمعنى (مع) ولما يَنْتَظِمُ مِمَّا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا شَرْطٌ وَجَزَاءٌ أَلَا تَرِي أَنَّ قَوْلَكَ لَمَّا تَأْكُلُ السَّمَكُ وَتَشْرَبُ اللَّبْنَ لَمَّا يَنْتَظِمُ مِنْهُ إِنْ تَأْكُلُ السَّمَكُ تَشْرَبُ اللَّبْنَ بَيْنَمَا قَوْلُنَا لَيْتَ لِي مَالًا فَأَنْفَقَ يَنْتَظِمُ مِنْهُ، إِنْ وَجَدْتَ مَالًا أَنْفَقَ مِنْهُ^(٢).

يقول ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتُنَا نَرُدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣) قال: قرأ ابن عامر وحمزة (ولا نكذب) (ونكون) بنصب الفعلين، وذلك كما تنصب الفاء في جواب التمني، فالواو في ذلك والفاء بمنزلة^(٤). وهو بذلك يذهب مذهب الجرمي الكوفي، فالفاء والواو هما عاملا النصب في المضارع بعده.

- الناصب للفعل المضارع بعد الفاء السببية:

ينصب الفعل المضارع بأن المضمرة بعد فاء السببية وجوباً على رأي البصريين^(٥).

اختلف النحاة في عامل النصب مع (الفاء) إلا أنهم اتفقوا على أن الفاء المنصوب ما بعدها لا بد وأن تتضمن معنى السببية، وأن تكون جواباً لأمر منها أو النهي أو الدعاء أو النفي أو العرض أو التمني^(٦).

وذكر ابن عطية بعض الآراء القائمة حول الخلاف في عامل النصب مع الفاء، فذكر أن الناصب عند الخليل وسيبويه (أن) مضمرة، ومذهب الجرمي أنها^(٧) ناصبة

(١) الكتاب: ٤٢٤/١، وينظر: ارتشاف الضرب: ٤١٤/٢-٤١٥، همع الهوامع ١٤/٢.

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣٩٥/٢.

(٣) الأنعام: ٢٧.

(٤) المحرر الوجيز ٢٨١/٢.

(٥) انظر الكتاب ٣٨/٣، وانظر نسبة الرأي الهرمي شرح التسهيل ٢٧/٤، الأرشيف ٤٠٧/٢.

(٦) انظر كتاب سيبويه والمقتضب للميرد ٢٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢١/٧، وشرح الرضي على الكافية

٥٤/٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥/٤ وارتشاف الضرب لأبي حيان، همع الهوامع للسيوفي ١١٧/٤.

(٧) المحرر الوجيز ١٢٨/١.

بنفسها لا بـ (أن) المضمرة بعدها، واختاره ابن عطية في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَلِيَّتِي
كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (١).

قال (فأفوز) نصب بالفاء في جواب التمني (٢). وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا
الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أضعافاً كثيرةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (٣).
قال: النصب إنما هو بالفاء في جواب الاستفهام (٤)، والظاهر من كلام ابن عطية أنه
يختار مذهب الجرمي، لأنه حمل قراءة عاصم (٥) بالنصب في (فيضاعفه).

وذهب الكوفيون (٦) إلى أن الفعل بعدها منصوب بالخلاف لأن جوابها مخالف لما
قبله من أمر أو نهي أو نفي أو تمني أو عرض، فإذا قلت: ألا تنزل فتصيب خيراً، لم يكن
الجواب عرضاً، وإذا قلت: (ما تأتينا فتحدثنا) لم يكن الجواب نفياً، وإذا قلت: (أين بيتك
فأزورك) لم يكن الجواب استفهاماً وقبله النهي والتمني للأمر (٧).

وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار (أن). وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه
ينتصب بالفاء نفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف، واليه ذهب بعض الكوفيين (٨).

وذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)
منصوب على الصرف. وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير (أن). وذهب أبو عمر
الجرمي إلى أن الواو وهي الناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف وإليه ذهب
بعض الكوفيين (٩).

يري ابن عطية أن هذه الحروف، إذا وقع الفعل المضارع بعدها منصوباً فإنه
يكون منصوباً بهذه الحروف نفسها لا بأن مضمرة بعدها، وهذا مذهب الكوفيين.

(١) النساء : ٧٣.

(٢) المحرر الوجيز ٧٨/٢.

(٣) البقرة : ٢٤٥.

(٤) المحرر الوجيز ١ / ٣٢٨.

(٥) انظر البحر المحيط ٥٦٥/٢.

(٦) انظر نسبة الرأي لهم في شرح المجمل لابن عصفور ١٤١/٢. وشرح التسهيل ٢٧/٤.

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٥٥/٢.

(٨) الإنصاف: ٥٥٧/٢، شرح المفصل: ٢١/٧.

(٩) الإنصاف: ٥٥٥/٢، شرح المفصل: ٢١/٧، ائتلاف النصر: ١٢٧.

وترجح الباحثة رأي البصريين ومن وافقهم فإن هذه الحروف لا يمكن أن تعمل
النصب بنفسها، لأنها حروف عطف لا غير، فالفعل المنصوب بعدها منصوب بأن
مضمرة بعد هذه الحروف.

الناصب للفعل المضارع بَعْدَ (حتّى)^(١):

ذكر الزجاج اختلاف النحويين في الناصب للفعل المضارع بَعْدَ (حتّى) إذ نقل لنا
مذهب الخليل، وسيبويه، وجميع من يوثق بعلمه أن الناصب للفعل بعدها (أن) المضمرة
وجوباً أي أنها لا تظهر مع حتّى، ودليلهم أن حتّى غير ناصبة هو أنّ (حتّى) بإجماع
النحويين خافضة، قال تعالى: ﴿سَلِّمْهُنَّ حَتَّىٰ مَطْعَمِ الْفَجْرِ﴾^(٢) ، فَخَفَضَ (مطلع) بـ(حتّى)^(٣).
أما الكوفيون فذهبوا إلى أنّ الناصب للفعل المضارع حتّى نفسها^(٤). من غير
تقدير (أن) نحو قولنا: (أطع الله حتى يُدْخِلَكَ الجنة) وتكون حرف خفض من غير تقدير
خافض، نحو قولك: (مَطَلْتُهُ حتى الشتاء)^(٥).

وذهب الكسائي إلى أنّ الاسم يخفض بعدها بـ(إلى) مضمرة أو مظهرة^(٦).

وذهب البصريون إلى أنّها في كلا الموضعين حروف جرّ، والفعل بعدها منصوب
بـ(أن) مقدّرة، والاسم بعدها مجرور بها^(٧).

و(حتّى) عند الخليل وسيبويه من حروف الجر وما نصب بعدها إلا بـ(أن)
مضمرة^(٨). وقد أكدّ سيبويه مذهب البصريين إذ قال: "واعلم أنّ (أن) لا تظهر بعد
(حتّى)؛ و(كي) كما لا يظهر بعد أمّا الفعل في قولك: أما أنتَ منطلقاً انطلقت وقد

(١) هذه المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٩٧/٢ المسألة ٨٣، وشرح الكافي للرضي ٢/٢٤٠، والجامع
لأحكام القرآن: ٩٣/٢، ومغني اللبيب: ١٦٨، وائتلاف النصر: ١٥٣ المسألة: ١١٨ الحروف.
(٢) القدر: ٥.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٢٠١/١، وينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/١٢٠.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩٧/٢ المسألة: ٨٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/٢٤٠، والجامع لأحكام القرآن:
٩٣/٢، وارتشاف الضرب: ٤٠٣/٢.

(٥) الإنصاف: ٥٧٩/٢، شرح المفصل: ٢٠/٧، شرح شذور الذهب: ٢٩٥.

(٦) الإنصاف: ٥٩٧/٢-٥٩٨، ائتلاف النصر: ١٥٣-١٥٤.

(٧) الخصائص: ٢٠٤/١، ٢٦٠-٢٦١/٣، الإنصاف: ٥٩٨/٢، شرح شذور الذهب: ٢٩٥.

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٢٩٧، وشرح المفصل لأبن يعيث: ١٧/٨، وشرح الكافية للرضي: ٢/٢٤٠،
والجامع لأحكام القرآن: ٩٣/٢، وارتشاف الضرب: ٤٠٣/٢، وائتلاف النصر: ١٥٣.

ذُكر حالها فيما مضى واكتفوا عن إظهار أن بعدهما بعلم المخاطب أن هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل وأنهما ليسا مما يعمل في الفعل وأن الفعل لا يحسن بعدهما إلا أن يُحمل على (أن)...^(١). وقد أيده المبرد في ذلك قائلاً: "واعلم أن الفعل ينصب بعدها (يعني حتى) بإضمار (أن) وذلك؛ لأن حتى من عوامل الأسماء الخافضة لها"^(٢). وهذا ما أكدته الهروي^(٣).

وقد علل الزجاج مذهب البصريين قائلاً: "ولا نعرف في العربية أن ما يعمل في اسم يعمل في فعل، ولا ما يكون خافضاً لاسم يكون ناصباً لفعل، فقد بان أن حتى لا تكون ناصبة، كما أنك إذا قلت: جاء زيدٌ ليضربك فالمعنى جاء زيدٌ لأن يضربك؛ لأن اللام خافضة للاسم، ولا تكون ناصبة للفعل، وكذلك ما كان زيدٌ ليضربك، اللام خافضة، والناصب (ليضربك) أن المضمر، ولا يجوز إظهارها مع هذه اللام..."^(٤)، وهى عند النحاة ناصبة متى دلت على الغاية أو كانت للتعليل^(٥) وفي قوله تعالى ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهُ أَأَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾^(٦) على قراءة النصب، يرى ابن عطية أن (حتى) غاية مجردة تنصب الفعل بتقدير إلى أن، وعلى قراءة نافع كأنها اقترن بها تسبب فهي حرف ابتداء ترفع الفعل^(٧).

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا﴾^(٨) قال ابن عطية: ويردوكم نصب بحتى لأنها غاية مجردة^(٩).

(١) الكتاب: ٤٠٨/١.

(٢) المقتضب: ٣٨/٢.

(٣) الأزهية، ص ٢٢٣.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٢٠١/١، وينظر: الجامع لأحكام القرآن ٩٣/٢.

(٥) انظر الكتاب ٢٠/٣-٢١، الأصول لابن السراج ١٥١/٢، المقتصد للجرجاني ١٠٤٩/٢، الإنصاف في مسائل

الخلاف ٥٩٨/٢ المقرب لابن عصفور ٢٦٠/١، ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٦٦٢/٤ وانظر شرح التسهيل

لابن مالك ٢٤/٤.

(٦) البقرة: ٢١٤.

(٧) المحرر الوجيز ٢٨٨/١.

(٨) البقرة: ٢١٧.

(٩) المصدر السابق ٢٩١/١.

وقال أبو حيان: حتى يردوكم، يحتمل الغاية، ويحتمل التعليل، وعليهما حملها أبو البقاء وهي متعلقة في الوجهين: بيقاتلونكم، وقال ابن عطية: ويردوكم، نصب بحتي لأنها غاية مجردة، وقال الزمخشري: وحتى، معناها التعليل، كقولك: فلان يعبد الله حتى يدخل الجنة، أي: يقاتلونكم كي يردوكم^(١).

ويرى أبو حيان أن "تخريج الزمخشري أمكن من حيث المعنى، إذ يكون الفعل الصادر منهم المنافي للمؤمنين، وهو: المقاتلة، ذكر لها علة توجيهها، فالزمان مستغرق للفعل ما دامت علة الفعل، وذلك بخلاف الغاية، فإنها تقييد في الفعل دون ذكر الحامل عليه، فزمان وجوده مقيد بغايته، وزمان وجود الفعل المعطل مقيد بوجود علة، وفرق في القوة بين المقيد بالغاية والمقيد بالعلة لما في التقييد بالعلة من ذكر الحامل وعدم ذلك في التقييد بالغاية^(٢).

ومن هنا تتضح تبعية ابن عطية للمذهب البصري، واعتقاده وجود (أن) مضمرة ناصبة للفعل بعد (حتى).

وترجح الباحثة رأي البصريين؛ لأنه لا يوجد في العربية ما يعمل في الاسم ويعمل في فعل، ولا ما يكون ناصباً لفعل وجاراً للاسم في آن واحد.

(١) الكشاف ٢٥٩/١.

(٢) البحر المحيط في التفسير ٣٩١/٢.

المبحث الثاني حروف الجر

حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض:

وسميت حروف الجر لأنها تجر معنى الفعل قبلها إلى الاسم بعدها (وتسمى حروف الخفض أو حروف الإضافة) وذلك لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها.

ولكل حرف من الحروف معنى أصلى خاص به، وقد يخرج منه إلى معاني أخرى وهو ما يسمى بتناوب الحروف.

اختلف النحويون في التناوب بين حروف الجر، فذهب الكوفيون إلى جواز التناوب بينها، كما ذهب إلى ذلك بعض البصريين، منهم يونس^(١) ابن حبيب الضبي وأبو عبيدة^(٢) ومعمر بن المثنى والأخفش^(٣) الأوسط.

والبصريون يرون أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياساً على حروف الجزم، وأحرف النصب، فإنها هي الأخرى لا يجوز فيها ذلك. وما أوهم ذلك عندهم: إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل: ﴿وَلَأَصْلَبَنَّاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾^(٤)، أن "في" ليست بمعنى: "على" ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحل في الشيء، وإما على تضمن الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، وإما على إنابة كلمة عن أخرى^(٥).

ومن الذين ذهبوا هذا المذهب الاخفش الأصغر^(٦) والطبري^(٧) والزمخشري^(٨) وابن الشجري^(٩) والرضي^(١٠).

(١) انظر معاني القرآن للاخفش ٤٦/١ والجني الداني ١١٩-٣٨١ ومغنى اللبيب ٣٢١/١.

(٢) مجاز القرآن، تحقيق محمد سيزكين، بيروت مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ١٤/٢-٩٤.

(٣) انظر معاني القرآن للاخفش ٢٩٦/١-٣٠٦، وارتشاف الضرب ٤٣٧/٢-٤٥٢.

(٤) طه : ٧١.

(٥) الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، عبد الله من محمد بن السيد البطلبوسي، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبدالمجيد،

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م، ٢/٢٦٢، والجني الداني ص ٢٦٨.

(٦) الجني الداني ٣٢٠.

(٧) جامع البيان ١/١٠٢.

(٨) الكشاف ١/٤٥٨-٤٩٨، والمفصل ٢٤٨.

(٩) الأمالي الشجرية، دار المعرفة، بيروت، ط ١، بدون: ٢/٢٦٧.

(١٠) انظر شرح الكافية ٢/٣٣٧.

وقالوا أن ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم باطل، إذ لو كانت لها معان هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف^(١).

وقال ابن جني: ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا تري أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا، لا مقيداً لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد: معه، وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد: عليه، وزيد في عمرو، وأنت تريد: عليه في العداوة، وأن تقول: رويت الحديث بزید، وأنت تريد: عنه^(٢).

ويميل ابن عطية إلى مذهب البصريين فمنع الإنابة في حروف الجر وضعف قول من قال بها ونعته بالغلط وبالعجمة وعدم الإجابة وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِيَّ إِلَى اللَّهِ﴾^(٣) قال وقوله: (إلى الله) يحتمل معنيين أحدهما من ينصرني في سبيل الله فتكون إلى دالة على الغاية دلالة ظاهرة على بابها.

والمعنى الثاني: أن يكون التقدير من يضيف نصرته إلى نصره الله لي فيكون بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾^(٤) فإذا تأملت ما وجدت فيها معنى الغاية لأنها تضمنت إضافة شيء إلى شيء وقد عبر عنها ابن جريج والسدي بأنها بمعنى (مع) وتسد في هذه المعاني مسد إلى لكن ليس يباح من هذا أن يقال إن (إلى) بمعنى (مع)^(٥).

وقد غلط بعض الفقهاء في تأويل قوله تعالى: ﴿وَأَيَّدِيكُمْ إِلَىٰ الْمَرَافِقِ﴾^(٦) فقال (إلى) بمعنى (مع) وهذه عجمة بل (إلى) في هذه الآية غاية مجردة وينظر هل يدخل ما بعد (إلى) فيما قبلها عن طريق آخر؟^(٧) ولذلك يرى أنه لا حاجة تدعو إلى أن نجعل حرفاً بمعنى حرف إذ قد فر إلى ذلك رؤساء البصريين^(٨).

(١) انظر الجني الداني، ص ٢٦٤.

(٢) الخصائص ٣١٠/٢.

(٣) آل عمران : ٥٢.

(٤) النساء : ٢ .

(٥) المحرر الوجيز ٤٤٢/١.

(٦) المائدة : ٦

(٧) المحرر الوجيز ٤٤٢/١.

(٨) المصدر السابق ١٢/٥.

ونجده في مواضع أخرى يذكر الحرف وما جاء من الحروف الأخرى على معناه أو يحكيه عن غيره دون مناقشة له أو رد مما يدل على موافقته إياه.

عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾^(١) ضعف ابن عطية قول من ذهب إلى أن (إلى) بمعنى مع أو (الباء) بحجة أن هذا ياباه الخليل وسيبويه وغيرهما^(٢).. كذلك قوله عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾^(٣) وقوله تعالى عن عباده هي بمعنى "من"، وكثيراً ما يتوصل في موضع واحد بهذه وهذه، تقول لا صدقة إلا عن غنى ومن غنى^(٤).

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾^(٥) قال: "فوصل الفعل بـ(في) عوض وصوله بالباء"^(٦).

ومن الصواب عند ابن عطية: "أن لا تقول أن حرفاً بمعنى حرف، بل أن نقول المعنى يتوصل إليه بـ(في) وبـ(الباء) أيضاً"^(٧).

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾^(٨) قال: "وقوله تعالى بكفرهم يحتمل أن تكون باء السبب، ويحتمل أن تكون بمعنى مع"^(٩) كما ذهب إلى أن (على) بمعنى (في) وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾^(١٠) قال: "وقوله: على ملك سليمان أي على عهد ملك سليمان، وقيل المعنى في ملك سليمان بمعنى في قصصه وصفاته وأخباره"^(١١).

(١) البقرة : ١٤ .

(٢) انظر المحرر الوجيز، ١/٩٦ .

(٣) التوبة : ١٠٤ .

(٤) المحرر الوجيز ٣/٧٩ .

(٥) إبراهيم : ٩ .

(٦) المحرر الوجيز ٣/٣٢٧ .

(٧) المصدر السابق ٥/

(٨) البقرة : ٩٣ .

(٩) المحرر الوجيز ١/١٨٠ .

(١٠) البقرة : ١٠٢ .

(١١) المحرر الوجيز ١/١٨٥ .

كما يرى أن (اللام) قد تسد مسد (إلى)^(١) وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿هُمَّ
لِلْكَفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾^(٢).

ترى الباحثة أن ابن عطية يميل إلى مذهب البصريين لكنه لم يلتزم به بل تفرقت
اختياراته بين المذهبين ومن الراجح أن سيبويه لم يمنع الإنابة بل عدها ضرباً من التوسع
في اللغة إذ يقول: "تقول هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمه، وكذلك: هو في
الغل، لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له. وكذلك: هو في القبة، وفي الدار. وإن اتسعت
في الكلام فهي على هذا"^(٣).

وترجح الباحثة ما ذهب إليه ابن جني أنه يجوز التناوب بين حروف الجر في
موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له ولا يصلح التناوب
بينها في جميع الأحوال.

مجيء الباء للتبعيض:

للباء معاني كثيرة، منها أنها ترد بمعنى (من) أي للتبعيض، وهذا هو مذهب
الكوفيين^(٤) وتبعهم الإمام الشافعي^(٥)، الأصمعي^(٦) والزجاجي^(٧) وآخرون^(٨) واستشهدوا
بقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾^(٩) فالباء هنا للتبعيض وعليه يرى الإمام مالك والشافعي
أن مسح بعض الرأس يكفي في الأجزاء، حتى لو مسح المتوضىئ شعرة واحدة.

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^(١٠) أي: منها. وقول
الشاعر^(١١):

(١) المحرر الوجيز ١/٥٣٨.

(٢) آل عمران : ١٦٧.

(٣) الكتاب ٤ / ٢٢٦.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٢/٤٢٧، والجني الداني، ص ١٠٦ ومغنى اللبيب ١/١٠٥، وائتلاف النصر، ص ١٦١،
والهمع ٢/٢١.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٦/٨٧.

(٦) ارتشاف الضرب ٢/٤٢٧، الجني الداني، ١٠٦، مغنى اللبيب ١/١٠٥، الهمع ٢/٢١.

(٧) حروف المعاني ص: ٤٧/٤٨.

(٨) التسهيل ١٤٥، وأوضح المسالك ٣/٣٧.

(٩) المائة : ٦

(١٠) الإنسان : ٦

(١١) الجني الداني في حروف المعاني، ص ٤٣.

شربين بماء البحر، ثم ترفعت *** متى لجج، خضر، لهن نئيج^(١)
 وذهب البصريون إلى أن الباء لا تأتي للتبعيض وقالوا: وَلَوْ كَانَتْ الْبَاءُ لِلتَّبْعِيضِ
 لَصَحَّ زَيْدٌ بِالْقَوْمِ تُرِيدُ مِنَ الْقَوْمِ وَقَبِضْتَ بِالْذَّرَاهِمِ أَيَّ مِنَ الذَّرَاهِمِ^(٢).
 وقد أنكر قوم، منهم ابن جني، والعبكري^(٣) والزبيدي^(٤) وآخرون^(٥) ورود باء
 التبعيض، وتأولوا ما استدل به مثبتو ذلك، على التضمين. قال ابن مالك: والأجود تضمين
 شربين معنى: روين. وجعل الزمخشري الباء في الآية كالباء في: شربت الماء بالعسل.
 والمعنى: يشرب بها عباد الله الخمر^(٦).

أما ابن عطية فقد ذهب مذهب البصريين وهو أن الباء لا تأتي للتبعيض حيث قال
 عند قوله تعالى ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾^(٧) والباء في قوله بِرُءُوسِكُمْ مؤكدة زائدة عند من
 يرى عموم الرأس، والمعنى عنده وامسحوا رؤوسكم، وهي للإلحاق المحض عند من
 يرى أجزاء بعض الرأس كأن المعنى أوجدوا مسحا برؤوسكم فمن مسح شعرة فقد فعل
 ذلك^(٨).

وترجح الباحثة ما ذهب إليه البصريون ومن تبعهم أن الباء لا تأتي للتبعيض.

(١) من الطويل قاله أبو ذؤيب الهذلي يصب سحبا، ديوان الهذليين ٥١/١، وانظر: الأزهية ص ٢٠١، والأشباه
 والنظائر ٢٨٧/٤، وجواهر الأدب ص ٩٩، وخزانة الأدب ٩٧/٧-٩٩، والخصائص ٨٥/٢، والدرر ١٧٩/٤،
 وسر صناعة الإعراب ص ١٣٥-٤٢٤، وشرح أشعار الهذليين ١٢٩/١، وشرح شواهد المغني ص ٢١٨، ولسان
 العرب ٤٨٧/١. والمحتسب ١١٤/٢، والمقاصد النحوية ٢٤٩/٣، ورتف المبانى ص ١٥١، وشرح ابن عقيل
 ص ٣٥٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٨، ومغني اللبيب ص ١٠٥، وهمع الهوامع ٣٤/٢، وشرح الأشموني لألفية
 ابن مالك ٦٢/٢.

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٤١٩/٢.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٤٢٢/١.

(٤) انتلاف النصره ١٦١.

(٥) انظر رصف المبانى ٢/٤، والبرهان ٢٧٥/٤، والدر المصون ٢٠٩/٤.

(٦) الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٤٤.

(٧) المائدة : ٦.

(٨) المحرر الوجيز ١٦٣/٢.

الفصل الرابع

اختياراته النحوية و استخلاص اتجاهه النحوي

تمهيد:

لمعرفة مذهب ابن عطية النحوي لابد من الحديث عن مدرستي البصرة والكوفة وما امتازت به كل مدرسة مع الإشارة للمدرسة البغدادية التي اختارت أصح ما في المذهبين وأضافت إليه مما أكسبها صفة المدرسة المستقلة. وعليه يحتوى الفصل على مبحثين:

المبحث الأول: المدارس النحوية و مميزاتهما

المبحث الثاني: ابن عطية بين مدرستي البصرة والكوفة.

المبحث الثالث: موقف ابن عطية من أدلة السماع

المبحث الرابع: آراء ابن عطية التي انفرد بها

المبحث الخامس: موقفه من مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين

المبحث السادس: اتجاهه النحوي

المبحث الأول

المدارس النحوية و مميزاتاها

لمعرفة مذهب ابن عطية النحوي لآبد من الحديث عن مدرستي البصرة والكوفة وما امتازت به كل مدرسة مع الإشارة للمدرسة البغدادية التي اختارت أصح ما في المذهبين وأضافا إليه مما أكسبها صفة المدرسة المستقلة.

المدرسة البصرية:

كان لأبد من حركة علمية منظمة ومدرسة ذات منهج واضح للقيام بأعباء وضع النحو (وكانت هذه النهضة الميمونة بالبصرة التي كان في أهلها ميل بالطبيعة إلى الاستفاة من هذا الفن لوباء اللحن المزرى بصاحبه وخاصة الموالى الذين كانوا أحوج الناس حينذاك إلى تلقى العلم لتقويم لسانهم و تخليصه من رطانة العجم وحباً في معرفة الدين الذي اعتنقه)^(١)، لهذا كانوا هم الأسرع في تأصيل النحو من غيرهم وقد استأثرت البصرة بهذا العلم في وضعه وتعهدده ونشأته والكوفة منصرفه عنه بما يشغلها من رواية الأشعار والأخبار والنوادر زهاء قرن أشغل منه طبقات من البصريين بعد الأسود، حتى تأصلت أصولاً منه كثيرة وعرفت بعض أبوابه)^(٢).

ولعل موقع البصرة الجغرافي جعلها تختلط بثقافات أجنبية وخاصة الفلسفة اليونانية التي امتازت بالمنطق ، فقد كانت البصرة (مرفأً تجارياً للعراق على الخليج العربي فنزلتها عناصر أجنبية كثيرة أعدت في سرعة لوصولها بثقافاتاها المختلفة وأيضاً فأنها كانت أقرب من الكوفة إلى مدرسة جنديسابور الفارسية التي تدرس فيها طبقات الثقافات تصب فيها)^(٣).

ومن هنا سبق البصريون الكوفيين في وضع العلوم و القواعد فقاموا بوضع القواعد و اشترطوا لكل قاعدة أن تكون مطردة تشددوا في ذلك تشددا جعلهم يطرحون الشاذ ولا يعولون عليه في قليل أو كثير وكلما اصطدموا به خطأه أو أولوه.

(١) نشأة النحو، محمد طنطاوى، ص ٢٤.

(٢) المصدر السابق ص ٢٧.

(٣) المدارس النحوية -شوقي ضيف ص ٢١.

أما من حيث الاستقراء فقد اشترطوا صحة المادة التي يستقون منها قواعدهم واشترطوا تواتر الشواهد ومن أجل ذلك رحلوا إلى أعماق نجد وبوادي الحجاز وتهامة يجمعون تلك المادة من ينابيعها الصافية حيث لم تفسدها الحضارة^(١).

وأهم ما يركز عليه المذهب البصري هو القياس، يقول ابن الأنباري (القياس في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل... وقيل هو إلحاق الأصل والفرع بجامع، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع وهذه الحدود كلها متقاربة)^(٢).

وقد ظهر القياس على عهد النبي عليه السلام روى معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ لما بعثه إلى اليمن قال له كيف تصنع إن عرض لك قضاء؟ قال أقضى بما قضى كتاب الله، قال فإن لم يكن، قال فبسنة رسول الله ﷺ قال فإن لم يكن في سنة رسول الله، قال اجتهد رأيي، ولا الو. قال معاذ فضرب رسول ﷺ صدري. ثم قال الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى رسول الله^(٣).

كما كتب عمر بن الخطاب إلى قاضيه بالبصرة أبي موسى الأشعري: (الفهم فيما تلجج في صدرك مما ليس في كتاب الله ولا سنته، أعرف الأشباه وقس الأمور عند ذلك)^(٤).

ومما يدل على أن القياس نشأ في النحو كذلك ما نقله السيوطي عن ابن جني: (إذا أدرك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت بشيء غيره فدع ما كنت عليه، ثم علق عليه وهذا يشبهه في أصول الفقه نقض الاجتهاد إذا بات النص بخلافه)^(٥). كما أكثر سيبويه من القياس وتوسع فيه، وقد بلغ الأمر بسيبويه (أنه لم يقف عند استقراء الأمر الواقع، بل يفترض فروضا نظرية، ويعطيها أحكاماً خاصة)^(٦).

(١) شوقي ضيف ص ١٨.

(٢) لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر بيروت ١٩٧١م.

(٣) أصول الأحكام الشرعية للأستاذ على حسب الله، ص ١٢.

(٤) المصدر السابق ص ١٢.

(٥) الاقتراح ص ٨٦.

(٦) مجلة الأزهر المجلد ٢٣/٤١ من مقال منطوق أرسطو والنحو العربي للدكتور إبراهيم مدكور، ج ١٠، سنة ١٩٥٢م.

أهم الشخصيات البصرية:

١. ابن أبي إسحاق الحضرمي

هو أبو محمد عبدالله بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصري اشتهر بكنية والده، وكان مولى آل الحضرمي تولى زعامة النحو العربي بعد عنيسة الفيل الذي أخذ عن أبي الأسود^(١)، وكان أول من علل النحو، كما كان شديد التجريد للقياس والعمل به^(٢). وقد سئل يونس بن حبيب عن ابن أبي إسحاق وعلمه فقال: (هو والنحو سواء أي هو الغاية. وقيل له فأين علمه من علم الناس اليوم، قال: لو كان اليوم في الناس أحد لا يعلم إلا علمه لضحك منه، ولو كان فيهم من له ذهنه، ونفاذه، ونظره كان أعلم الناس)^(٣). توفي رحمه الله سنة سبع عشرة ومائة من الهجرة، وهو ابن ثمانية وثمانين سنة^(٤) وهو أول نحاة البصرة ويتبعه من بعد ذلك تلامذته.

ومن تلامذة ابن أبي إسحاق:

١. عيسى بن عمر الثقفي، وكان أفصح الناس^(٥) واختلف في نسبه فقيل هو من ولد الحكم بن عبدالله الأعرج الذي روى الحديث وقيل هو مولى خالد بن الوليد المخزومي ونزل في ثقف، وكان من قراء البصرة و نحاتها، وكان عالما اخذ عن أبي إسحاق توفي سنة تسع وأربعين ومائة^(٦).

وكان يتقعر في كلامه حكي عنه الجوهري في (الصاح) وغيره انه سقط عن حمار، فاجتمع إليه الناس فقال:

مالي أراكم تكأكنكم على كتكأكنكم على ذي جنة افرنقوا عنى^(٧).

ومضى ابن أبي إسحاق على هدى أستاذه يطرد القياس ويعممه وخطا بالنحو خطوة كبيرة حين ألف فيه رسائل ومصنفات مختلفة اشتهر منها بعده مصنفان هما

(١) الفهرست لابن النديم، ص ٦٨.

(٢) نشأة النحو محمد طنطاوى، ص ٥٦.

(٣) أنباه الرواة للقفطي ١٠٥/٢.

(٤) أنباه الرواة، جمال الدين القفطي، ص ١٠٤.

(٥) مراتب النحويين، ص ٢١.

(٦) مراتب النحويين ص ٣٢، أنباه الرواة، ص ٣٧٤.

(٧) البغية، ص ٢٧٠.

(الجامع) و(الإكمال) وقد أقام قواعده في الجامع في الأكثر من كلام العرب وسمى ما شذ عن ذلك لغات^(١).

١. يونس بن حبيب:

اختلف في نسبه هل هو عربي الأصل أو أعجمي تعرب؟ فأبو الحسن الخزاز قال: "أراه مولى لبني ليث بن بكر بن عبد مناة".

٢. الخليل بن احمد:

الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، ولد بالبصرة وشب على حب العلم وأخذ يختلف على حلقات العلم الفقهية منها، والنحوية وتلقى ذلك عن أبي عمر بن العلاء وعيسى بن عمر وغيرهما، ثم ساح في بوادي الجزيرة العربية وشافه الإعراب في الحجازي نجد وتهامة، إلى أن ملأ جعبته، ثم أبي إلى مسقط رأسه البصرة وأعتكف في داره دائماً على العلم ليله و نهاره هائماً بلذته الروحية فنبغ في العربية نبوغاً لم يسبق إليه وبلغ الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو، قال الزبيدي وهو الذي بسط النحو، ومد أطنايه وسبب علله وفتق معانيه وأوضح الحجاج فيه حتى بلغ أقصى غاياته^(٢) ولئن كان الفضل لأبي الأسود في تكوين النحو فللخليل الفضل في النهوض به ولئن سبقت الخليل خطوة مهمة في علم النحو على يدي ابن أبي اسحق وعيسى بن عمر فله الفضل في رفع قواعد النحو وبناء لأركانه بما رسم من مصطلحات وضبط من قواعد وبما شعب من فروع (وهو الذي سمي حركات البناء باسم الضم والفتح والكسر، أما سكونها فسماه الوقف وسمى الكسر غير المنونة في مثل "مررت بعبدا لله" باسم الجر كما سمي السكون الذي يقع في أواخر الأفعال المضارعة المجذومة باسم "الجزم"، وكان يرى بأن الألف والياء الواردان في التثنية ولجمع المذكر السالم في نفس حروف الأعراب)^(٣).

ويعد الخليل أول من ثبت أصول نظرية (العوامل) ومد فروعها بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور، فقد أرسى قواعدها العامة ذاهباً إلى أنه لا بد في كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة

(١) المدارس النحوية، ص ٢٦.

(٢) نشأة النحو، ص ٦٠.

(٣) المدارس النحوية، ص ٣٥.

ومثلها الأفعال المبنية، لكل ما سبق كان الخليل يعد بحق واضع النحو في صورته المركبة.

٣. سيبويه:

هو أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر واشتهر بلقبه الفارسي سيبويه وهي رائحة التفاح، ولد بالبيضاء ببلدة بفارس من سلالة فارسية، ونشأ بالبصرة، رغب في تعلم الحديث والفقه ولكنه كان أكثر رغبة في تعلم النحو والذي برع فيه بارعة فاقت كل تصور حتى بز أترابه فيه فصار إمام أهل البصرة دون منازع وأكثر ما يعرف به سيبويه هو كتابه الذي سمي (الكتاب) جمع فيه ما تفرق من أقوال من تقدمه من العلماء مثل يونس بن حبيب وأبي عمر بن العلاء وأبي زيد والأخفش وعيسى بن عمر وبهر الناس بهذا الكتاب وأجلوه وسموه (قرآن النحو).

وكان أخذ من أستاذه الخليل أكثر من أي عالم غيره، وقد جمع كل أقوال الخليل في النحو ليكون كتابه سجلاً كالما لأقوال الخليل الذي لم يؤلف كتباً تذكر فجاء تلميذ سيبويه وكرس ما قاله.

ثم انه ارتحل إلى بوادي نجد ولحجاز وبوادي أخرى للعرب يسمع منهم ويستخرج القواعد اعتماد على سماعه من العرب الخالص، قال (سمعنا العرب الفصحاء يقولون: انطلقت الضيف)^(١).

المدرسة الكوفية:

إذا كان سيبويه هو رأس المدرسة البصرية، فالفراء هو رأس المدرسة الكوفية ويعد الحلقة الثانية بعد الخليل بالنسبة لمدرسته وقد واصل مسيرة الخليل و ألف كتابه المسمى (معاني القرآن) والذي يعد أساساً لمدرسة النحو الكوفية كما أعتبر كتاب سيبويه أساساً لمدرسة النحو البصرية، وهو من أقدم ما ألف في هذا الفن وطبع وتداوله أهل العلم على أساساً واسع وأصبح من مصادر اللغة الأساسية والهامة.

(١) الكتاب سيبويه أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الكتب العلمية بيروت، ب. ط، ١/١١١.

ومن أهم ما يميز هذه المدرسة أنها لم تطرد القياس شأن البصريين واعتدت بالقراءات الشاذة للذكر الحكيم وتوسعت في الرواية والاعتماد على الشواذ في مخالفة سيبويه وأستاذه الخليل^(١).

ولابد أن يستقر في الذهن أن النحو الكوفي أعتمد في وجوده على النحو البصري ووافقه في أصول منهجه، كما قال الكوفيون بمعظم ما قال به البصريون من آراء، والنحو عند البصريين هو نفسه عند الكوفيين، غير أن الكوفيين استطاعوا أن يشقوا طريقاً نحوياً جديداً ذا طابع تفرّدوا بها عن المذهب البصري تفرّداً متميزاً واضحاً.
مقومات المدرسة الكوفية:

اختط الكوفيون لمدرستهم منهجاً يختلف عن منهج عن منهج البصريين، فإذا كنا قد وجدنا البصريين لا يقولون في وضع قواعد النحو إلا على ما شاع وسار على السنة الفصحاء من العرب ونقل عن طريق الثقافات من أهل اللغة واتسعت دائرة استعماله وهم سكان بوادي نجد والحجاز وتهامة فإن علماء الكوفة يعتقدون بكل ما سمع من العرب قل أو كثر، ولا يشترطون سعة استعماله طالما نقل لهم من عربي يعتقدون بلغته، فهم يقيسون ويضعون لغتهم ولو على المثال الواحد على عكس ما يصنع البصريون إذ كانوا لا يعتقدون بمثل هذا، وليس معنى ذلك أن أئمة الكوفة لم يكونوا يرحلون إلى هذه القبائل الفصيحة، فقد كانوا يكثرّون في الرحلة إليها ولكن معناه أن الكوفيين وفي مقدمتهم أمامهم الكسائي، كانوا لا يكتفون بما يأخذون من فصحاء الإعراب، إذ كانوا يأخذون عن سكن من العرب في جوار العراق، وكثير منهم كان البصريون لا يأخذون عنهم، ولا عن قبائلهم المقيمة في مواطننا الأصلية، مثل تغلب بكر لمخالطتا الفرس، ومثل عبد القيس النازلة في البحرين لمخالطتها الفرس والروم^(٢).

قال السيوطي: (اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً لأنهم لا يلتفتون إلى مسموع ولا يقيسون على الشاذ)^(٣).

(١) المدارس النحوية، ص ١٥٦.

(٢) المصدر السابق، ص ١٦٠.

(٣) أخبار النحويين البصريين: السيرافي، القاضي أبو سعيد الحسن ابن عبد الله، تحقيق طه محمد الزيني ورفيقه. القاهرة، ملتزم الطبع والنشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر. ط ١، ١٩٥٥م ص ٩٠.

وقال وينقل عن الأندلسي في شرح المفصل قوله: (الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدة فيه جواز شيء مخالفاً للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين، ومما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا: (نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع وانتم تتخذونها عن أخذة الشواريز وباعة الكواميخ)^(١).

وكان أخذ الكوفيين بالشواذ باباً لخلاف واسع بين المدرستين، فالبصرة تشدد في الأخذ إلا من العربي الفصيح، والكوفة تتساهل، مما جعل البصريين يفخرون على الكوفيين في ذلك بقولهم "نحن نأخذ اللغة عن حرشة "أكلة" الضباب وأكلة اليرابيع (أي البدو الخالص) وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ (أي عرب المدن)^(٢). ولم يتسع الكوفيون في الرواية فحسب بل امتدوا إلى الاتساع في القياس، وضبط القواعد النحوية، ولم يققوا بقياسهم عند ما سمعوه ممن فسدت سلاتقهم من إعراب المدن أو ما شذ على السنة بعض إعراب البدو. فقد استخدموا القياس أحياناً بدون استناد إلى أي سماع^(٣).

وكان البصريون ينكرون على الكسائي اعتماده على الشاهد الواحد فيجعله أصلاً ويقيس عليه، قال ابن درستويه من أصحاب أبي العباس المبرد كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه فأفسد النحو بذلك^(٤). ويرى شوقي ضيف أن سبب خلاف الكوفيين للبصريين هو الشغف بالخلاف على المدرسة البصرية إذ يقول: "ونضرب بعض الأمثلة التي تصور مدى بعد الكوفيين في التأويل والتقدير شغفاً بالخلاف على المدرسة البصرية"^(٥).

ولا تري الباحثة أن مدرسة الكوفة التي قامت على أركان وأسس واضحة إنما قامت على مجرد الشغف بخلاف البصريين فالسبب يرجع إلى تباين العقول في فهم مسألة ما، ثم أن الأخفش وهو بصري كان أول من عارض أستاذه سيبويه.

(١) أخبار النحويين، ص ٩٠، الاقتراح ص ١٠٠.

(٢) المدارس النحوية ١٦٠.

(٣) المصدر السابق، ١٦٠.

(٤) معجم الأدباء ١٨٢/١٣.

(٥) المدارس النحوية ١٦٠.

أهم الشخصيات الكوفية:

١. الكسائي:

هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي من الموالي، أحد القراء السبعة، كان إمام الكوفيين في النحو والقراءة، توفي سنة ١٨٩هـ. ويعد مؤسساً للمدرسة الكوفية^(١).

٢. الفراء:

هو أبو زكريا يحيى بن زياد، أخذ عن الكسائي، وكان فقيهاً عالماً في النحو واللغة، مات سنة ٢٠٧هـ^(٢).

وهو تلميذ الكسائي ويعد الواضع النهائي للنحو الكوفي.

٣. ثعلب:

هو أبو العباس أحمد بن يحيى، كان أبوه من موالي بني شيبان، ويغلب أن يكون فارسي الأصل، ولد ببغداد سنة ٢٠٠ للهجرة، وألحقه أبوه منذ نعومة أظفاره بكتاب تعلم فيه الكتابة...، أما النحو فلزم فيه حلقات تلامذة الفراء: أبي عبد الله الطوال ومحمد بن قادم وسلمة بن عاصم، وعكف على حلقة الأخير حيث كان يملئ على الطلاب كتب الفراء... وعليه ابتدأ النظر في حدود الفراء، وهو في السادسة عشرة من عمره، وما إن بلغ الخامسة والعشرين حتى كان قد حفظ كل ما للفراء من كتب. كما ألف كتاب (المجالس)، وقد أشتمل هذا الكتاب على النحو واللغة والأخبار ومعاني القرآن والأشعار العربية والشاذة والأمثال والأقوال المأثورة^(٣).

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٤٠٣/١١. الفهرست، ص ٢٩. تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري (٣٧٠هـ—)، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ومحمد فرج العقدة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط ١، ١٣٨٤هـ— ١٩٦٤م، ٧/١. معجم البلدان ٢٨/٢. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٨١. أنباه الرواة ٢٥٦/٢. طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (٣٧٩هـ—) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف، مصر، ط ١، ١٩٨٤م، ص ١.

(٢) انظر ترجمته في نزهة الألباب، ص ١٣٤. ومعجم الأدباء ٩/٢، الأصول في النحو ١/٢٠٤.

(٣) انظر في ترجمته: أبا الطيب اللغوي ص ٩٥، والزبيدي ص ١٥٥، وتاريخ بغداد ٥/٢٠٤. ونزهة الألباء، ص ٢٢٨، ومعجم الأدباء ١٠٢/٥، وأنباه الرواة ١٣٨/١، وابن خلكان، وطبقات القراء لابن الجزري ١/١٤٨، وتذكرة الحفاظ ٢/٢١٤، وتذكرة الحفاظ ٢/٢١٤، وطبقات الحنابلة لأبي يعلى ١/٨٣، والفهرست ص ١١٦، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٧٥، وشذرات الذهب ٢/٢٠٧، ومرآة الجنان ٢/٢١٩، والنجوم الزاهرة ٣/١٣٣، وبغية الوعاة، ص ١٧٢.

المدرسة البغدادية:

وجد نحاة بغداد أنفسهم أمام مذهبين نحويين، احدهما المذهب البصري، والآخر المذهب الكوفي.

وكان من أهم ما هياً لهذا الاتجاه الجديد أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرد وثلعب، وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيها ويعنى بالتعمق في مصنفات أصحابها والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة^(١).

واتخذ البغداديون موقفاً وسطاً بين المذهب البصري، والمذهب الكوفي في القياس (فالمدرسة البغدادية... لا ترفض المثال الواحد كالبصريين قبل أن تنظر فيه وتناقشه، ولا تقبله وتسلم به كالكوفيين مهما كان مصدره، ومن غير مناقشة، وإنما تقف عنده وتنظر فيه وتتأمله وتدرسه دراسة مستفيضة)^(٢).

اختلف الباحثون حول قيام المدرسة البغدادية وبلغ الحد ببعض الباحثين أن ينفي وجود المدرسة البغدادية كلية، وهذا الاضطراب عند الباحثين مرده إلى أن أبا علي الفارسي وتلميذه ابن جني، وهما قطبا المدرسة البغدادية كانا ينسبان نفسيهما إلى البصريين إذ يعبران في تصانيفهما عنهم كثيراً بكلمة أصحابنا، وينتصران في أغلب الأمر للآراء البصرية وكثيراً ما يطلق ابن جني على الكوفيين اسم البغداديين^(٣).

يقول شوقي ضيف معللاً لذلك (أما إطلاق ابن جني اسم البغداديين على الكوفيين أحياناً، فيرجع إلى أن جمهور الجيل الأول من البغداديين كانت تغلب عليه النزعة الكوفية، فسماهم الكوفيين تارة، وتارة سماهم البغداديين، وأهمهم ثلاثة: ابن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩ للهجرة، وابن شقير المتوفى سنة ٣١٥هـ، وابن الخياط المتوفى سنة ٣٢٠هـ)^(٤).

ويقول مجدي طنطاوي في كتابه "نشأة النحو" بعد أن تعرض لمواطن الاختلاف بين مدرستي البصرة والكوفة، وما أعقب ذلك من تلاق بينهما (أن فترة من الزمن بعد

(١) المدارس النحوية ص ٢٤٥.

(٢) المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، الدكتور محمود حسني محمود، ط ١، دار الرسالة، دار عمار

١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، ص ١٣٤.

(٣) الخصائص، ص ١٣٧.

(٤) المدارس النحوية ص: ٢٤٦.

تلاقي الفريقين في بغداد اختلفت فيها اتجاهات العلماء إلى ثلاثة أنحاء، وقد تمايزت طوائفهم الثلاثة تبعاً لاختلاف نزعاتهم، وكانت الطائفة الخالطة بين النزعتين البصرية والكوفية تزاوّل المذهبين وتنظر فيهما نظرة غير مشوبة بالعصبية، فهي لا بد واجدة رجحان هذا المذهب في مسائل وذلك المذهب في مسائل أخرى، وكان عمل هذه الطائفة منها بعض معاصريهم إلى استقراء ما صح من القوانين النحوية دون التحيز إلى فريق دون آخر، فجر ذلك إلى الخلط بين المذهبين لاستخلاص مذهب منهما مرضي عليه عندهم^(١).

وقد اختلف المحدثون بين مؤيد ومنكر وجود هذه المدرسة إلى حدّ المبالغة والمكابرة، كاختلافهم في نشأة النحو، ووجود المذاهب، أو وجود مدرسة الكوفة، وهناك من أبدى رأيين متناقضين منهم الدكتور مازن المبارك، فقد أقرّ بالمنهج البغدادي بقوله: (والزجاجي واحد من هؤلاء الذين تلقوا علم البصرة والكوفة، وبسطوا أقوال علماء المذهبين جميعاً، منتخبين منها ما يرون أنه الحق، وكان بعد ذلك أميل إلى البصريين في آرائه وأحكامه، وليس غريباً أن يكون الزجاجي بغدادي النزعة مع ميله إلى الأخذ بأقوال البصريين)^(٢)، وأنكر وجودها في مكان آخر قائلاً: (على أننا إذا قلنا إنّ بغداد قد اتسعت للمذهبيين النحويين فلسنا نعني أنّ هذه الطائفة الثالثة تشكل مدرسة بغدادية جديدة ذات منهج نحوي مستقل، وإذا كان لبعض هؤلاء العلماء البغداديين أقوال تفرّدوا بها دون المذهبين فإنّ ذلك لا يعني قيام مذهب جديد، ولا يعني نشوء مدرسة بغدادية)^(٣)، وقد أكدّ الدكتور مهدي المخزومي وجودها في كتابه (مدرسة الكوفة) بقوله: (أمّا أصحاب ثعلب الذين ذيلنا اسمه بأسمائهم فليسوا جميعاً كوفيين بل أكثرهم ينتمون إلى مدرسة جديدة هي مدرسة بغداد، وهي المدرسة الانتخابية التي قامت على خلط المنهجين من المدرستين الكوفية والبصرية لأنهم أخذوا عن بصريين وكوفيين، وتأثروا بهؤلاء وهؤلاء، ولا نستثني منهم إلاّ أبا بكر بن الأنباري الذي ترسّم خطى الكوفيين وتأثر أساتذته أبا العباس،

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص ١٥٠.

(٢) الزجاجي، ص ١٠.

(٣) الرماني النحوي، ص ٣٤.

وعرف بتعصبه لمدرسته^(١) وقد نفى الدكتور فاضل السامرائي وجود المدرسة البغدادية إذ يقول: "والذي أراه في هذا الشأن انه لا يصح إطلاق اسم (مذهب)، ومدرسة إلا أن تكون لها أسس مستقلة، وآراء متميزة وواضحة ومحدودة، وإلا فهو إما مذهب بصري، أو كوفي، أو نحوهما، وارى أن المكان وحده لا يصح أن تسمى المدرسة باسمه فتعد مدرسة نحوية مستقلة، كما لا يصح أن يسمى القائمون بها، فلا يصح مثلاً عد المبرد إلا من البصريين وثعلب إلا من الكوفيين، مع انعما سكنا في بغداد، وهب أن نحوياً بصرياً سكن مدينة ما وبقي محتفظاً بآرائه البصرية فهل يعد هذا إلا بصرياً^(٢)."

مقومات المدرسة البغدادية:

١ - السماع:

(بقي النحو ربيبا للبصريين ينتقل في حجور أئمتهم، إلى أن كان عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي، فجمع متفرقة، وفصل قواعده، وهذب مسائله، وأكمل أبوابه، وتقدم إلى سيبويه، وكان من أنبه تلاميذه، واسماهم همة، أن يجمع ذلك في كتاب^(٣))، وتحدد منهجها، واستقرت قواعدها معتمدين الأصليين:

١/ السماع.

٢/ القياس.

أما السماع فله الأولوية وإن وجد القياس، فإن اجتمعا في مسألة أخذ بهما، وإن اختلفا قدموا السماع ولم يقيسوا عليه^(٤)، فهذا أبو عمرو بن العلاء يقول: (أعمل على الأكثر. وأسمي ما خالفني لغات)^(٥)، ومصادرهم التي استقوا منها مادتهم القرآن الكريم والقراءات؛ فهم قبل كل شيء قراء، كذلك الشعر وكلام الفصحاء.

ومن أجل صحة المسموع تشددوا في الأخذ عمّن يوثق بعربيته وشدّوا الرحال إلى أعماق البوادي لينهلوا اللغة من معينها الثر الصافي.

(١) مدرسة الكوفة: مهدي المخزومي، دار المعرفة، بغداد، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م، ص ١٠٩.

(٢) المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمد حسين محمود، دار عمار بيروت، طبعة ١٩٨٦م، ص ٥٢.

(٣) نظرات في اللغة والنحو، ص ٨.

(٤) انظر المدارس النحوية د. خديجة الحديثي، ص ٩٨.

(٥) طبقات النحويين واللغويين، ص ٣٤.

بينما تساهل الكوفيين في رواياتهم فنقلوها عن أعراب لا يرى البصريون سلامتهم ومذهب الكوفيين عند بروكلمان هو: (المتّجه إلى واقع الاستعمال اللغوي، والموجه عناية خاصة إلى فروق اللغة، وتعبيرات أهل البادية في أشعار الجاهلية ونحوها، وما يتطلبه سبر أغوار ذلك من تتبع واستقراء عمليين)^(١)، فالكوفيون عند هؤلاء احترموا كلّ ما جاء عن العرب، وحرّروا الاستعمال اللغوي من سطوة القواعد العامة الموضوعية.

وجاء مذهب البغداديين السماعي وسطاً بين المذهبين وكانوا يأخذون عن الأعراب الذين يحيطون بالحواضر.

القياس:

أمّا القياس فقد مالوا إليه إنّ لم يسعفهم السماع، وإنّ ورد ما يخالف أقيستهم وقواعدهم التي وضعوها (سلكوا بها - بعد التحريّ في صحّة نقلها عن العرب المحتجّ بكلامهم - إحدى طريقتين: إمّا أنّ يتأولّوها حتى تنطبق عليها القاعدة، وإمّا أنّ يهملوا أمرها لقلّتها فيحفظوها ولا يقيسوا عليها جاعليها من الصنف الذي سمّوه مطّرداً في السماع شاذّاً في القياس)^(٢)، وإنّ العلل التي اعتمدها الخليل وسيبويه من العلل الأولى التي سمّاها الزجاجي العلة التعليمية^(٣)، في حين صرّح الدكتور شوقي ضيف بأنهم (لم يكتفوا بالعلة التي هي مدار الحكم فقد التمسوا عللاً وراءها، وقانون القياس عام، وظلاله مهيمنة على كلّ القواعد إلى أقصى حد)^(٤).

وقد سارت في البصرة نزعتان مختلفتان إحداهما أكثر تقدّيساً للقياس والأخرى ميّالة للسماع؛ (فهم يقولون: إنّ ابن أبي إسحق الحضرمي وتلميذه عيسى بن عمر كانا أشدّ ميلاً للقياس، وكانا لا يابهان بالشواذّ، وكانا لا يتحرّجان من تخطئة العرب، وكان أبو عمرو بن العلاء وتلميذه يونس بن حبيب البصريان أيضاً على عكسهما، يعظّمان قول العرب ويتحرّجان من تخطئتهم فغلبت النزعة الأولى على من أتى بعد من البصريين، وغلبت النزعة الثانية على من أتى بعد من الكوفيين، ولاسيّما الكسائي الكوفي)^(٥)، ومما

(١) تاريخ الأدب العربي: بروكلمان دون طبعة، دون تاريخ - دائرة المعارف الإسلامية ١٩٦٢/٢.

(٢) في أصول النحو: سعيد الأفغاني، د. ط، د. ت، ص ١٩٥.

(٣) انظر المدارس النحوية د. خديجة الحديثي، ص ٩٩.

(٤) المدارس النحوية د. شوقي ضيف، ص ١٩-٢٠.

(٥) ضحى الإسلام: أحمد أمين ط ١٠، بيروت، ١٣٥١هـ - ١٩٣٣م، ٢/٢٩٦.

يؤكد اقتراب يونس من المنهج اللغوي أنّ الكسائي سخر منه حين أجابه عن سؤاله عن (حتى) لم تتصب الأفعال المستقبلية؟ فقال يونس: (هكذا خلقت)^(١). والكسائي نفسه أجاب حين سئل عن (أي) فقال: (أي كذا خلقت)^(٢).

وعلل الشيخ محمد الطنطاوي رجحان كفة النحو البصريّ بإيثارهم السماع على القياس، ولا يصيرون إليه إلا إذا أعوزتهم الحاجة إليه، وأنهم احتاطوا في أقيستهم فلم يثبتوها إلا بعد توافر أسباب الاطمئنان إليها^(٣). بخلاف الكوفيين الذين كانوا يقيسون على المثال الواحد، والأمثلة النادرة، ولو تعارض ذلك مع قاعدة من قواعدهم. (وقد وقف البغداديون مذهباً وسطاً بين مذهب البصرة ومذهب الكوفة في القياس تبعاً للأخفش الأوسط مؤسس مدرستهم، فيقبلون المثال الواحد الشاذ عند البصريين وفق مبدأ معين، وبعد مناقشة عقلية له ومن الممكن عدم قبوله)^(٤).

قال الأستاذ سعيد الأفغاني: (أما إذا وصلنا إلى ابن جني فقد تبوأنا ذروة القياس وفلسفته)^(٥)، ونراه يغري به بقوله: (والقياس القياس)^(٦)، إلا أنه في موضع آخر أوضح أن القياس لا يستمر في جميع اللغة مخالفاً بذلك قياس المناطقة المستمر (ومعاذ الله أن ندعي أنّ جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياساً، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبها عليه)^(٧).

(١) أنباه الرواة: ٢٧٤/٢.

(٢) معجم الأدباء ١٩٠/١٣.

(٣) نشأة النحو: محمد الطنطاوي، دار الصاوي للطبع والنشر والتأليف، مصر. ص ١٤١-١٤٢.

(٤) المدرسة البغدادية ص ١٣٢.

(٥) أصول النحو، ص ٨٢.

(٦) الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ٢٣٣/٢.

(٧) المصدر نفسه: ٤٣/٢.

المبحث الثاني

ابن عطية بين مدرستي البصرة والكوفة

اختياراته التي وافق فيها البصريين:

كان ابن عطية معجباً بسيبويه ومذهبه حيث نعت أئمة هذا المذهب بالحدائق وفرسان الصناعة ومن الأمثلة الدالة على موافقته للبصريين:

العطف على موضع اسم أن بعد استكمال الخبر: ذهب ابن عطية مذهب البصريين في جواز العطف على اسم أن بالرفع بعد استكمال الخبر وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰبِغُونَ وَالنَّصِرَىٰ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(١) قال وأما قراءة الجمهور (والصابئون) فمذهب سيبويه والخليل ونحاة البصرة أنه من المقدم الذي معناه التأخير وهو المراد به كأنه قال أن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى كذلك.

١- أن ومعموليهما في تأويل مصدر يسدّ مفعولي ظنّ.

٢- الحال لا تكون إلا نكرة.

٣- الفعل الماضي لا يكون حالاً إلا بعد قد ظاهرة أو مضمرة.

٤- حذف لام الأمر.

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَن يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ أَوْ يُحَاجُّوْكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾^(٢).

رأى أن قوله (أو يحاجوكم) بمعنى فليحاجوكم^(٣) مما يوحى بأنه يجيز حذف لام الأمر وبقاء عملها في الاختيار وقد سبق أن ذكر في موضع آخر عدم إجازة سيبويه حذف هذه اللام قياساً على حروف الجر إلا في ضرورة شعر.

٤- حذف عائد الموصول إذا طالت الصلة:

اشترط بصريون لحذف عائد الموصول طول الكلام ووافقهم ابن عطية.

(١) المائدة : ٦٩.

(٢) آل عمران : ٧٣.

(٣) المحرر الوجيز ١/ ٤٥٦.

٥- تقديم الصلة على الموصول: منع البصريون مطلقاً تقديم معمول الصلة (الظرف والجار والمجرور) على الموصول، لأن الصلة والموصول كالجاء الواحد لا يتقدم بعضه على بعض، قال ابن لسراج: (لما كانت الصلة بعد الموصول أن تقدم شيئاً في الصلة ظرفاً كان أو غيره البتة).

٦- منع جمهور البصريين تقديم شيء من الصلة على الموصول مطلقاً، سواء كان الموصول اسماً أو حرفاً. فإن جاء ما ظاهره كذلك أولوه. وذهب ابن عطية مذهبهم وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَقَسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾^(١) يقول: "والظاهر أنه إن جعلت بمعنى الذي كانت اللام في قوله لَكُمَا متعلقة بمحذوف تقديره إني ناصح لكما من الناصحين"^(٢).

١٠- منع تقديم التمييز على عامله:

وذهب ابن عطية مذهب سيبويه في منع تقديم التمييز على عامله وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾^(٣) فقال نفساً نصب على التمييز ولا يجوز تقديمه على الفاعل عند سيبويه إلا في ضرورة شعراً مع تصرف العامل وأجازه غيره في الكلام^(٤).

١١- حذف تمييز الأعداد المركبة:

وهو ما ذهب إليه ابن عطية حيث قال: أسباطاً بدل من اثنتي. والتمييز الذي بين العدد محذوف مقدر اثنتي عشرة فرقة أو قطعة أسباطاً، وإما أن يزول عن التمييز ويقدر وقطعناهم فرقا اثنتي عشرة ثم أبدل أسباطاً، والأول أحسن وأبين، ولا يجوز أن يكون أسباطاً تمييزاً لأن التمييز لا يكون إلا مفرداً نكرة^(٥).

(١) الأعراف : ٢١.

(٢) المحرر الوجيز ٣٨٥/٢.

(٣) النساء : ٤

(٤) الخصائص ٣٨٤-٣٨٥/٢ المقتصد ٦٩٥/٢. شرح المفصل ٣٨٤/٢.

(٥) المحرر الوجيز ٤٦٥/٢.

١٢- عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتصل بعد تأكيده:

مذهب سيبويه في ذلك أنه لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتصل بالفعل، وكذلك المستتر فيه وأستقبح العطف مباشرة دون توكيده بالمنفصل يقول: (وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمرة في الفعل المرفوع، وذلك قولك: فعلت وعبدالله، وأفعل وعبدالله)^(١).

وأجاز ابن عطية عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع إذا أكد بالضمير المنفصل وذلك عند تفسيره لقوله تعالى ﴿ فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِ فَأَجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى ﴾^(٢) و(نحن) تأكيد للضمير من حيث احتاج الكلام إلى العطف عليه، أكد^(٣).

١٣- منع عطف الاسم الظاهر على الضمير المخوض إلا بإعادة الخافض.

وابن عطية يقول برأي البصريين على عدم جواز عطف الظاهر على المضمرة المجرور بدون إعادة الجار معللا لذلك بقوله: (المضمرة المخفوض لا ينفصل فهو كحرف من الكلمة ولا يعطف على الحرف)^(٤).

٢- وقال في قراءة حمزة الزييات: لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾^(٥).

وهذه القراءة عند رؤساء نحوى البصرة لا تجوز لأنه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمرة مخفوض^(٦).

١٤- منع نداء المحلى (بال):

وقد ذهب ابن عطية مذهب البصريين مانعا الجمع بين (ال) وحرف النداء وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾^(٧) حيث قال: قال أبو علي:

(١) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٢) طه : ٥٨.

(٣) المحرر الوجيز ٤٨/٤، وانظر المصدر نفسه ٤١٤/١-١٧٦/٢.

(٤) المصدر السابق ٤٧٤/٣.

(٥) النساء : ١ .

(٦) المحرر الوجيز ٤/٢.

(٧) البقرة : ٢١.

"اجتلبت أي بعد حرف النداء فيما فيه الألف واللام لأن في حرف النداء تعريفاً فكان يجتمع تعريفان، و"ها" تنبيه وإشارة إلى المقصود، وهي بمنزلة ذا في الواحد، والناسُ نعت لازم لأي" (١).

١- قال ابن عطية: (قالت طائفة من المتأخرين: (إلى) بمعنى (مع) وهذا غير جيد، وروى عن مجاهد أن معنى الآية: ولا تأكلوا أموالهم مع أموالكم. قال القاضي أبو محمد رحمه الله: (وهذا تقريب للمعنى، لأنه أراد أن الحرف بمعنى الآخر. وقال الحذاق: (إلى) هي على بابها وفي تضمن الإضافة) (٢).

اختياراته التي وافق فيها الكوفيين:

إن بصرية ابن عطية وإعجابه بسيبويه وبنحاة البصرة لم تمنعه من ذكر المذهب الكوفي، فهو أحياناً يذكر أسماء علمائهم وآرائهم، ويعترف بصحة ما ذهب إليه بعضهم إذ كثيراً ما وافق الفراء في أعاريبه بل أنه اختار في مواضع مذهب الكوفيين كمجيء (إلا) بمعنى (سوى) وهذا يعني أنه كان يعمل رأيه ويختار ما يراه صحيحاً دون تعصب لمذهب مما أفضى على اختياراته النحوية نوعاً من الاستقلالية.

ومن ذلك:

١- تخفيف كأن:

عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿كَأَنَّ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾ (٣) [النساء: ٧٣] فيذهب إلى أن " كأن مضمنة معنى التشبيه، ولكنها ليست كالثقيلة في الحاجة إلى الاسم والخبر، وإنما تجيء بعدها الجمل" وكأن إذا خفت لا يجوز إعمالها عند الكوفيين، وأن البصريين أجازوا ذلك. فعلى مذهب الكوفيين قد يتمشى قول ابن عطية في أن كأن المخففة ليست كالثقيلة في الحاجة إلى الاسم والخبر.

(١) المحرر الوجيز ١/١٠٥.

(٢) المصدر السابق ٢/٦.

(٣) النساء: ٧٣.

٢ - النصب بـ(حتى):

ذهب الكوفيون إلى أن (حتى) ناصبة للفعل المضارع بنفسها لا بـ(أن) المضمره وذلك لتضمنها معنى (كي) ووافقهم ابن عطية في ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾^(١).

٣- النصب ب (أو): ذهب الفراء إلى أن (أو) ناصبة بنفسها لتضمنها معنى (حتى) ووافق ابن عطية في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ﴾^(٢) قال ابن عطية: (قرأ ابن اسحق وأبو حيوة: أو نرد فنعمل ونصب (نرد) في هذه القراءة أما على العطف على قوله تعالى: (فيشفعوا) وأما بما حكاه الفراء من أن (أو) تكون بمعنى (حتى)^(٣).

٣- الواو الناصبة بالصرف: وافق ابن عطية الكوفيين في أن (الواو) ناصبة للفعل المضارع بالصرف يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ [البقرة، ٣٠] وقرأ ابن هرmez: (ويسفك) بالنصب بواو الصرف، كأنه قال: من يجمع أن يفسد ويسفك، وقال المعدوي هو نصب في جواب الاستفهام والأول أحسن.

في أن (الواو) ناصبة بالصرف لا بـ(أن) المضمره وقال: وقرأ ابن الهرمز: ويسفك بالنصب بواو الصرف كأنهي قال: من يجمع أن يفسد ويسفك وقال المهدوي: هو نصب في جواب الاستفهام، والأول أحسن^(٤).

كما استخدم ابن عطية مصطلح (الحذف) البصري ومصطلح (الإضمار) الكوفي. فقال المعنى: (قال الله)، وأضمر الفاعل وفي هذه الأفعال كلها إيجازاً لدلالة معنى الكلام عليه^(٥).

(١) النساء : ٦٥ .

(٢) الأعراف : ٥٣ .

(٣) المحرر الوجيز ٤٠٨/٢ .

(٤) المحرر الوجيز ١١٨/١ .

(٥) المصدر السابق ١٧٦/٢ .

المبحث الثالث

موقف ابن عطية من مصادر الاحتجاج النحوي

السَّماع:

عرفه ابن الأنباري بأنه: (الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة)^(١)، وحدّه السيوطي بأنه (ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نبيّه ﷺ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مُسلم أو كافر)^(٢). وهذه الموارد الثلاثة هي ما استقر عليها علماء الأصول وبنوا عليها سماعهم واستخرجوا منها شواهدهم، ولأجل بيان موقف ابن عطية من هذا الأصل لا بد من إيضاح موقفه من كل مورد من هذه الموارد:

استشهاد ابن عطية بالقراءات القرآنية:

القراءات القرآنية ذات أهمية كبيرة، إذ من خلالها يمكن دراسة اللهجات العربية^(٣)، وفيها تتجلى خصائص اللغة العربية لما فيها من ظواهر صوتية أو صرفية أو نحوية "وما من وجه من وجوه القراءات أو أسلوب من أساليب الضبط الصوتي أو الإعرابي إلا سبب يرتكز عليه من لغة العرب ومن القواعد الإعرابية"^(٤)، فالقراءات القرآنية تعد ذخيرة لغوية ونحوية إذ إنها تعضد قواعد النحو، وتدعم شواهد^(٥).

فقد روي عن الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: "إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه"^(٦) فالقرآن نزل على قوم "لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى آخر.. فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم؛ لكان من التكليف بما لا يستطاع"^(٧).

(١) لمع الأدلة، ص ٨١.

(٢) كتاب الاقتراح: ٣٦، وينظر ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: ٤٧.

(٣) انظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص ٨١.

(٤) القواعد النحوية، ص ١٦٢.

(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول ٢/١.

(٦) صحيح البخاري: ١٠٠/٦.

(٧) النثر في القراءات العشر، ٢٢/١.

وقد حظيت القراءات القرآنية بعناية العلماء، لتعلقها بالقرآن الكريم، فراحوا يوجهونها تارة، ويعتمدون عليها في إرساء القواعد وتقرير الأحكام تارة أخرى، وفي ذلك يقول أبو عمرو الداني: (وإذ ثبتت عنهم لم يرد لها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها، والمصير إليها)^(١).

وقد كانت القراءات القرآنية أصلاً مهماً عند ابن عطية، إذ كان لها نصيب وافر في كتابه المحرر الوجيز، فقد اعتمد عليها في إثبات الأحكام والقواعد النحوية، كما في تفسيره بإيراد القراءات القرآنية متواترها وآحادها وشاذها يقول في مقدمة تفسيره "وقصدت إيراد جميع القراءات مستعملها وشاذها، واعتمدت تبيين المعاني وجميع محتملات الألفاظ"^(٢).

وفي الوقت الذي نراه يستدل بالقراءات المشهورة والمتواترة كان يستدل بالقراءة الشاذة كما وجدناه أحياناً يضعف بعض القراءات ومن أمثلة ذلك ما أورده ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(٣).

ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان: أحدهما أن ذكر الأرحام فيما يتساءل به لا معنى له في الحض على تقوى الله، ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأن الأرحام يتساءل بها، وهذا تفرق في معنى الكلام وغض من فصاحته، وإنما الفصاحة في أن يكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة.

والوجه الثاني: أن في ذكرها على ذلك تقريراً للتساؤل بها والقسم بحرمتها، والحديث الصحيح يرد ذلك في قوله عليه السلام: "من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت"^(٤).

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(٥) قال وقرأ يحيى ابن وثاب وإبراهيم النخعي ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى﴾ النصب على أن موسى هو المكلم، وهي قراءة

(١) النشر في القراءات العشر ١/١٠.

(٢) المحرر الوجيز ١/١١.

(٣) النساء : ١

(٤) المحرر الوجيز ١/٤٩.

(٥) النساء : ١٦٤

ضعيفة وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمِّلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمِّلِي لَهُمْ لِيَزِدُوا إِثْمًا وَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾^(١) قال أبو علي: وكسر "إن" في قول من قرأ "يحسبن" بالياء لا ينبغي، وقد قرئ فيما حكاه غير أحمد بن موسى وفي غير السبع، ووجه ذلك أن يتلقى بها القسم كما يتلقى بلام الابتداء، ويدخلان على الابتداء والخبر، أعني-اللام- وإن فعلق عن "إنما" عمل الحسابان كما تعلق عن اللام في قولك: حسبت لزيد قائم، فيعلق الفعل عن العمل لفظاً، وأما بالمعنى فما بعد "أن أو اللام" ففي موضع مفعولي "حسب"، وما يحتمل أن تكون بمعنى الذي، ففي نُمِّلِي عائد مستكن، ويحتمل أن تكون مصدرية فلا تحتاج إلى تقدير عائد وأما من قرأ "ولا تحسبن" بالتاء فالذين مفعول أول للحسابان، قال أبو علي: وينبغي أن تكون الألف من "إنما" مكسورة في هذه القراءة، وتكون "إن" وما دخلت عليه في موضع المفعول الثاني لتحسبن، ولا يجوز فتح الألف من "إنما" لأنها تكون المفعول الثاني، والمفعول الثاني في هذا الباب هو المفعول الأول بالمعنى، والإملاء لا يكون إياهم^(٢).

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾^(٣) وقرأ أبو عمرو وابن كثير، لا يحسبن الذين يفرحون "فلا يحسبنهم" بالياء من تحت فيهما وبكسر السين و برفع الباء في يحسبنهم، قال أبو علي: الَّذِينَ رَفَعَ بِأَنَّهُ فاعل "يحسب"، ولم تقع "يحسبن" على شيء، وقد تجيء هذه الأفعال لغوا لا في حكم الجمل المفيدة^(٤).

وابن عطية في منهجه العام من علماء الرواية، راو موجه، لا يجيز ما خالف الرواية ويختار ما وافق خط المصحف - عند ذكر الاختلاف - وهو يعتمد في الاحتجاج النحوي على اللغويين^(٥).

(١) آل عمران : ١٧٨ .

(٢) المحرر الوجيز ١/٥٤٥ .

(٣) آل عمران : ١٨٨ .

(٤) المحرر الوجيز ١/٥٥٣ .

(٥) النحو وكتب التفسير ٢/٧٥١-٧٥٢ .

الاستشهاد بالحديث:

اجمع اللغويون والنحاة على أن النبي ﷺ أفصح العرب قاطبة إلا أن مذاهب النحاة قد تباينت في الاستشهاد بالحديث على ثلاثة مذاهب^(١).

الأول مذهب المجوزين ومنهم ابن مالك، وابن هشام النحوي، والجوهري، والحريري، وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وابن بري، والسهيلي وغيرهم.

الثاني: مذهب المانعين ومنهم ابن الضائع، وأبو حيان، وحجتهم في ذلك أن الرواة أجازوا رواية الحديث بالمعنى، وأنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث، لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، وأن أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشيء منه كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر هشام الضرير من الكوفيين^(٢).

قال أبو الحسن ابن الضائع: تجوز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كـ(سيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القران، وصريح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أفصح العرب^(٣).

الثالث: فئة توسطت بين الفئتين، وهذه الفئة أجازت الاستشهاد بالحديث بشرط أن يكون موافقا للفظ المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومن هذه الفئة السيوطي والشاطبي الذي عبر عن موقفه من ذلك بقوله: "وأما الحديث على قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان^(٤).

(١) انظر الاقتراح ١٥٧-١٦١، الخزانة ٩/١-١٤، أصول النحو ٤٦-٥٨ الشواهد والاستشهاد في النحو ٣٠١-٣٠٨ موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ٢٩.

(٢) الاقتراح ٥٢-٥٤، الخزانة ١/١٠، ١١.

(٣) المصدر السابق ١٦٠.

(٤) المصدر السابق، ص ٥٢.

قسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، ككتابه ولهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية^(١).

وقال السيوطي: وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما يثبت أنه قاله على اللفظ المروى، وذلك نادر أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروى بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فردوها بما أدت إليه عباراتهم فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروية على أوجه شتى، بعبارات مختلفة، ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث^(٢).

وأجاز ابن عطية الاستشهاد بالحديث النبوي على مسائل النحو فقد استشهد بحديثين على مسألة نحوية وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَا تُذِرْكُم بِهِءٍ وَمَنْ بَلَغَ﴾^(٣) قال ابن عطية: وبَلَغَ معناه على قول الجمهور بلاغ القرآن، أي لأنذركم وأنذر من بلغه، ففي بلغ ضمير محذوف لأنه في صلة من، فحذف لطول الكلام، وقالت فرقة ومن بلغ الحكم، ففي بَلَغَ على هذا التأويل ضمير مقدر راجع إلى مَنْ، وروي في معنى التأويل الأول أحاديث، منها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "يا أيها الناس بلغوا عني ولو آية، فإنه من بلغ آية من كتاب الله تعالى فقد بلغه أمر الله تعالى أخذه أو تركه"، ونحو هذا من الأحاديث كقوله "من بلغه هذا القرآن فأنا نذيره"^(٤).

الاستشهاد بالشعر:

لا شك أن الشعر من أهم مصادر الاستشهاد عند العلماء، ولم يكن الاستشهاد بالشعر هم علماء العربية وحدهم، بل شاركهم في الاهتمام به الفقهاء والأصوليون والمحدثون والمفسرون^(٥).

(١) الخزانة ١٢/١.

(٢) الاقتراح ١٥٧.

(٣) الأنعام: ١٩.

(٤) المحرر الوجيز ٢٧٦/٢.

(٥) الشاهد والاستشهاد في النحو، ص ٣٤.

قد اختلف موقف علماء العربية من الشعراء الذين يحتج بشعرهم، فقسموهم على أربع طبقات:

الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام، كامرئ القيس، والأعشى.
الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسان رضي الله عنهما.

الثالثة: المتقدمون، يقال لهم: (الإسلاميون) وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

الرابعة: المولدون، ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا، كبشار بن برد وأبي نواس.

وأجمع علماء العربية على صحة الاستشهاد بشعر الطبقة الأولى والثانية، ولا يضير ذلك طعن بعض اللغويين المتشددين بطائفة من شعراء هاتين الطبقتين، كعدي بن زيد، وأبي دؤاد الأيادي.

واختلفوا في الثالثة، فذكر البغدادي "أن الصحيح صحة الاستشهاد بكلامها"^(١)، على الرغم مما أخذه بعض العلماء على بعض شعراء هذه الطبقة، فقد "كان أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق، والحسن البصري يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة... وكانوا يعدونهم ممن المولدين"^(٢). وكان الأصمعي -كذلك- لا يحتج بشعر الكميت والطرماح، ويعدهما مولدين ليسا بحجة^(٣).

أما الطبقة الرابعة فقد أجمع أكثر علماء العربية على منع الاستشهاد بكلامها^(٤)، وذكر البغدادي أن ذلك هو الصحيح^(٥).

اعتمد ابن عطية كثيرا على الشعر في بيان المعاني اللغوية، مثل ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾^(٦).

(١) الخزانة ٦/١.

(٢) المصدر السابق ٦/١.

(٣) فحولة الشعراء، ص ٢٠.

(٤) الاقتراح ٧٠.

(٥) الخزانة ٦/١.

(٦) البقرة : ١٦٩.

(والسوء) مصدر من ساء يسوء فهي المعاصي وما تسوء عاقبته، والفحشاء قال السدي: هي الزنا، وقيل: كل ما بلغ حدا من الحدود لأنه يتفاحش حينئذ، وقيل: ما تفاحش ذكره، وأصل الفحش قبح المنظر كما قال امرؤ القيس:

وجيد كجيد الرثم ليس بفاحش *** إذا هي نصته ولا بمعطل

ثم استعملت اللفظة فيما يستقبح من المعاني، والشرع هو الذي يحسن ويقبح، فكل ما نهت عنه الشريعة فهو من الفحشاء^(١).

وقد استشهد ابن عطية في تفسيره بالعديد من الشواهد الشعرية على القضايا النحوية لشعراء من الطبقة الأولى والثانية والثالثة.

ويلاحظ في المحرر الوجيز أن ابن عطية يذكر النص الشعري مجرداً من اسم قائله، باستثناء بعض الأبيات.

فمن الأبيات التي نسبها لأصحابها:

قول الأعشى:

في فتية كسيوف الهند قد علموا *** أن هالك كل من يحفى وينتعل^(٢)

وقول أبي الأسود:

أذاعوا به في الناس حتى كأنه *** بعلياء نار أوقدت بتقوب^(٣)

ومن الأبيات التي لم ينسبها:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم *** بغاة ما بقينا في شقاق^(٤)

وهو لبشر بن خازم.

وقول الشاعر:

بأيّ كتاب أو بأية سنة *** ترى حبهم عارا عليّ وتحسب؟^(٥)

وهو للكُميت بن زيد الاسدي

(١) المحرر الوجيز ٢٣٧/١.

(٢) المصدر السابق ٣/١.

(٣) المصدر السابق ٨٤/٢.

(٤) المصدر السابق ١٩/٢.

(٥) المصدر السابق ٥٥٣/١.

وقول الشاعر:

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلُكُهُ هُلُوكُ وَاحِدٍ

وهو: لعبد بن الطيب،

محمد تفد نفسك كل نفس *** إذا ما خفت من أمر تبالا

نسب الرضي هذا البيت إلى حسان، ونسب إلى الاعشى

وقول الشاعر:

أريد لأنسى ذكرها، فكأنما *** تمثل لي ليلي بكل سبيل

ونسب إلى كثير عزة

المبحث الرابع

آراؤه التي انفرد بها

انفرد ابن عطية ببعض الآراء النحوية منها:

الابتداء بكيف:

أجاز ابن عطية الابتداء بكيف عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ﴾^(١) ، فكيف عند ابن عطية يصح أن تكون في موضع رفع بالابتداء والخبر في قوله: (يفترون)^(٢)، وهذا الإعراب رفضه أبو حيان بحجة أنه لم يذهب إليه أحد وأن فيه خلو جملة الخبر من الرابط لأن جملة الخبر ليست نفس المبتدأ في المعنى بحيث لا تحتاج إلى رابط^(٣)، وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ فَأَنْظِرْ كَيْفَ كَانَتْ عَقِبَةُ الظَّالِمِينَ ﴾^(٤) ، قال الزجاج: (كيف في موضع نصب على خبر كان ولا يجوز أن يعمل فيها (انظر) لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيه)^(٥).

ويقول ابن عطية: (هذا قانون النحويين لأنهم عاملو كيف في كل مكان معاملة الاستفهام المحض، في قولك: كيف زيد، وكيف تصرفات غير هذا، تحل محل المصدر الذي هو كفيته وتخلع معنى الاستفهام ويحتمل هنا أن يكون فيها ومن تصرفاتها قولهم: كيف شئت، وانظر قول البخاري: (كيف كان بدء الوحي)^(٦) فإنه لم يستفهم^(٧).

تذكير كان مع تأنيث اسمها:

اعتبر ابن عطية تذكير كان وأخواتها مع اسمها أسهل من ذلك في سائر الأفعال، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنِّي يَكُونُ لَهُ، وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ

(١) النساء : ٥٠

(٢) المحرر الوجيز ٢/٦٦.

(٣) البحر المحيط ٣/٢٧١.

(٤) يونس : ٣٩

(٥) إعراب القرآن ومعانيه للزجاج ٣/١٠-٢١ وانظر المحرر الوجيز ٣/١٢١.

(٦) انظر صحيح البخاري ٣/١ وفتح الباري في شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ١/٨.

(٧) المحرر الوجيز ٣/١٢١ وانظر المصدر نفسه ١/٣٥٣، و انظر البحر المحيط لأبو حيان ٥/١٥٩.

وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١﴾ حيث قال: وقرأ جمهور الناس "ولم تكن" بالتاء على تأنيث علامة الفعل، وقرأ إبراهيم النخعي: بالياء على تذكيرها وتذكير كان وأخواتها مع تأنيث اسمها أسهل من ذلك في سائر الأفعال، فقولك: كان في الدار هند أسوغ من قام في الدار هند^(٢).

(١) الأتعام : ١٠١.

(٢) المحرر الوجيز ٣٢٩/٢.

المبحث الخامس

موقفه من مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين

مما لا جدال فيه أنّ البصريين والكوفيين يختلفون في السبل التي ينتهجها كل منهم في شعاب البحث اللغوي، وفي معالجتهم المسائل التي استخلصوا منها أحكامهم وأقيستهم النحوية وهو اختلاف يتصل بموقف كل منهم من الأساسيين اللذين بُنيت عليهما الدراسات النحوية والصرفية وهما السماع والقياس. ولا بُدّ لنا ونحن نتلمس بعض جوانب مذهب ابن عطية أن نتعرّف مواقفه من الاجتهادات التي ذكرها لعدد من أعلام المدرستين، لأنّ هذه المواقف يمكن أن تظهر لنا مدى انحيازه إلى المذهب الذي ارتضاه، ودافع عنه بحججه وأدلّته المختلفة، فمن الواضح أنّ البصريين لم يكونوا صوتاً واحداً فيما ينظرون إليه من مواقف، وما يعالجون من مسائل، كما أنّ الكوفيين لم يقفوا صفاً واحداً بإزاء ما أخذوا به. إذ كان النّظر المستقل والاجتهاد المنفرد يغريان بين حينٍ وآخر نغراً من هؤلاء وأولئك على أن يتخطوا أصحابهم لكي يقفوا في صف من يخالفون.

وعلى هذا يمكن أن يكشف مواقف أيّ عالم في النحو والصرف في مثل هذه السبل، وعلى وفق هذه الاجتهادات مدى استقلاله في مذهبه النحوي، وتجرّده فيما يعالج من مسائل، ويوضح لنا أيضاً مدى انقياده وخضوعه لنوازع الهوى فيها، ولمعرفة المذهب الذي كان يرتضيه ابن عطية، ويقول بقوله، وينتهج نهجه نورداً مجموعة من المسائل التي اختلف فيها علماء البصرة والكوفة، لنتعرّف مواقف عطية فيها، من يؤيد؟ وأيّ المذهبين يرتضي؟ وأيّهما يرجح؟ من خلال عرض المسائل الخلافية الآتية:

١- اللّهم:

اتفق علماء البصرة والكوفة على أنّ كلمة "اللّهم" هي بناء مركّب، لكنهم اختلفوا في طريقة التركيب هذه، فذهب البصريون إلى أنّ الميم المشدّدة المفتوحة في آخر الكلمة عوض من "يا" النداء، وإنّما قالوا كذلك لأنّهم لم يجدوا اجتماع "يا" النداء مع ميم "اللّهم" في القرآن الكريم، وإنّ الضمّة الموجودة على الهاء في "اللّهم" بمنزلة ضمّة الهاء في "يا الله"، قال سيبويه (اللّهم نداءً، والميم هاهنا بدل من يا)^(١) فهو (نداء والضمّة فيه بناءً

(١) الكتاب ٢/١٩٦، وينظر نوادر أبي زيد ١٦٥، والمقتضب ٤/٢٣٩.

بمنزلتها في "يا زيد" والميم فيه عوض من حرف النداء ولذلك لا يجتمع "يا" مع الميم^(١)،
 وذهب الكوفيون إلى أن أصل "اللهم" هو (يا الله أمنا بخير) فلما طال اللفظ، وكثر في
 كلامهم ثقل على ألسنتهم، فحذفوا بعضاً منه إيثاراً للتخفيف، والميم المشددة في آخر اللفظ
 عوض من جملة "أمنا بخير" والضمة التي في هاء "اللهم" منقولة إليها من همزة "أم" ^(٢)
 واستدلوا على مذهبهم بقول الرّاجز:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلْمَا *** أَقُولُ يَا اللَّهُمَا يَا اللَّهُمَا^(٣)

وكان الفرّاء من أوائل الكوفيين القائلين بهذا المذهب، يتّضح ذلك من قوله: (نرى
 أنها كانت كلمة ضمّ إليها "أم" نريد "يا الله أمنا بخير" فكثرت في الكلام، فاختلطت،
 فالرفعة التي في الهاء من همزة "أم" لما تركت انتقلت إلى ما قبلها)^(٤)، ووصف
 البصريون مذهب الكوفيين بأنه بعيد عن الصواب وإلحاد في اسم الله (جلّ وعلا) مستدلّين
 على ذلك بأن جملة (يا الله أمنا بخير) لما صحّ وقوعها بعد "اللهم" دلّ ذلك على أن
 الميم ليست عوضاً، ولو كانت الميم عوضاً من جملة "أمنا بخير" لجاز أن يقال (يا الله
 أمنا بخير ارحمنا) من دون عطف كما قيل "اللهم ارحمنا" وإنّ هذه الميم زيدت في هذا
 الاسم الكريم للتفخيم والتعظيم كما زيدت في "ابنم"^(٥).

وقال ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾^(٥). قال:
 (وختلف النحاة في تركيب لفظة (اللهم) بعد إجماعهم على أنها مضمومة الهاء مشددة
 الميم المضمومة وأنها منادى ودليل ذلك أنها لا تأتي مستعملة في معنى خبر فمذهب
 الخليل وسيبويه والبصريون أن الأصل: يا الله، فلما استعملت الكلمة دون حرف النداء
 الذي هو (يا) جعلوا بدل حرف النداء هذه الميم المشددة والضمة في الهاء هي ضمة
 الاسم المنادى المفرد، وذهب حرفان فعوض بحرفين.

(١) شرح المفصل ١٦/٢.

(٢) ينظر: نوادر أبي زيد: ١٦٤، فقد نسبه إلى أبي خراش الهذلي.

(٣) معاني القرآن للفرّاء ٢٠٣/١.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٦٤/١، والمخصّص ١٣٧/١، والأمالى الشجرية ١٠٣/٢، والإنصاف ٣٤٤/١-

٣٤٥، والمتبع ٤٩٣/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٢٧٢/٢، والاشباه والنظائر ١٦٢/٢.

(٥) آل عمران: ٢٦.

ومذهب الكوفيين أن أصل (اللهم): يا الله أم: أي أمنا بخير وضمة الهاء هي ضمة
الهمزة التي كانت في (أم) نقلت.

ورد الزجاج على هذا القول وقال: (محال أن يترك الضم الذي هو دليل على نداء
المفرد، وأن تجعل في اسم الله ضمه (أم) هذا الحاد في اسم الله تعالى وهذا غلو من
الزجاج وقال أيضاً: (أن هذا الهمز الذي يطرح من الكلام فشأنه أن يؤتى به أحياناً كما
قالوا: ويلمه في ويل أمه والأكثر إثبات الهمزة، ما سمع قط (يا الله أم) في هذا اللفظ وقال
أيضاً: ولا يقول العرب يا اللهم، وقال الكوفيين أنه قد يدخل حرف النداء على (اللهم)
وأشددوا على ذلك^(١):

وما عليك أن تقولي كلما *** صليت أو سبحت: يا اللهم ما
أرؤد علينا شيخنا مسلماً^(٢)

وقالوا: فلو كانت الميم عوضاً من حرف النداء لما اجتمعتا. وقال الزجاج: وهذا
شاذ لا يعرف قائله ولا يترك له ما في كتاب الله وفي جميع ديوان العرب.
قال الكوفيون: (إنما تزداد الميم مخففة في (قم) و(ابنم) ونحوه، فأما ميم مشددة فلا
تزداد، قال البصريون: لما ذهب حرفان عوض بحرفين)^(٣).

أما ابن عطية فقد ذهب مذهب البصريين وعدّ ما ذهب إليه الكوفيون فاسداً، إذ
قال: قال البصريون: لما ذهب حرفان عوض بحرفين، ومالك نصب على النداء، نص
سببويه ذلك في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٤) وقال: إن اللهم لا
يوصف لأنه قد ضمت إليه الميم، قال الزجاج: ومالك عندي صفة لاسم الله تعالى وكذلك
فاطر السماوات قال أبو علي: وهو مذهب أبي العباس، وما قال سببويه أصوب وذلك أنه
ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حد اللهم لأنه اسم مفرد ضم إليه صوت
والأصوات لا توصف نحو، غاق وما أشبهه، وكأن حكم الاسم المفرد أن لا يوصف وإن
كانوا قد وصفوه في مواضع فلما ضم هنا ما لا يوصف إلى ما كان قياسه أن لا يوصف

(١) المحرر الوجيز ٤١٧/١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٨٠/١.

(٣) المحرر الوجيز ٤١٧/١.

(٤) الزمر : ٤٦.

صار بمنزلة صوت ضم إلى صوت نحو، "حيهل" فلم يوصف، قال النضر بن شميل: من قال اللهم فقد دعا الله بجميع أسمائه كلها، وقال الحسن: اللهم مجمع الدعاء^(١).

٢- ابن أم:

قال ابن عطية: وقوله: ابن أم استلطاف برحم الأم إذ هو ألصق القرابات، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم "ابن أم" بفتح الميم، فقال الكوفيون أصله ابن أماء فحذفت تخفيفاً، وقال سيبويه هما اسمان بنيا على الفتح كاسم واحد كخمسة عشر ونحوها، وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحزمة والكسائي "ابن أم" بكسر الميم، فكأن الأصل ابن أمي فحذفت الياء إما على حد حذفهم من: لا أبال ولا أدر تخفيفاً، وإما كأنهم جعلوا الأول والآخر اسماً واحداً ثم أضافوا كقولك يا أحد عشر أقبليوا، قاله سيبويه، وهذا أقيس من الحذف تخفيفاً، ثم أضافوا إلى ياء المتكلم، ثم حذفت الياء من أمي على لغة من يقول يا غلام فيحذفها من المنادى، ولو لم يقدر جعل الأول والآخر اسماً واحداً لما صح حذفها لأن الأم ليست بمناداة^(٢).

٣- الصابئون:

قال ابن عطية عند تفسيره لقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰغِقُونَ وَالنَّٰصِرِيُّ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٣) وأما قراءة الجمهور "والصابئون" فمذهب سيبويه والخليل ونحاة البصرة أنه من المقدم الذي معناه التأخير وهو المراد به، كأنه قال ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰغِقُونَ وَالنَّٰصِرِيُّ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ كذلك، وأنشد الزجاج نظيراً في ذلك:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم *** بغاة ما بقينا في شقاق

فقوله وأنتم مقدم في اللفظ مؤخر في المعنى أي وأنتم كذلك، وحكي الزجاج عن الكسائي والفراء أنهما قالوا: والصابئون عطف على الذين، إذ الأصل في الذين الرفع وإذ نصب (إن) ضعيف وخطأ الزجاج هذا القول وقال: (إن) أقوى النواصب، وحكي أيضاً

(١) المحرر الوجيز ١/٤١٧.

(٢) المصدر السابق ٢/٤٥٧.

(٣) المائدة: ٦٩.

عن الكسائي أنه قال والصابئون عطف على الضمير في هادوا والتقدير هادوا هم والصابئون، وهذا قول يرده المعنى لأنه يقتضي أن الصابئين هادوا^(١).

٤- الأرحام:

عد ابن الانباري العطف على الضمير المجرور من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، فيقول ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولهم مررت بك وزيد، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك^(٢).

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٣) بالخفض وهي قراءة أحد القراء السبعة - وهو حمزة الزيات - وقراءة إبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش، ورواية الأصفهاني والحلي عن عبد الوارث.

وقال ابن عطية: وقرأ حمزة وجماعة من العلماء - "والأرحام" - بالخفض عطفاً على الضمير، والمعنى عندهم: أنها يتساءل بها كما يقول الرجل: أسألك بالله وبالرحم، هكذا فسرها الحسن وإبراهيم النخعي ومجاهد، وهذه القراءة عند رؤساء نحويي البصرة لا تجوز، لأنه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمرة مخفوض، قال الزجاج عن المازني: لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان يحل كل واحد منهما محل صاحبه، فكما لا يجوز: مررت بزيدوك، فكذلك لا يجوز مررت بك وزيد، وأما سيبويه فهي عنده قبيحة لا تجوز إلا في الشعر، كما قال:

فاليوم قد بت تهجوناً وتشتتناً *** فاذهب فما بك والأيام من عجب

وكما قال:

نعلق في مثل السواري سيوفنا *** وما بينها والكعب غوط نفائف

واستهلها بعض النحويين، قال أبو علي: ذلك ضعيف في القياس ولا يعطف على حرف، ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان: أحدهما أن ذكر الأرحام فيما يتساءل به لا معنى له في الحض على تقوى الله، ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأن الأرحام

(١) المحرر الوجيز ٢/٢١٩.

(٢) الإنصاف ٢/٣٧٩.

(٣) النساء: ١.

ينتساءل بها، وهذا تفرق في معنى الكلام و غرض من فصاحته، وإنما الفصاحة في أن يكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة، والوجه الثاني أن في ذكرها على ذلك تقريراً للتساؤل بها والقسم بحرمتها، والحديث الصحيح يرد ذلك في قوله عليه السلام: "من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت" وقالت طائفة: إنما خفض - "والأرحام" - على جهة القسم من الله على ما اختص به لا إله إلا هو من القسم بمخلوقاته، ويكون المقسم عليه فيما بعد من قوله: إن الله كان عليكم رقيباً وهذا كلام ياباه نظم الكلام وسرده^(١).

وابن عطية يقول برأي البصريين على عدم جواز عطف الظاهر على المضمرة المجرورة بدون إعادة الجار معللاً لذلك بقوله: (المضمرة المخفوض لا ينفصل فهو كحرف من الكلمة ولا يعطف على الحرف)^(٢).

(١) المحرر الوجيز ٢/٤-٥.

(٢) المصدر السابق ٣/٤٧٤.

المبحث السادس

مذهبه النحوي

تناول هذا البحث جهود ابن عطية النحوية وقد اثبت أن لابن عطية عقلية جامعة لشتى المعارف خاصة علوم العربية من نحو وصرف وبلاغة ولغة. كان المزج والاختيار من آراء السابقين أحد الأسس التي قام عليها المذهب البغدادي. وقد التزمه ابن عطية وسار عليه، فإذا هو يستعرض آراء جميع السابقين والمعارضين له ويختار منها ما يؤيده الدليل وتقدم به الحجة وقد رأينا فيما سبق من آرائه النحوية يرجح رأي البصريين في مسائل تبين له وجاهة رأيهم فيها، ووافق الكوفيين في آراء كثيرة حين بدا له صواب ما ذهبوا إليه. وقد وقف ابن عطية من قراءات القران الكريم موقفاً لا يخالف ما اجمع عليه جمهور العلماء من اعتماد القراءات السبع قراءات متواترة. وقد وضح مبدأ التحرر في سلوك ابن عطية جلياً فهو ليس بصرياً متعصباً ولا كوفياً خالصاً. يأخذ من هنا ومن هناك على بينة، ويترك هذا وذاك على حجة. وقد ينزع نحو البصريين دون أن يتعصب لهم. ويوافق الكوفيين أحياناً ويقول عنهم. "ويمثل ابن عطية المرحلة الثالثة من التفسير، والتي اعتمد فيها المفسرون على أقوال السابقين، ويضيفون إلى أقوالهم جديداً، وابن عطية من اجل المفسرين في هذه المرحلة إذ يقوم بنقد الآراء النحوية"^(١).

(١) النحو وكتب التفسير ٧٥٢/٢.

الخاتمة

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الأبرار. وبعد... فقد وصل هذا البحث إلى نهايته وتذكر الباحثة في هذه الخاتمة ملخصاً للبحث وأهم النتائج التي توصلت لها ثم التوصيات .
أولاً - ملخص البحث :

اشتمل البحث على نبذة موجزة عن ابن عطية: اسمه ومولده، عصره، حياته، آثاره، منهجه في التفسير ، وكذلك التعريف بكتابه (المحرر الوجيز) ومدى تأثيره وتأثره .

في البحث ذكر للأبواب النحوية وقد قسمتها الباحثة إلى أسماء وأفعال وحروف وتناولت من الأسماء المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وكذلك الأسماء المبنية وتناولت الأفعال والحروف بأنواعهما.

تعرض البحث لموقف ابن عطية من المدرستين النحويتين - البصرة والكوفة - كما قامت الباحثة ببسط القول في موقف ابن عطية من أدلة السماع . كما حرصت الباحثة على ذكر آراء ابن عطية التي انفرد بها وبيان وجهة نظره فيها مع ذكر أدلته التي اعتمد عليها .

أبرزت الباحثة في هذا البحث موقف ابن عطية من مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين مبينة اتجاهه النحوي.

تنوعت مصطلحات ابن عطية في المحرر الوجيز فمنها مصطلحات صريحة كمصطلح (الحذف) البصري ومصطلح (الإضمار) الكوفي ومصطلحات غير صريحة كالا يجوز عند أصحابنا وقبيح، وحسن، ولا يحسن وضعيف وغيرها.

جمع ابن عطية في تفسيره بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي فيفسر القرآن بالقرآن وبأحاديث المصطفى عليه الصلاة والسلام و بأقوال الصحابة والتابعين، كما اهتم بذكر القراءات القرآنية الصحيحة.

كان ابن عطية ينهج منهج البصريين ويفتني أثرهم ويأخذ بأقوالهم ويعتمد على أصولهم في أكثر ما يختاره ويرجح إلا أنه لم يكن مقلداً، فهو يختار ما هو مناسب لإعراب الآية دون النظر لقائله ومع ذلك فقد خالفهم في بعض المسائل ووافق فيها الكوفيين .

اعتمد ابن عطية في تفسيره المحرر الوجيز اعتماداً رئيساً على القراءات المتواترة.

من الآراء التي اختارها ابن عطية منع نداء ما فيه (ال) لئلا يُجمَع بين تعريف النداء وتعريف العلمية ، وتعدد الحال لذي حال واحد والفاعل فيها واحد بشرط أن لا يكون الحالان متضادان، ومنع تقديم التمييز على عامله ، وأنه يجوز أن يقع الفعل الماضي خبراً (لكان) من غير اقترانه بقد وذلك لوروده بكثرة في القرآن الكريم ولسان العرب ، وجواز تقديم خبرٍ ليسَ عليَّها ، وأنه يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وذلك لكثرة السماع والاستعمال الفصيح ، وأن (حيث) ظرف مكان وذلك لورودها في كتاب الله عز وجل في مواضع كثيرة وهي تدل على الظرفية المكانية ، وأنها تضاف إلى الجملة سواء كانت فعلية أم اسمية أما ما جاء من إضافتها إلى المفرد فهو شاذ لا يقاس عليه. وذهب البصريون إلى أن الباء لا تأتي للتبعيض وقالوا: وَلَوْ كَانَتْ الْبَاءُ لِلتَّبْعِيضِ لَصَحَّ زَيْدٌ بِالْقَوْمِ تُرِيدُ مِنَ الْقَوْمِ وَقَبِضْتَ بِالذَّرَاهِمِ أَيَّ مِنَ الذَّرَاهِمِ ، وأنه يجوز التناوب بين حروف الجر في موضع دون آخر حسب الأحوال الداعية إليه عن تقارب معانيها. وصحة إضافة الشيء إلى ما يوافق في المعنى لوروده في القرآن الكريم وكلام العرب فيكون ذلك لقصد التأكيد أو الإبانة في المعنى أو يكون لغرض لمح الفرق في المعنى بين اللفظين؛ لأنه قد لا يتطابقان تطابقاً تاماً في معنى واحد بل لا بد أن يكون بينهما فرقٌ في المعنى ، وأن تمييز العدد لا يكون إلا مفرداً.

ثانياً - نتائج البحث :

توصلت الباحثة في هذا البحث إلى النتائج التالية :

١- أن كتاب المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لعبد الحق بن عطية يمثل نضج الفكر الأندلسي في النحو القرآني، فقد تنوعت مصادر ابن عطية في تفسيره فشملت علوماً متنوعة كالعقيدة والتفسير والفقه واللغة والنحو والتاريخ وغيرها، مما جعل منه مجمعاً علمياً ثرياً يمكن من خلاله الاطلاع على آراء كثير من العلماء واستفاد منه من جاء بعده من المفسرين. كما أن المحرر الوجيز يعد خزانة علمية في علوم القرآن والعقيدة واللغة والفقه المالكي.

٢- أن ابن عطية صاحب شخصية علمية قوية لم يدون قواعد النحو في كتابه المحرر الوجيز دون أن يذكر الرأي الراجح عنده بل كان يختار من الآراء ما قوي لديه، وكان موافقاً لشيخ البصريين سيبويه، إذ كان بصري النزعة، لا يكاد يخالف سيبويه في أمر. على حين أن الفكرة إذا صحت لديه وقوي عنده الدليل أجده يخرج برأيه وإن كانت فيه مخالفة صريحة لسيبويه.

٣- اتسم منهج ابن عطية في المحرر الوجيز بالاستحسان والبعد عن التكلف كما اعتمد في منهجه على السماع ومراعاة المعنى.

٤- كان ابن عطية كثير الميول للمذهب البصري إلا أن ذلك لم يكن تعصبا منه، كما أنه قد ذهب في بعض المسائل لمذهب الكوفيين وهذا دليل على أنه ليس متعصبا أو متحيزاً لمذهب معين.

٥- جمع ابن عطية بين الإعراب والمعنى، ورفض كل إعراب لا يتناسب مع المعنى.

٦- كان أحياناً ينقل رأى النحويين دون ترجيح في المسألة.

٧- كان ابن عطية يعتدّ بالقراءات القرآنية كثيراً، وقد اتخذ منها شواهد استعان بها لإثبات ما يجوز في العربية من ظواهر نحوية كما كان كثير الاستشهاد بالشعر إلا أنه لم يكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي.

٨- كان لابن عطية أثر واضح فيمن بعده كأبي حيان صاحب البحر المحيط والسمين الحلبي صاحب (الدر المصون) والثعالبي صاحب (الجواهر الحسان).

٩- أن هذا التفسير يحتوي على مادة علمية قيمة ويعتبر من أميز التفاسير.

١٠- حوى المحرر الوجيز توجيهات نحوية لكثير من القراءات القرآنية وبالشكل الذي ينسجم وقواعد النحو العربي كما حوى إسهامات علماء العربية نحاة ولغويين في غمرة التوجيهات النحوية التي تقتضيها القراءات القرآنية مما يجعل الكتاب مصدراً من مصادر التوجيه النحوي للقراءات القرآنية.

١١- لابن عطية شخصيته المتفردة، ودوره البارز في إغناء النحو العربي وقدرته النحوية، فضلاً عن ثقافته العميقة المتنوعة، فهو لم يكن يعرض الآراء معزوة إلى أصحابها فقط، بل كان يناقش الآراء راداً ومضعفاً، ومستبعداً، وموازناً ومؤيداً، ومفنداً.

١٢- انفرد ابن عطية ببعض الآراء النحوية، منها إجازته الابتداء بـ(كيف) واعتباره تذكير كان وأخواتها مع اسمها أسهل من ذلك في سائر الأفعال.

١٣- تأثر ابن عطية بسببويه ونقل عنه وضمن أقواله طائفة من النحاة والمفسرين مثل الزجاج ، وأبي علي الفارسي ، وغيرهما.

١٤- أما موقفه من مسائل الخلاف النحوي فابن عطية بغدادى المذهب فقد اتسم بالخلط بين المذهبين ولكننا نلاحظ ميله الشديد إلى مذهب البصريين، فهو يجاريهم في معظم ما ذهبوا إليه كما جاء في أثناء البحث

١٥- إن دراسة النحو من كتب تفسير القرآن الكريم لهي أجدى نفعاً للطلاب، وأجلى مرآة تعكس النحو العربي الذي لا يعتمد على القواعد الصارمة.

١٦- أثبت البحث أن الخفض على الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ، ولا يُحملُ عليه ما وجدتُ عنه مندوحة.

١٧- أثبت البحث أن الفصل بين المتضايين بغير الجار والمجرور أو الظرف ليس بصحيح؛ لعدم ورود شواهد عليه تثبته سوى بيت واحد وقد تعددت رواياته.

ثالثاً - التوصيات:

- ١- كتاب المحرر الوجيز ذو قيمة علمية في النحو والصرف واللغة والقراءات نوصي بالاطلاع عليه.
- ٢- بعض الأبيات الشعرية وردت غير مكتملة وغير منسوبة إلى قائلها فهي تحتاج إلى من يقوم بهذا العبء إن شاء الله .
- ٣- الاهتمام بالنحو القرآني وإفراد المؤلفات له .
- ٤- كما توصي الباحثة بأن يدرس النحو القرآني كمادة منفصلة لطلاب كليات اللغة العربية بالجامعات .

الباحثة

**الفهارس العامة
وتحتوي على**

- (١) فهرس الآيات القرآنية .
- (٢) فهرس الأحاديث النبوية.
- (٣) فهرس الآيات الشعرية .
- (٤) فهرس الأعلام
- (٥) المراجع والمصادر
- (٦) فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة		السورة	رقم الآية
الفاتحة:			
٦٦	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة، ٥]	الفاتحة	٥
البقرة:			
٦٢	﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة، ٢].	البقرة	٢
٢٠٧	﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾ [البقرة، ١٤]	البقرة،	١٤
٩٨	﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمُّ بُكْمٌ عُمًى فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾ أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبُرْقٌ يَّجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [البقرة، ١٧-١٩]	البقرة، -	١٧-١٩
١٠٠	﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾ [البقرة، ١٩]	البقرة	١٩
١١٣، ٢٢٦	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [البقرة، ٢١]	البقرة	٢١
١٥٤	﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]	البقرة	٢٣
١٣٩	﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة، ٢٤].	البقرة	٢٤
١٣٢	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة، ٢٦]	البقرة	٢٦
٢٢٧، ١٩٨	﴿يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ﴾ [البقرة، ٣٠].	البقرة	٣٠
١٠٣	﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة، ٣٥]	البقرة	٣٥

رقم الآية	السورة	الصفحة
٦٤	البقرة،	٤٣
		﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [البقرة، ٦٤]
٧١	البقرة،	٧٥
		﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ ﴾ [البقرة، ٧١]
٧٤	البقرة	٩٧، ٥٤
		﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة، ٧٤]
٨٧	البقرة	٦٥
		﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة، ٨٧].
٩٠	البقرة	٢٦ ١٨٤، ١٨٦،
		﴿ بِئْسَمَا أَشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾ [البقرة: ٩٠]
٩٣	البقرة	٢٠٧
		﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمْ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ [البقرة، ٩٣]
١٠٢	البقرة	١٢٦، ٢٠٧
		﴿ وَمَا هُمْ بِضَآئِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [البقرة، ١٠٢]
١٢٤	البقرة	٦٥، ٦٦
		﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ﴾ [البقرة، ١٢٤].
١٣٠	البقرة،	٧٨
		﴿ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [البقرة، ١٣٠].
١٥٥	البقرة	١٤٠
		﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ ﴾ [البقرة، ١٥٥]
١٦٥	البقرة	٤٦
		﴿ يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ ﴾ [البقرة، ١٦٥]
١٦٩	البقرة	٢٣٤
		﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوْءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة، ١٦٩].
١٩٧	البقرة،	٦١، ٦٣
		﴿ فَلَا رَفْتَ وَلَا فَسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ [البقرة، ١٩٧]
٢١٤	البقرة	٢٠٣
		﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهِ ۗ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [البقرة: ٢١٤]
٢١٧	البقرة	٢٧، ١١٩ ٢٠٣، ١٢٩، ,
		﴿ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧]

رقم الآية	السورة	الصفحة
٢٤٥	البقرة	٢٠٠ ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللهَ قرَضًا حسنًا فيضعفه له وَاَضْعَافًا كثيرةً وَاللهُ يَقْبِضُ وَيَبْضُطُ وَإِلَيْهِ تُرجعون﴾ [البقرة، ٢٤٥].
٢٦٥	البقرة،	٦٩ ﴿ومثلُ الذين ينفقون أموالهم ابتغاءَ مرضاتِ الله وتثبيتًا مِّن أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة، ٢٦٥]
٢٧١	البقرة	١٨٤ ﴿إِن تُبَدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة ٢٧١].
٢٧٨	البقرة	١٥٣ ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة، ٢٧٨]
٢٨٠	البقرة	٥٠ ﴿وَإِن كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى ميسرةٍ﴾ [البقرة، ٢٨٠]
٢٨٤	البقرة	٢٤٥ ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴿٢٨٤﴾﴾ [البقرة، ٢٨٤]
آل عمران		
١٣	آل عمران	١٦٣ ﴿يَرَوْنَهُمْ مِّثْلَيْهِمْ رَأَى الْعَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣].
٢٦	آل عمران	١١٠، ٢٢ ٢٣٩، ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ [آل عمران ٢٦].
٤١	آل عمران	١٨٩ ﴿قَالَ ءَايَتُكَ ءَلَا تُكَلِّمُ النَّاسَ﴾ [آل عمران، ٤١].
٤٥	آل عمران	٣٩ ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَأِكَةُ يَمْرِيْمُ إِنَّ اللهَ يَبشركُ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ المسيحُ عيسى ابنُ مريمَ وجيهاً في الدنيا والآخرةَ وَمِنَ الْمُقرَّبِينَ﴾ [آل عمران، ٤٥]

رقم الآية	السورة	الصفحة
٥٢	آل عمران	٢٠٦
٧٣	آل عمران	٦٧، ١٥٠، ٢٢٤
٨١	آل عمران	١٣٤
١٣٦	آل عمران	٢٤
١٤٢	آل عمران	١٩٨
١٤٤	آل عمران	٥٥، ٢٧
١٤٥	آل عمران	٤٦
١٦٧	آل عمران	٢٠٧
١٧٥	آل عمران	١٧٢
١٧٨	آل عمران	١٧٤، ١٧٥، ٢ ٣٠
١٨٨	آل عمران	١٧٧، ٢٣١

رقم الآية	السورة	الصفحة
		يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبْتَهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٨٨﴾ [آل عمران، ١٨٨].
١٩١	آل عمران،	١٧
		﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران، ١٩١]
١٩٥	آل عمران،	٩٥
		﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنِّي بِبَعْضِكُمْ مِّنْ بَعْضٍ فَأَلَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُودُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا﴾ [آل عمران، ١٩٥]
النساء :		
١	النساء،	٢٦، ٢٩، ١٠٤ ، ١٠٥، ٢٢٦، ٢ ٣٠، ٢٤٢
		﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء، ١]
٣	النساء	١٣٠، ١٣١، ٢٤٥
		﴿مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء، ٣]
٤	النساء: ٤	٢١، ٨١، ٢٢٥
		: ﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾ [النساء: ٤]
٦	النساء	١٥٥
		﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ [النساء، ٦]
٩	النساء،	١٤٩، ١٦١، ٦٧
		﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا﴾ [النساء، ٩]
١١	النساء	٧٢، ٥٠
		﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء، ١١]
١٢	النساء	٢٠٦، ٦٧
		﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلِئَلَةً﴾ [النساء، ١٢]
٢٢	النساء	١٣١، ٥٠
		﴿إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء، ٢٢]
٢٦	النساء،	٢٦، ١٩٢
		﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ

رقم الآية	السورة	الصفحة
		قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿ [النساء، ٢٦].
٢٩	النساء	٥٠ ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿ [النساء، ٢٩]
٣٢	النساء، ٣٢	٢٠، ١٦٧ ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴿ [النساء، ٣٢]
٤٦	النساء،	٢١، ٢٣، ٣٧، ٩٣ ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَسْمَعُ غَيْرَ مُسْمِعٍ وَرَاعِنَا لِيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُ وَانظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِن لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿ [النساء، ٤٦].
٥٠	النساء	٣٤، ٢٣٦ ﴿انظُرْ كَيْفَ يَقَرُّونَ عَلَى اللَّهِ الْكَلْبَ ﴿ [النساء، ٥٠،
٦٥	النساء	٢٢٧ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴿ [النساء، ٦٥].
٧٣	النساء	٥٧، ٢٠٠، ٢٢٧ ﴿كَانَ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ ﴿ [النساء، ٧٣]
٧٧	النساء	٩٨ ﴿يُخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ﴿ [النساء، ٧٧]
٧٩	النساء	٤٤ ﴿وَكُنِيَ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴿ [النساء، ٧٩].
٨٠	النساء	١٧٣ ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴿ [النساء: ٨٠]

رقم الآية	السورة	الصفحة
٨٣	النساء	١٧٣
٩٠	النساء	١٦١
٩٢	[النساء،]	٨٦
١٢٧	النساء	١٠٥، ١٠٧
١٣٥	النساء	٩٩
١٥٥	النساء	١١٩
١٥٧	النساء،	٨٥
١٦٢	النساء	١٠٦، ١٠٧، ٢٦
١٦٤	النساء	٢٣٠، ٦٨
١٧٦	النساء	١٩٤
١٨٧	النساء	١٦٨
المائدة :		

رقم الآية	السورة	الصفحة
٢	المائدة	١٧٠
﴿يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ اَنْ صَدُّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ اَنْ تَعْتَدُوْا وَتَعَاوَنُوْا عَلٰى الْبِرِّ وَالْتَقَوْا ۗ وَلَا تَعَاوَنُوْا عَلٰى الْاِثْمِ وَالْعُدُوْنِ ۗ وَاتَّقُوا اللّٰهَ اِنَّ اللّٰهَ شَدِيْدُ الْعِقَابِ ﴿٢﴾ [المائدة: ٢]		
٦	المائدة	٢٠٨، ٢٠٩، ٢٠٦
﴿وَاَيْدِيْكُمْ اِلَى الْمَرَافِقِ ﴿٦﴾ [المائدة، ٦]		
٩	المائدة	١٦٧
﴿وَعَدَ اللّٰهُ الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ لَهُمْ مَّغْفِرَةٌ وَّاَجْرٌ عَظِيْمٌ ﴿٩﴾ [المائدة: ٩]		
٢٤	المائدة	١٠٢
﴿فَاذْهَبْ اَنْتَ وَرَبُّكَ فَكْتِيْلًا ﴿٢٤﴾ [المائدة، ٢٤]		
٦٩	المائدة	٢٢٤، ٢٤١، ٥٨
﴿اِنَّ الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَالَّذِيْنَ هَادُوْا وَالصّٰغِيُوْنَ ﴿٦٩﴾ [المائدة: ٦٩]		
٧١	المائدة	١٨٩
﴿وَحَسِبُوْا اَلَّا تَكُوْنُ فِتْنَةٌ ﴿٧١﴾ [المائدة، ٧١].		
١٠٣	المائدة	١٦٦، ٢٧، ٢٩
﴿مَا جَعَلَ اللّٰهُ مِنْ بَحِيْرَةٍ وَلَا سَابِيْةٍ وَلَا وِصِيْلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلٰكِنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا يَفْتَرُوْنَ عَلٰى اللّٰهِ الْكُذْبَ وَاكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُوْنَ ﴿١٠٣﴾ [المائدة: ١٠٣]		
١٠٧	المائدة:	٨٩
﴿فَاعْخَرٰنِ يَقُوْمٰنِ مَقٰمَهُمَا مِنْ الَّذِيْنَ اَسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْاَوْلٰيٰنِ ﴿١٠٧﴾ [المائدة: ١٠٧]		
١١٤	المائدة	١١٧
﴿تَكُوْنُ لَنَا عِيْدًا لِاَوْلٰنَا وَاٰخِرِنَا ﴿١١٤﴾ [المائدة: ١١٤]		
الأنعام :		
١	الأنعام	١٦٥
﴿وَجَعَلَ الظُّلُمٰتِ وَالنُّوْرَ ﴿١﴾ [الأنعام: ١]		
١٢	الأنعام	١١٨
﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ اِلَى يَوْمِ الْقِيٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيْهِ الَّذِيْنَ خَسِرُوْا اَنْفُسَهُمْ ﴿١٢﴾ [الأنعام: ١٢]		
١٨	الأنعام،	٧١
: ﴿الْقٰهْرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام، ١٨]		
١٩	الأنعام،	٢٣٣، ١٣٤
﴿لَا تُنذِرْكُمْ بِهٖ وَمَنْ بَلَغَ ﴿١٩﴾ [الأنعام، ١٩]		
٢٠	الأنعام	٣٣
﴿الَّذِيْنَ اٰتَيْنٰهُمْ الْكِتٰبَ يَعْرِفُوْنَهُ، كَمَا يَعْرِفُوْنَ اَبْنَآءَهُمُ الَّذِيْنَ خَسِرُوْا		

رقم الآية	السورة	الصفحة
		أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٠﴾ [الأنعام، ٢٠].
٢٥	الأنعام،	٧٧ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً ﴿ [الأنعام، ٢٥]
١٠١	الأنعام	٢٣٦، ٥١ ﴿ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَتَىٰ يَكُونُ لَهُ. وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿ [الأنعام، ١٠١].
١٠٥	الأنعام	١٩٥، ١٩٤، ﴿ وَلَيَقُولُوا دَرَسْتَ ﴿ [الأنعام، ١٠٥].
١٠٩	الأنعام	١٤٣ ﴿ وَمَا يَشْعُرْكُمْ ﴿ [الأنعام، ١٠٩]
١٣٧	الأنعام	١٢٣ ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴿ [الأنعام، ١١٣٧]
الأعراف :		
٢١	الأعراف	١٣٥، ٢٢٥ ﴿ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴿٢١﴾ [الأعراف، ٢١]
٣٥	الأعراف	١٤١ ﴿ يَبْنَئِي ۖ آدَمَ ۖ إِنَّمَا بِآيَاتِنَاكُمْ رَسُولٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا فَمَنْ أَتَقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿ [الأعراف، ٣٥].
٤٣	الأعراف	٥٦ ﴿ وَتُودُوا أَنْ تَتَّكُمُ الْجِنَّةُ ﴿ [الأعراف، ٤٣]
٥٣	الأعراف	١٩٦، ٢٢٧ ﴿ فَهَلْ لَنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴿ [الأعراف، ٥٣].
٥٤	الأعراف.	٢٦، ١٧١ ﴿ فَهَلْ لَنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ۚ قَدْ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴿٥٤﴾ [الأعراف، ٥٣].
٧٣	الأعراف	٩٣ ﴿ قَدْ جَاءَ تَكْمٌ بَيْنَهُ مِنْ رَبِّكُمْ ﴿ [٧٣]
١٠٣	الأعراف	١٧٣، ١٧٤ ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ بِآيَاتِنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَظَلَمُوا بِهَا فَأَنْظَرَكِيْفَ كَاتَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴿ [الأعراف: ١٠٣]
١٠٧	الأعراف،	٧٣ ﴿ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴿ [الأعراف، ١٠٧].

رقم الآية	السورة	الصفحة
١٣٧	الأعراف،	١٨٦، ١١٦، ٩٣
		﴿ مَشْرِقِ الْأَرْضِ وَمَغْرِبِهَا الَّتِي بَنَرَكْنَا فِيهَا ﴾ [الأعراف، [١٣٧]
١٦٠	الأعراف،	٨٢
		﴿ وَقَطَعْنَهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ نَبِطًا أُمَّمًا ﴾ [الأعراف، ١٦٠].
الأنفال :		
١٢	الأنفال	٧٢
		﴿ فَوْقَ الْأَعْنَاقِ ﴾ [الأنفال، ١٢]
٤٠	الأنفال	١٨٢
		﴿ نِعَمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعَمَ النَّصِيرِ ﴾ [الأنفال، ٤٠]
التوبة :		
١	التوبة	٣٤
		﴿ بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة، ١]
٦	التوبة	١٥٦
		﴿ وَإِن أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَأْمَنَهُ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة، ٦]
٣٢	التوبة	١٩٣
		﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ، وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ [التوبة: ٣٢]
١٠٤	التوبة	٢٠٧
		﴿ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ [التوبة، ١٠٤]
يونس :		
٢٥	يونس	١٧٢
		﴿ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [يونس: ٢٥].
٣٩	يونس	٢٣٦، ٣٥
		﴿ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ ﴾ [يونس، ٣٩]
٥٨	يونس	١٤٨
		﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾ [يونس، ٥٨].
هود :		
٧	هود	٣٨
		﴿ ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود، ٧]
٨	هود	٥٢
		﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسٌ مَّصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود، ٨]

الصفحة	السورة	رقم الاية
١٧٩	هود،	٣٩
		﴿ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾ [هود، ٣٩]
٢٨،٦٣	هود،	٤٣
		﴿ قَالَ سَتَأْتِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ ﴾ [هود، ٤٣]
٧٥	هود،	٧٢
		﴿ وَهَذَا بَعْلَى شَيْخًا ﴾ [هود، ٧٢]
٢٨،١٠٣،١٠١	هود	٩٨
		﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ ﴾ [هود، ٩٨]
		يوسف :
٧٢	يوسف	٩
		﴿ أَقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا ﴾ [يوسف، ٩]،
٢٣،٤٢	يوسف	٢٤
		﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ ﴾ [يوسف: ٢٤]
٤٧	يوسف	٣٥
		﴿ ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لِيَسْجُنَّهٗ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [يوسف، ٣٥]
٦٩	يوسف	٤٧
		﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا ﴾ [يوسف، ٤٧]
١٩٧	يوسف	٨٠
		﴿ فَلَنْ أُبْرِحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ﴾ [يوسف: ٨٠]
١٢٠	يوسف	١٠٩
		﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾ [يوسف، ١٠٩].
		الرعد :
١٥٩،١٦٠	الرعد	٣١
		﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَنَا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ﴾ [الرعد: ٣١]،

الصفحة	السورة	رقم الآية
		إبراهيم :
٩٠	إبراهيم	٢-١
		﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿١﴾ اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴿إبراهيم: ١ - ٢﴾.﴾
٢٠٧	إبراهيم	٩
		﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴿إبراهيم، ٩﴾﴾
١٩٧	إبراهيم	١٣
		﴿تَذَذُّ ذُرِّ ذُرِّكَ ك ﴿إبراهيم: ١٣﴾.﴾
١٤٩، ١٥٠	إبراهيم	٣١
		: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ ﴿إبراهيم: ٣١﴾.﴾
١٦٦	إبراهيم	٣٥
		﴿أَجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ ءَامِنًا ﴿إبراهيم: ٣٥﴾﴾،
		الحجر :
٩٧	الحجر	٤
		﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَهِيَ كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴿سورة الحجر: ٤﴾﴾
٨٦		٦٠-٥٨
		﴿قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ ﴿٥٨﴾ إِلَّا ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾ إِلَّا أَمْرَاتُهُ قَدَرْنَا لَهَا لِحْنُ الْغَدِيرِ ﴿٦٠﴾﴾ [الحجر، ٥٨، ٥٩، ٦٠].
١٣٦		٦٥
		﴿وَأَمْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴿الحجر، ٦٥﴾﴾
		النحل :
١٨٣	النحل	٢٩
		﴿فَلَيْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴿النحل: ٢٩﴾﴾
٤٧، ١٨٢، ١٨٣	النحل	٣٠
		﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴿النحل، ٣٠﴾.﴾
١٥٢	النحل	٦١
		﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ ﴿النحل، ٦١﴾.﴾

الصفحة	السورة	رقم الآية
١٧٠	النحل	٦٢
١٣٠، ٢٤٥	النحل	٩٦
		الإسراء
١٥٧	الإسراء	١٠٠
		الكهف :
٩٥	الكهف	٢٢
١٨٣	الكهف	٢٩
١٨٤	الكهف	٥٠
		مريم
١٥٢	مريم	٤
٥١	مريم	٢٩
٣٤	مريم	٤٧
١٣٢	مريم	٦٩
		طه :
٢٢٦، ١٠٣	طه	٥٨

الصفحة	السورة	رقم الآية
٢٠٥	طه	٧١
١٩٠	طه	٨٩
		الأنبياء :
١٦٥	الأنبياء	٣٠
		النور :
٥٨	النور	٧
		الفرقان :
١٣٤، ٣٦، ١٣٣	الفرقان	٤١
		النمل :
١٢٠	النمل	٧
١٠٢	النمل	٦٧
		القصص :
١٥٥	القصص	٧

الصفحة	السورة	رقم الآية
٥١	القصص	١٠
		العنكبوت :
١٨٢	العنكبوت	٥٨
		سبأ :
٩٨	سبأ	٢٤
		الصافات :
٤٢	الصافات	٥٧
٩٧،٩٩،١٠٠	الصافات	١٤٧
		ص
١٨٣	ص	٣٠
٤٥	ص	٣٢
		الزمر :
١٣٢	الزمر	٨
١٩٤	الزمر	١٢
٢٤٠	الزمر	٤٦
١٤٢	الزمر	٦٤
٩٦	الزمر	٧٣
١٣٢	الزمر	٨

الصفحة	السورة	رقم الآية
		غافر :
٨٩	غافر	٣
		الزخرف:
١٦٥	الزخرف	٣
١٤٨	الزخرف	١٣
١٦٥	الزخرف	١٩
		الدخان :
٨٦	الدخان	٥٦
		الفتح
١٧٢	الفتح	٢
		الحجرات
١٥٨	الحجرات	٥
		ق
٣٨	ق	٢٣
		النجم

الصفحة	السورة	رقم الآية
١٠٢	النجم	٧-٦
٩٩	النجم	٩
١٩١	النجم	٣٩
	القمر	
٦٨	القمر	٤٢-٤١
	الواقعة	
٧٦	الواقعة	٢-١
١٢١	الواقعة	٩٥
	الجمعة	
١٥٣	الجمعة	٣
٤٧	الجمعة	٥
	الطلاق	
١٥٧	الطلاق	١
	القلم :	
٤٢	القلم	٤٩
	نوح	
٦٩، ٦٨	نوح	١٧
	المزمل :	
٦٩	المزمل	٨

رقم الآية	السورة	الصفحة
٢٠	المزمل	١٩٠، ١٩١
القيامة :		
٢٦	القيامة	٤٥
الإنسان		
١	الإنسان	١٥٢
٦	الإنسان	٢٠٨
٢٤	الإنسان	٩٧
النازعات		
١٨	النازعات	١٦٩
٢٥	النازعات،	٧٠
التكوير		
٢-١	التكوير	١٥٧
الانشقاق		
١	الانشقاق	١٥٧
البروج		
١٥-١٤	البروج	٣٧
الطلاق		
١٧	الطارق	١٧١
البلد		

الصفحة	السورة	رقم الآية
٩١	البلد	١٤
		العلق
١١٩	العلق	١٥-١٦
		القدر
٤٥	القدر	١
٢٠٢	القدر	٥
		الكافرون
١٣٢	الكافرون	١-٣

﴿ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾، [البلد: ١٤]

﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لِنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾ ﴾
[العلق، ١٥-١٦].

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [القدر، ١]

﴿ سَلَّمْهُنَّ حَتَّىٰ مَطَلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [القدر، ٥]

﴿ قُلْ يَتَّيِبُهَا لِكُفْرِهِمْ ﴿١﴾ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَا
أَنْتُمْ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمِ ﴾ [الكافرون، ١-٣]

فهرس الحديث

رقم الصفحة	الحديث	الرقم
أ	قوله ﷺ: (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)	. ١
٦٤	وقول النبي ﷺ: (لا أحد أغير من الله) و (لا إله غيرك)	. ٢
٢٣٦	روى عن الرسول ﷺ أنه قال: (إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه)	. ٣
	روى معاذ بن جبل ؓ أن رسول الله ﷺ لما بعثه إلى اليمن قال له كيف تصنع إن عرض لك قضاء؟ قال أقضي بما قضى كتاب الله، قال فإن لم يكن، قال قال فبسنة رسول الله ﷺ قال فإن لم يكن في سنة رسول الله، قال اجتهد رأيي، ولا الو. قال معاذ فضرب رسول ﷺ صدري. ثم قال الحمد لله الذي وفق رسول الله ﷺ لما يرضى رسول الله)	. ٤

فهرس أبيات الشعر

الرقم	البيت	قائله	بحره
(ب)			
١	فاليوم قد بت تهجوننا وتشتننا *** فاذهب فما بك والأيام من عجب	مجهول	البسيط
(ت)			
٢	فرجته بمزجة *** زج القلوص أبي مزادة	مجهول	م الكامل
(ج)			
٣	داء الزمان وأهله *** داء يعزّ له العلاجُ	عبد الحق بن عطية	م الكامل
٤	أطلعت في ظلمائه *** ودًا كما سطع السراجُ	عبد الحق بن عطية	م الكامل
٥	لصحابه أعيًا ثقا *** في من قناتهم اعوجاجُ	عبد الحق بن عطية	م الكامل
٦	أخلاقهم ماء صفا *** مرأى ومطعمهم أجاجُ	عبد الحق بن عطية	م الكامل
(ح)			
٧	وما الدهرُ إلا تارتانِ فمنهما *** أموتُ وأخرى أبتغى العيشَ أكدحُ	ابن مقبل	الطويل
(د)			
٨	فظلوا ومنهم دمه سابق له *** وآخر يثني دمة العين باليد	ذو الرمة	الطويل
(ر)			
٩	سقى لعهد شبابٍ ظلت امرح في *** ريعانه وليالي العيش أسحارُ	عبد الحق بن عطية	البسيط
١٠	أيام روض الصبا لم تذو أغصنه *** ورونق العمر عضّ والهوى جارُ	عبد الحق بن عطية	البسيط
١١	والنفس تركض في تضمير شرتها *** طرفا له في رهان اللهو أحضارُ	عبد الحق بن عطية	البسيط
١٢	عهدا كريما لبسنا منه أردية *** كانت عيوننا ومحتّ فهي أثارُ	عبد الحق بن عطية	البسيط
١٣	مضى وأبقى بقلبي منه نار أسى *** كوني سلاما وبردا فيه يا نارُ	عبد الحق بن عطية	البسيط
١٤	أبعد أن نبهت نفسي وأصبح في *** ليل الشباب لصبح الشيب أسفارُ	عبد الحق بن عطية	البسيط
١٥	وقارعتني الليالي فانتنت كسرا *** عن ضيغم ما له ناب وأظفارُ	عبد الحق بن عطية	البسيط
١٦	لا سلاح خلال أخلصت فلها *** في منهل المجد أيراد وأصدارُ	عبد الحق بن عطية	البسيط
١٧	أصبوا إلى خفض عيش دوحه خضل *** أو ينثني بي عن العلياء أقصارُ	عبد الحق بن عطية	البسيط

١٨	إذا فَعَطَلْتَ كَفِّيَ مِنْ شَبَابِ قَلَمٍ *** أَثَارَهُ فِي رِيَاضِ الْعِلْمِ أَزْهَارُ	عبد الحق بن عطية	البيسيط
١٩	هَمِّيَ مِنَ الْعَيْشِ وَدَّ طَابَ مَوْرَدُهُ *** وَلَمْ يَشْبِ صَفْوَهُ لِلنَّقْصِ إِكْدَارُ	عبد الحق بن عطية	البيسيط
٢٠	وَمَنْ سَنَاكَمَ أَبَا إِسْحَقٍ طَالَعَنِي *** مِنْهُ هَلَالٌ لَهُ فِي النَّفْسِ إِبْدَارُ	عبد الحق بن عطية	البيسيط
٢١	الظُّ بِالْقَلْبِ يَسْرِي مِنْهُ فِي أَفْقٍ *** هَالَاتِهِ فِيهِ إِجْلَالٌ وَإِكْبَارُ	عبد الحق بن عطية	البيسيط
٢٢	نُورُ أَلَمٍ مِنْ بَعْدِكُمْ حَلْكَ *** كَالرَّاحِ حَفَّ بِهَا فِي دَنَهَا الْقَارُ	عبد الحق بن عطية	البيسيط
٢٣	لئن تَمَطَّى بِجُورٍ لَيْلٍ فَرَقْتَنَا *** لَقَدْ أَنْارَتْ بِهِ لِلْكَتَبِ أَقْمَارُ	عبد الحق بن عطية	البيسيط
٢٤	وَأَنْ عَدْنَا بَعَادَ عَنْ تَزَاوَرْنَا *** فَأَنْنِي بِنَاتِ الْفِكْرِ زَوَارُ	عبد الحق بن عطية	البيسيط
٢٥	يَا نَازِحَ الدَّارِ لِمَ يَحْفَلُ بِمَنْ نَزَحَتْ *** دَمُوعُهُ طَارِقَاتِ الْهَمِّ وَالْفِكْرِ	عبد الحق بن عطية	البيسيط
٢٦	غَيَّبْتَ شَخْصَكَ عَنِ عَيْنِي فَمَا أَلْفَتْ * مِنْ بَعْدِ مَرَاكٍ غَيْرِ الدَّمْعِ وَالسَّهْرِ	عبد الحق بن عطية	البيسيط
٢٧	قَدْ كَانَ أَوْلَى جِهَادٍ فِي مَوَاصِلْتِي *** لَا سِيَمَا عِنْدَ ضَعْفِ الْجِسْمِ وَالْكِبَرِ	عبد الحق بن عطية	البيسيط
٢٨	اعْتَلَّ سَمْعِي وَجَالَ الضَّرُّ فِي بَصْرِي *** بِاللَّهِ كُنْ أَنْتَ لِي سَمْعِي وَكُنْ بَصْرِي	عبد الحق بن عطية	البيسيط
٢٩	مَنْسُوقِ الْجِسْمِ غَائِبِ حَاضِرٍ *** مَنْتَبِهِ الْقَلْبِ صَامِتِ ذَاكِرٍ	مجهول	البيسيط
٣٠	مَنْقَبُضٍ فِي الْغُيُوبِ مَنْبَسُطٍ *** كَذَاكَ مِنْ كَانَ عَارِفًا ذَاكِرٍ	مجهول	البيسيط
٣١	بَيْتٍ فِي لَيْلِهِ أَخَا فِكْرٍ *** فَهُوَ مَدَى اللَّيْلِ نَائِمٍ سَاهِرٍ	مجهول	البيسيط
٣٢	أَبْعَدُ أَنْ لَاحَ بِكَ الْفَقْتِيرُ *** وَالرَّأْسُ كَانَ لَهُ شَكِيرُ	رؤبة بن العجاج	المنسرح
٣٣	قَدْ كَانَ أَوْلَى جِهَادٍ فِي مَوَاصِلْتِي *** لَا سِيَمَا عِنْدَ ضَعْفِ الْجِسْمِ وَالْكِبَرِ	مسكين الدارمي	البيسيط
٣٤	نَالَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا *** كَمَا أَنْتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدْرِ	جرير	البيسيط
(ع)			
٣٥	رَأَيْنَا مَا يَرَى الْبَصْرَاءُ مِنْهَا *** فَآلَيْنَا عَلَيْهَا أَنْ تَبَاعَا	القطامي	المنسرح
٣٦	قَدْ أَصْبَحْتَ أَمْ الْخِيَارِ تَدْعِي *** عَلَى ذَنْبَا كُلِّهِ لَمْ أَصْنَعِ	ابو النجم العجلي	المنسرح
(ف)			
٣٧	نَعْلَقُ فِي مِثْلِ السُّوَارِيِّ سَيُوفِنَا * وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطُ نَفَانِفِ	مجهول	البيسيط
(ق)			
٣٨	قَالُوا تَزْنِدُقُ عَبْدَ الْحَقِّ قَلْتَ لَهُمْ * وَاللَّهِ مَا كَانَ عَبْدَ الْحَقِّ زَنْدِيقَا	مجهول	البيسيط
٣٩	أَهْلُ الْمَرِيَةِ قَوْمٌ لَا خَلْقَ لَهُمْ *** يَفْسُقُونَ قِضَاةَ الْعَدْلِ تَفْسِيقَا	مجهول	البيسيط

(ل)			
الوافر	مجهول	محمدّ تقد نفسك كلّ نفس *** إذا ما خفت من أمر تبالا	٤٠
الوافر	أبو حية النمري	كما خط الكتاب بكف يوما *** يهودي يقارب أو يزيل	٤١
(م)			
المديد	طرفة ابن العبد	للفتى عقل يعيش به حيث *** تهدي ساقه قدمه	٤٢
السريع	عمر بن قميئة لله در اليوم من لامها	٤٣
(ن)			
الطويل	الطرماح	يطفن بحوزى المربع لم يرع *** بواديه من قرع القسى الكنائن	٤٤
الوافر	النابعة الذبياني	كأنك من جمال أبي أقيش *** يقع خلف رجليه بشن	٤٥
(ي)			
الرجز	أبو الأسود الدؤلي	أحب محمدا حبا شديدا *** وعباسا وحمزة أو عليا	٤٦

فهرس الاعلام

الرقم	العلم	الصفحة
١	أبان بن عثمان بن عفان القرشى الأموى ، ت ١٠٥ هـ بـ المدينة.	١٠٨
٢	إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج : ٣١١هـ.	٤, ٢١, ٢٢, ٢٣, ٣٢, ٣٥, ٤٢, ٥٨, ٥٩٩٩, ١٠٧, ١٢٢
٣	ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد، برهان الدين اليعمري، ت: ٧٩٩هـ	٦
٤	إبراهيم بن نافع المخزومي ، أبو إسحاق المكي	٦٣, ١١٦, ١٧١, ١٧٨ ٢٠٣, ٢٤١,
٥	ابراهيم النخعي وهو إبراهيم بن يزيد بن عمرو بن الاسود أبو عمران ، ت ٩٦هـ	١٠٦, ٢٣٠, ٢٤٢
٦	ابن الخياط المتوفى (ت ٣٢٠هـ)	٢١٩
٧	ابن حبوس : ديس بن حبوس ت ٤٦٥هـ .	٩٦
٨	ابن سيرين : هو ابو بكر محمد بن سيرين البصري (ت ١١٠هـ)	٩٨
٩	ابن شقير ت (٣١٥هـ)	٢١٩
١٠	ابن مالك : محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)	
١١	ابن مسعود :	٢٧, ٣٩, ١٢٩
١٢	أبو الحسن بن أحمد الفارسي، (ت: ٣٧هـ).	١٥, ١٧, ٢٠, ٢٣, ٢٨,, ٥٢, ٧٦
١٣	أبو القاسم بن جلاب، (ت: ٣٧هـ)	١٦

الرقم	العلم	الصفحة
١٤	أبو الحسن الاخفش، أبو الحسن المجاشعي (ت: ٢١٥هـ).	٢٠، ٣٩، ٥٨، ٦٢، ٧٧، ١٠٨
١٥	أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)	٤٢، ١١٦، ١٣٥، ١٤٠ '، ١٤٥، ١٦٢
١٦	أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان ، التميمي المازني البصري	٦٣، ١٧١، ١٧٨، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٣١،
١٧	أبو الحسن بن علي بن إسماعيل بن سيدة ت: ٤٥٨هـ	١٦
١٨	الإمام الفقيه أبوبكر بن أحمد بن عبد الملك بن أبو حمزة (ت ٥٩٩هـ).	٩
١٩	الإمام الحافظ الثقة أبوبكر بن محمد بن خير بن عمر الأشبلي (ت ٥٧٥هـ).	٩
٢٠	أبوبكر عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)	١٨٢
٢١	الحافظ أبوبكر علي الحسين بن محمد بن بكر، (ت ٥١٤هـ).	٨
٢٢	أبودؤاد الإيادي (١٤٦ - ٧٩ ق. هـ / ٤٨٠ - ٥٤٥ م)	٢٣٣
٢٣	أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية (ت ١٩ هـ و قيل ٣٢ هـ)	١٤٢
٢٤	أحمد بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت : ٢١١ هـ).	٢١٣
٢٥	أحمد بن الحسن بن أحمد أبو العباس الشاهد (ت: ٤١٤هـ)	٣٢
٢٦	عاصم بن أبي النجود، (ت: ١٢٩هـ).	
٢٧	النسائي، أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت: ٣٠٣هـ)	١٥

الرقم	العلم	الصفحة
٢٨	أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)	١٥١
٢٩	المهدوي، أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، (ت: ٥٤٣٠هـ).	١٤،١٩٩
٣٠	أبو جعفر أحمد بن غالب الغساني المعروف بابن القيلعي	٥
٣١	أحمد بن فارس، (ت: ٣٩٠هـ)	١٦
٣٢	أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ)	٥٥
٣٣	أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، (ت ٤٢١هـ).	٤،٢٤٢
٣٤	الشاطبي، أحمد بن محمد بن خلف بن محرز بن محمد أبو العباس الأندلسي الشاطبي،	٢٣٢
٣٥	أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، المتوفى: ٣٢٤هـ	١٧٨
٣٦	أبو العباس أحمد بن يحيى، ولد ببغداد سنة ٢٠٠ للهجرة.	١١
٣٧	ثعلب، هو أبو العباس أحمد بن يحيى، ولد ببغداد سنة ٢٠٠ للهجرة.	٥٥
٣٨	أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ).	٢٥،٦٠،٧٩،٩٦،١٧ ٠،١٨٥
٣٩	ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، (ت: ٧٧٤هـ)	٥٠،٦٣،١١٦،١٧١،،١٧٨
٤٠	بشار بن برد العُقيلي، أبو معاذ	٢٣٣
٤١	بشر بن خازم	٢٣٥
٤٢	أبو جعفر أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي (ت سنة ٥٩٢هـ)	٩

الرقم	العلم	الصفحة
٤٣	قتادة بن الأعور بن ساعدة بن عوف بن كعب التميمي السعدى ثم العبشمي البصرى	٢٤٢
٤٤	الحسن البصري	٩١،٢٣٤
٤٥	أبو علي الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، (ت: ٣٣٧ هـ).	١٥،٢٠،٢١،٢٢،٢٣
٤٦	أبو عبد الله الحسن بن أحمد بن خالوية، (ت: ٣٧٠ هـ).	٩٥،٩٦،١٠٥
٤٧	الفخر الرازي، الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، (ت: ٦٠٦ هـ).	١٠٠،١٢٤،١٢٥
٤٨	الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، القاضي (ت: ٥٣٦٨ هـ).	٥٢،١٢٨،١٤٠،١٨٧ ١٩٢،
٤٩	أبو نواس الحسن بن هانئ، توفي سنة نيف وتسعين ومائة.	٢٣٣
٥٠	الحافظ الحسين بن محمد بن أحمد أبو علي (ت: ٤٨٩ هـ).	٨
٥١	حمزة الزيات، أبو عمار حمزة بن حبيب (ت: ١٥٦ هـ)	٢٧،٦٣،٩٨،١٠٤،١،٠٥،١٠٧
٥٢	خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي (ت: ٩٠٥ هـ)	٣٢
٥٣	الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك من بني ضبيعة	١٠٦
٥٤	الفقيه القاضي أبي سعيد خلوف بن خلف، (ت: ٥٣ هـ)	١٩
٥٥	الخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي، (ت: ١٧٠ هـ)	٢١٤
٥٦	دريد بن الصمة الجشمي البكري، من هوازن. (ت: ٦٢٩ م)	٧٢
٥٧	النابعة الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب بن	٢٣
٥٨	زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد، (ت: ٤٥ أو ٤٨ هـ وقيل بعد ٥٠ هـ)	١٥٨
٥٩	الإمام سحنون بن سعيد، (ت: ٢٤ هـ).	١٥

الصفحة	العلم	الرقم
١٦٤	سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ وَيُكْنَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، تُوْفِّي بِالْمَدَائِنِ فِي خِإْفَةِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ	٦٠
٨٩	ابن الطراوة أبو الحسين سليمان بن مُحَمَّد (ت ٥٢٨هـ).	٦١
١٠٤ ٤٦ ٣٩ ١٢٨ ١٢٦	سليمان بن مهران الأسدَى الكاهلى ، (ت: ١٤٧ أو ١٤٨ هـ).	٦٢
١٤٨ ٣٩	السَّجِسْتَانِيُّ، الإِمَامُ، العَلَمَةُ، أَبُو حَاتِمٍ سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَثْمَانَ السَّجِسْتَانِيِّ	٦٣
٧٧	شريح بن يزيد الحضرمى ، أبو حيوة الحمصى المقرىء المؤذن (ت ٢٠٣ هـ).	٦٤
١٠٤	شريك بن عبد الله	٦٥
٢١٩، ٢٢٢، ٢١٧	شوقى ضيف	٦٦
١٨٠	صالح ابو عمر بن اسحاق الجرمى، (ت: عام ٢٥٥ هـ)	٦٧
٢٤، ٤٨، ٨٠، ٩٦	الصفاقسى : (ت بها سنة سبع عشرة ومائة وألف هجرية)	٦٨
	الطرماح	٦٩
٢٤٢	طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب الهمدانى اليامى (ت ١١٢ هـ أو بعدها).	٧٠
	ظالم بن عمرو أبو الأسود الدؤلى	٧١
١٠٨	عائشة بنت الصديق أبي بكر التيمية أم المؤمنين، بنت النبوية، أم المؤمنين.	٧٢
٩٦، ١١١، ٢١٢، ٢١٦ ٢٢٩، ٢٣٢،	عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطى (المتوفى: ٩١١ هـ)	٧٣
٤٧، ١١٩، ٢٣١	عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١ هـ)	٧٤
٣٢، ٤٨، ٥٢، ٦٠، ٧٤،، ٩٩، ١٠٠	عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصارى، أبو البركات، كمال الدين الأنبارى (المتوفى: ٥٧٧ هـ)	٧٥

الرقم	العلم	الصفحة
٧٦	عبد الرحمن بن محمد بن عتاب القرطبي (ت: ٥٢٩هـ).	٩٠، ١٣، ٢٤، ٤٨
٧٧	عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، (ت: ٨٧٥هـ) — .	٢٨، ٢٩، ٢٤٧
٧٨	عبد الرحمن بن هرمز بن موالي بن هاشم (ت: ١١٧هـ)	١٩٩، ٢٢٨
٧٩	عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد، ابن تيمية الحراني	٢٤
٨٠	عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، (ت: ٧٦هـ)	٣٣
٨١	عبد الله بن علي بن عبد الله اللخمي الأندلسي، أبو محمد، المعروف بالرشاطي	١٠
٨٢	عبد الله بن مُحَمَّد بن رستم أبو مُحَمَّد مستملي يعقوب بن السكيت .	١٦
٨٣	عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع أبو سعيد، الأصمعي (ت: ٢١٦ هـ).	٩١، ٢٣٤
٨٤	عبد الملك بن نافع الشيباني الكوفي ،	٦٣
٨٥	عبد المنعم بن محمد بن عبدالرحيم الخزرجي المعروف بابن الفرس، (ت: ٥٩٩هـ)	٩
٨٦	أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحق الزجاجي (٣٣٧هـ).	٤
٨٧	عبدالرحمن بن قاسم الشيعي	٦
٨٨	ابن أبو القاسم عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله الأنصاري، (ت: ٥٨٤هـ).	٩
٨٩	أبو محمد عبدالله بن اسحاق بن زيد الحضرمي البصري.	٩٠، ٢١٣
٩٠	أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبد الله العكبري، (ت: ٦١٦هـ) —	٨٠، ١٢٨، ١٣١، ١٤١، ١٨٣،
٩١	عبدالله بن جعفر بن دُرُسْتُويه، (ت: ٣٤٧ هـ)،	٢١٧

الرقم	العلم	الصفحة
١٠٥	ابن عصفور :علي بن مؤمن عصفور (ت:٦٦٩هـ).	٩٢،٧٦،٥٢،٥٠،....
١٠٦	جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي ،(ت:٦٤٦هـ)	٥٢
١٠٧	أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله المعروف بالشلوبيين (ت: ٦٤٥هـ)	١٠٨
١٠٨	عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي ، أبو بشر، الملقب سيوييه،(ت: ١٨٠هـ)	٢٤،٢٢،٢١،٢٠،١٦،.....
١٩	عيسى بن عمر النحوي ، أبو عمر البصري ، المعروف بالثقفى،(ت : ١٤٩ هـ).	٢١٦،٢١٤،٢١٣
١١٠	الفقيه أبوبكر غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن عطية،(ت ٥١٨هـ)	٥
١١١	فاضل السامرائى: ولد في سامراء (عام ١٩٣٣م).	٢٢٠
١١٢	ابن خاقان،الفتح بن خاقان بن أحمد بن غرطوج، أبو محمد (ت: ٢٤٧هـ)	٦
١١٣	أبو النجم العجلي ،الفضل بن قدامة العجلي، أبو النجم	٣٦
١١٤	أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي، (ت: ٢٢٤ هـ).	٨٧
١١٥	الكميت بن زيد الأسدي، (١٢٦ - ٦٠)هـ / ٦٨٠ - ٧٤٤ م).	٢٣٤
١١٦	الأمام مالك بن أنس أمام دار الهجرة رضي الله عنه،(ت: ١٧هـ).	١٥
١١٧	متمم بن نويرة بن جمرة بن شداد اليربوعي التميمي(ت ٣٠هـ).	١٥١
١١٨	مُجَاهِد بن جبر (ت:١٠٢هـ)	٦١

الرقم	العلم	الصفحة
١١٩	الشيخ محمد الفاضل بن عاشور	١١،١٢
١٢٠	أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت ٣٠هـ)	١٦
١٢١	ابن كيسان، ابو الحسن محمد بن احمد ، (ت ٢٩٩هـ).،١٨٥،١٩٢،١٩٨
١٢٢	القرطبي،محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح أبو عبد الله الأنصاري الأندلسي القرطبي (ت :٦٧١هـ)،١٣،٢٤،٩
١٢٣	ابن منظور، الإمام، المحدث المتقن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى بن محمد بن منظور	١٦٥
١٢٤	أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت :٥٤٢هـ)	٢٤
١٢٥	أبي بكر محمد بن إسحاق بن يسار،(ت ١٥٠هـ).	١٧
١٢٦	أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري،(ت :٢٥١هـ)،١٥،٣٥،٢٣٦
١٢٧	أبو بكر محمد بن الحسن بن زياد الموصللي، (ت ٣٥١هـ).	١٤
١٢٨	الأمام محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأمالي، أبو جعفر الطبري،(ت :٣١٠هـ).،١٤،٥٠،٨٤،٨٦
١٢٩	محمد بن جعفر بن بديل، أبو الفضل الخزاعي(ت:٤٠٧هـ).	١٥
١٣٠	لسان الدين بن الخطيب ،محمد بن عبد الله بن سعيد (٧١٣ - ٧٧٦ هـ).	١٢
١٣١	محمد بن أبي العافية اللخمي(ت ٥٠٩هـ)	
١٣٢	الإمام الفيلسوف الطبيب الشاعر محمد بن عبد الملك بن طفيل القيسي (ت ٥٨١هـ).	٩
١٣٣	أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي،(ت :٢٧٩هـ).	٢١٥
١٣٤	محمد بن مصطفى بن يوسف بن علي الطنطاوي	٢٢٣
١٣٥	المبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، (ت :٢٨٥هـ)،٤،١٦،٢٠،٤٨ ..

الرقم	العلم	الصفحة
١٣٦	أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٥٧٤٥هـ) -	٥٤،٥٧،٦٣،٧٣،٨٢
١٣٧	ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف، (ت: ٧٦١هـ)،٤٤،٥٧،٩٦
١٣٨	أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)	٩٦،١١١،١٢٤،١٨٦،
١٣٩	أبو الحسن مسلم بن الحجاج (ت: ٢٦١هـ)	١٥
١٤٠	مصطفى بن عبد الله القسطنطيني (ت: ١٠٦٧ هـ)	١٢
١٤١	أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت: ٢٠٩هـ).	٢٠٥
١٤٢	أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧هـ)	٦٠،٧٣،٧٤،٨٠،٩٩،
١٤٣	موفق الدين ابن يعيش النحوي، ت ٦٤٣هـ،٤٢،٥٧،١٠٢،١١١
١٤٤	ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي	١٧٨
١٤٥	الجامي، نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت: ٨٩٨ هـ)	١٧٧
١٤٦	أبو فراس، همّام بن غالب بن صعصعة التيمي الدارمي (ت: ١١٠ هـ = ٧٢٨ م).	٢٣٤
١٤٧	يحيى بن إبراهيم بن زيد المرسي	٦
١٤٨	أبو زكريا يحيى بن زياد، ت سنة "٢٠٧هـ".	٢٠،٢٦،٣٨،٥٥،٥٩
١٧٩	يحيى بن محمد بن محمد بن عبد الله، أبوزكرياء الشاوي الملياني الجزائري (١٠٣٠ - ١٠٩٦ هـ = ١٦٢١ - ١٦٨٥ م)، مفسر، من فقهاء المالكية.	٢٤
١٥٠	يحيى بن وثاب، الأسدي مولاهم، الكوفي المقرئ، الوسطى من التابعين، الوفاة: ١٠٣ هـ.	٢٣،٢٤٢
١٥١	أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب النحوي (ت ١٨٢هـ)	٢١٥،٢٢٢

المراجع والمصادر

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

(أ)	
١	ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧ م . :١٤٩.
٢	إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ)، المحقق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط٣، ٢٠٠٦م-١٤٢٧هـ.
٣	أخبار النحويين البصريين: السيرافي، القاضي ابوسعيد الحسن ابن عبدالله، تحقيق طه محمد الزيني ورفيقه. القاهرة، ملتزم الطبع والنشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولادع بمصر. الطبعة الاولى. ١٩٥٥م: ص ٩٠.
٤	ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د.مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٥	ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، يحيى الشاوي المغربي (ت١٠٩٦هـ)تحقيق الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ،مطبعة النواعير الأنبار ١٩٩٠ م .
٦	الأزھية في علم الحروف، للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٧	أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين / الدكتور قيس إسماعيل الأوسي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، ١٩٨٨م، ١٢١
٨	أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
٩	أسرار النحو لابن كمال باشا ، تحقيق : د. أحمد حسن حامد ، دار الفكر - عمان.

١٠	الأشباه والنظائر: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
١١	إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي لعبدالله بن السيد البطليوسي ، تحقيقك د. حمزة عبدالله النشرتي ، دار المريخ ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م .
١٢	أصول الأحكام الشرعية - الشيخ علي حسب الله - مطبعة العلوم - ط١ .
١٣	الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت: ١/١٨٣.
١٤	إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لأبي عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية- القاهرة ١٣٦٠هـ-١٩٤١م
١٥	إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله الحسن بن أحمد بن خالوية (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، مطبعة المدني، ط١، ١٩٩٢م.
١٦	إعراب القرآن للنحاس: أبو جعفر النَّحَّاسُ أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.
١٧	إعراب القرآن ومعانيه: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ) تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري دار الكتاب المصري، القاهرة ودار الكتب اللبنانية، بيروت، القاهرة، بيروت ط٤، ١٤٢٠هـ.
١٨	الأعلام قاموس تراجم لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السادسة ١٩٨٤م ١/١٤٦-١٤٧.
١٩	الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦ هـ) ، دار أحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، (د . ت) .
٢٠	الاقتراح في أصول النحو و جدله للسيوطي ، ، تحقيق :د. محمود فجال ، مطبعة الثغر، الطبعة الاولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

٢١	ألفية ابن مالك فى النحو و الصرف ، دار ابن خزيمة للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ١٤١٤هـ.
٢٢	الأمالي الشجرية: أمالي ابن الشجرى لهبة الله بن على بن محمد بن حمزة العلوى، تحقيق: د.محمود محمد الطناجى، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ—١٩٩٢ م.
٢٣	الأمالى النحوية، لأبن الحاجب (٤٦٤ هـ-٥٧٠هـ) ، تحقيق: د.هادى حسن حمودى ، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٢٤	إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف القفطى (المتوفى: ٦٤٦هـ)، المكتبة العصرية، بيروت ط١، ١٤٢٤هـ.
٢٥	الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين و الكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) الناشر: المكتبة العصرية ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م
٢٦	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٧	الإيضاح ، لأبى على الفارسى ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م .
٢٨	الإيضاح فى علل النحو: لأبى القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
(ب)	
٢٩	البحر المحيط : أبو حيان محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ) المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ، ١٤٠/٤.
٣٠	البدور الزاهرة فى القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب: عبد الفتاح بن عبد الغنى بن محمد القاضي (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٣١	البرهان في علوم القرآن لمحمد بن عبدالله الزركشى ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ١٣٩١ هـ - ١٩٧٢ م .
٣٢	البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع السبتي، تحقيق: د. عياد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
٣٣	بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس: أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة ، أبو جعفر الضبي (المتوفى: ٥٩٩هـ)، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.
٣٤	بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة لعبد الرحمن السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية -بيروت _ لبنان .
٣٥	البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ-١٩٨١م.
(ت)	
٣٦	تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، (دشت).
٣٧	تاريخ الأدب العربي: بروكلمان دون طبعة، دون تاريخ - دائرة المعارف الإسلامية ٢ / ١٩٦٠ .
٣٨	تأريخ بغداد .التبصرة في القراءات لمكي بن أبة طالب القيسي ، تحقيق : محي الدين رمضان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ -١٩٨٥م.
٣٩	تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ) المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٤٠	التبصرة والتذكرة لعبدالله على الصيرمي، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى على الدين.دار الفكر ١٤٠٢-١٩٨٩م.

٤١	التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ) المحقق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٤٢	التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري (٦١٦ هـ - تحقيق: الدكتور محمد خير الحلواني ، ، دار الشرق العربي في بيروت سنة ١٤١٢ هـ . لأبي بكر أحمد بن الخطيب البغدادي ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة
٤٣	التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ) الناشر: دار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ .
٤٤	تحصيل عين الذهب: الأعلام الشنتمري (ت: ٤٧٦هـ)، طبع في بولاق بهامش كتاب سيبويه، ١٣١٦-١٣١٧هـ: ٤٠٩/١.
٤٥	تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لعبدالله بن هشام الانصاري ، تحقيق: د.عباس مصطفى ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الاولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٩ م.
٤٦	تذكرة الحفاظ ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨.
٤٧	التسهيل لعلوم التنزيل لأبي القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن جزي الكلبي الغرناطي (المتوفى: ٧٤١هـ) المحقق: د.عبد الله الخالدي ، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت ، الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ .
٤٨	التعليقة على كتاب سيبويه :لأبي علي الفارسي ، تحقيق: د.عوض حمد القوزي . مطبعة المانة - القاهرة، الطبعة الاولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٤٩	تفسير البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
٥٠	التفسير الكبير للامام الفخر الرازي ، دار احياء التراث العربي.

٥١	التفسير ورجاله، الشيخ محمد الفاضل بن عاشور، دار الكتب الشرقية، تونس ١٩٦٦م
٥٢	التفسير والمفسرون: لمحمد حسين الذهبي، دار المكتبة الحديثة، ط١، ١٩٦١م.
٥٣	تقريب المقرب في النحو، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، تحقيق محمد جاسم الدليمي، دار الندوة، بيروت، لبنان، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٥٤	التكملة لكتاب الصلة: ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (المتوفى: ٦٥٨ هـ) المحقق: عبد السلام الهراس الناشر: دار الفكر للطباعة - لبنان سنة النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٥٥	تفقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الاشبيلي المعروف بابن خروف، تحقيق: خليفة محمد خليفة بديري، ليبيا، طرابلس، ط١، ١٤٢٥ هـ - ١٩٩٥ م
٥٦	تهذيب الأسماء واللغات، شرف الدين أبو زكريا النووي (ت ٦٧٦ هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة الأولى، القاهرة - مصر، مٌصَوَّرَ دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان (د.ت).
٥٧	تهذيب اللغة: ابو منصور الازهري (٣٧٠ هـ)، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي و محمد فرج العقدة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
٥٨	توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩ هـ) شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي ، الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.
(ج)	
٥٩	جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآمالي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠ هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٦٠	جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلابيني (المتوفى: ١٣٦٤هـ—) الناشر: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٦١	الجامع الصغير في النحو: ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف، ١٧٦١هـ، تحقيق وتعليق احمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي للطباعة و النشر و التوزيع، ١٩٩٨ م.
٦٢	الجامع لاحكام القران : تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق: هشام سمير البخارى ، الناشر : دار عالم الكتب ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة : ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.
٦٣	الجملة العربية تأليفها واقسامها: الدكتور فاضل صالح السامرائي، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
٦٤	جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
٦٥	الجنى الدانى فى حروف المعانى، حسن بن قاسم المرادى (ت: ٧٤٩هـ—)، تحقيق: د. طه محسن، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٧٦م.
٦٦	الجواهر الحسان فى تفسير القرآن لأبى زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (المتوفى: ٨٧٥هـ) تحقيق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١١٤١٨هـ.
(ح)	
٦٧	حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك لأبى العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ—).
٦٨	الحجة فى علل القراءات السبع: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٣٧ هـ—)، تحقيق وشرح: عبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

٦٩	أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة: علي مزهر الياسري، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩م: ١٨٢.
٧٠	الحلل في شرح أبيات الجمل: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (المتوفى: ٥٢١هـ).
(خ)	
٧١	خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٧٢	الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
(د)	
٧٣	دراسات لاسلوب القرآن الكريم لمحمد عبدالخالق عضيمة ، دار الحديث - القاهرة
٧٤	درة الغواص في أوهام الخواص، أبو القاسم محمد بن علي المعروف بالحريري (ت ٥١٦هـ) ط ١، مطبعة الجوائب القسطنطينية ١٨٧٩م.
٧٥	الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط الناشر: دار القلم، دمشق.
٧٦	ديوان الاعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق الدكتور محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة، ١٩٥٠م.
٧٧	ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف الطبعة الرابعة ١٩٨٤ م.
٧٨	ديوان العجاج، عبد الله بن روبة التميمي، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي، دمشق، ١٩٧١م.
٧٩	ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، دار الحرية للطباعة، مطبعة الجمهورية - بغداد: ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

٨٠	ديوان القطامي، تحقيق: د. ابراهيم السامرائي ود. احمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠م.
٨١	ديوان كثير عزة، جمعه و شرحه: الدكتور: احسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
٨٢	ديوان ابن مقبل، تحقيق: د. عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم دمشق: ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
٨٣	ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٧١هـ - ١٩٦١م.
٨٤	الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، المؤلف: ابراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: ٧٩٩هـ)، تحقيق: د. محمد الأحمدى أبو النور، دار مكتبة التراث - القاهرة.
(ر)	
٨٥	الرد على النحاة، لابن مضاء أحمد بن عبدالرحمن القرطبي تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، ١٩٤٧م.
٨٦	رصف المباني في شرح حروف المعاني / أحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية.
(س)	
٨٧	السبعة في القراءات: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ) المحقق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر ط٢، ١٤٠٠هـ، ٢١٩-٢٢٠.
٨٨	سنن أبي داود، راجعه و ضبط أحاديثه و علق حواشيه: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر. سنن الترمذي تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت.
٨٩	سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي.
٩٠	سنن النسائي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت.

٩١	سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ) ، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة
(ش)	
٩٢	شذرات الذهب في اخبار من ذهب للمؤرخ الفقيه الاديب ابي الفلاح عبد الحي بن عماد الحنبلي ، دار الافاق الجديدة ، بيروت ، دون ط ، دون ت.
٩٣	شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك/ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، مكتبه النهضة المصرية، ١٩٧٠م.
٩٤	شرح أبيات مغنى اللبيب، صنفه عبدالقادر بن عمر البغدادي، دار الثقافة العربية - دمشق، ط ١ ١٩٧٣م.
٩٥	شرح أبيات سيبويه لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق: د. محمد سلطاني ، دار المأمون للتراث - دمشق ١٩٧٩ م.
٩٦	شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم - تحقيق : عبدالحميد السيد عبدالحميد، دار الجيل - بيروت.
٩٧	شرح ألفية ابن معط ابن القواس ، تحقيق د. على موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي - الرياض ، الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.
٩٨	شرح التسهيل: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، ت ٦٧٢هـ، تح. عبد الرحمن السيد، مطابع سجل العرب، ط ١، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
٩٩	شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح ، تأليف : خالد بن عبد الله الأزهرى، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
١٠٠	شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) للإمام أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري، عالم الكتب بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٠١	شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور، تحقيق فواز الشعار، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.

١٠٢	شرح الحدود النحوية: عبد الله بن احمد بن علي الفاكهي (٩٧٢ هـ)، تحقيق زكي فهمي الالوسي، مطابع دار الكتب، جامعة الموصل د - ت: ٤٩.
١٠٣	شرح الرضى على الكافية ، تصحيح : يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق ، ليبيا ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
١٠٤	شرح ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس) ، قدم له د. حنا نصر الحثي ، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
١٠٥	شرح ديوان الحماسة: أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: ٤٢١ هـ) تحقيق: غريد الشيخ وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
١٠٦	شرح ديوان طرفة ابن العبد البكري ، تحقيق: د. رحاب عكاوي ، دار الفكر العربي - بيروت ، الطبعة الاولى ١٩٩٣ م.
١٠٧	شرح السيرافي : ليوسف ابن سعيد السيرافي، تحقيق محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، بيروت ودمشق، ١٩٧٩ م.
١٠٨	شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجوجري: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩ هـ) المحقق: نواف بن جزاء الحارثي الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق) ط١، ١٤٢٣ هـ/٢٠٠٤ م، ٥٩١/٢
١٠٩	شرح شواهد المغنى لجلال الدين السيوطي ، تصحيح: محمد الشنقيطي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت - لبنان.
١١٠	شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦ هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ٢٠١/١.

١١١	شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ / جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (٦٧٢ هـ)، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الاولى، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
١١٢	شرح عيون الإعراب، الإمام أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت: ٤٩٧ هـ)، تحقيق: حنا حداد، مكتبة المنار، الأردن، ط ١: ١٩٨٥ م.
١١٣	شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢ هـ)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط.
١١٤	شرح اللحة البدرية في علم اللغة العربية ابن هشام الأنصاري، تحقيق: أ.د هادي نهر، دار اليازوري، عمان، ٢٠٠٧ م.
١١٥	شرح المعلقات السبع / أبو عبد الله بن احمد الزوزني - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - ط٣ - مصر - ١٩٥٩.
١١٦	شرح المفصل: لموفق الدين يعيش بن يعيش، عالم الكتب، بلا تاريخ، ٨٤/١، و المصادر السابقة: الصفحات أنفسها.
١١٧	شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي على الشلوبين ، تحقيق : تركى سهو نزال العتيبي ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
١١٨	شرح المقدمة المحتسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت، ط١، ١٩٧٦م
١١٩	شرح الوافية نظم الكافية: ابن الحاجب، أبو عمر عثمان بن عمر، ت ٦٤٦ هـ، تح.د. موسى بنّاي علوان العلي، مط. الآداب، النجف الأشرف، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
١٢٠	شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي ، تحقيق : د. داؤد سلوم نوري حمودي القيسى ، عالم الكتب - الطبعة الاولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤ م .
١٢١	الشعر والشعراء لابن قتيبة ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لجمال الدين ابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية.	١٢٢
الشواهد والاستشهاد في النحو لعبدالجبار علوان النايلة ، الزهراء - بغداد - الطبعة الاولى ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .	١٢٣
(ص)	
الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.	١٢٤
صحيح البخاري محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ) الشارح: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير.	١٢٥
صحيح مسلم ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار احياء الكتب العربية ، مصر	١٢٦
الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (المتوفى: ٥٧٨هـ) عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي، الطبعة: الثانية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.	١٢٧
(ض)	
ضحى الإسلام: احمد امين طبعة ١٠ بيروت ١٣٥١هـ ١٩٣٣م: ٢ / ٢٩٦ .	١٢٨
ضرائر الشعر لابن عصفور الأشبيلي ، تحقيق : إبراهيم محمد ، دار الاندلس - القاهرة ، الطبعة الاولى ١٩٨٠م.	١٢٩
ضياء السالك إلى أوضح المسالك: للإمام الجليل جمال الدين بن هشام الأنصاري، محمد عبد العزيز النجار ،مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.	١٣٠
(ط)	
طبقات الحنابلة، أبو الحسين محمد بن محمد بن أبي يعلى (ت ٥٢٦هـ)، تحقيق : محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.	١٣١

١٣٢	طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١ هـ) ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني : ١٩٨٠ م .
١٣٣	طبقات المفسرين العشرين: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ). المحقق: علي محمد عمر الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة الطبعة: الأولى، ١٣٩٦ هـ .
١٣٤	طبقات النحويين واللغويين: ابو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (٣٧٩ هـ) تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم دار المعارف مصر الطبعة الثانية ١٩٨٤ م .
١٣٥	الطراز: يحيى بن حمزة بن علي بن ابراهيم العلوي اليمنى، ط ١٩٨٢م، بيروت دار الكتب العلمية: ١٠٣/٢ .
١٣٦	ابن الطراوة النحوى ، د. عياد الثبتي ، مطبوعات نادى الطائف الدبى ، الطبعة الاولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
(ظ)	
١٣٧	ظاهرة المنع في النحو العربي ، مازن عبد الرسول سليمان ، رسالة ماجستير ، كلية التربية - الجامعة المستنصرية : ٢٠٠١ م .
(ع)	
١٣٨	العلل في النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله (المعروف بالوراق) (ت ٣٨١هـ)، تحقيق مها مازن المبارك، ط ١، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٠م .
(غ)	
١٣٩	الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية ، ابن الخباز (ت ٦٣٩ هـ) ، تح : حامد محمد العبدلي ، مطبعة العاني - بغداد ، ط ١ : ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
(ف)	
١٤٠	فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز .
١٤١	الفعل زمانه وأبنيته: د. ابراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٦هـ -

	١٩٦٦ م.
١٤٢	فهرس ابن عطية لعبد الحق بن عطية الاندلسي ، تحقيق : محمد أبو الاجفان محمد الزاهي ، دار الغرب الاسلامي - بيروت ن الطبعة الثانية .
١٤٣	فهرسة ابن خير: أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي (المتوفى ٥٧٥ هـ) المحقق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ/١٩٩٨ م
١٤٤	الفهرست لابن النديم ، تحقيق: إبراهيم رمضان ، دار المعرفة للطباعة والنشر تاريخ النشر: ١/٠١/١٩٩٧
١٤٥	الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب) نور الدين عبد الرحمن الجامي (٨٩٨ هـ)، تحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م.
١٤٦	فوات الوفيات: فوات الوفيات: محمد بن شاکر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاکر بن هارون بن شاکر الملقب بصلاح الدين (المتوفى: ٧٦٤ هـ) المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت.
١٤٧	في أصول النحو: سعيد الأفغاني، دون طبعة، دون تاريخ.
(ق)	
١٤٨	أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١ هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
١٤٩	قلائد العقيان: الفتح بن خاقان بن أحمد بن غرطوج، أبو محمد (المتوفى: ٢٤٧ هـ) طبعة: مصر عام النشر: ١٢٨٤ هـ - ١٨٦٦ م ٦٥٦/٣ .
(ك)	
١٥٠	الكامل في اللغة والأدب: لأبي العباس المبرد، تحقيق زكي مبارك، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
١٥١	الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠ هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي،

	القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٥٢	كتاب السبعة في القراءات ، المؤلف: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ) ، المحقق: شوقي ضيف ، دار المعارف - مصر الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
١٥٣	الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت ط٣
١٥٤	كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة ، تحقيق: هادة عطية مطر ، مطبعة الارشاد - بغداد ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م.
(ل)	
١٥٥	اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العبكري ، تحقيق : غازي مختار طليعات ، دار الفكر المعاصر بيروت -دار الفكر -دمشق ، الطبعة الاولى ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م.
١٥٦	لسان العرب لابن منظور، علق عليه على شجيري ، دار احياء التراث الاسلامي ، الطبعة الاولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٥٧	اللامات ،أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحق الزجاجي(٣٣٧هـ)،تحقيق:د.مازن المبارك،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،المطبعة الهاشمية،دمشق،١٣٨٩هـت-١٩٦٩م.
١٥٨	لمع الأدلة في اصول النحو: ابو البركات بن الانباري، تحقيق: سعيد الافغاني، الطبعة الثانية، دار الفكر بيروت ١٩٧١م.
١٥٩	اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
١٦٠	اللهجات العربية في القراءات القرآنية: د. عبدة الرجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
(م)	
١٦١	المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العبكري ، تحقيق د.عبدالحميد محمود الزوى ، منشورات جامعة قار يونس - بنغازي / الطبعة الأولى ١٩٩٤ م.

١٦٢	مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ) - المحقق: محمد فواد سزكين الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة ط.
١٦٣	مجالس ثعلب: لأبي العباس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف القاهرة، ط٥.
١٦٤	مجلة الأزهر المجلد ٢٣ ص ٤١ من مقال منطق ارسطو والنحو العريى للدكتور ابراهيم مذكور ج ١٠ سنة ١٩٥٢.
١٦٥	المجيد في إعراب القرآن المجيد إبراهيم الصفاقسي، تحقيق موسى محمد زنيب، ط١، ١٩٩٢م
١٦٦	المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (المتوفى: ٣٩٢هـ) وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ط١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ١ / ١٨٣.
١٦٧	المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ) المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
١٦٨	المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لبن سيده ، تحقيق : مصطفى السقا ، دحسين نصار الطبعة الاولى ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .
١٦٩	مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع لأبن خالويه عني بنشره. برحستراسر، دار الهجرة، القاهرة، ١٩٣٤م
١٧٠	المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ) ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م
١٧١	المدارس النحوية : أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ) الناشر ، دار المعارف.
١٧٢	المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمد حسين محمود، دار عمار بيروت، طبعة ١٩٨٦م .
١٧٣	مدرسة الكوفة: مهدي المخزومي، دار المعرفة، بغداد، ١٣٧٤ هـ ١٩٥٥ م.

١٧٤	مسائل الخلاف بين سيوييه والافخش، تأليف: أحمد إبراهيم سيد أحمد، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث تاريخ النشر: ١/٠١/٢٠٠٠: ١٧٨.
١٧٥	المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السنكلوي العاني، بغداد.
١٧٦	المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدرى / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
١٧٧	المساعد على تسهيل الفوائد للخليل بهاء الدين / تحقيق د.محمد كامل بركات دار المدنى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م
١٧٨	مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي المتوفى: ٤٣٧هـ — المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
١٧٩	معاني القرآن للأفخش: أبو الحسن المجاشعي، البلخي ثم البصري، المعروف بالأفخش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م
١٨٠	معاني القرآن للفراء، تحقيق: د. عبدالفتاح اسماعيل شلبي، مراجعة: علي النجدى ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢.
١٨١	معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٨٢	معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ) المحقق: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١
١٨٣	معاني النحو: فاضل صالح السامرائي تاريخ النشر: ٢٠١٠ م، دار الفكر للنشر والتوزيع.
١٨٤	معجم الأدباء: لياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
١٨٥	معجم البلدان شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) الناشر: دار صادر، بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م ١١٩/٥

١٨٦	المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدفي، لمحمد بن عبدالله القضاعي المعروف بابن الأنبار، دار الكتاب العربي، القاهرة طبع سنة ١٩٦٧م.
١٨٧	معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارسبن زكريا (ت ٣٩٥ هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة و النشر-بيروت.
١٨٨	المغرب في حلى المغرب لأبي سعيد المغربي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة الطبعة الثالثة ١٩٥٥م.
١٨٩	مغني اللبيب عن كتب الأعراب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر، دمشق ط٦، ١٩٨٥م.
١٩٠	المفصل في علم العربية / لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، دار الجيل، بيروت
١٩١	المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: بدر الدين بن أحمد العيني (ت: ٨٥٥هـ) على هامش خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، مطبعة بولاق
١٩٢	المقتصد في شرح الإيضاح: أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم مرجان، دار الرشيد، ١٩٨٢م
١٩٣	المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عزيمة. عالم الكتب، بيروت.
١٩٤	مقدمة ارثر جفوي في الكتاب الذي نشره بعنوان مقدمتان في علوم القرآن.
١٩٥	المقدّمة الجزوليّة في النحو / لأبي موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزوليّ، ت ٦٠٧هـ، تحقيق د/ شعبان عبدالوهاب محمّد، ط١، سنة ١٤٠٨هـ، أمّ القرى للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة
١٩٦	المقرب: لعلي بن مؤمن عصفور، تحقيق احمد عبد الستار الجوارى، وعبدالله الجبورى بلا دار نشر، ط١، ١٩٧١م

١٩٧	المتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، حلب (المكتبة العربية)، ١٩٧٠ م
١٩٨	من مسائل الخلاف بين سيويه الاخفش، د.أحمد إبراهيم سيد أحمد، دار الطباعة المحمدية - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٩٩	ملحة الإعراب: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (المتوفى: ٥١٦ هـ)، دار السلام - القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م
٢٠٠	ملحق ديوان العجاج: رواية الأصمعي (٢١٦ هـ)، تحقيق عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٧١ م.
٢٠١	منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك / لأبي حيان محمد بن يوسف النحوي، ت ٧٥٤ هـ، تحقيق: سدي جليزر، سنة ١٩٤٧ م، نيوهافن.
٢٠٢	منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم د. عبد الوهاب فايد، الهيئة المصرية العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
٢٠٣	موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف - الدكتورة خديجة الحديثي - دار الرشيد للنشر ١٩٨١ م - بغداد .
(ن)	
٢٠٤	النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة / لأبي المحاسن جمال الدين يوسف بن عبدالله بن تغري بردي، ت ٨٧٤ هـ، مطابع كوستا توماس، القاهرة
٢٠٥	النحو العربي نقدٌ وبناء: د. ابراهيم السامرائي، دار الصادق، بيروت، ١٩٦٨ م
٢٠٦	النحو الواضح في قواعد اللغة العربية: على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع: ب ط، وب ت،: ١٧٨/٢.
٢٠٧	النحو الوافي: عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨ هـ) الناشر: دار المعارف: الطبعة الخامسة عشرة ٣/ ٣١٨.
٢٠٨	نزهة الألباء في طبقات الأدباء: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧ هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن ط ٣، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٢٠٩	نشأة النحو: محمد الطنطاوي، دار الصاوي للطبع والنشر والتأليف، مصر. ص ١٤٢ - ١٤١
٢١٠	النشر في القراءات العشر لابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) ط - بيروت دار الكتب العلمية . نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢١١	نظرات في اللغة والنحو: طه الراوي، المكتبة الأهلية، بيروت، ط ١٩٦٢، ١م
٢١٢	نوح الطيب من غصن الأندلسي الرطيب ، أحمد بن محمد المقرّي التلمساني (ت ١٠٤١ هـ) ، تحقيق: د . إحسان عباس ، دار صادر - بيروت : ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
٢١٣	النكت في تفسير كتاب سيويه ، الاعلم الشنتمري (أبو الحجاج يوسف بن سليمان)، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٩ م.
٢١٤	النهر الماد: لأبي حيان الأندلسي: تقديم وضبط بوران وهديان الضناوي، دار الجنان للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٠٧ هـ -
٢١٥	النوادر في اللغة ، لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري، ت ٢١٥ هـ، تحقيق: د/ محمد عبدالقادر أحمد، ط ١، سنة ١٤٠١ هـ، دار الشروق، بيروت
(هـ)	
٢١٦	همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ) المحقق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
(و)	
٢١٧	وفيات الأعيان و انباء ابناء الزمان لابن خلكان ، تحقيق د. احسان عباس ، دار صادر - بيروت

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الاستهلال
ب	إهداء
ج	شكر و عرفان
١	المقدمة
٣١	تمهيد
٣٢	الفصل الأول: الأسماء
٦٤	المبحث الأول: المرفوعات من الأسماء
١١٩	المبحث الثاني: المنصوبات من الأسماء
١٢٩	المبحث الثالث: المجرورات من الأسماء
١٣٧	المبحث الرابع: المبنيات من الأسماء
١٣٨	الفصل الثاني: الأفعال
١٤٤	المبحث الأول: الأفعال المعربة.
١٦٢	المبحث الثاني: الأفعال المبنية.
١٨٢	المبحث الثالث: المتعدي واللازم.
١٨٨	المبحث الرابع: المخصوص بالمدح والذم.
١٨٩	الفصل الثالث: الحروف
٢٠٥	المبحث الأول: حرف النصب.
٢١٠	المبحث الثاني: حروف الجر.
٢١١	الفصل الرابع: اختياراته النحوية واستخلاص اتجاهه النحوي.
٢٢٤	المبحث الأول: المدراس النحوية و مميزاتاها.
٢٢٩	المبحث الثاني: ابن عطية بين مدرستي البصرة والكوفة.
٢٣٧	المبحث الثالث: موقف ابن عطية من مصادر الاحتجاج النحوي.
٢٣٩	المبحث الرابع: آراء ابن عطية التي انفرد بها.

	المبحث الخامس: موقفه من مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين.
٢٤٥	المبحث السادس : اتجاهه النحوى.
	مضمون البحث
٢٤٦	نتائج البحث
٢٥١	الخاتمة
	الفهارس العامة
٢٥٢	فهرس الآيات
٢٧١	فهرس الحديث
٢٧٢	فهرس الأشعار
٢٧٥	فهرس الأعلام
٢٨٥	فهرس المراجع والمصادر
٣٠٦	فهرس المحتويات